T.C. ... VILAYETI ... MUDURLUGU

شرح الجامع الصغير للشيخ العلامة
عبد الغفار العلوي الزبيدي
رحمه الله تعالى

م

استصحبه الفقير ابراهيم ماشاءزاده اسعد
عفى عنه ١٩٦٠

K. adu

El-Raid-el Hayr Şerh Cami-el Şağır

1958

ست عبدی وقفه لحکم بلروه وصحه واما العفو الله تعالی اعلم
السید محمد امین المامور بروه امور اوقاف الحرمین الشریفین
بدار السعو والمحمیه ادرنه المحمیه

نحو كل بموت فضلنا بعضهم على بعض او عن مضاف اليه جملة كالملاحق لاذ نحو واتقوا يوما تسمى فيه يومئذ تحدث اخبارها
اي يوم اذا انشقت ويوم اذ زلزلت ومن خصائص الاسم ايضا الاسناد اليه بغير تاويل كالضرب في قم والاسناد
اليه هو ان تنسب اليه ما تحصل به الفائدة فعلا كان المسند كقم فهو مسند الى الضمير وكقام زيد او اسما كزيد في خوك
او جملة كما قمت وسواء الاسناد الخبري والانشائي فان النسبة موجودة فيها الا انها في الخبري لها خارج نظرا
اولا وفي الانشائي كقم واقعد لا خارج لها وقولنا بغير تاويل احترازا عن نحو وان يصوموا احركم وتسمع بالمعيدي
خير من ان تراه فان المعنى وصيامكم حركم وسماعك المعيدي فان يصوموا وتسمع ليسا باسمين وقد اسند اليهما
لكن بالتاويل بالمصدر ولا يشترط في التاويل ورود الحرف السابك او تقديره بل الفعل كاف وضمن قوله تعالى
ومن آياته يريكم البرق بدليل ما قبله وما بعده ومن خصائص الاسم ايضا عود الضمير اليه والدال الاسم الصريح منه
نحو كيف انت اصحيح ام سقيم وغيرذلك ولا حاجة اليها ذكر الحد الجامع المانع بتكميل اختص الاسم بالتعريف
والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتصغير والتذكير والتانيث والوصف وكون الشيء مسندا اليه وغيرذلك
لان هذه الاشياء انما تكون لما يدل على الذات مطابقة او التزاما دل عليها ضمنا والحرف مدلوله في غيره وما فرغ المؤلف
من تعريف الاسم شرع في تعريف الفعل فقال والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمان الفعل لغة
التاثير واصطلاحا ما ذكره المصنف وقيد بالاقتران بما ذكر ليخرج الاسم جملة لانه انما لا يدل على زمان اصلا كزيد او يدل
عليه فقط كازمان الحال والماضي والمستقبل او دل على معنى وزمان ليس من الازمنة الثلاثة كالصوم والعبور
ولهذا يحتاج لتجديد صيغ لارادته كاصطبح ويصطبح او يكون من احد الازمنة لكن لم يدل عليه بالوضع كالضرب
والقتل فان الحدث وان وقع في احد الازمنة معينا لكن لم يدل عليه بالوضع وكاسما الفاعل والمفعول فدلالتها
على الحال او الاستقبال يعارض عملها المشروط بذلك وكاسما الافعال كهيهات فدلالتها على الزمان المعين ليس بوضعها
الاصلي فكلها خارج عن تعريف الفعل ومن خصائصه تا الفاعل كذهبت وتا التانيث كذهبت للفعل
خصائص منها ما هو مشترك من اقسامه الثلاثة كنسبته الى ضمير ما وكلزوم نون الوقاية مع يا المتكلم ومنها ما
يختص باحد اقسامه ومن خصائص الماضي تا الفاعل كذهبت موضوعة للمخاطب بكسره للمخاطبة فتختص به وان كان مستقبل
المعنى نحو ان قمت وتا التانيث الساكنة وهي وضع علامة للتانيث فاما المتحركة حركة اعراب
فتختص بالاسم كغايمة واما المتحركة حركة بناء فتكون اسم ايضا نحو لاقوة الا بالله وفي الحرف نحو لات وهذه التاء
يعقبها الماضي بتصرف كقامت وجامدكنعمت ومن خصائص الفعل الدلالة على الامر مع قبول يا المخاطبة
او نون التوكيد كاذهب اي من خصائص فعل الامر دلالته على الطلب مع قبول ما ذكر والمراد دلالة عليه بذاته
فان دل بواسطة كلام نحو فليس بفعل امر ويا المخاطبة بالفاعلة كقومي فتميز فعل الامر عن اخويه بالدلالة
المذكورة وقبوله اليا المذكورة او النون المذكور سواء قبلهما كاذهبا او احدهما فقط كهاتي وتعالي فهما يقبلان
اليا لا النون فان دلت كلمة على الطلب واما ذكر في اسم كنزال ودراك وصه او قبلت النون ولم تدل
على الطلب كالفين وتشرين ونون التوكيد الخفيفة والشديدة تختص بالفعل واما قوله اقائمن احضروا الشهود
فضرورة وتدخل على فعل الامر طلبا وعلى الماضي نحو ذا وفي الحديث فاما ادركن احدكم الدجال وعلى المضارع

موضوعة للمتكلم مع

بتفصيل معروف ثم اشار الى خصايص المضارع بقوله ولم او حرف التنفيس كسيذهب فدخول لم وحرف
التنفيس اى التوسيع وهو السين وسوف من خصايص المضارع نحو لم يلد ولم يولد واوليكبرهم
الله وسوف نوتيه اجرا عظيما ومعنى التنفيس انها تقلب المضارع من الزمن الضيق وهو الحال الى الزمن
الواسع وهو المستقبل كيقوم وستقوم فهذه الخواص تميز الافعال عن الاسماء فهيهات مثلا يدل على حدث
ماض ولا يقبل التاء وصه يدل على الامر ولا يقبل يا المخاطبة ولا النون واوه واف بمعنى اتوجع وتضجر
يدلان على المضارع ولا يقبلان ثم فهذه كلها اسماء لان لم يكن فى الثانى اى فعل الامر مصدر اكبرا
فعدم صلاحية الكلمة لعلامة الفعل مع صحة اسناد المتكلم الى الحرفية يعينها للاسمية ويسمى الاول ماضيا
والثانى امرا والثالث مضارعا الفعل الماضى ما دل على زمان قبل زمن اخبارك بالوضع كقام ولا يرد على هذا
نحو لم يضرب من جهة الطرد اذ دلالته على المضى بواسطة لم لا بالوضع ولا الخوان ضربت ضربت من جهة العكس اذ عدم
دلالته عليه بواسطة حرف الشرط واما فعل الامر فصيغة يصح ان يطلب بها الفعل من المخاطب بحذف حرف
المضارعة وهو شامل لجميع ما تسمية النحاة امرا سواء كان على وجه الاستعلا او الخضوع او الالتماس او كان
للاباحة او التهديد وذهب الاخفش والكوفيون الى ان الامر ليس الا باللام نحو ليسبق ذو سعة وان صيغة
افعل مضارع جزمته لام الامر ثم حذفت حذفا مستمرا وتبعها حروف المضارعة فاصل قم عندهم لتقم والفعل
عندهم مضارع وماض قال المص فى المغنى وبقولهم اقول الا انه صح فى اللمحة ان الامر اصل برأسه واما الفعل المضارع
فهو المشابه للاسم من المضارعة وهى المشابهة وسياتى بيان المشابهة فى باب المعرب والمبنى ان شاء الله وهى سبب
اعرابه دون اخويه وقد تقدم ان من خصايصه دخول لم او حرف التنفيس ثم اشار الى احرف لتعتبر بها اوله
فقال ولابد فى ابتدائه من حرف من نأت مضموم ان كان الماضى رباعيا كيدحرج ويكرم مفتوح ان كان
اقل كيضرب او اكثر كيستخرج المراد بالحروف نايت نون المتكلم وحده او غيره او المعظم نفسه كنقوم وهمزة المتكلم
كاقوم ويا الغايب كيقوم وتا المخاطب كتقوم ولم يجعل هذه الاحرف علامات لها لانها دخلت الماضى كذهبت الدوا
واكرمت زيدا ويرنأت الشيب وتعلمت المسالة ثم ان حرف المضارعة يضم باجماع ان كان ماضيه رباعيا اصولا
كانت حروفه كيدحرج او زائدا بعضها كيكرم ويجيب وان كان ثلاثيا ولا يكون الا اصلى الحروف او زايدا
على الاربعة ولا يكون الامزيدا ففتح حرف المضارعة فيهما كيضرب ويستخرج ثم استثنى من الحكم العام فى حروف
المضارعة ما ذكره بقوله الا الهمزة من اخال فمكسورة الا فى نحو اسد فان ماضى اخال ثلاثى فقياس همزته الفتح
كما مر لغة فى اسد الا ان السماع وردبكسرها فكسرها فصيح لكنها لا شاذ قياسا والا الاربعة من مضارع اهراق
واسطاع فمضمومة استثنى ايضا ما ضيه رباعى الاحرف الاربعة اى الحروف الاصلية فضارعها سيا بزيادة
شاذة من مضارع اهراق الماء اذا صبه واسطاع من الاطاعة نحو يهريق ويسطيع واخواتها لان الاصل اراق
يريق واطاع يطيع فزيدت الهاء والسين فيهما شذوذا فكانهما رباعيان بناء على عدم الاعتداد بالزيادة الشاذة
فاحرف المضارعة فيهما مضمومة ولو اعتد بالزيادة فيهما لفتحت فانه غير اهل الحجاز يكسر حروف المضارعة
غير الهمزة التحتية فى ثلاث مسايل احداها مضارع فعل يفعل كعلم فيعلم قال المص سمعت بد وبابقول فى الميم انك تعلم

عربت الدابة في مرعاها اي جالت واما في الاصطلاح فهو ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة او حرف او سكون
او حذف فهو على هذا القطع كما اختاره المصنف هنا وفي الايضاح وهو اختيار ابن حروف والسلوبين وابي علي
وابن الحاجب وابن مالك وقال انه مذهب المحققين ومن قال هو معنوي قال هو تغيير او اخر الكلم لاختلاف
العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا وهو اختيار الاعلم وساحبي المغاربة وهو ظاهر قول س والغرض
من الاعراب التمييز بين المعاني فقوله اثر ظاهر شامل لانواع الحركة الثلاثة وللحرف في حروف العلة الثلاثة
وللنون وللحذف سواء كان بحركة او حذف فاعراب زيد بالحركات والزيدين بالحرف ويعلان بالنون ولم
يعمل بحذف الحركة ولم يعتد بحذف النون واما المقدر فكالحركات الثلاث في نحو الفتى وكالضم في يدعو والفتح
والضمة في يخشى والسكون في نحو هيا الله بصلله وقوله بجلبه العامل في اخر الكلمة مخرج لما يعلله عامل
كالمعتل في قد افلح بفتح الدال ومراعاة كتابة بالضم النون وكالاتباع نحو الحمد لله بكسر الدال وكالحكاية في
نحو من زيدا وكحركات البنا الثلاث في حيث وكالتغير في الاول والثاني كالمصغر والمكسر كرجيل ورجال
فكلها اثار لم يجلبها عامل قال بعضهم العامل حقيقة هو المتكلم الذي يوجد المعاني وعلاماتها واللفظ
آلة له لكن النحاة جعلوه كانه العلة المؤثرة فنسبوا اليه احداث تلك المعاني لانه بواسطته قامت تلك
المعاني فسموه عاملا والاصل في العمل ان يكون للفعل ثم الحرف ثم الاسم والاصل في محل العامل المعمول في
النوع فان اتحدا فلما يجب ما لا يكون في نوع المعمول كاسم الفاعل ولا يوثر العامل اثرين في محل واحد ولا
يجتمع عاملان على معمول الا في التقدير نحو ليس زيد بجبان حلافا للفراء في نحو قام وقعد زيد ولا يمتنع
تعدد معمولات العامل وانواعه اي الاعراب رفع ونصب في اسم متمكن الاعراب جنس تحته انواع اربعة
الرفع والنصب والجر والجزم فالاولان يوجدان في كل اسم متمكن اي سالم من شابهة الحرف الموثرة فسلامته
منها تمكن اي اصالة في الاسمية فان لم يشابه الفعل ايضا كالمنصرف فهو متمكن امكن فالمتمكن معرب منصرفا
كان اولا وغيره مبني ويوجد الرفع والنصب ايضا في فعل مضارع سالم من نون الاناث ومباشرة
نون التوكيد فان اتصل نون الاناث نحو يتربصن بنى على السكون حملا على الماضي المتصل بها كما هو مذهب س
وباشرة نون التوكيد خفيفة كانت او ثقيلة بنى على الفتح كما سياتي في المعرب والمبني فان الخفيفة ولم تباشره
كالاتصال الخمسة يعتلان واخواته او باشرته لفظا لا تقديرا نحو ولا يصدنك فهو معرب فالرفع والنصب يشترك
فيهما الاسم والفعل واختص الاسم بالجر والفعل المضارع بالجزم كما بينه بقوله وحرفي الاسم وجزم في
الفعل وانما اختص الاسم بالجر لان المجرور مخبر عنه في المعنى واختص الفعل بالجزم لشبه الفعل المناسب للحذف
ولمقابلة الاسم في اختصاصه بالجر وعلم من اختصاص الاعراب بما ذكر ان ما عداه في الحروف والفعل الماضي
والامر والاسم غير المتمكن والمضارع غير السالم مما ذكر لا يلحقه اعراب بل حكمه البنا كما ياتي ان شاء الله ثم ان لانواع
الاعراب علامات اصولا وعلامات فروعا فاشار الى الاصول بقوله وعلامات الضمة للرفع والفتحة
للنصب والكسرة للجر وحذف الحركة للجزم فعلامة الرفع الضمة لفظا او تقديرا كزيد يقوم والفتى يدعو
والفتحة للنصب كذلك نحو ان زيدا لن يقوم ولن يخشى الفتى والكسرة للجر كذلك كررت بزيد وبالفتى وحذف

الحركة

المرفوعة للمجرم كذلك تحول يلد ومن يشأ الله يضلله واما الحركات اصولا للاعراب لخفتها ثم ان الرفع اعم من الضم لانه يكون به وبالحرف وكذا النصب اعم من الفتح والجر اعم من الكسر لانه في الرفع ولهذا غايرين بينهما فجعل تلك انواعا وهذه علامات والبصريون لا يطلقون الضم والفتح والكسر الا على الحركات الاعرابية ولا يطلقونها على الاعرابية الا بترنية واما الكوفيون فيطلقون القاب كل من النوعين على الاخر واذا تقرر ان علامات الاعراب الاصول هي الحركات فما اعرب بغيرها فهو على خلاف الاصل والتي جاءت على خلاف الاصل تسمى ابواب النيابة وهي سبعة اشار الى اولها بقوله **وينوب الواو عن الضمة والالف عن الفتحة والياء عن الكسرة في ذي بمعنى صاحب** فهذا الباب ناب فيه حرف عن حركة ويسمى باب الاسماء الستة ومثله المثنى والمجموع فقولها هذا ذو مال ضرب ذا مال وفك ذي مال وقدها بمعنى صاحب احتراز من ذي المشار بها للمؤنث وعن ذو الطائية فانها مبنية **وهن** الحروف المذكورة عن ما ذكر بعض **اضف لها اليا مرادف واخ وحم وفم بغير ميم وهن** نحو هذا ابوك ضرب اخاك وفمك جميل وتعلم قال وستر هنا فانها صحفت الى يا المتكلم اعرب بالحركات المقدرة ويشترط ان تكون مفردة فان ثنيت او جمعت جمع سلامة اعرب اعراب المثنى والمجموع على حده او جمعت جمع تكسير اعرب بالحركات كما ابوك ورايت اباك ومررت بابيك **وان تكبر فان صغرت اعرب بالحركات الظاهرة** ويشترط في فمه خلوه من ميم فان صحبته اعرب بالحركات والحم قريب الزوج مطلقا وقد يطلق على اقارب الزوجة واصل اب واخ وحم ابو واخو وحمو واصل ذي ذوي لاذو لقلة ما عينه واما واو يدانها والفم مثلث الفاء بخصف الميم وشدها وبه القصر والتي كعصي هي افصحها والفاشرة اتباع فاء لميم **والاشهر فيه** اي في الاب **القصر** قال الجوهري الهن كلمة كناية وهناه شيء تقول هذا لمنك اي شيئك انتهى ثم غلبت الكناية به عن الفرج والاشهر والافصح فيه استعماله منقوصا اي محذوف اللام معربا بالحركات كيد ودم مفردا ومضافا ومنه الحديث من قرا بعز الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا اي قولوا له اعضض ير ابيك ولا تكنوا عنه بالهن **وقصر الاب وتالييه** اي الاخ والحم **اشهر ونقصها** اي لزوم الالف مطلقا في اخوك واعرابها بالحركات مقدرة كاعراب الفتى اشهر من النقص فيها وهو حذف لامه واعرابها بالحركات على الغينات فهذا اباك فتكلم يا خاك رحماك اشهر من هذا ابك فتكلم يا اخك مرحمك وقرئ المشهور تدلوا به وانه اباها وابا هارون وقولهم هذه اخاك لابطل ومن غير المشهور بابه اقتدى عدي في الكرم وسمع ابان واخان تنبيه اعراب الاسماء الستة بالحروف هو مذهب قطرب والزجاج من البصريين وهو مرجوح لخروجه عن الاصل وهو مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين ان اعرابها بحركات مقدرة بالحروف وما قبل الواو تابع له رفعا وجرا فاصل ابو زيد ابن زيد بفتح التاء وضم الواو ثم اتبعت حركة الباء حركة الواو وثقلت الضمة على الواو فحذفت فاصل بالبناء للمفعول بوئ ثم اتبعت حركة الباء حركة الواو فثقلت الحركة على الواو فحذفت فسكنت قبلها كمرم فقلبت ياء واصل اباك ابوك تحركت حرف العلة وانفتح ما قبل فقلبت الفا وهذا المذهب هو الراجح وتنوب الالف

ويختص بالعاقل سالم من تاء تانيث لغير تعويض ومن تركيب اسناد او مزج علما او وصفا الوصفة
يجمع مؤنثها بالالف والتاء زاد المص في الاوضح ويرد على التفصيل اى يختص هذا الجمع بالعاقل او شبهه فما نزل منزلته
كقوله تعالى انتا طائعين ورايتهم لى ساجدين لما وصف الارض والسماء والشمس والقمر بصفة العقلاء الطاعة والسجود
اعطاها لما جمعت جمعهم وهذا مطرد فيما يستعظم من الدواهي والعجايب كقولهم بلغت سنى البلقين وليقيت مني
البرحين وعلت فيهم العلين فالاولان بمعنى الدامية والثالث بمعنى الاعمال العجيبة فخرج بقيد العقل نحو
واشق علما للكلب وسابق صفة لفرس وبقية القيود نحو طلحة وعلامة وبرق نحره ومعدي كرب وليثر
الكوفيون الخلو من التاء فاجازوا طلحون وحمزون مستدلين بقولهم في علامة علامون وفي ربعة للمعدل
القامة ربعون فالشرط فيما يجمع هذا الجمع كونه علما كزيد او مصغر العلمين وجهيلون لا تحقارها بالمعروف لان
التصغير وصف في المعنى وسواء كان اسما كمار او صفة كاجمرون في احمر وحرج بقوله لتعويض ما صار علما
في الثلاثي المعوض عنها التابث عن لامه كثبة او عن فائه كعدة فانه يجمع كذلك كثون وعدون مالم يكسر قبل
العلمية فيلزم تكسيره كشفاة جمع شفة او تعقل لامه كدية فيلزم جمعه بالالف والتاء كديات هذا مذهب سيبويه
وكذلك لا يجمع المركب الاسنادي كتابط شرا اتفاقا ولا المزجي المختوم بويه او بويه كبعلبك عند الاكثر واما الاضافي
فيستغنى فيه بتثنية المضاف وجمعه نحو ابوبكر وابوا بكر وحرج بقوله يجمع مؤنثها بالالف والتاء يعني كسلمى وسلمات
نحو اجمر وكمران وجرح وصبور فلا يجمع هذا الجمع واما اسم التفضيل اذا عرف او اضيف الى موفر فانه يجمع هذا الجمع كالاحمدون
الافضلون والزيدون افضلوا الناس وحمل عليه اولوا وعشرون واخوانه وعالمون واهلون
وابلون وارضون وسنون وبابه اي حمل على هذا الجمع في الاعراب اربعة انواع الاول اسما جمع لا واحد لها من
لفظها وهي اولوا بمعنى ذوو واخوه ولا بابل اولوا الفضل منكم والسعة ان يوتوا اولي القربا قال بعضهم ويلوح لذلك على غير لفظها
وعشرون واخواته الى التسعين وليس عشرون جمعا للعشرة والا لصدق على التلاتين مثلا نحو ان يكن منكم عشرون
صابرون ووعدنا موسى ثلاثين ليلة فتم ميقات ربه اربعين ليلة فلسنتهم النوسة الا خمسين عاما ذرعها بعضهم
ذراعا له تسع وتسعون نحجة وعالمون لانه ليس نجمع لعالم الخصوص عالمين وعموم عالم اذ لو كان واحد لكان ذلك
بالعكس الثاني جموع تصحيح لم تستوف الشروط كاهلون وابلون لان اهلا وابلا ليسا علمين ولا صفتين ولان
وابلا لمؤنث والثالث جموع تكسير لم تعرف بنا الواحد كارضون بمعنى الراجح ارض بالكانها وسنوات جمع سنة حذفت لامه وعوض عنها التاء
دال على ما يعقل ونحو بنون جمع مكسر لابن ونحو بنين جمع سنة وبابه لمؤكر لا تي حذفت لامه وعوض عنها التاء
ولم يكسر كعضة وعضين فانها لم تات على صيغة من صيغ جموع التكسير الموقوفة في بابه بخلاف نحو شفة فانه جاء على
شفاه بوزن فعال وبوزن صيغ جموع التكسير وشبه شياه والعضه الكذب والبهتان اصلها عضوة او عضهة والعضة
بلغة قريش السحر ونحو عزه وعزين والعزة فرقة من الناس والهاء عوض عن الياء ولا يجوز ذلك في نحو تمرة
لعدم الحذف ولا في عدة لان المحذوف الفاء اصلها وعده وفي باب سنين شبه وشون والشبه الجاعة وبني محمول
الفاء وسنة سنتها وعضه وعزه مكسورتها فتقوع الفاء تكسر فاؤه في الجمع نحو سنين ولا يغير في مكسورها
كعزة وعزين وعضة وعضين وفي المضمومة وجهان الكسر والضم كثبة وثبين بضم فالجمع وكسرها ولا يجوز هذا

الجمع في نحو اخت وبنت واسم لان العوض غير المعوض اذ اصلها اخو وبنو وسمو فحذفت لامها وعوض عنها في
الاولين تا التانيث لاهاؤه وفي الثالث الهمزة والرابع ما حمل على الجمع في اعرابه ما سمي به من هذا الجمع
وما الحق به كعليون وزيدون مسمى به فعليون اسم لاعلى الجنة فعيل من العلو جمع سمي به مفرد ولم يذكره المص
هنا وذكره فيما ياتي تنبيه اعراب المثنى والمجموع بالحروف المذكور نيابة عن الحركة لمومذهب الكوفيين وقطرب
والزجاج وهو المشهور ومذهب س والخليل ان اعرابها بحركات مقدرة في تلك الحروف كما مر في الاسما الستة
وقد تكسر نون الجمع وما حمل عليه مع الياء ضرورة لعدم ان نون الجمع وما حمل عليه مفتوحة وكسرها جائز في
الشعر بعد الياء كقوله * وانكرني زعانف اخرين * وقد جاء ت حدا الاربعين * ولا تكسر بعد الواو وطلما وسقط
نسالم كون المثنى للاضافة نحو عن محلي الصيد حاضري المسجد الحرام والضرورة كقوله وليس اذا بون سلمان عني لكم غير ان سالم
ولنقصير الصلة كراه الحسن والمعيبي الصلاة نصب التا وقبل لام ساكنه كراه مزوا لكم لذائقو العذاب
الاليم بنصب العذاب وقد يجري بنون من جمع التكسير وباب سنين وقد تقدم شرحه محي الحيين اي في لزوم
الياء والاعراب بالحركات على النون منونة وغير منونة لحنان ولا تسقط للاضافة ومنه الحديث اللهم اجعلها عليهم
سنينا كسني يوسف وبعضهم يطرد هذه اللغة في جمع المذكر السالم وكلما حمل عليه وخرج عليها قوله لابن الوف
ضاربين العتاب وحملها المبرد على انها مذهب للعرب لا يختص بالشعر وقيل لا يحفظ الا فيه ثم اشار الى الباب
الرابع من الاسما التي تاب في اعرابها حركة عن حركة فقال وتنوب الكسرة عن الفتحة في نصب اولات التي هي بمعنى
ذوات حملوا على جمع المونث السالم كما حملوا اولو على جمع المذكر السالم قال ثعلب واولات الاحمال وان كن اولات حمل
فنابت الكسرة عن الفتحة في نصبه وفي نصب ما جمع بالف وتا مزيدين كاصطفى البنات وحلوا اساورة
فالكسرة اعراب وقال الاخفش والمبرد بنا وحمل في هذا الباب نصبه على جره كما حمل عليه في اصله جمع المذكر السالم
وقيل انما كان ذلك لئلا يمتاز الفرع على الاصل وعبر المص بما جمع بالف وتا دون جمع المونث السالم ليدخل حماما
مامونه مذكر وما تغير فيه نظم الواحد كمرة وثمرات واحترز بمزيدتين عن نحو ابيات واموات وقضاة وعزاة
اذ مفرد الاولين بيت وميت فالتا اصلية لا مزيدة ولاصالة الالف في الاخيرين اذ اصلها قضية وعزوة تحرك
كل من الياء والواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فحذفها لالتقا ها على الاصل كرات ابيانا واموانا وقضاة وعزاة ومثل المص
باصطفى البنات ليفيدان وجود التا في المفرد والمونث لا يمنع زيادتها في الجمع اذ هي تحذف وقد ذكر له اجتماع علامتي تانيث
في كلمة تنبيه السموات في حلوا اساورة من السموات مفعول مطلق ونص كثير من الناس انه مفعول به وليس كذلك المطلق
ما كان الفعل العامل فيه موجوده كالسموات في الاية والمفعول به يكون موجودا قبل ان يوقع الفاعل به فعلا
فالصدقة كل ما يوزن فعل بالفتح ومونث بتا طاهرة لجفنة او مقدرة كعدان كان صفة كصعبة او مضافا
كمرة او معلل العين كبيضة وجوزة وجب اسكان عينه في الجمع بالالف والتا وان خلا عن هذه الاشيا وجب
فتح عينه كمرة وثمرات وقد ينصب المجموع بالالف والتا بالفتحة على الاصل ان كان محذوف اللام كسمعت
لغاتهم لغات جمع لغة والمثال حكاه الكسائي بسكون الغين واصل لغة لغي او لغو عوض عن لامها الهاء وحكى الفراء ثباتا
بالنصب جمع ثبة واصلها ثبي والجمع ثبات وثبون ويختص اي يامجمع بالالف والتا بذي تا التانيث

كتمرة وطلحة وذي الفية المقصورة كحبلى والممدودة كصحراء ان لم يكن كسكرى وحمراء وكسرى وورقاء
يختص الجمع المذكور بصحيح تا الساكنة وما عطف عليه وهي تا زايدة مفتوح ماقبلها اما ساكنة خاصة بالفعل
كما مر او متحركة مختصة بالاسم كتمرة وطلحة معمول فيها تمرات وطلحات وتمولت سات واخوات واستثنى في الالفية
شقة وشاء وامة وامراة وفلانة وفله وقال الجمع بالالف والتا وان كان فيها العلامة الاصل وضع التا للفرق
بين المذكر والمونث وهو في الاسم قليل محفوظ في امراة ورجلة وانسانة وعلامة واسدة وحمارة وبرذونة وفي
الجارية على الفعل قياس كضارب وضاربة الا في خمسة اوزان فلا يلحق المونث فيها فعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول
كرجل صبور وامراة صبور ورجل جريح وامراة جريح واما مولدة في الاول شبالغة وعدوة محمولة على صديقة وشذ في
الثاني للحقة جديدة ومعقال رجل بحار وامراة بحار ومفعيل كمعطير للمذكر والمونث وشذ مسكينة ومفعل
كمعشر ومدعس بكسر ميمهما للمذكر والمونث اما فعول بمعنى مفعول فلحقة التا كحلوب وناقة ركوبة وكذا فعيل
بمعنى فاعل امراة رحيمة وظريفة فان قلت وردت بقتيلة بني فلان الحقت التا حوف الالتباس لانك لم تذكر الموصوف
وتجمع هذا الجمع ايضا مصحوب الف الماينث المقصورة وهي الف مفردة لازمة فخرج الف زيدا وقفا والممدودة
وهي الف قبلها همزة وسواكانتا في صفة كحبلى وقصبا او اسم جنس كهي وصحراء فيقال حبليات وصحراوات
بشرط ان لايكون ذو الالف المقصورة فعلى فعلان كسكرى سكران ولا ذو الممدودة فعلى افعل كحمراء فلا يقال
سكراوات ولا حمراوات لان الجمع مذكرهما بالواو والنون الا اذا غلب على الصفة الاسمية كالحديث ليس في
الخضراوات صدقة واجاز الكوفيون حمراوات وسكراوات كما اجازوا سكرانون وحمرون واجاز ابن مالك
في فعلا الممدودة ان لم يكن لها مذكر على افعل كامراة عجزاء وديمة هطلاء وحلة شوكاء فيقال عجزاوات لان منع
الجمع بذلك تابع لمنع الواو والنون وهو ممنوع فيما ذكر وشرط ايضا في جمع مصحوبهما هذا الجمع ان لايكون علما للمذكر حقيقيا
كحبلى وورقاء علمين لرجلين فانهما يجمعان بالواو والنون فيقال كسرون وورقاوون فيخص هذا الجمع بما تذكره
وبصفة مذكر لايعقل كاشهر معلومات ومصوغه كذريهات وما لايكسر من نحو حمام وسرادق
وسواكان تذكير ما لايعقل حقيقيا ولوموليا بان رأيته انثى كاوصافك لمذكور كحيل وجمال وسحلات اي ضخمات وسبطرات
اي طوال وغير حقيقي كاشهر معلومات وايام معدودات ومنه قولهم المرومات والمنصوبات لانهما صفتا اللفظ ولا يجمع صفة مونث كحايض
ولا صفة مذكر يعقل فلا يقال رجال عالمات ويخص ايضا بصفة مذكر ما لايعقل كذريهات وجميلات وحميرات ولا يجمع مصغر مونث
فلا يقال اريبات ولا حبيصرات ويخص ايضا بما يجمع جمع تكسير من مذكر اسم جنس لما لايعقل كحمام وسرادق فيقال حمامات وسرادقات
ونقل بعضهم اطراده في كل ما فيه تاء التانيث لفظا او تقديرا كحروف قال لاستكراه تكسيره وقال ابن مالك هو شاذ مقصور على السماع اما ما كسر من
نحو جولق على جوالق فلالتقاء ساكنين وجولقات ولحن ابو الطيب في قوله اذا كان بعض الناس سيفا لدولة ففي الناس بوقات لها وطبول
لجمع بوق على بوقات وقولهم ابواق بالكسر وما سمي به من مثنى او جمع تصحيح بقي بحاله اذا سمي بمثنى كالبحرين او
بجمع التصحيح المذكر كالعلبون ونصيبون او المونث كاذرعات وعرفات بقي على حاله قبل التسمية فيجب بناء كان يجب به قبلها
الا ان تنوين اذرعات وعرفات للمقابلة الذي كان قبل التسمية لا للصرف لبقاء العلتين وقد يجري المثنى مجرى غسلين
اي يجوز في المثنى المسمى به زيادة على ما له قبل التسمية ان يجب كعثمان فيلزمه الالف والاعراب على النون اعرابا لا ينصرف

للعلمية والزيادة وكذا الجاري مجري المثنى كاشين واثنتين اذا سميت بهما وقد يجري جمع المذكر المسمى به
مجرى الحين فتلزمه الياء وتعرب على النون مصروفا او مجرى الزون فتلزمه الواو وتعرب على النون مصروفا او مجرى
هارون فتلزمه الواو وتعرب على النون مصروفا للعلمية وشبه العجمة او تلزم الواو وفتح النون اي وتبنى كالويل
وقابابالمطاوين اذا اكل النمل الذي جمعا وذكر ابن مالك ان جعل المثنى كعثمان وجمع المذكر السالم كالحين او هارون
مشروط بان لا يجاوز اسمه اربعة احرف وقد يترك تنوينه مع بقائه جر بالكسرة وجازا يضا منع صرفه فيجر بالفتحة وقد
روي بالاوجه الثلاثة قوله تنور تها فرأت اعلاها يتربا دي دارها نظر عالي كسرا ذرعات مع تنوينه
وتركه وفتح السابلا تنوين واه لم يصرف لجعل كارطاة اي كواحد ويبنى في احوال الغ وتارة حال كونه علما
ويوقف عليه بالهاء واعلم ان حركة الكسرة النائبة عن الفتحة في هذا الباب حركة اعراب عند الجمهور وقال
الاخفش والمبرد حركة بناء ثم ذكر المصنف الباب الخامس من الاسماء التي ناب فيها حركة عن حركة بقوله وتنوب الفتحة عن
الكسرة في جر ما لا ينصرف نحو بأحسن منها الصرف عند المحققين هو التنوين وحده وليس الجر
داخلا في مسماه وانما حذف تبعا للتنوين لانه لو جر وحذف تنوينه لاشبه المبني على الكسر وما لا ينصرف وهو
ما اجتمع فيه علتان فرعيتان من علل تسع او واحدة تقوم مقامهما كما يأتي في بابه ان شاء الله تعالى فحكم ان لا
يدخله تنوين والكسر بل يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة نحو مررت بأحسن منها فهذا الباب حمل جره على نصبه
ولان الكسرة لا تكون حركة اعراب الا مع التنوين او ما يعاقبه من الاضافة اوال ولهذا استثنى من جره
بالفتحة ما اشار اليه بقوله الا مع ال نحو بالاحسن او الاضافة نحو في احسن تقويم ودخل في اطلاق
ال المعرفة كالداخلة على المفضل كالاحسن او على الصفة المشبهة كالاعمى والاصم والموصولة كقوله
وما انت بالحذر المتظن ناظره اذا فنيت بما تهواه ذكر العواقب والزائدة كقوله رأيت الوليد بن اليزيد مباركا
ومثل ال بدلها وهي ام كقوله لئن سئمت من يحبونني تالعا تبيت بليل ام ورد اعتادا ولعاقبها مع
ال والاضافة مجرورا بالكسرة على الاصل وقال هو حينئذ منصرف قيل منصرف مطلقا وقيل لا مطلقا
وثالثها وهو المختار ان زالت احدى علتيه مع الاضافة اوال صرف كمررت باحمركم لزوال العلمية لان العلم
لا يعاف حتى ينكر وان لم تزل كمررت بافضلكم وفي احسن تقويم غير منصرف وهذا الباب اخر ابواب
النيابة الخمسة التي في الاسماء ويليها الباب في نيابة احرف عن حركات وحذف عن حذف وحركة في الافعال
فاشار المصنف الى اولها بقوله وتنوب النون عن الضمة وحذفها عن السكون والفتحة في نحو تفعلان
ويفعلان وتفعلون ويفعلون وتفعلين هذا باب الافعال المعتد بها بالامثلة الخمسة وهي
كل فعل مضارع اتصل به الف الاثنين او واو الجماعة او ياء المخاطبة كتفعلان يا زيدان ويا هندان
تقومان بالعوقيه والهندان والرجلان يقومان للغائبين والثاني كتفعلون يا زيدون بالعوقيه لخطاب
الجمع المذكر كانتم تقعلون وبالتحتيه لغائبهم كالزيدون يفعلون وسواء كان الالف والواو ضميرين
كما ذكرنا او علامتين على لغة اكلوني البراغيث عند النحاة نحو تفعلان المرأتان ويفعلان الزيدان

التحتيه هي

حكم المقصور المدغم وهو الاسم الذي ادغم فيه حرف الاعراب وهو صحيح فيقدر فيه الحركات الثلاث اذا سكن للادغام نحو قرا داود جالوت وهذا طالب بكر والثالث مما تقدر فيه الحركات الثلاث المحكي وهو العلم الثاني من غير المقترنة بعاطف ولم يتبع بغير ابن او ابنة الجازيون يجيزون في الاسم المحكي في الاستفهام بمن ان يحكي لفظ المتكلم على ما اورد نحو من زيد لمن قال قام زيد ومن زيدا لمن قال رايت زيدا ومن زيد لمن قال مررت بزيد فالجمهور على ان من زيد مبتدا وخبر في الاحوال الثلاثة واعرابه مقدر وجوبا لاشتغال الاخير بحركة الحكاية حتى في حال الرفع على الاصح والمم لم يعتد للحكاية بابا في كتابه هذا وتحرير القول في ذلك ان المحكي فمان مفرد وجملة فالاول على الاصح والمم لم يعتد للحكاية بابا في كتابه هذا وتحرير القول في ذلك ان المحكي فمان مفرد وجملة فالاول المحكي في الاستفهام بمن كاذكرنا او باي وقد يحكى المفرد في غير الاستفهام شاذا سمع بعضهم يقول ليس تمرا شيا رد اعلى فاعل ان في الدار قرشيا واما في الاستفهام فان كان المسئول عنه نكرة والسوال باي او من حكي في لفظ اولفظ من ما يثبت للنكرة المسئول عنها من رفع ونصب وجر وتذكير وتانيث وتثنية وجمع تقول لمن قال رايت رجلا وامراة وغلامين وجاريتين ومسلمين ومسلمات ايا واية وايين وايتين وايين وايات وكذا تقول في من الا ان بينهما وفاقا ربعة اوجه احدها عموم السوال باي عن العاقل كما مر وغيره كرايت حمارا او حمارين ومن خاصة من يعقل الثاني عموم اي وقفا ووصلا تقول لمن قال جاءني رجلان ايان او ايان ياهذا والحكاية في من خاصة بالوقف فتقول ايمان بالوقف والاسكان فان وصلت قلت من ياهذا او بطلت الحكاية وشذ قوله انق الناري فعلت منوني تقالى الجن قلت عواصاحا ولا يقاس عليه الثالث وجوبي اتباع حركات الاعراب في من تقول منو ومنا ومني بخلاف اي فعولا اي واياي الرابع وجوب فتح ما قبل تا التانيث فعولا ايتا وايتان ويجوز الفتح والاسكان في نحو بنت واخت تقف في الاول بالهاء وفي الثاني بالتاء ومنتان ومنتان والارجح الفتح في المفرد والاسكان في التثنية وان كان المسئول عنه علما وهو الذي ذكره المم فشرطان يكون علما لعاقل تاليا من غير مقترنة بعاطف ولم يتبع بغير ابن او ابنة فتقول لمن قال رايت زيدا ومن زيد بالجر لمن قال مررت بزيد كما مر فان تلت فما عاطفا نحو ومن زيد بطلت الحكاية لاجل العاطف وتبطل ايضا في نحو غلام زيد لاسما العلم وفي نحو من زيد الفاضل التابع فان اتبع العلم بابن او ابنة متصل به كرايت زيد بن عمرو وهند بنت بكر جازت الحكاية في الحركات الثلاث لان الموصوف بما ذكر مع موصوفه كشيء واحد فتقول في حكاية من زيد بن عمرو ومن هند بنت بكر قال المم في الموضح وكذا تجوز الحكاية اذا كان التابع علما معطوفا كرايت زيدا وعمرا عاطفا فيه وبوهب يونس وجماعة وقاسه الحكاية رفعا توهم ان المسئول عنه عمرو اذا رفعت من زيد مثلا في جواب من قال رايت زيدا ولهذا لا يحكى من يتيقن نفي الاشتراك عنه كالمزدوف واما حكاية الجمل فطرد بعد القول نحو قال اني عبد الله وتجوز حكايتها على المعنى كقوله في حكاية زيد قام قال عمرو قام زيد فان كانت الجملة ملحونة تعين المحيء على الاصح فتقول في حكاية جاء جارجل بالخفض قال فلان جارجل ولكنه اخطا فخفض ويجوز حكايته على اللفظ لكنه مرجوح ونعم يحكي اي لا تجيز الحكاية بل ترفع من وما بعدها على المبتدا والخبر وافهم بعض الحكاة ان قد استوفينا الكلام على الحكاية وانا لم يستوعبها المم هنا تكميلا للفائدة والله اعلم والرابع ما يبنى فيه الرفع والجر وهو الموقوف عليه غير المنصوب المنون نحو جاءني زيد ومررت بزيد بالسكون فيهما اما

المنصوب المنون فيبقى نصبه ويبدل من تنوينه الفا كما ياتي في الوقف معمول رايت زيدا وبعضهم يقف عليه
بالسكون وعزاه ابن مالك لربيعة فان لم ينون حال النصب كغير المنصرف وقف عليه بالسكون كرايت احمد وبنا ايتها
الكلام فيما تقدر حركات الاعراب فيه من الاسما صحيحها ومعتلها وما عدا ذلك مما حرف الاعراب فيه صحيح او جار مجراه
تتعين فيه ظهور الحركة واما حذف الحركة فقال ابو حيان خصه اصحابنا بالشعر ومنعه المبرد مطلقا وقيل يجوز وان كان
قليلا كتقدير الضمة في قراة مسلمة وبعولتهن احق بردهن بسكون التا وحكى ابو زيد ورسلنا لديهم يكتبون بسكون اللام
وكتقدير الكسرة في قراة ابي عمرو بارئكم بسكون الهمزة وكذا الفعل الصحيح لا تقدر فيه الحركة وحكى ابو عمرو ان لغة تميم تسكين
المرفوع من يعلمهم ونحوه ثم ذكر الافعال التي تقدر فيها الضمة والفتحة فقال **وتقدر الضمة والفتحة في نحو يخشى**
اي في كل فعل مضارع آخره الف لتعذر تحريك الالف ويظهر جزمه بحذف الالف كما **وتقدر الضمة في نحو يدعو**
ويرمي اي تقدر الضمة فقط في كل مضارع اخره واوا ويا لثقل الضمة فيهما بخلاف الفتحة فتظهر فيهما لخفتها نحو لن يقضي
زيد ولن يدعو وحكم الجزم قد سبق انه بحذفها فتقول في الاولين زيد يخشى ولن يخشى وفي الاخيرة زيد يدعو
وعمرو يقضي وقد تقدر الفتحة على الواو كقول السموال اي اسال اسمو بام ولا اب وقول كثير ادعو وامال ان تدنو
مودتها وقد تظهر الضمة فيهما للضرورة كقوله فعوضني عنها غناي ولم تكن تساوي عندي غير خمس دراهم وقوله
اذا قلت علل القلب يسلو قيضت هواجس لا تنفك تغريه بالوجد **وتقدر الواو في نحو مسلمي رفعا** يعني في
جمع المذكر السالم في حال رفعه نحو جا مسلمي اصله مسلمون حذفت النون للاضافة فبقي مسلموي اجتمعت الواو
واليا وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو يا وادغمت في يا المتكلم لاستثقالهم اجتماعهما مع سكون السابقة
وكسر ما قبل اليا انما هو للتخفيف ولو كان ما قبلها فتحة بقيت كما في مصطفى اما في حالتي نصبه وجره فلا تقدير لان
يا جمعه اندغم والمدغم ثابت لفظا بخلاف الرفع فلا واو فيه في اللفظ وتبع المص في تقدير اعراب مسلمي رفعا ابن الحاجب وقال
ابو حيان لا تقدير فيه فان المقدر ما لم يوجد والواو موجودة الا انها انقلبت يا كما في ميزان فكما لا يقال الواو مقدرة
في ميزان فكذلك هنا انتهى والياء في مسلمي شبهه مفتوحة قال اودى بني واعقبوني حسرة وفي الحديث او مخرجي
هم وقرا حمزة بمصرخي بكسر اليا وكان بعضهم يحملها على اللحن والنحويون يعدونه غلطا من حمزة واجازه ابو عمرو
وقطرب والفراء وقال قراها الاعمش وقال القسم بن معن هي صواب لغة بني يربوع **وتقدر النون في نحو**
لتضربان ولتضربن ولتضربن مطلقا يعني اذا اكد المضارع في الامثلة الخمسة المتصل به واو الجماعة
او يا المخاطبة بنون التوكيد الخفيفة كالمثالين في المتن فاصلهما لتضربون ولتضربين فيفعل فيهما ما سبق في النون
المشددة وهذه النون الخفيفة لا تقع بعد الف الاثنين ثم ان هذا التقدير في الحقيقة انما يثبت في حالة
الوصل نحو لتضربن يا زيدون ولتضربن يا هند **اما في** حال **الوقف فتحذف نون التوكيد** فيزول التضعيف
المستثقل **فترجع نون الرفع** وفيه دليل على ان الفعل المؤكد بالنون معرب **وترجع الواو واليا** المحذوفتان
لزوال الالتقا فتقول يا زيدون هل تضربون ويا هند هل تضربين واجاز الكوفيون ويونس لحاق الخفيفة في
نحو اضربان يا زيدان وكذا بعد نون النسوة نحو اضربنان يا هندات وح فالنون ساكنة لان الالف قبلها كالحركة
لمدتها ويحكى الكسر عن يونس او متحركة لالتقا الساكنين وعليه قراة ابن ذكوان ولا تتبعان بالخفيف فائدة

كو لتضربن ولتضربن وصلا ووقفا

فائدة نقل المص عن الخليل ان نون التوكيد الخفيفة بمنزلة اعادة الفعل ثانيا والشديدة بمنزلة اعادته ثالثا ولست
الخفيفة من الشديدة حلافا للكوفيين واستدل عليه س بابدال الخفيفة الفا في الوقف **ويقدر السكون في نحو**
مررت بالله يصلله ومنه نحو وانك مهما تأمري القلب يفعل اي يقدر السكون في كل فعل اتصل به
ساكن نحو من الله يصلله فالهمزة مستحقة السكون من الشرطية لكنها حركت لالتقائها ساكنة مع لام التعريف الساكنة
فهي مشغولة بحركة التخلص من التقاء الساكنين فيقدر سكونها للجازم لتعذر الاتيان به ومما يقدر فيه السكون ايضا
لاتصال احرف ساكن المضارع المجزوم اذا وقع قافية في قصيدة مخفوضة الروي كقول امرئ القيس اعوج مني
ان حبك قاتلي وانك مهما تأمري القلب يفعل فحق يفعل الجزم بهما الشرطية على الجواب فحرك بالكسر لالتقائه ساكنا
مع حرف الوصل الساكن وهو الياء التي توصل بها حروف الروي اذا كان مكسورا كما يوصل المضموم بواو والمفتوح بالف
وتسمى اللائة حروف الوصل على ما قرر في علم القافية فاذا كان ما قبل الياء ساكنا بسبب الجزم كما في المضارع في البيت
المذكور او بسبب البناء كما في قوله يقولون لا تهلك اسى وتجلد حرك بالكسر اذ لا يمكن النطق بساكنين الا عند تحريك احدهما
فيقدر سكون الاخر حينئذ لتعذره بالتقاء حركة التخلص **باب النكرة والمعرفة** لما كان الاسم
حقه الاصالة في الاعراب وكان مدار كثير من احكامه على اعتبار التعريف والتنكير احتيج الى تمييز المعرفة من الاسم النكرة
وهما في الاصل مصدران لنكرته وعرفته نقلا وسمي بهما المعرف والمنكر **الاسم نكرة وهو ما شاع في جنس**
الحيوان تقدم حد الاسم وهو بحسب لفظه مفردا كان او مثنى او مجموعا لانه لما كان نكرة وهو الاصل قال لك
النكرة هي الاولى والمعرفة طارئة عليها واستدل بعض العلماء على ذلك بانك لا تجد معرفة الا وله اسم نكرة وتجد كثيرا
من النكرات لا معرفة له والمستغل اولى بالاصالة وايضا فالشيء اول وجوده تلزمه الاسماء العامة ثم يوضع له بعد
ذلك الاسماء الخاصة الا ترى ان المولود يسمى ذكرا او انثى وانسانا او مولودا او رضيعا وبعد ذلك
يوضع له الاسم والكنية واللقب والنكرة بحسب الاصطلاح ما شاع في جنس الحيوان اي دل على حصة
تحتملها حصص كثيرة مندرجة تحت مفهوم مشترك بينها من غير تعيين فرد اكان تحت الحصة كرجل ام لا
كرجلين ورجال وقوم ورهط ومحملا كلبن وعسل فخرج بذكر المعارف كلها لما فيها من التعيين فمفهوم لفظ
حيوان شايع لوقوعه على ذكر الادميين وانثاهم واليه الاشارة بقوله **او نوع كانسان** ولا يشترط
تعدد افراد الجنس في الخارج بل قد توجد افراده كرجل وقد لا توجد كشمس فانه وضع وضع اسماء الاجناس
فهو صالح للتعدد فلو تعدد صح اطلاق الاسم عليه من غير تجديد وضع لانه شايع في مفهوم الشمس وهو الكوكب
النهاري الناشيء ظهوره وجود الليل فالمعتبر صلاحيته للتعدد لا وجود التعدد **وعلامته صحة دخول**
رب اي من علامات النكرة صحة دخول رب عليه نحو رب اشعث اغبر وانما نخص به رجلا فالضمير ليس بمعرفة
لعوده على رجلا بعده وهو نكرة وحكى الم في الضمير الراجع الى النكرة مذاهب ثالثها التفصيل من كون النكرة المعود
عليها واجبة التنكير كما في ربه رجلا فيكون نكره او جائزته كما في جاءني رجل فاكرمته فمعرفة لانه فاعل والفاعل
يكون معرفة ونكرة وقال ابن مالك تمييز النكرة بعد عدة المعارف بان يقال وما سوى ذلك نكرة اجود من
تمييزها بعد دخول الى ورب لانه المعارف ما لا يقبل الانفصال وعباس من النكرات ما لا يدل على كاين وكيف وعريب وديار

فآية قال ابو حيان اكر النكرات شيء ثم متحيز ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم ماش ثم ذو رجلين ثم انسان ثم رجل ثم اشار الى الضرب الثاني من الاسماء بقوله **ومعرفة وهي ستة متفاوتة المراتب** اي في التعريف فاعرفها **المضمر ثم العلم ثم المشار به ثم الموصول ويعبر عنها** اي المشار به والموصول **بالمبهم** لان اسم يلي الاشارة حسية الى المشار اليه مبهم عند المخاطب لان بحضرة المتكلم شيئا يمكن ان يكون مشارا اليها وكذا الموصول بدون الصلة مبهم عند المخاطب ولم يتوقف الضمير الغائب وذي اللام العهدية مبهم لان ما يعود اليه متقدم **ثم ذو الاداة ومنه يا رجل** اي ما كان نكرة ثم تعرف بالنداء قال ابو حيان تعريفه بالحذوفة والتنبيه عنها عوض في النداء والذي صححه اصحابنا وقيل تعريفه بوقوعه موقع كاف الخطاب لانه بمعنى ادعوك وقيل لتعريفه بالاشارة والمواجهة قال ابن مالك وهو موهم من ظاهر قول س واذ كانت الاضافة دون مواجهة معرفة لاسم الاشارة فان تكون معرفة ومعها المواجهة اولى واحرى قال وهو ظاهر والبعد عن التكلف **والمضاف لواحدها في منه اجمع واحواله** فانها مضافة الى ضمير ملتزم حذفه لان الغاظ التوكيد لا يباشرها الا الضمير ومعنى قولك اكتالوا اجمع اي جمعه وحاصل اجمعون اجمعين اي جميعهم **وهو** اي المضاف لواحدها **بحسب ما يضاف اليه** اي في الرتبة على راي الاكثر فالاضافة تكسبه التعريف ان كانت محضة ولم يكن الاسم مستغلا في الابهام كغير ومثل على ما ياتي **الا المضاف الى المضمر فكالعلم** استثنى مما رتبته كرتبة ما اضيف اليه المضاف الى المضمر فليس هو في رتبة المضمر في رتبة العلم وقيل هو في رتبته ما اضيف اليه واختاره ابن مالك ويرده قولهم مررت بزيد صاحبك فلو كان المضاف الى المضمر في رتبته للزم ان تكون الصفة اعرف من الموصوف وقيل هو في مرتبة ما يلي ما اضيف اليه فالمضاف الى العلم على هذا في رتبة اسم الاشارة وهكذا وزعم بعضهم ان قولهم الوليد المشغب فوصف المضاف الى المعرف بالاداة بالمعرف بها والصفة لا تكون اعرف من الموصوف ثم ان المصمم ليوف المعرفة بجدة اما لسهولة اخذها ما ذكر في تعريف مقابلها النكرة واما لانه ذكر انواعها وشرع كل نوع منها قيل وهو احسن حدودها انها ما اشير به الى خارج محض لشائه وضعية والمراد بالاختصاص في حد المعرفة الاختصاص الاصلي فلا عبرة بما يعرض من الاشتراك والتعدد اذ غالب الاعلام مشتركة كزيد وعمرو ومختصها قليل كمكة وبغداد واقسام المعارف منه والمشهور انها خمسة باد خال الاشارة والموصول تحت المبهم ووجه الضبط ان المعرفة هي ما يشير لفظ الى تعيين معناه كما اشار اليه المحققون ثم ان المعين ان افاده جوهر اللفظ فالمضمر فالعلم او حرف لم يحتج الى القصد فالمعرف باللام او احتاج اليه فالمعرف بالنداء او افادته القرينة في الكلام فالمضاف كانا وانت ونحو والقرينة هي التكلم والخطاب وتقدم الذكر او افادته الاشارة الحسية الى نفسه فالاشارة او الاشارة العقلية الى نسبة معلومة للسامع اما خبرية فالموصول او لا وهي الاضافة الى معين فهو المضاف الى احد الخمسة واما الاضافة الى غير معين فلا تفيد تعيينا ثم ان هذه الستة متفاوتة المراتب في التعريف واختلفوا اكثر في اعرفها فذهب سيبويه والاكثرون انها في التعريف على هذا الترتيب الذي ذكره المصنف فاعرفها المضمر بانواعه الثلاثة ثم العلم وقيد في بعض نسخ التسهيل بالخاص ليخرج به كواسامة وقيل العلم اعرف المعارف ونسب الى الكوفيين وس واختار ابن مالك ان العلم اعرف من ضمير الغائب دون اخويه ثم الاشارة ونسبه ابن السراج الى اعرفها ونسبه ابن مالك الى الكوفيين ثم يليه الموصول والتعريف عند الفارسي وعامة بالعهد الذي

ماضيا ومضارعا كقاموا ويقومون او الخاطب كقعلون وافعلوا وقد تستغنى بالضمة عن الواو في الماضي
كما انت السير في لوان قومي حين ادعوهم حمل على الجبال الصم لاهند الجبل اراد حملوا فاكتفى بالضم ثم وقف
فسكن وتخلص الواو بالعقلا ومائرك مثرانهم نحو يا ايها النمل ادخلوا مساكنكم وشذ قوله سريت بها والديك ناك
صياحه اذا ما بنو نعش ربوا فتصوبوا الرابع مما خص بحل الرفع الياء في خطاب الواحدة في الامر المضارع
والماضي نحو انسوة قمن ويقمن والمخاطبات في المضارع والامر نحو تقمن ياهندات وقمن ياهندات واعلم
ان كون الالف والواو والياء والنون ضمائر الفاعل هو ما عليه الجمهور وزعم المازني انها علامات شتية وجمع
وانث كالتاء في ضربت هند وفاعلها مستكن كاستكانة في زيد فعل وهند فعلت كما يقول الجمهور في قلما اخواك
وقاموا اخوتك ووافقه الاخفش في التاء تنبيه ضمير المخاطب في قولك انت وانت وانتما وانتم وانتن عند
الجمهور والتاء حرف خطاب وكذلك اياك ولحوقه الضمير ايا ولواحقه حروف كذلك ايضا فالسين ضمير الغيب ان عاد
على اذي عقل في جمع السلامة كان بالواو والنون كالمردودين قاموا ويقومون ولا يجوز قام وقامت قال ابن مالك وياتي كالغائب
كقوله فاني في رايت الضامرين مثاعيم يموت ويفني فارضخن من وعدنا اي يموتون فاوذ كانه قال يموت من ذكر وزعم
ابو حيان انه لا دليل فيه وان عاد عليه في جمع تكسير جاز بالواو والنون كالغائبة نحو الرجال خرجوا او خرجت قال ابن مالك واذا الرسل
وقت او في اسم جمع جاز بالواو والنون كالغائب نحو الركب سار وا وسار وان عاد الى غير عاقل فالتاء كالغائبة والنون كالغائبات نحو واذا النجوم انكدرت فابين ان يجلها الا ان التاء في الكثرة اولى من النون فالجذوع انكسرت اولى من
انكسرن والضمير غير المرفوع كالمرفوع نحو كسرنها وكسرتهن وان عاد على جمع القلة في المؤنث غير العاقل او على العاقل
سواء كان جمع صحة او تكسير فالنون اولى من التاء فالاجذاع انكسرن او كسرتهن اولى من انكسرت وكسرتها وقد جاء
كالغائب نحو ان لكم في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه والهندات والزيانب خرجن اولى من خرجت قال ابن عباس اذا طلقتم
النساء فطلقوهن لعدتهن وقالوا النساء اعجازها وقال ابن عباس ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا ثم قال منها
اربعة حرم اي الشهور ثم قال فلا تظلموا فيهن اي في الاربعة ويجوز التخالف نحو التاء آخر جن وضربت زيدا
قال ابن مالك وقد تقع فعلن موضع فعلوا التشاكل في الفواصل كحديث اللهم رب السماوات وما اظللن والشياطين وما اضللن كلهن
رب السموات وما اظللن والقياس اضللوا واضلت والله اعلم ثم ذكر المصنف قسم المتصل الخاص بمحل الرفع بقوله
او مشترك بين النصب والجر دون الرفع ثلاثة احدها يا المتكلم منصوبة كاكرمني وبمخفوضة كغلامي
وهو يا الضمير المشترك بين النصب والجر دون الرفع ثلاثة احدها يا المتكلم منصوبة كاكرمني ومخفوضة كغلامي
واجتمعا في نحو اكرمني الماني كاف الخطاب مفتوحة للمذكر نحو اكرمك غلامك وما ودعك ربك الثالث ها الغائب
كاكرمه غلامه فالكاف والهاء في الامثلة منصوبات ومخفوضات وليس في ذلك ارائك بل الكاف حرف خطاب
كما سبق قريبا ثم ان لغة الحجاز ضمها الغائب مطلقا وغيرهم يكسرها بعد الكسرة او الياء الساكنة بحو به وفيه
ويعقل الحجازيون ضربته وغطرت اليه ومررت به كلهم بضمها وقوله وزوجها يعني كاف الخطاب وها الغائب
مشتركة ايضا بين النصب والجر فتقول ضربكما غلامكما وضربكم غلامكم وضربكن غلامكن وضربهما غلامها وضربهم غلامهم
وضربهن غلامهن فيلي الكاف في التثنية والجمع ما يلي التاء كما مر وبعض العرب يكسر كاف التثنية والجمع بعد ياء ساكنة

نحو فيكما وفيكن وتجد كسرة نحو بكما وبكم وبكن لكنها رديئة كما قال سر وانشد وانه قال ولا لام على الكاف حاجز
من الدهر رد والبعض احلامكم رد وانكسر الكاف احلامكم وتكسر الكاف المؤنث نحو جعل ربك تحتك سريا وتفتح هاء
الغائبة اى ممدودة نحو فتقبلها ربها واجاز قوم حذف الهها ومنه الكرامة ذات اكرمكم الله به بفتح الباء
وسكون الهاء يريد بها فنقل حركة الهاء الى الباء ووقف عليها بالسكون ومن كسر هاء المؤنث اتباعا للكسرة والياء
الساكنة كسر هاء التثنية والجمع وكسرهم الجمع بعد الهاء المكسورة ما حلاس قبل ساكن نحو تقطعهم الاسباب اقيس من
الضم وبالاشباع دون الساكن نحو ومن يولهم يومئذ دبره اقيس في الضم والاسكان لكن ضمها قبل الساكن نحو يعطونهم الا
وبالكناية قبل المتحرك نحو وفي يولهم يومئذ دبره اشهر وبها قرأ اكثر القراء وربما كسرت الميم قبل ساكن مطلقا اي وان تلتها
هاء مكسورة انشد الفراء فهم بطانتهم وهم وزاعهم وهم القضاة وفيهم الحجاب بكسر ميم هم القضاة اما الهاء
مضمومة نحو يسوقاهم الملائكة فالميم فيه لا تكسر ومن الشذوذ مطلقا اي في الرفع والنصب والجر لغطة نا المتكلم
المعظم نفسه ويسمي الواحد المطاع او المبين كونه شاركا بواحدا واكثر ويقع مرفوعا بفعل ماض خاصة نحو
فعلنا ومجرورا ومنصوبا بماض وغيره نحو ربنا اغفر لنا وآتنا ما وعدتنا ولا تخزنا واما المنفصل الذي
تقدم توفيقه ولم نجده في نسخ الام فينقسم الى مرفوع كانا المتكلم وحده ومرفوعه ومنوخ للمتكلم ومعه غيره للمعظم
نفسه وانت للمخاطب المذكر ومرفوعه انت للمخاطبة واما المخاطبين مطلقا وانتم للمخاطبين وانتن للمخاطبات
ومو للغائب ومرفوعه هي للغائبة وهما للغائبين مطلقا وهم لجماعة الخاسن وهن للعاسات والى منصوب
نحو اياي للمتكلم ومرفوعه انا وانا واياك واياه ومرفوعهما اياك اياكما اياكم اياكن اياها اياهما اياهن واياكو
المنفصل مجرورا لا يلزم تعديم المجرور على الجار واعلم ان عدة الضمائر المرفوعة للمنفصل اثنا عشر ومثله المنصوب
واما المتصل والمرفوع منه فت فنا للمتكلم قمت قمتا قمتم قمتن للمخاطب قامت قاما قاموا قمن للغائب
والمنصوب منه للمتكلم اعطاني اعطانا وللمخاطب اعطاك اعطاكما اعطاكم اعطاكن وللغائب
اعطاه اعطاها اعطاهما اعطاهم اعطاهن والمجرور منه للمتكلم لي لنا وللمخاطب لك لكما لكم لكن
وللغائب له لها لهما لهم لهن فجملة الضمائر سنون ضمير المنفصل اربعة وعشرون والمتصل ستة وثلاثون
ونون الوقاية قبل ياء المتكلم واجبة مطلقا مع الفعل وتقدم ان ياء المتكلم مشتركة بين محلي النصب والجر
فان نصبها فعل او اسم فعل اوليت وجب قبلها نون الوقاية لاستدعائها كسرا قبلها للمجانسة والكسر اخو الجر
فصين عنه الفعل بالحاقها كما صين عن الجر نحو دعاني ويكرمني واعطني وما افقر الى عفوه وما احسنني ان
اتقيت الله وسميت نون الوقاية لانها تقي الفعل عن كسر يدخل مثله في الاسم نحو غلامي فانه لم يدخل
مثله في الاسم كالكسر ليا المخاطبة نحو قومي فلا حاجة لصونه عنه لانه خاص بالفعل وتعول قام القوم ما
خلاني وما عداني وحاشاني ان قدرتهن افعالا وتعول دراكني وتراكني وعليكني بمعنى ادركني واتركني
والزمني كما ياتي ويجب ايضا قبل ياء المتكلم المنخفضة الحرف ولو من او عن خاصة او اضافة لدن او قط
او قد ولا يجوز حذف نون الا للضرورة عند سيبويه كما ياتي فيجب لحاقها اللام مع الفعل مطلقا في النثر والنظم
ماضيا كان او امرا او مضارعا ومتصرفا او جامد الكسائي وهب وتقدم بعض الامر قال ابن مالك وفي الامر

تلك العضة وكالمصدر اسم التفضيل حيث الكساهم احسن الناس وجوها او انظرهما او اختلفت وتقدم غير
الاعرف نحو ملكه اياي اي يجب انفصال الضمير الثاني والاول غير مرفوع اذا اختلفت رتبتهما في التعريف
لكن تقدم غير الاعرف منهما على الاعرف كالمخاطب على المتكلم او الغائب عليهما كعجبت من ضربك اياي وزيد ملكه اياي واياك
فوجب فصل الثاني لكراهة تقديم الاضعف على الاقوى فما موكا لكل الواحدة ولا يجوز الوصل خلافا عن قال
فان اتى بالمخاطب قبل نفسه فقال اعطاكني او بالغائب هل المخاطبة فقال اعطاموكه فهذا فتح لا تتكلم به العرب
ولكن النحويين قاسوه انتهى واجاز المبرد وجماعة مع تقدمها الوصل ويعضده ما روي عن عثمان ان اراهني الباطل
شيطانا فقدم الغائب على المتكلم ولو فصل ويجوز الامران اي الفصل والوصل عند تقدم الاعرف وذلك في
صورتين احداهما الصورة التي قبل هذه اذا تقدم فيها الاعرف على غيره سواء كان العامل اسما نحو منعكها
ومنعك اياها او فعلا ناسخا كظننتكه وظننتك اياه او غير ناسخ كسلبنيه وسلبني اياه فان فصلت جاز
تقديم الاعرف وتاخيره نحو الدرهم اعطيتك اياه واعطته اياك ومنه الحديث ان الله ملكم اياهم فقدم
فيه الاعرف ولو شاء ملكهم اياكم قدم فيه غير الاعرف لكن ذلك مشروط بعدم اللبس كما نبه عليه ابن الحاجب والاوجب
لعدم العامل منهما في المعنى نحو زيدا اعطيك اياه واما اذا وصلت فسيعين لعدم الاعرف انه لا يجوز الوصل
موتاخر كما مر عن سيبويه والصورة الثانية التي يجب فيها الفصل والوصل في خبر كان واخواتها فاذا كان
الضمير خبر الكان او احدى اخواتها جاز فصله ووصله سواء تقدمه ضمير نحو الصديق كنته ام لا نحو الصديق كانه زيد
فيجوز كنت اياه وكان اياه زيد وما ذكر في اخوات كان من الجواز للاتصال هو مبني على اطلاقهم قال ابو حيان
وهو اصحة واصح اياه ونقل عن صاحب المستوفى ان خبر غير كان لا يكون منفصلا ويترجح الفصل اتفاقا
حيث العامل اسم نحو واقيكه ومنعكها اذا كان العامل اسما كاسم الفاعل المضاف الى ضمير هو المفعول
المنصوب او مفعول اول كقوله لا ترجو او تخش غير الله اذى • واقيكه الله لا يمنعك ما مونا وكالمصدر
المضاف الى ضمير هو المفعول الاول ايضا كقوله فلا تطمع ابيت اللعن فيها ومنعكها شيء يريدها
او فاعل كقوله تغربت عنها كارها فتركتها • وكان فراقها امرين الصبر والاترح فالاسئلة كلها الفصل بالانفاق
فتركت الشاعر ووصل لاقامة الوزن ويترجح الفصل عند الاكثر حيث موناسخ نحو خلتكه اياه وكنت
اياه يترجح الفصل عند الجمهور اذا كان العامل فعلا ناسخا نحو خلتك اياه اترجح من خلتكه وكنت اياه ارجح
من كنته وسيبويه يرجح الجمهور ووجه بانه خبر في الاصل وحق الخبر الانفصال ويرجح الزمخشري وابن الطراوة
الوصل في ذلك ووافقهم ابن مالك في خبر كان وادعى ان الانفصال لم يثبت في غير الاستثنا الا في النظم
بخلاف الاتصال فانه في النثر ومنه صلى الله عليه وسلم اياك ان تكونها يا حميرا وقوله في ابن صياد ان يكنه فلن
تسلط عليه ورد توجيه الجماعة بكونه خبرا في الاصل بان ذلك يقتضي جواز الانفصال في الاول لانه كان مبتدا
وذلك ممتنع باجماع وما افضى الى الممتنع ممتنع انتهى ومنع الفصل قوله لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد
والاسان قد يتغير • وقوله اخي حسبتك اياه وقد بلت • ارجا يصدرك بالاضغان والاحن ومنع الوصل
قوله بلغت صنع امرئ بر اخا كله • اذا لم تزل الا كتساب الحمد مبتدا ثم استثنى من جواز الوجهين في كان واخواتها

ماذكره بقوله الا في ليس ولا يكون في الاستثناء فيجب اي الانفصال ولا يجوز الاتصال بخورج قام القوم الا اياه او لا يكون اياه ولا يجوز ليسه ولا يكونه كما لا يجوز الا ه اذ لا يقع الضمير بعد الا الا منفصلا فكذلك ما وقع موقعها كليس ولا يكون وقوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي بزورة اراد ان الوصل مع ليس في قول الشاعر عدت قوتي كعديد الطيس اذ ذهب القوم الكرام ليسي ضرورة لاقامة الوزن وفيها شذوذ اخر ترك نون الوقاية كما تقدم وقوله مثل الاك ديان اي الوصل في ليسي ضرورة مثلها في الوصل مع الا في قوله وما نبالي اذا ما كنت جارتنا ان لا يجاورنا الاك ديان فلا يرد على ما تقرر خلافا لابن الانباري في اجازته الوصل في السعة قال ابن مالك وحكم الاكثرين ان الاتصال بعد الا ضرورة مواعتبار بها غير عاملة ومن جعلها عاملة لم يعدها ضرورة بل جعله راجعا لاصل متروك انتهى وحكم انما حكم الا في وجوب الفصل ومنه قول الفرزدق انا الذائد الحامي الذمار وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي لان المعنى ما يدافع الا انا هكذا قال ابن مالك ورده ابو حيان بايات منها انما اشكو بثي وحزني الى الله انما توفون اجوركم وقال لو تعين الفصل فيها لكان التركيب انما اشكو بثي وحزني الا الله وانما توفون اجوركم انتم وكذا نظيرها ويمتنع اي الفصل عند سيبويه في غير ناسخ نحو الزيدان كلموها اذا كان العامل غير ناسخ فيجب يوجب الوصل وردت في القرآن الاتصال نحو فسيكفيكهم الله الزيدان كلموها والاصح ان الوصل راجح لا لازم ومن ورود الفصل ان الله يحكم اياهم وفي الباقي اي الاكثر لا فصل مع امكان الوصل لان الغرض من وضع الضمائر الاختصار كما مر والمتصل اخصر من المنفصل فلا يجوز في الاختيار الفصل مع امكان الوصل لانه اخف واخصر فلا يقال قام انا مع امكان قمت ولا ضربت اياك مع امكان ضربتك وما ورد مخالفا لذلك جاء في الشعر لاقامة الوزن دون النثر ونحو قول حميد بن الارقط اليكحيّة بلغت اياكا مزورة اي فالفصل مع امكان بلغتك سوغته مزورة الشعر ومثله قول جرير بالباعث الوارث الاموال قد ضمنت اياهم الارض في دهر الدهاريز فصل مع امكان ضمنتهم كذلك ايضا اما اذا لم يمكن الوصل لتعذره او لتحصيل غرض لا يتم الا بالفصل فصل ثم ما يتأتى فيه الوصلان يتقدم الضمير على عامله نحو اياك نعبد اولى لا وانما نحو امر ان لا تعبد والا اياه وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي لان معناه ما يدافع الا انا كما مر ومن ثم ذلك ان يرفع بمصدر مضاف الى منصوبه كقوله بنصركم نحن كنتم طاوعين او بصفة جرت على غير من هي له نحو زيد عمرو ضاربه هو او يكون عامله معنى نحو فان انتم لم ينفعك علمك فانتسب لعلك تهديك القرون الاوائل او يكون عامله حرف نفي نحو ما من الهتهم او تبع بعد واو المصاحبة كقوله فآليت لا انفك احذو قصيدة يكون واياها بها مثلا بوري او يفصله متبوع نحو ليجمعنكم الى يوم القيامة الذي لا ريب فيه الذين خسروا انفسهم فهم لا يؤمنون او تلي الا نحو ما يكرم اياك الا انا او تلي اما كقوله بكل اوبي لسعتان قليل اما انا او انت ما انت المستعين او تلي اللام الفارقة كقوله ان وجدت الصديق حقا لاباك فوفي فلن ازال مطيعا او ينصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع ان اتحد رتبة نحو ظننتني اياي وعلمتك اياك وهو الذي ذكره المص اول البحث والله اعلم

فصل ويسمى كل من انا واخواته فصلا وعند الكوفيين عماد ان توسط بين ما بطابقه من مخبر عنه معرفة وخبر كذلك او غير قابل لال عقد المص هذا الفصل لضمير الفصل ويقع بلفظ الضمير المرفوع المنفصل وهو انا واخواته نحو انت انتما انتم انتن وهو في هؤلاء عن فيسمى

كل منها فصلا لفصله الاسم الذى قبله عما بعده ودلالته على ان ما بعده ليس فى تمامه بل هو خبره وتسميته
فصلا طريقة البصريين والكوفيون يسمونه عمادا لانه يعتمد عليه معنى الكلام وبعض الكوفيين يسميه دعامة
وللاختلاف كما يأتى ثم اعرفه بالضمير المرفوع المنفصل وله شروط وفوائد ومحل فاول شروطه ان يتوسط بين مطابقه
فى الحضور والغيبة والافراد والتذكير وفروعها فلا يجوز كنت هو الفاضل والثانى كونه بصيغة المرفوع المتصل
فيمتنع زيد اياه الفاضل الثالث كون ما قبله مبتدا فى الحال والاصل الرابع كون ما بعده خبر المبتدا فى الحال
او فى المآل وكونه معرفة او كالمعرفة فى انه لا يقبل ال كما فى انا اقل منك مالا وشرط الذى كالمعرفة ان يكون اسما والحق
به الجارى المضارع نحو انه هو يدرى ويعيد وما عدا هذه لو كبدا او مبتدا الخامس كون ما قبله معرفة نحو اولئك
هم المفلحون فان ورد غير مطابق لما قبله كقول جرير الخطفى وكان فى الاباطح صديق يرانى ان اصبت هو المصابا
كان القياس يرانى انا فقيل ان هو ليس فصلا بل هو توكيد للفاعل فى يرى وقيل هو فصل فانه لما كان عند
صديقه بمنزلة نفسه كان اذا اصيب كان صديقه قد اصيب فجعل ضمير الصديق بمنزلة ضمير نفسه وقيل ايضا
هو فصل وتقديره يرى مصابى بحذف المضاف الى الياء واقامة ضميره مقامه والفصل مطابق للمحذوف لا للثابت
قال الم ولو ان الشاعر قال يراه لكان حسنا اى يرى الصديق نفسه اذا اصيب وعلم من الشروط المذكورة امتناع
تقدمه مع الخبر نحو هو المطلق زيد لأنهم حينئذ فى التباسه بالصفة اذ لا تتقدم واجاز الفراء تقديمه
وبه عنده وهو محجوج عليكم اخراجهم وامتناع زيد اياه الفاضل وانت اياك العالم واما انك اياك الفاضل
فجائز عند البصريين على البدل وعند الكوفيين على التاكيد وفائدته الاختصاص او ان ضمير الفصل ثلاث الاولى معنوية
وهى الاختصاص ومعناه قصر الخبر على المبتدا نحو زيد هو المنطلق ان الانطلاق لا يتجاوز الى غيره وتابع
ابن الحاجب فى افادته ذلك وقال المفيد القصر فيما استدلوا به ان اسم هو الرزاق وكنت انت الرقيب عليهم من
توسيط الخبر بلام الجنس وان لم يكن هناك فصل اللهم الا ان يثبت القصر فى مثل كان زيد هو الفاضل فى عمرو وهما
الجزء فكرة وكثير من البيانيين لعتصر على الاختصاص الثانية من فوائده هى الاعلام من اول الامر ان
ما بعده خبر لا تابع ولو عبر المص بالتبعية فما سيذكره لكان اولى من الصفة لوقوع الفصل فى نحو كان اسم الرب
عليهم والضمير لا توصف والثالثة معنوية وهى التوكيد بمعنى تقوية الحكم لما فيه من زيادة الربط فلا حاجة
معه الى توكيد قال يسبوبه استغنت العرب فى هذا الباب عن تاكيد اخر لما فى الفصل من التاكيد وذكر الزمخشرى
اللتان والذى فى قوله تع واولئك هم المفلحون فعال فائدته الدلالة على ان ما بعده خبر لا صفة والتوكيد ويجاب
ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره والى الفائدتين الاخيرتين اشار بقوله وفائدته رفع توهم الصفة
والتوكيد فمن ثم اى فمن حيث ان الفصل لتاكيد التاكيد لا يجامعه اى التاكيد لاستغنائه عنه كما ذكرنا عن سائقا
وموضعه اى موضع ضمير الفصل من الاعراب بحسب ما بعده عند الكسائى ذهب الكوفيون الى ان ضمير الفصل
واختلفوا فى محله من الاعراب فمحله من مولى كان نصب عند الكسائى ومن مولى ان رفع ومحله بحسب ما قبله
عند الفراء فهو من مولى كان وان بعكس ما عند الكسائى واما المبتدا والخبر ومن مولى ظن فرفوع ومنصوب
عندهما ولا موضع له عند البصريين لان الكلام يتوصل بهو حرف اختلفوا فى اسميته فقال الخليل اسم ونظيره على قوله

اسما الافعال لمن يراها غير معمولة لشيء ودليل العامل بحرفيته انه اتى به لمعنى في غيره وهو مذهب المنطقيين فانه عندهم لمحض الربط بين الموضوع والمحمول وقال الرضي لما كان الغرض المهم منه رفع التباس الخبر بالصفة صار حرفا والخلع عنه لباس الاسمية فلزم صيغة معينة يعني ضمير المرفوع وان تغير ما بعده عن الرفع الى النصب لان الحرف عديم التصرف لكنه بقي فيه تصرف واحد كان في حال الاسمية وهو كونه مفردا ومثنى وجمعا ومذكرا ومؤنثا ومتكلما ومخاطبا وغائبا لعدم عراقته في الحرفية ومثله كاف الخطاب لما تجرد عن معنى الاسمية ودخله معنى الحرفية اي افادته معنى في غيره وتلك العائدة كون اسم الاشارة قبله مخاطبا به واحدا ومثنى او جمع مذكرا ومؤنثا صار حرفا وبقي فيه الصرف المذكور ومنهم من يجعل الفصل توكيدا ولا يلزم عليه اختلافه باختلاف المتبوع اذ ذاك في التوكيد بالظاهر دون المضمر فانك تقول مررت بك انت وبه هو وبنا نحن فتؤكد المجرور بالمرفوع فلذلك تقول ان زيدا هو المنطلق وظننت زيدا هو الفاضل **ويحتمل الفصل الابتداء والتوكيد** اي يحتمل ضمير الفصل زيادته على كونه فصلا ان يكون مبتدأ او توكيدا في نحو انت انت الفاضل وانك انت علام الغيوب **الا اذا ولية منصوب** نحو كنت انت الوف عليهم وان كنا نحن الغافلين فيحتمل الفصلية والتوكيد دون الابتداء لانتصاب ما بعده **والا اذا ولي هو اي الفصل اللام** نحو وانا لنحن الصافون فيحتمل الفصلية والابتداء دون التوكيد لدخول اللام **او ولي الفصل اسما ظاهرا** نحو زيد هو العالم وان عمرا هو الفاضل فيحتمل ايضا الفصلية والابتداء دون التوكيد لان ما قبله اسم ظاهر ان في المثالين ولا يؤكد الظاهر بالمضمر لضعفه وقوة الظاهر ولحاصل ان الفصلية تمتنع حيث كان الخبر منكرا والابتداء حيث كان الخبر منصوبا والتوكيد حيث كان ما قبله ظاهرا فالضمير في قوله تعالى ان تكون امة هي ازكى من امة مبتدأ لان ظهور ما قبله يمنع التوكيد وتنكيره يمنع الفصلية ومن تأمل الكتاب حق تأمله علمت ان انت الضمير ان مبتدأ وخبر والجملة خبر كان ولو كان الاول فصلا او توكيدا لعلمت انت اياك **ويسمى تحليه مبتدأ نحو وكنت عليها بالملا انت اقدر** تسمي تحليه الفصل مبتدأ وما بعده خبرا والمجموع خبر الاول كقولك وتبكي علي لبلى وانت تركتها وكنت عليها بالملا انت اقدر قال سيبويه بلغنا ان روبة كان يقول اظن زيدا هو خير منك برفع خير وحدثنا عيسى ان كثيرا من العرب يقولون وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون وحكى عن ابي زيد انه سمعهم يقرؤن تجدوه عند الله هو خيرا بالرفع وهو دليل على اسمية حال الفصلية عندهم **فصل ويسمى ضمير الغيبة المقدم لتفخيم الكلام ضمير الشان او القصة وعندهم ضمير المجهول** هذا الضمير ان كان مذكرا سمي ضمير الشان او كان مؤنثا سمي ضمير القصة وانكر هذا ابن السيد وقال انما يكون كذلك اذا رجع اليهما وليس كذلك بل يعود راجع الى المتعقل في الذهن وهذا الضمير بخلاف القياس في خمسة اوجه الاول انه مقدم يعود على ما بعده لزوما ولا تتقدم الجملة المفسرة ولا شيء منها وانما قدم لتفخيم الكلام واجلاله اذ ذكر الشيء مبهما مفسرا اوقع في النفس منه ذكره مفسرا من اول الامر ولهذا يشترط ان يكون مضمون الجملة المفسرة له شأنا عظيما ولو ادعاء فلا يقال هو الزيد يطير ولا يصح بالشان والقصة في موضعه لمنافاة التصريح للابهام والكوفيون يسمونه ضمير المجهول لانه لم يعد على مذكور ثم اشار الى باقي شروطه بعد تقدمه بقوله **ويجب افراده وتفسيره بجملة خبرية بعده وان لا يتبع** الوجه الثاني مما خالف فيه القياس وجوب افراده فلا يثنى ولا يجمع وان فسر بمثنى او اكثر

والثالث ان مضمره لايكون الاجلة خبرية قال في التسهيل مصرح لخبرية فلا يجوز ظننته قائما زيد ضرب او قام على حذف المسند اليه في غير اراءة ولا اضمار خلافا للكوفيين وعليه ان الكلام لما اسدى ضمير الشان دل على الاعتناء بالحديث عنه والحذف مساق للاعتناء ولا يفسر بجملة طلبية ولا انشائية فلا تقال في واضرب زيدا ولا في واه لا افعلن وشرط اسميتها ان لم تكن جملة النواسخ وان تكون لعين نحو هو زيد فاضل واجاز الكوفيون والاخفش تفسيره بمفرد وهو ممنوع اذ لم يثبت فان سمع نظر فذلك حرج على ان عمرو وزيدا في كان قائما زيد وظننته قائما عمرو مبتدا موخرا فيهما وهم جعلوا اسم كان والضمير المنصوب بظننته ضمير الشان وفسروه بقائما ومرفوعه فيهما ضمير الشان وهو ممنوع لان اسم الفاعل مع فاعله مفرد والرابع ان لا يتبع بتابع فلا يوكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه لئلا يزول الابهام المقصد منه قال الرضي وهذا الضمير في الحقيقة كانه راجع الى مسئول عنه بسوال مقدر فتوله هو الا مير مقبل كان في سمع جلبة استبهم الامر فقال ما الشان او القصة فقيل هو الا مير مقبل اي الشان هذا فلما كان المعود عليه الذي تضمنه السوال غير ظاهر قبل الكلام في التفسير بخبر هذا الضمير الذي يتعقبه بلا فصل لانه معين للمسئول عنه ومبين فظهر ان الجملة لم يوت بها لمجرد التفسير بل هي كسائر اخبار المبتدآت لكن سميت تفسيرية لما قررنا واعلم ان الاصل في مفسر الضمير الغائب ان يتقدم عليه ليعلم المعنى بالضمير عند ذكره وليكون خلفا عما فاته في مقارنة المشاهد لاحق به واللايق به ليكمل الايضاح ان يتصل به فلذلك اذا ذكر ضمير اثنين فصاعدا مستويين في الاسناد جعل للاول فيرجع لعمرو في حالي زيد وعمرو فاكرمته فان دلت قرينة على الابعد نحو سرقت فرسا وغلاما فركبته عملا بها فيعود في المثال على الفرس فان لم تستويا في الاسناد جعل للمسند اليه منهما اي وان كان ابعد فيعود في قولك له علي الف درهم ونصفه على الالف فيلزم الالف ونصفه لا ونصف درهم لان المضاف هو المتحدث عنه والمضاف اليه انما جاء استطرادا بطريق التبع وهو لتعريف المضاف او تخصيصه به فان كان الثاني يتضمن الاول قال ابو حيان عاد على المعدم خلافا لابن حزم حيث جعل ضميره فانه رجس عائدا على الخمر لا على اللحم لانه اقرب مذكور ثم تقدم المفسر عليه اما لفظا ورتبة نحو ربه رجلا ومررت به فزيد او لفظا فقط نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه ثم قال او اما مصرح به كما مثلنا او مستغنى عنه بحضور مدلوله حسا نحو هي راود تني عن نفسي وقولك هو مسافر لمن حضر بذهنك ان تخاطبه سائلك عن حال شخص او علما نحو انا انزلناه في ليلة القدر او بذكر ما صاحب الضمير جزء كقوله اما وي ما يغني الثراء عن الفتى اذا حشرت نوما وضاق بها الصدر فالضمير في حشرت عائد على النفس وذكر الفتى مغن عن ذكرها لانها جزؤه ونحو اعدلوا هو اقرب للتقوى للضمير للعدل لانه مصدر مدلول عليه بالفعل لانه احد جزئي مدلوليه او كله كقوله تعالى الذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فالذهب والفضة بعض المكنوزات واغنى ذكرهما عن ذكر الجميع حتى كانه قيل والذين يكنزون اصناف ما يكنز ولا ينفقونها او نظيره كعندي درهم ونصفه اي ونصف درهم آخر او يصاحب بوجه ما كقوله تعالى ولابويه اي لابوي المورث الدال عليه ذكر الميراث فمن عفي له عن اخيه شيء اية فعفي يستدعي عافيا وضمير اليه عائد عليه كل من عليها فان اي الارض لدلالة فان عليها حتى توارت بالحجاب يعني الشمس لدلالة العشي على ذكر العشي وكذا ما يصاحبه

في الذهن مرصد ونحو نحو وما تمر من ممر ولا ستقص من عمر اي من عمر غير المر الذي هو ضد المر انا جعلنا في اعمالهم غلالا فهي الى الاذقان اي الايدي لانها تصاحب الاعناق في الاغلال فاعيتي عن ذكرها ثم اشار الى الحاسن بما خالف فيه صرالشان القياس بقوله ولا يعمل فيه الا الابتدا او احد نواسخه ولو كاد في الاصح نحو قل هو الله احد وهو محرم عليكم اخراجهم ومنع الفرا وابو الحسن عمل الابتدا فيه قال ابو حيان ومنعه غريب مع كونه في القرآن وتعمل فيه النواسخ لكان وظن واخواتها اتفاقا وكذا كاد على الاصح عند سيبويه لدليل واه جزة وحنص من بعد ما كاد يزيغ بالتحتية فمضى ضمير الامر والشان ويزيغ قلوب خبر كاد ولا يجوز رفع قلوب بكاد وكون يزيغ خبرها بقية التاخير لانه كان يجب ان يكون بالمثناه الفوقية اذ لا يجوز العلوب يزيغ بالتحتية الا في الشعر قال الرضي لمن مشهور اضمار الشان في افعال المقاربة الا في كاد ولا في الافعال الناقصة الا كان وليس وقوله ومطابقته مبتدا وما بعده خبره قوله راجعة اي مطابقة ضمير الشان للمسند اليه في التذكير والتانيث نحو انه من يات ربه مجرما فانها لا تعمى الابصار راجعة اي مطابقة ضمير الشان للمسند اليه اشتمل عليه الجملة المفسرة في التذكير والتانيث راجعة فانها في الاية ارجع من انها اي القصة لمناسبة يات ربه وانها لا تعمى الابصار ارجح منه لان الضمير وليه فعل بعلامة التانيث ويلوتعمى مع ان القصة والشان بمعنى واحد فيجوز يلوهند قايم وهي زيد قايم عند البصريين خلافا للكوفيين اشار اليه بقوله لا واجبة خلافا للكوفيين في بحاثهم المطابقة ومن ورود غير مطابق للمذكر قوله تعالى ام لهن الهة ان تحلية رفع اية على انها خبر مقدم وان تحلية مبتدا موخر اي ام لهن علة لهم اية وضمير لهن ضمير قصة ولا يجوز كون اية الاسم وان تحلية الخبر لئلا يلزم تخبر عن النكرة بالمعرفة ومن ورود غير مطابق في التانيث قول ابي طالب وان الكن لحم عريض فانه تكب على افواههن الغرابر وقول العرب اذا نهاه الله ذامنعه واخترز بالمسند اليه عما لو كان التذكير والتانيث في غير المسند اليه من الجملة فلا يختار مطابقته لكميل باتي هذا الضمير منفصلا اذا وقع مبتدا نحو هو الله احد او اسما لما نحو وما هو الا ياسو الطعام ويتقى به نابات الدهر كالدام النخل ومستوفي باب كان وكاد نحو لن كان قلب وكان زيد قايم في بعدها كاد يزيغ وقوله اذا امن كان الباس نصفان شامت واخر مثن بالذي كنت اصنع ومنفصلا بارزا ان كان منصوبا اولا كعلمته زيد قايم او اسما ان كان نحو انه زيد قايم وانه لما قام عبد الله ولا يجوز حذف هذا الضمير اذ لا دليل عليه لان الخبر مستقل وليس فيه ضمير رابط ولا يحذف المبتدا وغيره الا لقرينة دالة عليه وحذفه منصوبا قليل كقوله ان من يدخل الكنيسة يوما الا نحذف الضمير قرّ اذ لا دليل عليه والاصح ان المسموع المحذفة نحو واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وقال ابن عصفور لا يجوز حذفه الا ضرورة وجمهور البصريين على جواز حذفه في الشعر وفصيح الكلام وذهب ابو الحسن الى انه يجوز فيها والمواضع التي يعود الضمير فيها على ما ذكر لفظا ورتبة سمي ضمير الشان المذكور والضمير المرفوع بنعم او بئس او ما الحق بهما والمرفوع بفعل التعجب نحو ما احسن رجلا زيدا وبئس رجلا عمرو وساء مثلا وكبرت كلمة وطرق رجلا زيد والمرفوع باول المتنازعين على المعمول ثانيهما نحو ضربني وضربت الاخوين الاخوان وما اخبر عنه بمفرد نحو ان هي الا حياتنا الدنيا قال الزمخشري هذا ضمير لا يعتد به الا بما يتلوه والاصل ان الحياة الادنى حياتنا ثم وضع هي موضع الحياة لان الخبر يدل عليها ويبينها ومنه هي النفس تحمل ما حملت وهي العرب تقول ما شاءت انتهى قال ابن مالك وهذا في حيز كلامه لكن تمثيله بهي النفس وهي العرب فيه ضعف لامكان جعل النفس والعرب بدلين

يعلم ما ح

الى اللقب ان افرد اكسعيد كرز والاتباع اولى واقيس للاروى الفراقيسى قفة ويجى غسان والاضافة اكثر
ولا يجب الاضافة خلافا للبصريين فان جمهورهم يوجبها فى المفردين اخذوا ذلك من اقتصار سيبويه عليه قال ابن
مالك انما اقتصر عليه لانه خلاف الاصل اذ لا سند له الا السماع بخلاف الاتباع والقطع فانهما على الاصل وشرط الاضافة عدم
المانع فلا تجوز الاضافة فى نحو الحارث كرز لان العائقة منها ولا فى نحو ابراهيم الخليل لان اللقب قضى وصف فى الاصل ولا
يضاف الموصوف الى الصفة وقد ينكر العلم كلا قريش بعد اليوم قد ينكر العلم فيجعل واحدا من جملة من سمى بذلك
اللفظ اما تحقيقا من المتعدين وما مر من كزيد بن ثابت والطاغوت موسى او تقديرا كقول ابى سفيان يوم الفتح لا
قريش بعد اليوم اى لا نطلق بهذا اللفظ وقس بعد اليوم فيفتح الاسم مع لا التبرئة ان كان مفردا وينصب ان كان مضافا
او شبهه بعد حذف عائده او فما اضيف اليه من الف ولام ان كانا نحو لا امرئ قيس ولا ابن زبير ومنه قضيته ولا
ابا حسن لها وان لنا الغزى ولا عزى لكم اى ولا مثل ابى حسن ولا تحوز ذلك فى لفظ عبد الله وعبد الرحمن اذ لا يطلقان
على غير الله وللزوم اللام فيها الا فى الندا واذا انكر العلم صرف ان كان ممنوعا لحوز به ابراهيم ولا يتاخر الحال
كما فى نكرة غيره ويصح دخول ال عليه كقوله رايت الوليدين اليزيد وفى الاوضح ان دخولها على اليزيدين قليل
لتقدم ذكر الوليد واضافة كقوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم واشار بقوله قد ينكر الى ان نكره قليل
ويجب ذلك اى تنكيره ان ثنى او جمع فيجر بال كالحالدان والخوالد والهنود اذا اتى العلم اوجمع وجب
تنكيره لان تعريفه لم يكن الا بسبب وضع اللفظ لمعين والعلم المثنى والمجموع ليس موضوعا الا فى آحاد موجودة فيجر
وجوبا بتعريفه القائت بال العهدية ان قصد تعريفه فيصير معرفة بها بعد زوال علميته كقول الاسود وقلما تالحالدان كلاهما
عميد بنى حوران وابن المضلل ومنه قول زيد بن ثابت لعمر رضى الله عنه المحمدون بالباب يستكسونك يشير الجماعة اسم
كل منهم محمد وان لم يقصد تعريفه فلا يجر بال كقوله رايت سعودا فى شعوب كثيرة فلم تر عينى مثل سعدين مالك كما لا يجر
اذا استعمل علما بعد التثنية كما اشار اليه بقوله الا فيما لا تفترقان كما ديين يعنى ان العلم اذا اريد تثنيته
او جمعه نكر ووجب جبره بال كما مر الا اذا كان من الاعلام التى لا تفترق بعد التثنية والجمع الى تعريف بال لاستعمالها معها
علما كما قبلها فلا يجر بال كحماد من فانه استعمل مفردا علما نحو جاءنى حماد الاولى ومثنى كذلك كقوله حيث اذا رجب
تولى وانقضى وجمادى بان وجا شهر مقبل والدليل على بقاء علميته مع انه لا يدخله ال ولا اضافة والعلة فى جمادى
شبهه بعلمية اسامة لان كل شهر بعد ربيع الاخر يسمى جمادى وفى بعض النسخ الا فيما لا يفترق حاله وحال افراده
وحالى تثنيته وجمعه بل يستعمل فى الكل علما وهى اوضح وادل على المراد واما الفرقدان فثنى جعل علما
لاعلم ثنى هذا جواب لسؤال مقدر اى قد قررتم ان المستعمل علما حال التثنية والجمع كحماد مان لا يجر بال فكيف جر الفرقدان
بال فى قوله ان الفرقدان لم يستعملا علم حال الافراد كما يستعمل حماد مفردا علما ومثنى كذلك بل ما ثنى عرف بال
ثم جعل بعده كذلك علما فالتثنية فيه كالعدم فى الكثير من الاعلام التى تقارنه عند النقل قلة ولا تعتد تعريفا بل هى
فيه زائدة لازمة كما ميان والفرقدان علم للكوكبين المنيرين من بنات نعش الصغرى ومثلهما عمايتان وعرفات
على الاصح اى مثل الفرقدان فى انه لم يستعمل علما حال الافراد بل ثنى ولا فعيل عمايتان مثنى عمايه ثم جعل علما
على جبلين لهذيل متقاربين قال لوان اعظم عمايتين وبدا سمعا حديثك انه الا وعلا وعرفات

جمع عرفة جمع اولا ثم جعل علما على مواقف الحج المعروفة فيهما كالفرقدان فيما ذكر الا ان الم تتفاوتهما عند النقل للعلمية
كما فارقت الفرقدين عند نقلهما للعلمية ولهذا فصلها بقوله ومثله كذا وكذا في الاصح ولعله اشار بالتصحيح الى مخالفة
ابن مالك فانه جعل في التسهيل جمادين وعمايتين وعرفات سواء في كون موردها استعمل علما ثم نقل العلمية
بالتثنية والجمع فلم يجب جبرها بال والمم جعل عاشين وعرفات كالفرقدين لان ثلاثتها لم تستعمل اعلاما الا بعد
التثنية في الفرقدين وعاشين وبعد الجمع في عرفات وفي الاعلام الاتية بلحظ التثنية ابانان لجبلين
متقابلين يسمى احدهما ابان الريان لكثرة مائه والاخر ابان العطشان لقلة مائه وقال الفراء قالت
لا واحد له وقولهم نزلنا عرفة شبيه بمولد وليس بجزلي محض ثم اشار المصنف الى القسم الثاني من العلم وهو علم الجنس
بقوله اوجنسي مراد به ذو الحقيقة او الحاضر اي علم الجنس اسم يعين مسماه تعيين ذي الاداة الجنسية
او الحضورية تقول اسامة اجرأ من ثعالة فيكون بمنزلة قولك الاسد اجرأ من الثعلب وال في هذين للجنس
وتقول هذا اسامة مقبلا فيكون بمنزلة قولك هذا الاسد مقبلا وال في هذا للتعريف الحضور والفرق بين
اسامة واسم الجنس النكرة كاسد ان اسامة موضوع لماهية الاسد بقيد حضورها في الذهن كاسم
الجنس المعرف بلام الحقيقة واسد موضوع للماهية من غير اعتبار حضورها في الذهن باعتبار الحضور
الذهني موضوع لشخص لها مع قطع النظر عن افرادها كالمعرف بلام الحقيقة وبيان ذلك ان الحصة الحاضرة
في الذهن وان كانت عامة بالنسبة الى افرادها فهي باعتبار حضورها فيه اخص من مطلق الحصة فان وضع
الواضع لها من حيث خصوصها فهو علم الجنس او من حيث عمومها فهو اسم الجنس وهذا العلم يشبه علم الشخص
في الاحكام اللفظية لامتناعه من ال والاضافة والصرف ان كان ذا سبب اخر كما لبست في اسامة
ويبتدأ به وتاتي الحال منه ويشبه النكرة من حيث المعنى لانه شائع في جنسه لا يختص به واحد دون اخر فهو خاص
باعتبار تعيينه الحصة في الذهن وشائع باعتبار ان لكل شخص من اشخاص نوعه قسطا من تلك الحصة في
الخارج وقد تبين بما قدمنا ان لا فرق بين علم الجنس واسم الجنس المعرف بال في المعنى لان كلا منهما للحصة بقيد الحضور
الذهني كما مر وسياتي ان شاء الله في المعرف بال مزيد بيان لما له هذا البحث تعلق ومسماه اي علم الجنس غالبا ما
يولف كاسامة وابي الحرث للاسد وثعلبة وام عريط للعقرب غالب مسمى علم الجنس الاعيان التي لا تولف
من الوحوش كاسامة اسم للاسد وابي الحرث كنية له وذؤالة اسم للذيب وابو جعدة كنية له ومن الحشرات كثعلبة
اسم للعقرب وام عريط كنية لها ومسمى علم الجنس قليلا ما يولف كابي الدغفاء للاحمق اي مسمى علم الجنس قليلا
ما يولف من الاعيان كابي الدغفاء للاحمق وابي المضاء للفرس وهيان من بيان للمجهول العين والنسبة
من الادميين واقعدي وقومي لنوع الامة وفوزي وثورلنوع العبيد ومن مسمى علم الجنس قليلا ايضا ما وضع
للمعاني كيسان للغدر وثعلبة للمنية قيل ومنه سبحان للتسبيح ورد بانه لا زيادة الا اضافة بان مسمى
علم الجنس لا يتوالى من المعاني ككيسان علم للغدر وثعلبة لصنم المجم علم للمنية سميت به لتعريها وام قشعم كنية المنية
وبره لتعب للمده وفجار للفجره ومن ذلك اسما الاعداد كلاهما واربعه والامثلة الموزون بها كفعل وفعلل
قيل ومن علم الجنس الموضوع للمعنى سبحان علم للتسبيح بمعنى التنزيه لا المصدر سبح اي قال سبحان الله لان مدلول التسبيح

او مشددة معربة بوجوه الاعراب ذكر الجزولي في المشددة الكسر والجر بوجوه الاعراب قال الرضي والذي
لاعراب المشددة قال الاندلسي لعل الجزولي سمعه بعض كما نقل عن الكسائي ثم راه بعد مكسورا في الشعر كما سبق
فحكم باعرابه اومحذوفة وحدها مع بقا الدال والتا وكسرتها كقوله لا هيثم اللذ للمبغك مكتسبا
حمدا ولو كان لا يسعى ولا يدر وقوله شغفت بك اللت تيمتك فمثل ما بك ايها نرى بعة وغرام اومحذوفة
مع الكسرة على الدال والتا فيسكنان كقوله فلم ار مثلهما خيبا ولا كان احسن بهجة من اللذ من آل عمرة عامر وقوله
ارضا اللت آوت ذوي الفقر والذل فاضحوا ذوي غنى واعتزاز فهذه ست لغات في الذي والتي
والسادسة لغة الضم التي ذكرناها عن السهيلي وزاد في التسهيل لغة سابعة وهي حذف الالف واللام فيقال
لذي ولتي ولذان ولتان واللذان واللتان وباليا آخرا وبصريا هذان الملفظان لمثنى المذكر والمؤ
نث الموصول وقد جاآ بالالف في الاحوال الثلاثة والاكثر فيهما ما ذكره المصنفان كالمثنى بالالف رفعا
وباليا آخرا وبصريا وحذف نونهما لغة بلحرث وبعض ربيعة قال ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا
وقال هما اللتا لو ولدت تميم بعقل فخر لهم صميم وبحذف نونهما وبنوني الاشارتين لغة الحجاز وبني
اسد وتشديدهما لغة تميم وقيس ولا يختص تشديد نونيهما ونوني الاشارة بالرفع خلافا للبصريين
لانه قرئ به في السبع في غير الرفع نحو ربنا ارنا اللذين واحدي ابنتي هاتين كما قرئ به في الرفع فذانك
برهانان واللذان باتيانها فتحصل مما ذكران في نوني الموصولين ثلاث لغات وفي نوني الاشارة
لغتان والجمع المذكر العاقل مطلقا اي مرفوعا ومنصوبا ومجرورا والعاقل وغيره والذين واللاتين للعقلا
اوشبههم ولبعضهم برفعهما اي الذين واللاتين بالواو وبنصبهما وبجرهما باليا فالجمع الموصول ملازم
لفظ الاولي مقصورا بكثرة ومهموزا بقلة ومنه ابى الله لشيم الاولا كانهم على حد ثان الدهر او تستلب
وقد يجر مزال كقوله انتم الاجشم مع الدبر والدبا فطرتم وهذا شخصكم غير طارف فبعيد عند مجرد
مزال بالتي بمعنى الذين لئلا يلتبس بالاشارة به لعظمها ورسمها واحد وعين تعوله لجمع المذكر
والبعل وجمع الموت لما يعلم انه اسم جمع لا جمع ومن مجيئها لغير العاقل المغاك بقوله مطلقا قوله
بمعنى الموصل اياها الاولي بزن علينا والزمان وريق والتا في والتالك الذين واللاتين وهما
جمع المذكر العاقل بحسب مراد الذين اتت عليهم وقوله وانا ير اللاتين انقدر اعفوا وان تتوفوا احاد وا
وان تربوا اعفوا وباتيان لشبه من يعقل المنزل منزلة بحوان الذين تدعون من دون الله لا يخلقون شيئا
اذ عبدوها منزلة من يعقل وجمعها بها عند الاكثر بالتا في الاحوال الثلاثة وهذيل او عقيل وطي تقربها
باعراب جمع المذكر السالم بحو قوله بحن اللذون صحبي الصباحا وبحوهم اللاوين فلوا الغل عني بمروك نجاحي
وقد يحذف نون اللذون تخفيفا كقوله قومي اللذو بحفاظ امروا شرفا مزروس قومك ضربا بالمصاقيل قيل
ونون الذين نحو وان الذي حانت بفلج دماؤهم فتجوز كون هذا مفردا وصفا لمقدر مفردا للفظ مجموع
المعنى اي والجمع او الجنس الذي كقوله تعالى سلهم كمثل الذي استوقد نارا اي كمثل الجمع الذين فحمل على اللفظ
ثم قال وتملهم بنورهم حملا على المعنى قيل وقد تحذف نون اللاتين واللاوين قراءة ابن مسعود واللاتي

الاغلال

يولون من نسائهم وسمع الكسائي هم اللآء اصنعوا حكاه ابو حيان في شرح التسهيل وجمع المونث اللآتي واللاء
ذكر جمع المونث المذكورين وله ايضا اللواتي باليا في اللاتة وقد تحذف يآآتها وهي مبنية على الكسر في
الاحوال الثلاثة واثبات اليآ هو الاصل وحذفه للتخفيف وله ايضا اللا بحذف التآ واليا بحسبما لغتان
وكانت في اللا ليغيرها انها اذا ما الغلام الاحمق الام غيرا واللوا ايضا بحذفها والقصر لغتان جمعتهما من اسمآء
من اللواشد دن بالصراة وله ايضا اللوآ بالمد وبحوز كون اصله اللوائ فحذفت التآء قلبت اليآ
همزة لوقوعها طرفا بعد الالف وله ايضا اللات مبنيا على الكسر في احواله الثلاثة او بوما باعراب اولات
فيعرب بالضم ونصب وجر بالكسرة وقد يتعارض الاولي واللآء التعارض التعاور بمعنى التعاقب
والمراد ان الاولي التي لجمع المذكر تجي لجمع المونث واللآء التي لجمع المونث تجي لجمع المذكر فان مجيء جهاتي الاولي لكن
وجلت محلا لم يكن خلوا قبل اي يجب اللآء وقال لما ابا وفا بما من منه علينا اللآء قد يهدو الحجوا
اي الذين قال السيد ابو حيان ليست التثنية والجمع في الموصولات حقيقة بل هي صيغ تثنية وجمع وكذا تثنية
الاشارات وجمعها وفي قول المص وجمع المونث كذا اولجمع المونث كذا اشارة الى ان تلك هذه الالفاظ التسعة للموصول
الاسمي كل منها نص في مدلوله من حيث موذ مذكرا ومونث اوتثنية اوجمع كذلك ثم ذكر المص الموصول المشترك فقال
وبمعنى الجميع اي جميع ما تقدم من مفرد ومذكر وفروعها من مثنى ومجموع ومونث من لمن يعلم او لغيره
منزلا منزلته او مقارنا له او مخالطا ثم مثل لاقسامها الاربعة مرتبة فمثال من لمن يعلم نحو وفي الناس
من يقول وحاوي فام ابوه وفم فام ابوها ومن فام ابوها ومن فام ابوهم ومن فام ابوهن وفي موصوفة للعالم
وموصوله بالاتفاق وعدل عن قوله لمن يعقل ليشمل الباري سبحانه كقوله عز وجل قل من رب السماوات مع ان الاولي
ان يقال من لما يعلم لان من يعلم والا كان بمنزلة قولك لذي علم عالم به عليه النصارى لان الذي عليه المحققون
ان ما عام يصح اطلاقه على ذوي العلم وغيرهم وسواء كانت ما للاستفهام او لغيره فان اريد ذوي العلم
فرق بمن وما فتختص من بذوي العلم وما بغيره كذا قاله الزمخشري وشيعته النصارى في حاشية على الكشاف
قال وبهذا الاعتبار يقال ان ما لغير المعقلا والمتدرك كلا منها باطباق اهل العربية على اطلاق ما على ذوي العلم
كقولهم من لا يعقل ثم مثل لمن لغير من يعلم المنزل منزلة من يعلم بقوله تعالى ومن اضل ممن يدعوا من دون الله
من لا يستجيب له نزلت الاصنام منزلة من يعلم بدعآئهم اياها ثم مثل لمن لغير العالم حال كونه مقارنا للعالم في
عموم فصل من او بغيرها كقوله تعالى والله خلق كل دابة من مآء منهم من يمشي على بطنه الاية ووقعت لغير
العالم لاجتماعه مع العالم في العموم المفصل بمن والموكل دابة لانها اسم لكل ما دب على الارض من عالم او غيره
فغلب من يعقل على غيره ثم مثل لمن لغير العالم حال كونه مخالطا للعالم بان اجتمع معه في معنى مشترك بينهما كوقوعه
معه في قوله تعالى ومنهم من يمشي على رجلين ووقعت على الطآئر لاجتماعه مع الادمي في المشي على رجلين فغلب
عليه ومن ذلك قوله تعالى وسجد من في السموات والارض ولذلك لما قال جرير يا جبذا جبل الريان من جبل
وجبذا ساكن الريان من كانا قال له الفرزدق ولو كانوا قردة خنوع ووقوع من على ما لا يعقل لاجل الاختلاط
فقال له جرير انما قلت من ولم اقل ما اراد ان من وان وقعت على ما لا يعقل حال الاختلاط بمن يعقل فانها

في من يعقل اظهر وجوز قطرب وقوعها على غير العالم بغير شرط محتجا بقوله تعالى افمن يخلق كمن لا يخلق يعني الاصنام واجيب بالاشتراك الملائكة والاصنام ممن لا يخلق واما قوله تعالى افمن اسس بنيانه بنيانا اسس للفعول فليس من الاولى لمسجد ضرار لانه كما في التفسير على حذف مضاف اي افمن اسس بنيان دينه وبغي الجميع ما لما لا يعقل من المتفق عليه موصولية ما بمعنى الجميع كقولك لمن قال اشتريت كتابا او كاسين او عمامة او ملاحف ابعني ما اشتريته وما استريتهما وما اشتريتها وما استريتهن واصل وضعها لما لا يعقل او يقع ما لانواعه اي انواع من يعقل وصواب العبارة لانواع من يعقل كما في الاوضح وغيره بدليل تمثيله الآتي ويعبر عنه بصفات من يعقل او يقع ماله اي لما لا يعقل وللمخالطة من يعقل في وصف مشترك بينهما او يقع ما للمشكوك فيه اهو انسان ام غيره ثم مثل لما مر تبعا لمثال وقوعها لما لا يعقل نحو ما عندكم ينفد روي ان ابن ابي الزبعرى لما سمع قوله تعالى انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم قال لاخصمن محمدا صلى الله عليه وسلم فجاءه وقال له اليس قد عبد المسيح والملائكة اهم حصب جهنم فقال له عليه الصلاة والسلام ما اجهلك بلغة قومك ما لما لا يعقل ومثل لما الواقعة على انواع من يعقل فانكحوا ما طاب لكم اي الطيب من النساء هكذا قال الفارسي واعترض المصنف بانه لا يقال انكحوا الطيب لان النكاح للذوات لا للصفات ومثل لوقوعها على ما لا يعقل وللمخالطة من يعقل في وصف مشترك بينهما بقوله سبح لله ما في السموات وما في الارض الاية ومثل لوقوعها للمشكوك فيه من شبح رايته اهو انسان او غيره بان تقول لمخاطبك انظر الى ما لاح وكذا لو علمت انسانيته وشككت اذكر او انثى قال ابن مالك وجعلي منه اني نذرت لك ما في بطني محررا قيل القائل لو عبيده وان درسونه واس خروف ونسبه الى سيبويه ووافقهم ابن مالك قالوا وتكون ما للواحد العالم نحو وما بناها من قوله تعالى والسماء وما بناها ما سعكان تسجد لما خلقت بيديّ ولا انتم عابدون ما اعبد سبحان ما سخر لكن لنا سبحان ما سبح الرعد بحمده وقيل انها في الايات مصدرية اي وبنائها مصدر بمعنى المفعول وقال الفارسي هي في السماء وما بناها لصفة من يعقل اي وبانيها ولا يختص وقوع من وما على ما ذكر بالموصولتين بل الشرطيتان والاستفهاميتان كذلك ذو ولكل مذكر وذات لكل مونث اي للعالم وغيره فيهما وللمذكر وفرعيته فيهما ويختصان بطي لفظ ذو يستعمل موصولة عند طي لكل مذكر من ذوو وفرعيه لمن يعقل وغيره وذات يستعمل عندهم لكل مونث كذلك وجيب وانوثاس من المولدين يستعملونها كذلك شبهها بطي والمشهور عند طي بناء ذو وذات على الضم في الاحوال الثلاثة غير مضافين روي الفراء بالمفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات اكرمكم الله به بضم ذات قال شاعرهم فان الماء مائي وجدي ٭ وبئري ذو حفرت وذو طويت ومنهم اي من طي من يعربهما اي بالتثنية والجمع فيقال في ذو ذوا وذو وا بالضم في الاحوال كلها ومنهم من يعربهما فيتعلق بمحذوف صاحب وصاحبة فيعربون ذو بالحروف وذات بالحركات اللائق وحكى ابن النحاس اعراب ذات كاليتي بمعنى صاحبتان بالضمة رفعا وبالكسرة نصبا وجرا ومن كلام طي ذو في السماء عرشه واي ارى ذوتين ومنهم من يستعمل ذو للجميع اي للمفرد المذكر والمونث وفروعهما والمشهور عند طي افرادهما

مالواو والالف رفعا وذو ذوي جرا ونصبا ومن ذات ذوا وذوان وذوات نحو

وتذكيرها ومن المتفق على موصوليته بشروط ذا ان لم تلغ ووليت استفهاما بما او من فشرط في موصوليتها
بعني الجميع ان لا تلغ بتقديرها مركبة مع ما نحو ماذا اصنعت فيكون حق استفهام واجاز الكوفيون وابن
مالك الغاءها بتقديرها زائدة وعليه فسبقي وجوب حذف الالف في نحو ماذا صنعت والتحقيق ان الاسالا
تزاد ويشترط ايضا ان يتقدمها استفهام بما بالتفاق او بمن على الاصح نحو ماذا قال ربكم وقوله
الا ان قلبي لديي الظاعنينا حزين فمن ذا يسيلي الحزينا ومنع بعضهم تقدم من الاستفهامية لاختصاصها بذوي
العلم فليس فيها ابهام كافي ما ورده السماع كما مر ويشترط ايضا ان لا تكون للاشارة نحو من ذا الذاهب وما
ذا التواني والكوفي لا يشترط تقدم ما ولا من واحتج بقوله عدس ما لعباد عليك امارة نجوت وهذا تحلين طليق
اي والذي تحليه طليق قال الشم وعندنا ان هذا طليق حملا لمعنى من وتحلين حالا اي وهذا طليق محلولا فائدة
اجاز الكوفيون استعمال اسما الاشارة موصولات نحو ما ملك بمسك اي ما التي ولك ان تقدر في قولك ماذا
صنعت موصولة ذا وهي وصلتها خبرها والعائد محذوف اي ما الذي صنعته ومثله قول لبيد الا تسالان
المرء ماذا يحاول انحث فيقضي ام ضلال وباطل فما بعد ابدليل ابدال الجزء من ما اي ما الذي يحاول ويجوز
كون ذا ملغاة اي مركبة مع ما فيكون اسما واحدا مفعولا مقدما والصفت في المثال ويظهر اثر الاحتمالين في
البدل فراسم الاستفهام وفي جوابه فبدل الاحتمال الاول مرفوع وكذا جوابه على الاختيار وبدل الثاني
منصوب وجوابه كذلك وقد قرئ بالوجهين في قوله تعالى ويسلونك ماذا ينفقون قل العفو فالرفع
ارجح على الاول للمطابقة فيجاب الاسمية بالاسمية اي الذين ينفقونه العفو والنصب ارجح على الثاني
لما ذكرنا ويجوز ايضا كون ماذا كله اسم جنس بمعنى شيء او موصولا بمعنى الذي على خلاف في ترجيح بين
الكتاب دعي ماذا علمت سانقيه ولكن بالمغيب نبئيني فالجمهور على ان ماذا مفعول دعي وما
موصول عند السيرافي وابن خروف ونكرة بمعنى شيء عند الفارسي قال لان التركيب بيت في الاجناس
دون الموصولات ويجوز كون ما زائدة وذا للاشارة كقوله انور اسرع ماذا ما فروق قال الفارسي
يجوز كون ذا فاعل سرع وما زائدة وكون ماذا كله اسما ومن الموصول المشترك اي خلافا لثعلب
وقد تتصرف انكر احمد بن يحيى ثعلب مزايمة الكوفيين موصولية اي وقال لا تستعمل الا شرطا او استفهاما ويرد ٥
قوله اذا ما لقيت بني مالك فسلم على ايهم افضل في رواية الضم لصحة تقدير الموصولة وبطلان تقدير غيرها
اذ لا يجوز ان تكون استفهامية ولا شرطية لعدم المعنى عليها ولو كانت لاحدهما لاعربت وهي مبنية على
الضم ولا هجي في البيت وصلة لذا ما فيه اذ لا ذا آ في البيت ولا صفة ولا حال لا نها فيهما لا تضاف الا
الى النكرة فتعينت للموصولة لانها الباقية من اقسامها وقد تتصرف اي في لغة ضعيفة فتوبث وتثنى
وتجمع كيجيئني ايتهن في الدار واياها وايوهم واياتهم في الدار وعلى هذه اللغة لا تكون من الموصول المشترك
ولا تضاف اي الموصولة لنكرة خلافا لابن عصفور انما تضاف الى معرفة لفظا نحو اقصد ايهم افضل او
نية نحو صل منهم ايا تلقاه ويحمل الافراد والتذكير وضديهما ولا تضاف لنكرة نحو اضرب اي رجل يقوم على
موصولية اي لا نها في المثال نكرة والموصولات معارف والتعريف اي بالاضافة واجاز ابن عصفور اضافتها

كما سياتي وحسن عطف الفعل عليه بحوان المصدرين والمصدقات واوضح اسرقها حتا والمغرات صحا فاثرن ولاجل ان الا لا يوصل الا بالمصدر المذكور لا يقاس على نحو ما وصلت فيه ال بالجملة الاسمية كقوله من القوم الرسول الله منهم ولا على نحو من لا يزال شاكرا على المعه بالفاق اي الذين رسول الله منهم فوصلت بالجملة وقدر هي زائدة في الرسول وكذلك الموصولة بالظرف اي على الذي معه فلا يقاس بالاتفاق عليها وتمام النصف الثاني وهو جر بعينه ذات سعه ولا يقاس ايضا على ما وصلت فيه ال بمضارع نحو ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل والاذي الراي والجدل خلافا لابن مالك ولبعض الكوفيين لانه ضرورة في بابه الشعر والشعر للزوق وجوز ابن مالك في الاختيار بدليل تمكن الشاعر من قوله المرضى حكومته بنا على رايه ان الضرورة ما امتنع عنه الشاعر ورد بانه ما من ضرورة الا يمكن ان الهما بنظم تركيب آخر فالضرورة التركيب الواقع في الشعر المختص به الذي لا يقع في النثر من كلامهم وصلة غيرها اي غير ال لعاظرف او مجرور تاما ان نأبان عن استقر صلة ال اما حملت عليه من اسم فاعل ومفعول كما مر واما صلة با في الموصول بخاصها وسنذكرها فصلتها اما جملة كما سياتي في احرنا لطول الكلام فيها مع انها الاصلية واما ظرف او مجرور تاما ان وقد اجتمعا في قوله تعالى وله من في السموات والارض ومن عنده الاية والتام منها ما يفهم من ذكره مع معموله ما يتعلق به كمن وعنده في الاية المذكورة فانه يفهم من ذكرهما مع معموليهما ما تعلقا به وهو الاستقرار والناقص منها ما لا يفهم من ذكره مع معموله ما يتعلق به لكونه كونا خاصا لكما الذي بكا وفيك اوامس من فوقك حجا الذي وثق بكا ورغب فيكا ولتيته امس اذ لا يفهم من ذكر البا وفي وامس ما تعلق بها من وثق ورغب ولقيت وذكر ابن عصفور ضابطا لذلك فقال ان لحرف الجر معنى خاص يغلب استعماله فيه فهو تام ومعنى عام صلح مع كل شيء على السواء وليس هو في احد المعاني اظهر من الآخر فهو ناقص فالتام نحو زيد في الدار لان في للوعا فمضمنها موافق للاستقرار ومن ثم اشترط كون متعلقه كونا مطلقا فلو كان خاصا لم يجز حذفه والناقص نحو زيد بك فلا يجوز كونه خبرا ليعلم مل المراد واثق بك وسرور او غيرهما لان الباء للالصاق فهي صالحة لكل محذوف لانها تلصقه بالمجرور انتهى ثم ان الظرف والمجرور التامين نابا عن مسمى كل منهما من الاحداث العامة التي لا يخلو عنها فعل كالحصول والثبوت والكون كحصل وثبت وكان لانه يفهم من مجرد ذكر الظرف المستغنى عنه فلذلك يجب حذفه كما اشار اليه بقوله نابا ان او لا يجيء التالب والمنوب عنه وينتقل ضمير المحذوف الى الظرف والمجرور بدليل تاكيده كما سنذكره في خبر المبتدا واشار بقوله عن استقرا انه مع وجوب تقديره كونا عاما يجب تقديره فعلا لان الصلة لا تكون الا جملة بخلاف الخبر والصفة فيجوز تقديره فعلا كاستقر او اسما كمستقر كما ياتي فالصلة اما ظرف او مجرور كما مر واما جملة خبرية ذات صيغة بنية طبق الموصول يسمى عائدا الغرض من وضع الموصول وصف المعارف بالجملة ولهذا اشتمل حرف الصلة فيشترط كون جملة الصلة خبرية اسمية كانت او فعلية اي محتملة للصدق والكذب كالجملة الموصوف بها لان الغرض بالصلة والصفة تقرير الموصول والموصوف بها كان المخاطب يعرفه قبل ذكرهما فزيادتهما بمضمون الصلة والصفة فلا بد في تضمنها للحكم المعلوم حصوله للمخاطب قبل ذكر تلك الجملة وهذا لا يكون الا في الخبرية ولان الانشائية والطلبية لا يعرف المخاطب مضمونها الا بعد ذكرهما ولهذا قيدها

الاولى لهم دات رقاب بني عبد وتمام النصف

الاكثر معهودة اى معروفة من المتكلم والمخاطب فلا تعود حالا الذى دوخ البلاد الا من يعتد ان يخصا دوخها الا
ان كان المقام لتهويل او تفخيم ليحسن ايهامها خوفهم من الم ما عنيهم فاوحى الى عبده ما اوحى وكقوله فان يطع اغلب
وان يغلب الهوى فمثل الذى لا فيت يغلب صاحبه ولم يعيدها المعم معهودة تعالى ان مالكا ذال لا يلزم ان تكون
معهودة الا ان كان الموصول معهودا فان ارادة الجنس كانت صلته مثله كقوله لك كمثل الذى يعق والمعهود كقوله لك
اذ تقول الذى انعم الله عليه ومن غير المعهودة قوله وسعى اذا ابنى ليهدم صالحى وليس الذى بنى كمن شانه الهدم
واجاز الكسائى كونها طلبية والمانى كونها دعائية بلفظ الخبر نحو جاء الذى رحمه الله ونعضهم كونها قسمية
وتعجبية وشرطية وغير ذلك قال السيد فى شرح المفتاح فى اطلاقهم الخبرية على جملة الصلة يجوز لعقد الحكم المجهول
فيها اذ الموجود فيها هو الحكم المشار اليه المعلوم حصوله للمخاطب فتسميتها خبرية مجاز من قبيل تسمية الشئ باسم ما كان
عليه وكذا الكلام فى الواقعة خبر المبتدا اوصفة لنكرة او حالا فانها جمل وليست خبرا اى كلاما مقابلا للطلب
وذلك لخروج نسبتها عن كونها مقصودة بالذات فقولك زيد ابوه منطلق القصد فيه اثبات انطلاق الاب لزيد
لا اثبات الابوة فانه مقصود بتبعا فليس كل جملة كلاما ولا كل جملة غير انشائية خبرا انتهى ويشترط احتواء جملة
الصلة على ضمير عائد مذكور او محذوف مطابق للموصول فى الافراد والتذكير وفروعهما لم يرتبطا به والا كانت
اجنبية عما قبلها لان الجملة مستقلة بنفسها قال الله ومن خطا العامة وكثير من الخاصة قولهم الحمد لله الذى كان
كذا فيجعلون الصلة من العائد ويجوز كون العائد حاضرا وظاهرا كما سياتى وجمع الله فى المغنى الاشياء التى تحتاج
الى الربط من الجمل وغيرها وهى احد عشر جملة الخبر والصلة والصفة والحال والمفسرة للعامل المشتغل عنه وبدل
البعض وبدل الاشتمال ومعمول الصفة المشبهة وجواب اسم الشرط والعاملان فى باب السابع والغاية الوكيد
وكلها لا يربطها الا الضمير مذكورا او مقدرا الا الخبر والصلة والحال والعاملان فى باب السابع فتقدير بطها
غير ويسمى ضمير الغيبة صلة عائدا لعوده على الموصول ومن الاخبار المستحسنة ان ابا عيينة الشاعر المشهور
كتب للملك المعظم عيسى بن العادل الايوبى وقد اعتل فلم يانه وانقطع عنه صلاته انظر الى عين مولى لم يزل
يولى الندا وتلاف قبل تلافى انا كالذى احتاج ما يحتاجه فلعم دعاى والسؤال وافى فاتاه واعطاه صرة فيها
دنانير فقال هذه الصلة وانا العائد وتفارق جملة الصلة نظائرها من الخبرية والصفة والحال بكونها
لا محل لها من الاعراب وسوآتى ذلك صلة الاسم نحو جاء الذى قام ابوه وصلة الحرف نحو عجبت مما ان قمت فالمعرب
هو الاسم الموصول دون الصلة واما الحرفى وهو مع صلته فى محل الاعراب لانه حرف فلا اعراب له لفظا ولا محلا

وقد يحذف اى ضمير الغيبة فى الصلة الاسم الظاهر نحو وانت الذى فى رحمة الله اطمع اى فى
رحمته اطمع وصدر البيت فيارب انت الله فى كل موطن ومنه قوله شعر الى اضاك حسن اداء اى جهاد وقوله
ان جلا التى شغفت بجل اى بحبها قال الله وكان عليهم ان يقدروا فى جزئك كقوله وانت الذى اخلفتنى ما وعدتنى
وكانهم كرهوا ابتداء قليل على قليل اذ العالب ان الذكر قليل ولهم نعلت قليل لكنه مقيس بشرط الآتى واما انت
الذى قام زيد فقليل غير مقيس ومنه قولهم ابو سعيد الذى رويت عن الحذرى اى عنه قال ابو على ومنهم
من لا يجيزه وقيل ان كان ضميرا لم يجزه فى الخبر نحو زيد جاءنى ابو عبد الله فاحرى ان لا يجيزه فى الصلة وقال ابو حيان

مذهبي في هذا المسموع النزران الضمير محذوف والظاهر بدله وقد اجازوا الذي ضربت اخاك على ابدال
ال المحذوفة في ضربت او يخلف ضمير حاضر ان كان الموصول الذي او احد فروعه او اخبر به او
بموصوفه عن ضمير حاضر تقدم ولم يقصد التشبيه نحو انت الذي اخلفتني ما وعدتني اي وقد
يخلف ضمير الغيبة العائد ضمير حاضر متكلم او مخاطب واخره عما قبله لطول الكلام فيه مع انه قليل كالذي قبله
كما اشار اليه بعديهما الا ان هذا مقيس شروط المشار اليها بقوله ان كان الموصول الخ فاذا كان الموصول
الذي او احد فروعه وموالتي وتثنيتهما وجمعها واخبر به اي بالموصول او بموصوف الموصوف عن ضمير حا ض
متكلم او مخاطب وتقدم هذا الضمير المخبر عنه على الموصول والحال انه لم يقصد التشبيه للمخبر عنه بالمخبر به
فيخرج مطابقة العائد للمخبر عنه في تكلم او خطاب فمثال الاخبار بالموصول عن ضمير المخاطب قوله وانت
الذي اخلفتني ما وعدتني وقوله وانت الذي ان شئت لعمت عيشتي وان شئت بعد الله انعمت بالبا
ومثال الاخبار عن ضمير المتكلم قول علي رضي الله عنه انا الذي سمتني امي حيدرة فضمير المخاطب في اخلفتني
مطابق للمخاطب المخبر عنه وكذلك ضمير شئت مطابق للمخبر عنه وكذا ضمير سمتني للمتكلم مطابق للمخبر عنه
وموالنا ومثل هذا قوله انا الذي فررت يوم الحرة والشيخ لا يفر الا مره ومثال الاخبار بموصوف
الموصول عن ضمير المخاطب حديث موسى وادم صلوات الله وسلامه عليهما انت ادم الذي اخرجك
خطيئتك من الجنة وقول ادم انت موسى الذي اصطفاك الله برسالته وعن ضمير المتكلم قولك طرفة
انا الرجل الضرب الذي تعرفوني فجاء الضمير العائد في ذلك كله حاضرا اعتبارا بحال المخبر عنه فانها لشيء
واحد ولو اتي به غائبا على الاصل مراعاة لحال المخبر لكان كقول الفرزدق وانت التي اعتد ارتعدة
لدفع الاعادي والامور الشدائد قال ابو حيان واما سائر الموصولا ممن اطلق جواز ذلك فيها فهو اوهم
قال ومن اصحابنا من الحق بالذي ذو وذات الطائيتين نحو انا ذو قمت وانت ذو قمت وانت ذات قمت
واحترز بكون المخبر عنه ضمير حاضر عن ضمير الغيبة فتتعين الغيبة نحو هو الرجل الذي فعل ويتقدم
على الموصول عن تاخره نحو الذي اكرم زيدا انا او انت فحق الغيبة هذا مذهب الفراء ابو حيان وهو
الذي يقتضيه قواعد البصريين واجاز الكسائي وان لم يتقدم ويكون لم يقصد بالاخبار عنه التشبيه
عما اذا قصد ذلك فحق الغيبة نحو انت في الشجاعة الذي قتل مرحبا وانا في الفتك الذي قتل الرجا ل
عروة وقائل مرحب علي رضي الله عنه والفاتك لمرة هو مرداس بن قيس الكناني ومراعاة معنى الموصول
المشترك واجبة ان كان ال هذا البحث يتعلق بالموصول المشترك الذي لفظه مذكر مفرد ومعناه قد
يخالف لفظه بكونه لمؤنث او مثنى او مجموع وذلك كمن وما واذ اشرطها واي وذو في الاصح فان توافقا
لفظا ومعنى نحو اي من دخل الدار فله كذا وان اختلفا وجبت مراعاة المعنى ان كان الموصول ال
كالضاربة والضاربان والضاربون لانهم لما نزلوا صلتها منزلة الموصول في الاعراب نزلوها منزلته
في المعنى فلما تقول جا الذي ضرب وجاءت التي ضرب وجب ان تقول جا الضارب وجاءت الضاربة
او لم يكن الموصول ال ولكن البست مراعاة اللفظ كاعط من سالك لا من سالتك اي يجب

مراعاة المعنى في غير الا ايضا اذا التبست مراعاة اللفظ بان لم تكن قرينة كقولك اعط من سالك واعرض عمن مررت بها لا عمن مررت به فيجب مراعاة المعنى دفعا للبس في المامور باعطائه وهم المذكور بالمنهي عن اعطائه وهن الاناث لو روعي لفظ من وهو الافراد والتذكير نحو اعط من سالك لان من سالتك ومثله في الاعراض ويجب مراعاة المعنى ايضا اذا لزم بمراعاة اللفظ قبح نحو من هي امتك اذ لو قيل من هي امة مراعاة للفظ من لكان في غاية القبح اي للاخبار بمذكر عن مونث ووافق ابن السراج على منع التذكير في مثل هذا واجاز من هي بحسن امتك لشبهه بمن صنع ونحوه من الصفات الجارية للاناث بلا علامة فان حذف هي سهل التذكير نحو بحسن امتك اذ ليس فيه من القبح ما في الذي قبله وقوله وراجحة معطوف على واجبة اي مراعاة المعنى واجبة فيما مر وراجحة ان عضدها سابق نحو وان من النسوان من هي روضة فذكر النسوان لما سبق من الموصول رجح مراعاة المعنى وهو التانيث وكذلك قوله تعالى ومن يعنت منكن لله ورسوله وتعمل بالتاء الفوقية في قراءة غير حمزة والكسائي فالتانيث في تعمل مرجح لسبق قوله منكن ولم يختلف القراء في تذكير ويقنت ومن يات منكن اذ لا عاضد قبله للمعنى ويجوز ايضا مراعاة اللفظ مع سبق ما يعضد المعنى كقراءة حمزة والكسائي ويعمل صالحا بالتحتية لكنه مرجوح و مراعاة المعنى مرجوحة عن مراعاة اللفظ فيما اتصل بالموصول نحو لما نسخها من حبوب وشمال تترجح مراعاة اللفظ على مراعاة المعنى فيما اتصل بالموصول المشترك وهو الصلة اي ما فيها من ضمير يعود عليه او اشارة او نحو ذلك فمراعاة اللفظ ارجح واكثر في لسان العرب ما لم يعارضها شيء مما سبق يقتضي انتنائها او مرجوحيتها لانه اقرب الى العبارة المحمولة عليه من المعنى الذي هو موصول اليه قال تعالى افمن اتبع رضوان الله كمن باء بسخط من الله وماواه فروعي لفظ من في الافراد والتذكير قال ومن يقنت منكن ومن يات منكن ويجوز مراعاة المعنى فيما ذكر مرجوحية ومنه قوله تعالى ومنهم من يستمعون اليك ومن الشياطين من يغوصون له وقولهم من كانت امك وقول امرئ القيس فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها لما نسجتها من جنوب وشمال اي للريح التي نسجتها وقول الفرزدق يحاطبة تميما تغلبي فان عاهدتني لا تخوني تكن مثل ما يا ذيب يصطحبان اي مثل الذين وكالموصول المشترك في ذلك ما اشبهه مما لفظه مذكر وعنى به غير ذلك من هو مثنى او مجموع كمن وما الا سمتهما مبتين والشرطيتين ومن ذلك ما يأتي قويا من تمثيله بمثل الشرطية في قوله تعالى بلى من اسلم وجهه فلو قال اسلمت وجهه ومراعاة معنى الموصول المشترك ونحوه فيما اتصل به واجبة ان كان كذا وراجحة ان كان كذا والا فمرجوحة لدخل فيه ما ذكرنا ولكان اوضح لما في ذلك لان مراعاة اللفظ هي الراجحة في جميع ما يعبر به عن الموصول مالم يعارض شيء مما سبق ويجتمع الحملان اي الحمل على اللفظ والحمل على المعنى رعاية لكل منهما وح فتقديم مراعاة اللفظ اولى اي البداءة بها اولى من تاخيرها لانه اقرب الى العبارة المحمولة عليه من المعنى كما مر نحو قوله تعالى بلى من اسلم وجهه الاية وهي لله وهو محسن فله اجره عند ربه فهذا مراعاة اللفظ ثم قال ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون فحمل على المعنى

مابهم التمني كودّ واحبّ وتمنّي واختاروا المسموع وديود كما في الايتين ولهذا ايضب المعطوف بعدهما اذا اقترن بالفا السببية كما ينصب في جواب ليت قال سرينا اليها في جموع كانها جبال سروري لوتعان فتهدا اي ودد نا لوتعان فحذف الفعل الدلالة لوعليه وصلتها كصلة ان فتوصل بفعل متصرف غير امر نحو وددت لوتقوم اوقت ومن غير الغالب قول قتيلة ماضرك لومننت وربما من الفتح والمعنى المحقق اي بماكان ضرك منك فاستعملت لودون فهم تميم وتفرد مابنيا بتها عن ظرف الزمان اي فتكون مصدرية ظرفية نحو ماحييت حياماد امت السموات اي مدة دوام ماذكر ولايشاركها فيه غيرها من الموصولات خلافا لابن جني في ان وبتعه الزمخشري وحرج عليه قوله تع ان اتاه الله الملك اي وقت ان اتاه الله الملك وانما قال بنيا بتها لانها لودلت بنفسها على الزمان اصلا لكانت اسما ولم تكن مصدرية قال الحلبي في المغني ومن اوجه ما الحرفية ان تكون مصدرية زمانية وغيرها قال وعدلت عن قولهم طرفه الي زمانية ليشمل نحو كلما اضاء لهم مشوا فيه فان الزمان المقدّر هنا محفوض اي كل وقت والمحفوض لايسمى ظرفا فلاتوصل حينئذ اي حين وقوعها زمانية الابفعل ماضي المعنى مثبت نحو ماامت السموات والارض لاصحك ماكررشارق اوبمضارع منفي بلم كقوله ولم يثبت الجهال ان يتعصموا اخا الحكم مالم يستبن بجهول وقد توصل بالمضارع المثبت نحو نطوف ماتطوف ثم ناوي ذووالاموال منا والعديم اوتوصل ماحيث بجملة ابتدآئية اي مصدرة بمبتدا كقوله واصل خليلي ماالتواصل ممكن فلانبت اوهوعن قريب ذاهب وقوله فعشهم اباحسان مادمت عآئشا وقد توصل اي ما المصدرية بها اي بالجملة الابتدآئية في غير ذلك اي في غير بنيا بتها عن الزمان كقوله احلامكم لسقام الجهل شافية كادآؤكم تشفي من الكلب اي كشفآؤكم ومايكم وقوله اعلاقة ام الوليد بعدما افنان راسك كالثغام المخلس وهذا مذهب جماعة منهم ابن مالك ومذهب سيبويه ان غير الزمانية لاتوصل الا بما سبق وتاويل ما في البيتين على انها كافة للكاف وبعد كما يأتي وقال ابن مالك كونها مصدرية اولى اذليس فيه صرف شيء عما له بل هي وصلتها في موضع جر بحلا فكونها كافة قال الحلبي والمعظم في البيت الاخير لبقآء على اصلها من الاضافة ولانها لولم تكن مضافة لنوبت

باب المعرف باداة التعريف وهي ال الا اللام فقط

اداة التعريف هي العند الخليل وسيبويه الالف واللام وحدهما عند الخليل بقول الهمزة اصلية وهي همزة قطع حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال ولهذا كان يعبر عنها بال ولاتقول الالف واللام كما لايقال في قد القاف والدال واما سيبويه فلم يذهب الى احدهما انها جملتها اداة التعريف وهمزتها همزة وصل والتي بعدها اللام وحدها وضعت ساكنة فاجتلبت همزة الوصل للابتدا بالساكن ومذهب الاول هو الذي حكاه ابن مالك والمعنى عنه وزاد انه الظم الذي لايعرى عنه الابد ليل وهي اما لمعهد ذكري نحو في زجاجة الزجاجة ال الموقة نوعان جنسية وستاتي وعهدية اي لعهد ذكري وهي التي تعهد المخاطب مدلولها بمعينها قبل ذكره لجزئية صريحا كقوله تع يعباح المصباح في زجاجة الزجاجة اسلسنا الى فرعون رسولا بمعنى وعون الرسول اشتريت الفرس وعبرة هذه ان يسبق الضمير سبقها مع مصحوبها كقولك في زجاجة هي كانها كوكب دري وقولك فعصاه وعون واشتريت وسائم بغته اولحضور ذكره كناية كقوله تع وليس الذكر كالانثى والانثى لعهد تقدم ذكرها صريحا كالاول وهي قوله وضعتها انثى واما الذكر

فرسا ثم بغت مي

تعريف الذهن

فلعهد تقدم ذكره صريحا كالاول وهي قوله وضعتها انثى وأما الذكر فلعهد تقدم ذكره صريحا كناية كقوله
اني نذرت لكما في بطني فان لفظ ما وان عم الذكور والاناث لكن التحرير وموعتق الولد لخدمة بيت المقدس خاص بالذكور
والمعنى ليس الذكر الذي طلبت امرأة عمران كالانثى التي وهبت لها فهذا هو العهد الذكري بتمييز ثم اشار الى العهد الذهني
بقوله او تكون اللعهد ذهنيا ويعبر عنه بالعهد العلمي اي بسبب علمه حصوله في ذهن المخاطب بطريق غير
الذكر والمشاهدة والذهن قوة معدة لاكتساب المعارف والعلوم وغير ذلك نحو قولك جاء القاضي لمن بينك
وبينه قاض معهود ونحو اذهما في الغار اذ يقول لصاحبه بالواو المقدس او تكون اللعهد حضوري هو
ما عهده المخاطب بسبب حضوره دون التكلم فتكون اللتعريف الحاضر فتقع لمعرفة الحضور بعد اسم الاشارة كاني
هذا الرجل بتقدير الرجل عطف بيان للاشارة فان جعل نعتا فهو للعهد الذهني ومن تحيتها للتعريف الحضور اليوم
اكملت لكم دينكم وقولك للرطاس لمن سد سهما واغلق الباب لمن دخل البيت وتقع لتعريف الحضور بعد اي في النداء
نحو يا ايها الرجل وتقع في اسم الزمان الحاضر نحو الساعة والان وزاد ابن عصفور بعد اللام المذكورة بعد
اذا الفجائية نحو خرجت فاذا الاسد اي حاضر فالاداة في هذه الانواع كلها للعهد الخارجي والعهد بمعنى معهودية
اي حصة في الجملة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كانت او اكثر والقسم الى ذكري وذهني وحضوري كم
ذكر ال المعرفة للجنس بقوله او للجنس كاهلك الناس الدينار والدرهم اي الجنسية التي هي العهد مدلول
مصحوبها بذكر ولا غيره مما تقدم والمقصد بها تعريف شخص موجود في الخارج بل تعريف الصورة الكلية في الذهن
ولهذا قال ابن مالك تعريف العهد لما ثبت في الاعيان وتعريف الجنس لما ثبت في الاذهان واقسام الجنسية
ثلاثة الاول ان لا يخلفها كل لا لجمعة ولا لحاز افهي لتعريف الجنس اي نفس الجمعة ومفهوم المسمى من غير نظر الى ما يصدق عليه
من الافراد نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة قول مفرد والملك الناس الدينار والدرهم والرجل خير من المرأة
ولا يلزم من كون جنس الرجل افضل من جنس المرأة ان لا تكون امرأة افضل من رجل لجواز كون الجنس الحاصل في بعض كل
فرد من الرجال افضل من جنس المرأة الحاصل في كل فرد منها مع كون خصوصية فرد منها كفاطمة الزهراء افضل من خصوصيات
افراد من الرجال وليس هذه اللام لام الجمعة والماهية لانها لبيانها وقد تاتي لتعريف الجنس بمعنى بعض غير معين
وذلك عند دوران القرينة على انتفاء قصد الجمعة من حيث هي بل من حيث الوجود لا في جميع الافراد كما لا تتوافق
الآية بل في بعضها نحو اشتريت اللحم واشرب الماء وادخل السوق فان الاشتراء والشرب والدخول قرينة على
ارادة البعض الخارجي المطابق للمعهود الذهني وهو اللحم والماء والسوق المقدر في الذهن الكلية وشربه ودخوله وهو
مقدار ما معلوم ومن ذلك اخاف ان ياكله الذيب ثم ان اللام الجنسية الموف بها تشبه النكرة في المعنى وتعامل معاملتها
في الاحكام وربما عبر عن اللام في اشتر اللحم واشرب الماء بلام الماهية والجمعة لان هذا هو الاصل فيها والقصد
اليها في ضمن بعض الافراد وانما موضوع عنه ثم اشار الى القسم الثاني من اقسام الجنسية وهو التي يخلفها كل حقيقة
لانها يقصد بها الماهية لا من حيث هي بل من حيث وجودها الا في ضمن بعض الافراد بل في جميعها فقال او تكون
ال للاستغراق افراد نحو وخلق الانسان ضعيفا ان الانسان لفي خسر اي كل فرد من جنس الانسان
ضعيف وفي تعريد الانسان في قوله الا الذين امنوا وهو معيار الاستغراق فهذه لاستغراق الجنس

ويقسم الى حقيقة كالابيض والى عرفي نحو جمع الامير الصاغة اى صاغة بلده فالاستغراقية المذكورة والتي
لتعريف الجنس المرادبه الحقيقة في بعض افراده كاشتر اللحم واشرب الماء من رفع اللام الى تعريف الجنس المراد بها
الحقيقة والماهية حملا على ذلك بحسب القرينة فلذلك جعلها المحققون من اقسام اللام الجنسية والحصر التعريفين
عندهم في العهد والجنس اي الحقيقة ثم عدها اربعا اخذ بالحاصل توضيحا وتسهيلا كما قاله السعد التفتازاني
ثم اشار الى القسم الثالث من اقسام ال الجنسية وهي التي لاستغراق صفات افراد الجنس بقوله **اوصفاتها**
نحو زيد الرجل فقولك زيد الرجل يعني زيد الرجل يعني الكامل في الرجولية اى الجامع لصفات الرجال المحمودة
الممكنة فكانه جميع الجنس ادعاء وليس غيره معتبرا ولا معتدا به وهذه التي تخلفها كل محل فتقول فيه زيد
كل رجل مبالغة كقوله صلى الله عليه وسلم لابي سفيان يوم اسلم كل الصيد في جوف الفرا وقال الشاعر ليس على الله
بمستنكر ان يجمع العالم في واحد فال فيما ذكرنا للاستغراق المجازي فلا تستغني عن قرينة وتستعمل كل في هذا
المعنى تابعا وغير تابع نحو زيد كل الرجل فلا تستغني عن قرينة وتستعمل كل في هذا المعنى تابعا وغير تابع نحو
زيد كل الرجل و زيد الرجل كل الرجل حكي الفرا طعمنا شاة كل شاة ومن هذه اللام التي في قوله تعالى ذلك الكتاب
عند الزمخشري وجزم به في المغني واللام التي في فاعل نعم وبئس كزيد نعم الرجل وبئس الرجل فانها للجنس المجازي
وبحثي الكلام في ال انها للتعريف اجماعا ومعناه الاشارة والتعيين والتمييز فان دخلت على اسم الجنس
واشيرها الحصة من مسماه معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اكثر مذكورا تحقيقا او تقديرا
فهي لام العهد ونظير مدخولها علم الشخص كزيد وان اشيرها الى مسماه فهي لام الجنس ثم ان اريد المسمى
من غير اعتبار ما صدق عليه من الافراد نحو الرجل خير من المراة والانسان حيوان ناطق فهي لام الحقيقة والماهية
ونظير مدخولها علم الجنس كاسامة وان اريد بها المسمى من حيث هو في ضمن الافراد بعرضية الاحكام الجارية عليه
الثابتة له في ضمنها فان قامت قرينة الكلية فهي لام الاستغراق ونظير مدخولها كل مضافا الى نكرة وان
قامت قرينة البعضية كما في ادخل السوق واشتر اللحم حيث لا عهد في الخارج فهي لام المعهود الذهني وموتى
مدخولها مودي النكرة ولا بد في تعريف الحصة ان تعتمد بها الاشارة الى الماهية باعتبار حضورها في الذهن
فان اعتبر تكثيرها فوجه امتيازها عن تعريف العهد ان لام العهد اشارة الى حصة معينة من الحصة ولام الحصة
اشارة الى نفس الحصة من غير نظر الى الافراد ثم اشار الى احكام تختص بمحصور ال الجنسية بقوله **ومحصور ال**
الجنسية في المعنى منكر مجموع المراد بمحصوريتها في هذا ما كانت فيه للجنس بمعنى لبعض غير معين وهو الذي يعبر
عنه اهل البيان بالعهد الذهني نحو اشتر اللحم واشرب الماء لانه لا يفيد الا ما يفيده المجرد منها لان الشراء والشرب قرينة
ان المشتري والمشروب بعض لاستحالة شراء الجميع وشرب الجميع ولا دلالة على انه بعض معين كمولد لكن او اجدك على الناس تجود
فهو في معنى النكرة والفرق بينه وبين المجرد منها ان المجرد معناه بعض غير معين من حملة الحقيقة والمحلى بها نفس
الحقيقة وانما تفيد البعضية من القرينة وهذا الحالية فيه علامة الوحدة او التثنية اما نحو ما اعطيتك التمرة
او التمرتين فلا فرق بينه وبين النكرة بمعنى فكما قلت ما اعطيتك الا تمرة او تمرتين **فمن ثم** اى من حيث كون محصور
ال الجنسية كالمنكر وكالمجموع **يوصف بهما** اى بالمنكرة وبالمجموع في وصفه بالنكرة **نحو ولقد اتانا ليلى**

نسلخ منه النهار فوصف الليل بجملة يسلخ منه النهار لان المراد به الجنس والجمل نكرات لانها تؤول بها فجملة
قام ابوه من قولك جاءني رجل قام ابوه صفة له وكذلك الآية قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا فوصف الحمار
بجملة يحمل كذلك وكذلك قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني فجملة يسبني صفة اللئيم وجوز
اعراب الجمل المذكورة احوالا من محصوبها نظرا الى تنوعه اللفظي ورجع الوصف في الاية التي في المتن لان الحال قيد
للعامل فيها الحالية لا تكون الا لاحوال السلخ والمراد انه اية مطلقا وكذا رجع الوصف في الاية الاخرى
وفي البيت ومن وصف محصوب الى المجموع قولهم اهلك الناس الدينار الحمر والدرهم البيض المراد بمحصوبها
هنا الفرد الذي هو في ضمن الاستغراق او الجنس فصح وصفه بالجمع حملا على معناه كما في اهلك الناس الدينار الحمر والدرهم البيض
اي الدنانير والدراهم وعبارة المصنف ان الجنس شيء واحد وانه في المعنى منكر مجموع وقد علمت ان المنكر في المعنى
هو الذي يعني به بعض غير معين كاشتر اللحم واشرب الماء وان المجموع ملحوظ فيه بمعنى جميع الافراد ثم اشار الى ان مراعاة
لفظ محصوب الاكثر من مراعاة معناه فقال والاكثر مراعاة اللفظ نحو لا يصلاها الا الاشقى الذي محصوب
الى التي للاستغراق اذا افرد فمراعاة لفظها ومن وصف وجر وحال اكثر من مراعاة معناه قصدا للتناسق اللفظي
نحو وهو لا يصلاها الا الاجلف الذي كذب وتولى ويجنبها الاتقى الذي يؤتي ماله يتزكى والجار والمجرور في
الجنب ويصدق بالدينار الاحمر ومن مراعاة المعنى هذا الدينار حمر واذا كان محصوبها شيئين نحو مر الرجلان
الزيدان او نحو عاجبني ما فعلا المومنون لم يجز فيما لم يقترن او غيره الا اعتبار اللفظ فان قرن حال محصوب الى
الاستغراقية نظيره وهو كل مصاقا الى نكرة فانه يعتبر مراعاة معناه ولذلك افرد الضمير وذكر في وكل شيء فعلوه في الزبر
وكل انسان الزمناه طائره وافرد وانث في وكل اتوه داخرين كل ليس كاكسب رهينة وثنى في قول الفرزدق
وكل رفيقي كل رحل وان هما تعاطى القنا يوما هما اخوان وجمع وذكر في قوله كل حزب بما لديهم فرحون نص عليه وكذلك
ما لكسرة ابو حيان معمول عشرة حكى عليه كل عشر ثرة فمركب كل حد عشرة كالدرهم فقال تركب ولم يعد تركيب فدل
على جواز كل رجل قام وقاموا قال المصنف والذي يظهر خلاف قولها وان المضاف الى المفرد ان اريد به بحسب الحكم
الى كل واحد وجب الافراد نحو كل رجل يشبعه رغيف او الى الجمع كبيت عشرة وعليه قول اجيء على كل محسن فاغنائي
او فاعنوني بحسب المعنى الذي تريده وربما جامع الضمير مع ارادة كل واحد كقوله من كل كوماء كثيرات الوبر
واجاز ابن عصفور في وما كل ذي لب بموتيك نصحه كون موتيك جمعا حذفت نونه للاضافة وقد تنوب المجموع وجب ص
ال عن الضمير المضاف اليه نحو فان الجنة هي المأوى ونحو مفتحة لهم الابواب تنوب ال عن الضمير المضاف
اليه باطراد عند الكوفيين وطائفة من البصريين وكثير من المتاخرين فيكون للتعويض مع التعويض عنه
فيما يرتبط به كقولهم ضرب زيدا الظهر والبطن اي ظهره وبطنه وقوله تعالى فان الجنة هي المأوى اي مأواه
وعرفت بر جل حسن الوجه اي وجهه وقوله تعالى جنات عدن مفتحة لهم الابواب مفتحة حال من جنات لاختصاصها
بالاضافة او صفة لها والابواب نائب عن الفاعل او بدل من ضمير مستتر في الصفة وعليهما فلابد من تقدير
ضمير يعود لربط الحال بصاحبها والتفت بمنعوته فان قامت مقام الضمير في الربط عند الكوفيين والجمهور على
ان الابواب نائب عن الفاعل والضمير محذوف اي الابواب منها وعند الفارسي الابواب بدل من ضمير مستتر في

بالمعجمة المكسورة والزاي المفتوحة خشب اسود تتخذ منه قصاع والكبك الخلط والشهاد جمع شهد والعسل في شمعه وقد تزاد ال نذورا واشار اليه بقوله اوند وروا ومثله اللاتة الاثواب والخمسة عشر الدرهم والعشرون الدرهم ولا يقاس عليه خلافا للكوفيين منع دخول ال الزائدة ناكرا عاروا الكوفيون في المضاف كقولهم اللاته الاثواب بادخالها في الاسمين واللاته ابواب بادخالها في الاول وهو مذهب الفراء ومنهم من يعرف الثاني فقط نحو لاته الاثواب وهو احسن المذاهب واندرها فتوفيها وما حكاه الاخفش في التمييز الجمة عشر الدرهم فردت فيها في التمييز وفي الحديث ان امراة كانت تهراق الدما نصب الدما على التمييز كالسابق في الصعد المشبهه وكرر بايكيتها في الحال لجاؤا الجاء الغير وادخلوا الاول فالاول وراعضهم لتحرص الاعزمها الاذل نصب الاذل على الحال وفتح يا ليخرجن مضارع خرج فافهم ان كل من المذكورات يحفظ ولا يقاس عليه عند البصريين واجاز الكوفيون ادخالها على العدد المضاف الى المعدود نحو اللاته الاثواب كما مر ومثله عندهم اضافة الجزء الى ما يتجزى كالنصف الدرهم والثلث الدرهم وعلى تمييزي المركب والعقد كالجمة عشر الدرهم والعشرين الدرهم وهي فيه عندهم للتوكيد ولانهم يجيزون وقوع التمييز معرفة واما البصريون فكل ذلك عندهم موول بزيادة ال فالاصل القياس عند البصريين ادخال الف اريد بعينه في العددان كان مركبا او معطوفا بتمييز هو المفرد الواحد والعشرون والمائة والالف والعشرون درهما وفي المضاف اليه فيعرف بالاضافة اليه كبعت الف الدرهم وخمسمائة الف الدينار قال اللغزدق فما فاذرك جمة الاشار ويدخل على الاول والثاني بالجماع ان خاطفا كعضت الواحد والعشرين درهما واجاز قوم الاحد عشر وعلى الاول فقط ان كان مركبا كالجمة عشر ولا يجيز اهل البصرة غير ومنه الحديث ان كنت صائما فصم الثالث عشر اي يوم الثالث عشر فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقد تدخل عليها بعض كالجمة العشر وعلى التمييز كما مر والحق قصر على السماع كالذي قبله والتاويل بزيادة ال في التمييز والجزء الثاني وهنا انتهى الكلام على المعارف اجمالا وتفصيلا ثم يتلو ذلك الكلام على المبتدا والخبر

باب المبتدا اسم او موول به مجرد عن العوا مل اللفظية للاسناد

لما قدم الكلام على الموجبات من الاسما والخبر اعرابها في الرفع والنصب والجر انقسمت الى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات فبدا منها بالمرفوعات من المبتدا والخبر والفاعل والنائب لانها عمد الكلام لا يخلو منها كلام ولا يستغنى عنها واخر عنها المنصوبات لانها فضلات غالبا كالمفاعيل الخمسة وتوابعها في الحال والتمييز والمستثنى ثم ذكر المجرورات لان طلب العامل للمنصوب اشد من طلبه للمخفوض لانه يصل اليه بلا واسطة ولا يصل الى المجرور الا بواسطة وقدم المبتدا لانه الاصل في الرفع والفاعل محمول عليه وقيل عكسه وقيل انا لمحتوان كلا منهما اصل برأسه ثم ان المبتدا قسمان مخبر عنه كزيد قائم ووصف يكتفي بمرفوعه كالسابق فيهما وان اختلفا في كون الاول مسندا اليه والثاني مسندا فعد اشتراكا في حد المبتدا لانه اسم ترفع كزيد او موول به كالفعل الموول بالمصدر مع الحرف السابك اتفاقا ملفوظا كان الحرف نحو وان تصوموا خير لكم اي صيامكم او محذوفا كالتسمع بالمعيدي خير من ان تراه وبدون الحرف كالجملة المسندة

اليها في قوله تعالى سواء عليهم انذرتهم الآية اي انذارك وعدمه وسنه قوله تعالى ومن اياته يريكم البرق بدليل ما قبله وما بعده وخرج بقوله مجرد عن العوامل العامل ومآبه والجر ويعمل النواسخ ولا يبتدأ بجزء بالبا الزائدة نحو بحسبك درهم ومن الزائدة لان الزائد كالمعدوم في باب المبتدا والفاعل ومثل ضرب رجل عالم عندي ولعل نحو لعل ابي الخوارمك قريب لانها لعدم تعلقها بشيء في حكم الزائد فالمجرور بها ذكرنا داخل في حكم المجرد وبقوله للاعطف المعنوي فالمبتدا لا يجرد عنها وبقوله للاستغنا اي لصحة مع غيره بحيث يحسن السكوت عليه الاسا فلا التركيب نحو واحد اثنان وان اعاطفت فليست الحركة فيها اعرابا وشمل قوله للاستغنا ما اذا اسند الى المبتدا ما بعده كزيد قائم والمسند هو الواقع بعده نحو اقائم الزيدان وهو مرفوع بالابتدا المبتدا مرفوع اتفاقا والخلف في رافعه فقيل سيبويه ان رافعه الابتدا وعليه البصريون والاسد الموالمجرد للاسناد اليه او الاسناد اليه وقيل رافعه لمعنى المجرد اليه وقيل رافعه الجزو قيل غير ذلك وقد يجر بالبا نحو بحسبك درهم وخرجت فاذا بزيد قد يجر المبتدا المخبر عنه كالمثال المذكور الا الوصف الآتي فلا يدخل عليه الجار خلافا للزمخشري حيث جعل منه مثل ما خالق غير الله فجر المبتدا المذكور بالبا الزائدة ومنه عند سيبويه باكم المفتون وعند بعضهم ومن استطع فعليه بالصوم وجب في المثال بمعنى كافيك درهم ومنع ذلك كيف بك اذا كان كذا اي كيف انت فكيف خبر واسم مبتدا والبا زائدة وخرجت فاذا زيد اي حاضر او فاذا به قايما اي فاذا هو والخبر فيهما محذوف عند من يجعل اذا حرفا او ظرف زمان اذ لا يجر بالحرف بطلقا ولا بالزمان عن الذات وهو الخبر عند من يجعلها ظرف مكان اي فبالحضرة زيد واختلف في باكم المفتون فعند المفتون مصدر بمعنى الفتنة وقيل الناظر فيه اي في اي طايفة منكم المفتون واما فعليه بالصوم فالمجرور خبر مقدم ومن جعل المجرور اسم فعل بمعنى الزم فالبا زائدة في المفعول ولا يكون نكرة اي لا يكون المبتدا المخبر عنه نكرة واما المبتدا الوصف الآتي بيانه فقال بعضهم شرط التنكير فالاصل في المبتدا ان يكون معرفة ليكون معلوما اذ القصد الاخبار عنه ولا يخبر الا عن معلوم والنكرة مجهول لا يصح الاخبار عنه اذ لا فايدة فيه غالبا فان حصلت الفايدة جاز كونه نكرة لان الغرض من الكلام افادة المخاطب الحكم فالمعول على حصول الفايدة فاذا حصلت فاخبر عما شيت قال بعضهم ويدل على هذا انه لا يجوز قولك ان موجود وان كان المبتدا موصوفة لعدم الفايدة ولما لم يكن كل احد يهتدي الى مواطن الفايدة تتبع المتاخرون مواطنها فمن معلوم ومن مكثر حتى انهاها بعضهم الى نيف واربعين وبعضهم حصرها في ثمانين التخصيص والتعميم وسيصرح المصنف في الفطر فقال وقع المبتدا نكرة ان عم او خصص وذكر هنا منها جملة فقال الا ان وصف ولو كان الوصف تقديرا نحو ولعبد مومن خير والسمن منوان بدرهم ورجيل جاني من مسوغات الابتدا النكرة ان يوصف لفظا نحو ولعبد مومن خير من مشرك او تقديرا كالسمن منوان بدرهم اي منوان منه او بوصف معنى نحو رجيل جاني لانه في معنى رجل صغير ومنه قولهم ما احسن زيدا اي شيء عظيم حسن زيدا قال الملوسي في هذين صفة مقدرة حتى يكون ما في الاول شوهآ ولو حيرت من حسنا عقيم اي امراة سقما او قولهم ضعيف عاذ بقرملة اي انسان او حيوان ضعيف التجا الى قرملة وهي شجرة صغيرة فالمبتدا الموصوف المحذوف وشرط الصفة ان تكون مخصصة فلا يجوز رجل من الناس جاني او عمل نحو امر بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة وخير صلوات كبهن اي من مسوغات الابتدا النكرة عملها نصبا او جرا فالاول نحو امر بمعروف صدقه ونهي عن منكر صدقة ونحو افضل منك

افصل مني فالظرف منصوب بالمصدر في الاولين وبالوصف في الثالث والثاني نحو حسن صلوات كتبهن الله على العباد ومثلك لا يبخل وغيرك لا يجود ويشترط كون المضاف اليه نكرة كالاول او معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة كالثاني **او عطف او عطف عليه معرفة او ما له مسوغ نحو قول معروف ومعزة خير ونحو طاعة وقول معروف** اي ومن المسوغات ان تعطف النكرة على معرفة نحو زيد ورجل قائمان او يعطف عليه موصوف نحو رجل وزيد قائمان او يعطف على سائغ نحو قول معروف ومعزة فعطف معزة على قول معروف الموصوف مسوغ الابتدا او يعطف عليها سائغ نحو طاعة وقول معروف اي امثل من غيرها فمسوغ الابتدا بطاعة عطف ما فيه مسوغ عليه **او كان دعا نحو سلام على نوح وويل لكل همزة** اي ومن المسوغات كون النكرة دعا لشخص او عليه نحو سلام على نوح في العالمين سلام على آل ياسين وويل لكل همزة لمزة وويل للمطففين والاصل في سلام عليك وويل لك سلمك الله سلاما والزمك الله ويلا فحذف الفعل لكثرة الاستعمال فقصدوا الاستمرار فازالوا النصب الدال على الفعل الدال على الحدث والتجدد ونحوهما واجروا خبرهما مع كونه ظرفا واجبا تقديمه كما ياتي دفعا لتوهم غير المراد فلو ان يذكر سلام او ويل فيظن عليك اللعنة او لك الخزي ليس منه سلام هي لان السلام الذي بمعنى الدعا لا يخبر عنه الا بالي ومجرورها وايضا لا يخبر عن النكرة بالمعرفة اجماعا **او تعجبا نحو عجب لتلك قضية واقامتي** فيكم على تلك القضية اعجب اي ومن المسوغات ان يراد بالنكرة التعجب كعجب في البيت فهو مبتدا خبره لتلك وقضية حال او تمييز والوجه نصب عجب بالفعل المتروك اظهاره وجوبا كما في حمدا وشكرا كما ياتي وامارفعه فكلام سيبويه يعطي انه لا يطرد في مثله وهذا والذي قبله اذ خلها المصنف في المعنى تحت قسم واحد وهو كون النكرة بمعنى الفعل وجعل ابو حيان من التعجب قولهم شجرة سجدت وبقرة تكلمت وعصاة سبحت ونحو ذلك في الاخبار بخوارق العادة **او كان المبتدا واجب التصدير** اي ومن المسوغات كون النكرة واجب التصدير كاسم الاستفهام نحو من قام او شرط نحو من يقم اقم معه او لام الخبرية نحو لك عبيد لكم **او جوابا او محصورا او في معناه نحو شيء جاءك** اي ومن المسوغات كون النكرة جوابا كالدرهم لمن قال ما عندك اي درهم عندي قال ابن مالك ولا يعد عندي درهم الا على ضعف لان تحري الجواب مطابقة السوال وقد وقع بالاسمية فالجواب بها او محصورا نحو انما في الدار رجل قال لم لا يتصور تمثيل المحصور الا بذلك والا فالابتدا بالنكرة في المثال الصحيح قبل مجيء انما ومثله ما قائم الا رجل الابتدا سائغ قبل مجيء الا او في معنى المحصور كقولهم شيء جاءك قال سيبويه سوغ الابتدا به انه في معنى ما جاءك الا شيء ومن مثل يقال لمن جاء في وقت غير معهود ما جاءك الا شيء حادث ومثله شر اهر ذا ناب اي ما اهر ذا ناب الا شر **او منفصلا نحو فثوب نسيت وثوب اجر** اي ومن المسوغات كون النكرة للتفصيل كقولك امري الغني فاقبلت حفاء على الركبتين فثوب نسيت وثوب اجر وقولهم شهر ثري بالمثلثة وشهر ثري بالفوقية وشهر مرعي ونحو الناس رجلان رجل اكرمته ورجل اهنته **او اريد الجنس نحو تمرة خير من جرادة** من المسوغات كون النكرة مرادا بها الجنس نحو رجل خير من امراة وتمرة خير من جرادة للقطع بان القصد في مثل ذلك الجنس دون الفرد والجنس صالح لكل فرد فيحمل على الجميع لامتناع التخصيص دون مخصص اي كل تمرة وكل رجل فقصد الجنس هو الصحيح لعموم النكرة

في الاثبات قال الرضي وذلك جائز في كل نكرة فاتت قرينة على ان الحكم غير مختص في جنسها بل قد يجيء جاز ذلك في غير المبتدا نحو علمت نفس ما احضرت اي كل نفس او تلا النكرة نفيا نحو ما رجل في الدار الا هو تم في سياق النفي او تلا واو الابتدا نحو سرينا ونجم قد اضاء ومذهبا محياك اخي ضوء كل شارق او تلا فا الجزا نحو ان مضى غير فعير في الرباط تمثيل في الرضي بالحاض ولنسيان الغايب وعير النوم سيدهم وواو الابتدا في ونجم تسمى واو الحال ومنه الحديث دخل وبرمة على النار او تلا اذا الفجائية نحو خرجت فاذا اسد او رجل الباب قال الرضي اذ لابد وجب العلاقة ان لا يخلو الحال من مفاجاة خروجك لاسد او رجل او اخبر عنه اي عن النكرة بما اختص وتقدم مفرد او مجرور او جملة فالاول كعوله لك الآني ولدينا مزيد والثاني وعلى ابصارهم غشاوة وله في سرف الرماد والمكان والثالث ما سنذكره وقد بينها المصنف مرتبة فقال نحو ولدينا مزيد وعلى ابصارهم غشاوة وقصدك غلامه رجل قال ابن مالك لولا الكاف من قصدك لم يعد الاخبار بالجملة وقيد ما ذكر بالاختصاص اذ لا فايدة في نحو اما ما رجل وفي الدار رجل اذ لا يخلو الوقت عن دار فيه رجل وشرط العدم فما ذكر لان النكرة تختص بتقدم الحكم عليها وانتقد المصنف الاختصاص وقال يلزم عليه احاز عندي رجل مال اذ الظرف مختص باضافة الى النكرة بل الصواب ان يقال ظرف صالح للاخبار به واما التقديم فليس مصححا للابتدا بالنكرة ولا شرطا فيه بل الظرف المختص بمجرده كاف في التسويغ ونقل عن الشجري ما لعصى حوان تاخير قال وهو من الكوفيين وجواز ان يكون تاخيره هو المسوغ لا يتدا آئية شكوى في قوله عندي اصطبار وشكوى عندقا تلة • وهل يا عجب من هذا امرؤ سمعا قال وليس هو في التسويغ بالعطف كما اشار عليه ابن مالك لان الواو تحتمل الحالية وهو مسوغ وبتقدير العطف فثم صفة مقدرة لبعضها المقام اي وشكوى عظيمة على انا لا نحتاج لشيء من ذلك فان الخبر هنا ظرف مختص وهو بمجرده مسوغ وكانه توهم ان التسويغ مشروط بتقديمه على النكرة وانما هو لرفع توهم الصفة واشتراطهم ان لا دخلا في التخصيص انتهى فهذا ما ذكره المصنف من المسوغات وزاد بعضهم وقوع النكرة بعد لام الابتدا نحو لرجل قايم ومجيئها للمفاضلة نحو رجل قام لمن قالت امراة قامت او للامر نحو وصية لازواجهم وكذا اذا قصد بها الابهام ومثله في التسهيل بما التعجبية والمصوغ لها عند المصنف الصفة المعنوية وعند غيره معنى التعجب قال ابن مالك واذا كان الاصل في المبتدا التعريف كان الاصل في الخبر التنكير لانه اذا كان معرفة مسوغا بموفة توهم كونها صفة وموصوفا فحينئذ نكرة توفع هذا التوهم فكان اصلا كم ان المبتدا والخبر لو فان كالله ربنا ويكران بشرط الفايدة نحو ثمرة خير من جرادة وقد تختلفان فعرف احدهما وينكر الآخر من ذلك قوله واذا تقدمت نكرة لها مسوغ على معرفة نحو من انت وكم جريبا ارضك واقصد رجلا خير منه ابوه فهي اي النكرة المقدمة وهي من وكم واقصد الفضيل وهو خبر واصله اخير حذفت همزة للتخفيف ونقلت حركة الياء الى الخاء مبتدا عند سيبويه والمسوغ للابتدا في الاولين وجوب التصدير وفي الثالث تقدم الجملة المختصة او كونه عاملا والمعرفة ولو اخر في الاول

جار على فاعله كالقرينة اللفظية الدالة على ذلك في نحو زيد هند ضاربة ووجوب ابراز ضمير المثنى على ان الوصف جرى على غير من هو له ثم ان الضمير المذكور يجب ابرازه اذا التبس بالاتفاق وكذا ان لم يلتبس عند البصريين كما اذا اختلف ما جرى عليه تحمل الضمير ومن هو له في التذكير والتانيث ونحوهما كقولك غلمانية مشغوف بهما هو مبتدا بدت له فجاءه بان اوكربا خلافا للكوفيين فانهم جوزوا الاسناد وذلك لامن اللبس بالاختلاف فغلمان مبتدا وبنية آخر ومشغوف متحمل ضمير غلمان وهو جرلية فبرز الضمير مع امن اللبس ومثل قوله قومي ذري المجد بانوها وقد علت بكنه ذلك عدنان وقحطان فقومي مبتدا وذري المجد آخر وبانوها خبر جري لقطاع ذري وهي لغوي في المعنى وقد استغنى عن ابرازه لعدم اللبس وهو من حيث الكوفيين ولو ابرز لقيل بانوا بها هم وهل يجب الابراز في الفعل اذا خيف اللبس نحو غلام زيد يضربه اذا اريد ان زيدا يضرب الغلام قال ابن مالك نعم وقال الرضي اتفقوا على عدم وجوب ابرازه في الفعل لبس ام لا لانحطاط الصفة عنه لكونها فرعا حيث لم يعتد برفع فاعلها الجملة فابرز الضمير بها اشعارا بذلك وكذا قال ابو حيان وقال اذا خيف لبس ازيل بتكرير الظاهر الذي هو الفاعل نحو زيد عمر يضربه زيد وصفف بان وضع الظاهر موضع المضمر في غير التفخيم ضعيف والجامد فارغ خلافا لهم الخبر الجامد قسيم المشتق وهو ما عري من رسم المشتق السابق فدخل فيه الجامد المحض والجاري مجراه كاسم الزمان والمكان واسم الآلة كقولك مشيرا الى الاسد هذا اسد وهذا مفتاح فاسد ومفتاح خبران فاعاد من الضمير اذ لا اشعار فيها بفعل خلافا للكوفيين فالجامد عندهم يتحمل الضمير ومنعه البصريون الا ان يوول الجامد بمشتق كزيد اسد اي شجاع فصرف اسد عن ظاهره واول بمشتق لوقوعه موقعه فيتحمل الضمير حسنئذ بلا خلاف ويرفع الظاهر وينصب بعد على التمييز وتقليل ابن عصفور وغيره لقول الكوفيين يتحمل الجامد الضمير بانه في معنى المشتق قالوا فاحوك في زيد احوك ممن عندك وغلام في زيد غلام بعض حالهم يقتضي ان الجامد عندهم لا يكون خبرا الا وهو في تاويل المشتق فلا يتحقق محل الخلاف وياتي جملة ولو طلبية او قسمية او مصدرة بان اي بحرف عامل في المبتدا او تنفيس على الاصح الاصل في الخبر الافراد كما عدم نحو اله ربنا ومحمد نبينا وقد ياتي جملة لتضمنها الحكم المطلوب من الخبر فتضمن المفرد نحو زيد ابوه منطلق والمشتق كضارب ومضروب وحسن واحسن مفرد سواء رفع ظاهرا او مستترا وبارزا واستثنى السيد الواقع صلة فانه يقدر بالفعل وجملة وتناول اطلاقه الآية والعلية ولا يشترط كونها خبرية كما يشترط في الصفة والصلة لو شرط ذلك في خبر كان ولان واما خبر المبتدا فيصح كونه جملة طلبية نحو زيد اضربه او هل جاك خلافا لبعض الكوفيين في منع وقوعها خبرا نظرا الى ان الخبر يحتمل الصدق والكذب قال المحققون وهو وهم نشا من اشتباه الخبر المقابل الانشا بالخبر في المبتدا لاتفاقهم على ان هذا اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب من صفات الكلام وعلى جواز زيد وكيف عمرو وخبر المبتدا عند النحاة ليس بجملة كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شيء وجوز ابن السراج وقوع الانشاء خبرا بتاويل نحو المحذوف واليه ذهب ابن مالك والرضي والعصام وقال السيد ما ذهب اليه ابن السراج هو المشهور وتجويز وقوع الانشائية

خبر البلا تقدير ولا تاويل ليس بشيء لان خبر المبتدا يجب ان يلاحظ من حيث انه حال من احوال المبتدا ويسب اليه سواء وقعت النسبة بينهما او استفهم عنها فقولك زيد اضربه لا شك انه ليس من احوال زيد اذا اجري على ظاهره كما في قولك اضرب زيدا فاذا اول بقولي في حقه اضربه بمعنى انه يستحق ان يوجد ضرب به فقط لحظ من حيث انه حال لزيد وفيه مبالغة يجري عنها قولك اضرب زيدا لانك هناك امرت بضربه واشرت الى انه مستحق لذلك وقس عليه قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم واما اخوان زيد ومتى القتال فليس مما نحن بصدده لان الاستفهام داخل في الحقيقة على النسبة بين المبتدا المذكور والخبر لا على الخبر وحده انتهى ويقع خبر المبتدا ايضا جملة قسمية نحو زيد والله لاضربنه خلافا للثعلب في معه ذلك قال الم اما منع وقوع الخبر جملة قسمية او جملة هي جواب الشرط اذا استفك احداهما عن الاخرى واما الجملتان معا فيكون لهما محل نحو قال زيد اقسم بالله لا فعلن فلا يمتنع كون الخبر مجموعهما وسبب منعه اما كون جملة القسم لا خبر فيها فلا تكون خبرا واما كونها انشائية والواقعة خبر الابد فيها احتمالها للصدق والكذب ورد ابن مالك مانعه بقوله تعالى والذين امنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم ولنبوئنهم في اية اخرى والذين جاهدوا فينا لنهدينهم قال الم وعندي لما امتد به تاويل لطيف وهو ان المبتدا في ذلك كله ضمن معنى الشرط فصار منزلة منزلة الجواب فاذا قدر قبله قسم كان الجواب له وكان خبر المبتدا المشبه بجواب الشرط محذوفا للاستغنا بجواب القسم المقدر قبله ومتى خبر المبتدا الصا جملة خبرية مصدرة بحرف عامل في المبتدا نحو زيد انه فاضل وزيد ما هو قائما خلافا للكوفيين في نحو ذلك ومتى جملة مصدرة بحرف سعيس كالسين نحو زيد سيقوم او سوف يقوم خلافا لبعض المتاخرين فحوله على الاصح عائد للمبتدا المذكور كلها وقد بينا الخلاف فيها وقد يعوض للخبرية ما يمنع الاخبار بها كدخول بل ولكن وحتى ثم ان كانت اياه معنى اكتفى بها الجملة ضمير الشان والقصة اذا كانت جملة الخبر نفس المبتدا في المعنى اكتفى بها عن الربط بشيء مما مياتي لارتباطها به معنى لكونها هي هو جملة ضمير الشان والقصة على القول بجواز وقوعه مبتدا والمومذهب الجمهور نحو قل هو الله احد فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا فالجملة بعده مفسرة له ورافعة لابهامه فهي مرتبطة به قال ابن مالك وابو حيان وكذا كل جملة اخبر بها عن مفرد يدل على جملة كحديث وكلام او ما اضيف اليها نحو كلامي لا اله الا الله قال الم وفيه نظر لان المراد بالجملة في ذلك لفظها وهي بمنزلة المفرد فليس مما نحن فيه والا احتاجت لرابط اما ضمير مذكور كزيد ضربته اي اذا لم تكن الجملة نفس المبتدا في المعنى احتاجت لرابط يربطها به لانها في الاصل كلام مستقل فاذا قصد جعلها جزء كلام فلا بد من رابط يربطها بالجزء الاخر ولهذا رد قول ابن الطراوة في لو لا زيد لاكرمتك ان اكرمتك هو الخبر بل هو محذوف كما مياتي وروابط الجملة بها هي جزء عشرة ذكرها الم في المغني على خلاف في بعضها منها الضمير وهو الاصل في الربط ولهذا لا تربط الصفة الا به وكذا الصلة غالبا ولانه يربط به مذكورا كزيد ضربته ومحذوفا مقدرا ان دل عليه دليل ولا تحذف الها من زيد ضربته في دار اذ لا يعلم احذف شيء ام لا فان دل عليه دليل جاز حذفه واليه الاشارة بقوله اما ضمير مذكور كضربته او مقدرا ان جر بمن كالسمن منوان بدرهم فالرابط اذا كان ضمير مجرورا بمن وكانت الجملة

وبهذا مر يتم اشار الى الرابط الخامس بقوله او عطف بالفا كزيد يطير الذباب فيغضب
العطف بالفا السببية الجملة ذات ضمير على جملة خالية منه او بالعكس من الروابط فالاول نحو
زيد يطير الذباب فيغضب في يغضب ضمير يعود على زيد والثاني نحو الم تران الله انزل من السماء
فتصبح الارض مخضرة في انزل ضمير يعود الى الله تعالى دون جملة فتصبح فالفا السببية تربط الجملة
الشرط والجزاء الكائنة ضمير واحد في احدهما فالرابط في الجملة هو الضمير في المثال زيد ما يطير
الذباب يغضب قال ابن عصفور والربط بالفا متفق عليه قال ابن الحاج وجدت في الاصل التي
سال عنها ابن ولاد ابا اسحاق الزجاج قال لا يجوز زيد يطير الذباب فيغضب ويجوز عند الكوفيين
وعن البصريين منعها اي منع المسالة وهو الربط بفا السببية ولم ينقل المصنف منع البصريين بصيغة
الجزم كانه لم يحقق المنع عنهم وعن هشام بن معاوية الضرير احد مشايخ الكوفيين الواو كالفا
اي العطف بها كالعطف بالفا في الربط فيكون السادس من الروابط نحو زيد قام وعمرو قعد واكرم
وزيد قام وعمرو قعد بناء على ان الواو للجمع فالجملتان كالجملة كما في سد الفا والواو انما
هي للجمع في المفردات لا في الجمل يدل على جواز هذا قام وقاعد دون هذا يقوم ويقعد ولذلك
منعها الجمهور قيل او عموم نحو زيد لعام الرجل فاما القتال لا فعال لديكم ولزمهم اجازة
زيد لا رجل في الدار هذا السابع من الروابط على الاعتداد بان الواو كالفا فيربط العموم
الشامل للمبتدا نحو زيد نعم الرجل وكذا نعم الرجل زيد على جعل زيد مبتدا والجملة قبله خبرا فزيد مندرج
تحت الرجل بناء على ان ال فيه للجنس الاستغراقي لا للعهد فلما دخلت تحت الجنس جرى مجرى الذكور له
قال ابن ايار معنى نعم الرجل زيد ان هذا المخصوص بفضل اوراد هذا الجنس اذا ميز وان جلين
رجلين او رجالا رجالا انتهى ومنه قوله فاما القتال لا فعال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب
فالقتال مبتدا ولا فعال خبره ولا ضمير يرجع اليه فلما كانت لا تنفي الجنس المستلزم نفيه نفي
كل فرد من افراده دخل تحتها المذكور وحذف الفاء من الخبر ومثل هذا ضرورة لوجوب اقترانه
بالفا بعد اما اي القتال فلا فعال كقوله فاما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب
فاما الصبر عنها فلا صبر قال الصفار ويلزم القائلين
بان الرابط في المثال والشمول العموم اجازة زيد لا رجل في الدار وزيد ما مر الناس وعمرو
كل الناس يموتون ولا قائل به وخرج المثال على ان الرابط فيه اعادة المبتدا بمعناه
على القول به او على ان ال للعهد لا للجنس والرابط في البيت اعادة المبتدا بلفظه وقيل
الصواب جعل العمال في البيت مرفوع بفعل شرط مقدر اي مهما يذكر العمال فلا فعال لديكم
وفيه سلامة من محذورات كثيرة او شرط كزيد يقوم عمرو ان قام هذا السادس من الروابط
وهو الشرط المشتمل على ضمير عائد للمبتدا بالخبر كالمثال المذكور ذكر ابن الحاج فيما اجاب الزجاج
في مسئلة ابن ولاد وهو زيد يقوم عمرو ان قام قيل العامل بجواز الربط بما سيذكره الاخفش
والكسائي وابن مالك في التسهيل او نيابة ضمير نائب عن مضاف وعن الضمير نحو والدين

يتوفون منكم الاية اي يتربصن ازواجهم اي يجوز نيابة ضمير ما تب عن ظاهر مضاف الى ضمير
يعود الى المبتدا او نائب اتضا عن الضمير المضاف ذلك الظاهر اليه بعد حذفها وذلك الضمير المضاف اليه
ذلك الظاهر هو الرابط في الاصل فلذلك اشار اليه باللام المهدية بقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون
ازواجا يتربصن بانفسهن اي يتربص ازواجهم فجعل الضمير مكان الازواج لعدم ذكرهن واستغنى ذكر
الضمير لان النون لا تضاف لكونها ضميرا وجعل الربط بالضمير العائد مقام الظاهر للضمير قال الملا قلنا
يحتمل غيره وهو جواب عن الجمهور فانهم سموا الربط بذلك اي لا نسلم الربط بذلك ولا نحن فيما استدلوا
به لانه لما طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال كما هو شان الدليل واختلف في تقدير هل التقدير
وازواج الذين يتوفون منكم الاية سيذر حذف مبتدا مضاف واقام المضاف اليه مقامه وهو شائع
كثير والرابط على هذا النون في يتربصن العائدة على المبتدا المحذوف وهو ازواج او التقدير مما
يتلى عليكم حكم الذين يتوفون منكم على وزان سيذر سويه في اية الزانية والزاني والسارق والسا
كما ياتي فالمبتدا هو مضاف محذوف وهو حكم وما قبله خبره ويتربصن تفسير للمتلو فلا اخبار حينئذ
بالجملة حتى تحتاج الى رابط او التقدير يتربص بعدهم ازواجهم يتربصن قوال فالرابط فيهما كلهم محذوف
هي وما اضيف اليها وهو الظرف في الاول والمبتدا في الثاني فهي اقوال اربعة في توجيه الاية اولها لابن الحاج
وهو اولى من الثاني اذ ليس فيه الا حذف المبتدا وهو شائع وفي الثاني ما ذكر من التعميم والتاخير وحذف
مبتدا وخبر والثالث منقول عن الفراء والاخفش والرابع عن المبرد والزجاج وعاشر الروابط ال
النائبة عن الضمير عند الكوفيين وطائفة من البصريين كما مر وانما تعددت روابط الجملة الواقعة خبرا
دون نظائرها في الصلة والصفة والحال لان الاخبار بالجملة اكثر من الوصف والوصل بها وفي حالتها
والشيء اذا كثر في الكلام استحق ان ياتي على انحاء متعددة ولما استوفى الكلام على الخبر الاتي موفى في جملة
عقبه بقوله ويات الخبر ظرفا او مجرورا اما من متعلقين بمستقر او استقر محذوفين حال كونهما مستقلا
ضميرها اليهما على الاصح تعدم ان الاصل في الخبر الافراد وانه قد ياتي جملة كما مر وقد ياتي ظرفا ومجرورا اما من
وقد تقدم معنى تمامهما في الكلام عليهما في الاصل وهو لذلك بقوله تعالى والركب اسفل منكم وبقوله الحمد لله رب العالمين
واحترز بالتامين عن الناقصين وقد سبق معناهما في الموصول ايضا وهما منصوبان انعاقا الظرف لفظا
والمجرور محلا بمحذوف وهو العامل فيهما بل هو الخبر حقيقة لانه المحكوم به والرافع للظاهر في نحو زيد في الدار
ابوه اذ لا عمل الا للفعل او ما في معناه وما ينسب الى الظرف من عمل فهو تجوز وبتقدير هذا العامل مستقر
ونحوه فكان وثابت او استقر ونحوه فكان وثبت اي في حدث عام لا يخلو منه فعل كالحصول
والثبوت فيقدر احدهما بالاتفاق في خبر المبتدا وفي الصفة والحال الا الصلة فيتعين فيها تقدير استقر كما مضى
والمقدر يستقر احسار المبرد وصحح في الموضح لان المحذوف هو الخبر كما مر والاصل في الخبر الافراد
والتقدير يكفر احسار الاخفش والفارسي والزمخشري وعليه الاكثر لان اصل العامل ان يكون فعلا
قال الملا في المغني والحق عندي انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل يجب التعيين فيقدر كونا مطلقا في نحو زيد

في الدار وهو كائن او مستقر او مضارعهما ان اريد الحال او الاستقبال نحو الصوم اليوم او في اليوم والجزاء غدا او في غد ويقدر كائن او استقر او وصفهما ان اريد المضي قال وهذا هو الصواب وقد اغفلوه مع قولهم في ضربي زيدا قائما ان المقدر اذا كان قائما ان اريد المضي او اذا كان ان اريد المستقبل ولا فرق وان جعلت المضي فقدر الوصف لانه صالح في الازمنة كلها وان كان خصصه في الحال انتهى فعلم ان الخبر محض في المفرد والجملة وان الاخبار بالظرف والمجرور راجع اليهما وزعم الكوفيون وابن طاهر وخروف ان الاصل في نحو زيد عندك وعمرو في الدار وزعم الاخفش ان النصب بالمبتدا وانه يرفع الخبر ان كان عينه كزيد قائم ونصبه ان كان غيره وانه مذهب سيبويه وزعم الكوفيون ان الناصب معنوي وهو كونهما محلين للمبتدا قال المالم ولا معول على هذين المذهبين وحذف المعلق فيهما عند الجمهور في الخبر وغيره من نظائره لدلالة الظرف عليه وسده مسده وربما ظهر ضرورة كقوله لك العز ان مولاك عز وان هنا وانت لدى بحبوحة الهون كائن وزعم ابن عطية ان عند في قوله تع فلما راه مستقرا عنده هو المعلق الذي يحذف في امثاله وقد ظهر فالصواب ما قاله ابو البقا ان هذا الاستقرار معناه عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص والاصح ان الضمير المقدر في احدهما اي الوصف او المعلل استقر منه اليهما اي الى الظرف والمجرور وقال ابن السراج بل هو محذوف منجا للعاملين وان كان فاعلا والمحصور هو الاول بدليل الابدال منه نحو والوزن يومئذ الحق ومجيء الحال منه نحو واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ولتاكيده كقوله وان يك حقا في بارض سواكم فان فؤادي عندك الدهر اجمع فاجمع توكيد للمستتر في الظرف والضمير لا يستتر الا في عامل وقيد ابن هشام في حمل الظرف والضمير بحالة تاخره عن المبتدا دون تقدمه وبعده عن سيبويه والفراء وقضيته اطلاقهم تحمله ذلك مطلقا ثم اشار الى ان الظرف اذا وقع خبرا وهو غير صالح لذلك لاستقا التمام لا ينقاس بقوله ولا يقاس على نحو قول الشاعر فلا لحي فيها فان بحبها احاك ومصاب العلى حم بلابله خلافا للكوفيين على روايته نصب مصاب على الحال وبحبها الخبر بل حمد المصريين كون مصاب هو الخبر والظرف متعلق به هو مرفوع كما في الرواية المشهورة واجاز الكوفيون زيد فمك راغبا بجعل الظرف الناقص خبرا والمنصوب حالا استدلالا بالبيت المذكور على رواية النصب وتاول فان المقدر فان بحبها احاك شعف اوفى واذا صلح الظرف للخبر وتكرر نحو زيد قام فيها لحالين حال في ضمير الظرف لانه من حيث تقدمه كان الاولى به ان يكون عمدة وحال الكوفيون النصب لانك لو علقت الظرفين به لم يكن للثاني فائدة واذا لم يتكرر فالوجهان جائزان قال ابن مالك لا خلاف تقول فيها زيد قائم وقائما وكذا التكرر الظرف والمجرور عنه ويترجح الرفع نحو قوله تع واما الذين سعدت وجوههم ففي رحمة الله هم فيها خالدون تنبيه الاصل في متعلق الظرف تقديره مقدما كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره موخرا وما يعين ايجابه فالاول نحو في الدار زيد لان المحذوف هو الخبر والاصل تاخيره والثاني نحو ان في الدار زيدا لان ان لا يليها مرفوعها ويلزم من تقدير المتعلق فعلا ان يقدر موخرا في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يسهم على المبتدا كما ياتي تقدير العامل موخرا يجاب عما اورده جمع منهم ابن مالك على من قدر متعلق الظرف فعلا في قوله اذا لهم يكن في قوله امانى

الدار فزيد بان اذا الفجائية لايليها الفعل واما لايقع بعدها فعل الا مقرونا بحرف الشرط نحو فاما ان كان من
المقربين ولا يخبر بالزمان اي باسمه عن الذات وهي العين والجثة والجوهر الغاظ مقاربة والمراد بذلك
ما يقابل المعنى وهو العرض فالاسماء زيد اليوم لعدم التأتي في تخصيصه بزمان لوجاصل في غيره مثله ومثل الخبر
الوصف والحال الا ان حصلت فائدة كما في نحو الرطب في تموز اي اذا كان المخبر عنه يشبه المعنى في الحدوث والتجدد
وقلة دوران وقت نحو الرطب في تموز والورد في ايار وكذا اذا كان اسم الذات عاما والزمان خاصا نحو نحن في
شهر كذا او كان اسم الزمان مسؤلا عنه خاص نحو في اي الفصول انتم وفي اي شهر او في اي عام من خلافة
فلان نحن ومن الخاص الموصوف انا في يوم طيب ونحن في يوم صائف ومثله المعلوم اضافة يعني اليه
تقدير الكمول امرؤ القيس اليوم خمر وغدا امر اي اليوم شرب خمر واحترز بالذات عن المعنى فلا يخبر بالزمان عنه مطلقا
بشرط حدوثه بخلاف المستمر فعال الصوم اليوم والسفر غدا ولا يقال زيد اليوم ولا عمرو غدا كما سبق منعه
ولا يقال طلوع الشمس يوم الجمعة لاستمرار طلوعها في غيره ثم ان الزمان المخبر به عن حدث ان استغرقه او
اكثر فالغالب رفعه ان كان الزمان نكرة نحو صمت يوما وفصاله ثلاثون شهرا حلافا للكوفيين ويجوز جره بفي
ونصبه وان كان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة جاز بالاتفاق الرفع والنصب وهو الغالب وان لم يستغرق
بل وقع في بعضه فالاغلب نصبه او جره بفي سواء كان او منكرا بالاتفاق نحو الخروج يوما او في اليوم
والسير يوم الجمعة او في يوم الجمعة واما قوله الحج اشهر معلومات فالمقدير اشهر الحج اشهر معلومة واحترز
بالزمان عن المكان فيخبر به عن الذات كزيد خلفك ومصر امامك وعن المعنى فانه يخبر به عن الذات
نحو زيد عدل وذلك على قصد المبالغة عند سيبويه وبتاويل اسم فاعل عند الكوفيين اي عادل او على
حذف مضاف عند المبرد اي ذو عدل واذا لم يتصرف ظرف المكان واخبر به عن الذات امتنع رفعه اجماعا
نحو زيد عندك فان تصرف وكان نكرة ترجح رفعه نحو المسلمون حانب والمشركون حانب ودار كما بين
اوشمال وقري والركب اسفل منكم فان كان معرفة فرفعه مرجوح نحو زيد خلفك وداري خلفه او زيد
واما ما جاء من ظرف الزمان وظاهره الخبر عن الذات نحو الليلة الهلال وزيد بعل وجهه وحين طر
شاربه والحجاج زمن بني مروان فقول على حذف اسم معنى مضاف اي رؤية او حدوث الهلال ومثله البقية
قوله والتاخير معطوف على الافراد اي الاصل في الخبر الافراد والتاخير فلذلك اي لاجل ان اصله التاخير
جاز في دار زيد اتفاقا انما كان اصل الخبر التاخير لانه وصف في المعنى فحقه التاخير ولاجل كون اصله
ذلك جاز تقديم الخبر المشتمل على ضمير عائد على مبتدا موخر كالمثال فهو جائز اتفاقا وان كان فيه اضمار قبل
الذكر لان الخبر سوي التاخير فالموخر لفظا مقدم رتبة وجاز في دار قيام زيد وفاقا للاخفش اراد به
الخبر المشتمل على ضمير ما اضيف اليه المبتدا سواء صلح المضاف للحذف كالمثال المذكور او لم يصلح نحو في دارها عبد
وفاقا للاخفش والمبرد والاولى سهل في الثاني ولاجل كون اصل الخبر التاخير امتنع بالاجماع كما قال
المص نحو صاحبها في الدار اي امتنع لعدم سبك مشتمل على ضمير عائد على ما اتصل بالخبر كالمثال المذكور لعود
الضمير على متاخر لفظا ورتبة فهي من المسائل التي يجب فيها تقديم الخبر كقوله ولكن ملء عين حبيبها ويجب

الخبر قبل الحال الممتنع كونها خبرا عن مبتدا مذكور او هو مصدر عامل في اسم ظاهر مفسر لضمير ذي حال موخرة او جملة وذلك كالمثال
الاول وهو اكثر شربي السويق ملتوتا او مضافا الى موول بالمصدر المذكور كالمثال الثالث وهو اخطب ما يكون الامير قائما
فضربي مبتدا عرفه الاضافة الى الضمير وزيدا منصوب به وجزء محذوف وهو ما لعدمين عند سيبويه حاصل او ثابتا اذا
كان قائما فقائما حال من المستتر في كان التامة المقدرة المستغنية بمرفوعها عن الخبر والضمير عائد على زيد وهو الموول المصدر المذكور
وهذه الحال يمتنع ان تكون خبر المبتدا وهو ضربي اذ لا يوصف الضرب بالقيام ويقدر اذ كان في الماضي واذا
كان في الاستقبال ومثال المبتدا المضاف الى المصدر قوله اكثر شربي السويق ملتوتا اي حسن او ثابت اذ كان واذا
كان ملتوتا كما سبق ومثال المبتدا المضاف الى الموول بالمصدر قوله اخطب ما يكون الامير قائما اي اخطب اوقات كون
الامير قائما ويعدمن على ما سبق فكل من ضربي وشربي وما يكون الموول بالكون مصادر عاملة في الظاهر المفسر لذي الحال
والمراد الضمير المستتر فيما يقدر من الخبر المحذوف الذي هو متعلق الظرف المحذوف وحقيقته ومفسر الضمير المذكور هو الموول
المصدر وهو في الامثلة زيدا والسويق والامير ولم تقدر كان ناقصة والمنصوب خبرها لاقترانهم تنكير فلا يقال
ضربي زيدا القائم ولوقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو وفي الحديث اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد
قال اللص وهو اقوى الادلة على حالية لان الخبر لا يقترن بالواو والدال على تعيين الخبر الذي هو حاصل ونحو الاخبار
عن الضرب بكونه معدما بالقيام مثلا اذ لا يمكن تعيينه الا بعد حصوله والنقط الساري مسد الخبر هو الحال فقد
وجد شرط الحذف الوجودي وهذا هو الاحسن في الامثلة ان المقدر ضربي زيدا ضربه اذ كان قائما واكثر
شربي السويق شربه واخطب كون الامير كونه قضربه خبر ضربي وهو مضاف الى صاحب الحال وهو الها وكذا
شربه وكونه خبران لاكثر واخطب واختار هذا في التسهيل وقال اللص في المغني انه الاولى لانه قدر شيئين
وقدر واحدة ولان التعدير في اللفظ اولى وذهب الكسائي والفراء وهشام وابن كيسان الى ان الحال نفسها هي
الخبر لانها سادة مسده وجوز الاخفش والمبرد والفارسي رفع الحال في مسئلة افعل التفضيل فتقول اخطب
ما يكون الامير قائم وسعد سويه واختار ابن مالك والرضي جوازه لانك جعلت الكون اخطب مجازا فالمجاز جعله
قائما لان المجاز يوصف بالمجاز وقيد المبتدا بكونه مصدرا او مضافا اليه او الى موول به احترازا عن كون المبتدا
نفسه موولا بالمصدر فلا يجوز ان ضرب زيدا قائما عند الجمهور واجازه بعض الكوفيين وقيد المصدر بالعمل
في المفسر لذي الحال ليخرج نحو ضربي زيدا قائما شديد لان المصدر عامل في صاحب الحال نفسه وهو زيد وفي
الحال فلا يغني عن جزء لانها من صلته ويوخذ في تقييد الحال بعدم صلاحيته للخبر ان ليس من ذلك ضربي زيدا
شديد فالرفع واجب لصلاحيتها للخبرية نحو زيد قائم وقرا علي رضي الله عنه ونحن عصبة بالنصب اي نري
عصبة ومنه قولهم حلمك سمطا اي حلمك لكرمه فصاحب الحال ضمير عائد على المبتدا وهو حلمك فهذه اخبار
حذفت واكتفي بالمفعول والحال عنها وهو قليل قيل العامل هو ان مصدرا وجب حذف الخبر هنا في
نحو خيال لام السلسبيل ودونه مسيرة شهر للبريد المذهب قال ابو حيان يمنع ان ينصب على
السماع فيما ورد فيه حذف الخبر وجوبا فلا يتجاوز وغيره لانه خارج عن القياس وقال ابن عصفور في قول الشاعر
في البيت المذكور ان الخبر محذوف والتقدير موجود وسدت الحال وهي دونه مسيرة شهر وساغ ذلك لان الحيال لا

حقيقة له جسمانية فاجري مجري المصدر ومثله قولك حال الهند غائبة ولا حجة في البيت لاحتمال ان خيال خبر
لمحذوف اي هذا خيال ويحذف الخبر وجوبا في نحو انت سيرا سيرا وانما انت سيرا وما انت الا سير
البريد اي نحو حذف الخبر في كل موضع كان فيه الخبر عنه اسم عين قبل مصدر مكرر نحو انت سيرا سيرا او محصورا
نحو انما انت سيرا او السير او سير البريد يستوي في ذلك النكرة والمعرف بال والاصل يسير سيرا فوجب حذف عامله
وجعل التكرار عوضا عن اظهاره واقيم الحصر مقام التكرار لان في الحصر من التوكيد ما يقوم مقام التكرار
والسير في الامثلة مقيد بكونه مصلا بزمان الاخبار فاذا اراد انه سار ثم انقطع وانه يسير في المستقبل اظهر
الفعل فيقال ما انت الا تسير سيرا قال المرادي ذكر ذلك سيبويه فان انتفى التكرار والحصر جاز اضمار العامل نحو
زيدا سيرا وزيدا يسير سيرا قال المص لم يقدروه الا بالفعل ويجوز تقديره بالوصف نحو سائرا سيرا ويجوز ايضا رفع
المحصور والمكرر نحو زيد سير سير وما انت الا سير وما انت الا سرت الا بل بالرفع فيكون الاخبار بالمصدر عن
اسم العين بجعله عين الذات مبالغة وهذا احد مذهبين سيبويه ومذهب المبرد انه على حذف مضاف ومذهب الكوفيين
انه محرف عن اصله فرد عدل اي عادل وقولنا ان المخبر عنه اسم عين احترازا عن اسم المعنى نحو امرك سير سير فان المصدر
يرفع على انه الخبر ويستغني عنه اي عن الخبر لفظا وتقديرا قولهم لا نولك ان تفعل باثبات لا وحكي حذفها
كما ذكره ابو حيان ونولك قال الجوهري اي حقك وسقيا لك قال ابن هشام الخضراوي نولك مبتدا ضمن معنى الفعل ومنع
ان تفعل فاعل به سد مسد الخبر كما في اقائم الزيدان فانه حيث ضمن معنى الفعل سد مسد الخبر وقال ابو حيان
نولك مبتدا وان تفعل خبره وليس مرفوعا به رفع الفاعل لانه ليس اسم فاعل ولا مفعول وقد يدخل عليه الناسخ
قالوا ما كان قولك ان تفعل ويستغني عن الخبر لفظا حيث كان المبتدا وصفا معتمدا على نفي او استفهام
رافعا المكتفى به نحو قوله خليلي ما واف بعهدي انتما اذا لم اكن لي على من اقاطع ونحو قوله اقاطن قوم
سلمى ام نوا ظعنا ان يظعنوا فعجيب عيش من قطنا يعني اذا كان المبتدا وصفا اي مشتقا له عمل كاسمي
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وجاريا مجرى المشتق كالمنسوب وهذا لموالقسم الثاني للمبتدا نحو اقائم
الزيدان وما مضروب العمران واحسن اخواك واقرشي ابواك فلا خبر للمبتدا المذكور لفظا ولا تقديرا
لشبهه بالفعل اذ لا يصغر ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة اكلوني البراغيث وشرط ابتدا آمين الوصف المذكور
ان يعتمد اما على نفي بحرف او فعل كما ولا وليس او على استفهام بحرف او اسم نحو ما قائم الزيدان واقائم الزيدان
وهل معتق اخواك ومتى راجع العمران وزعم ابو حيان ان المشهور من ادوات النفي ما وفي ادوات الاستفهام
الهمزة ولا يثبت غيرها الا بالسماع احتياطا وان يرفع مكتفى به عن الخبر بحيث يصح السكوت معه عليه فاعلا كما
اوناءبا ويكون المرفوع به ايضا ضميرا منفصلا كما تم في البيت المذكور وهو مرفوع بواف كما ان الظاهر مرفوع به في قوله
اقاطن قوم سلمى وقد يكون ضميرا متصلا نحو اقائم الزيدان ام قاعدان فما حكاه الفراء فقاعدان معطوف
وهو مبتدا فيه ضمير ساد مسد خبره كالظاهر فالوصف في الامثلة مبتدا وما بعده فظاهرا وضمير فاعل به ساد
مسد خبره وفي تركيبه شبه بباب المبتدا والفاعل وخرج بقيد الوصف اسم الفعل نحو تراك وعهيات الصيد
على خلاف فيه وبقيد الاعتماد نحو قائم الزيدان فالوصف خبر مقدم لا مبتدا والزيدان مبتدا لا فاعل خلافا للاخفش

والكوفيين فانهم يجيزون ابتداء آبيته بدون اعتماد قياسا محتجين بقوله خير سواهب فلا تك ملغيا مقالة لغيي اذا الطير
وسياتي مع تاويله وجوزه ابن مالك دون استحسان ونسبه لسيبويه ويقيد الاعتماد على ما ذكر ان مطلق الاعتماد
غير كاف فلا يجوز في نحو زيد قام ابواه ابتداء آبية قام وان اعتمد على المخبر عنه ونحوه مكسيني به اقام ابواه زيد فرفوع
قام لا يكتفى به عن الخبر اذ لا يحسن السكوت عليه بل يتعين ابتداء آبية زيد والوصف ومرفوعه خبر مقدم فان تطا
بق الوصف وما بعده في تثنية او جمع فالوصف خبر عنه او تطابقا في الافراد فالوجهان
للوصف وما بعده حال المطابقة حالان احدهما ان يطابق ما بعده في التثنية والجمع نحو اقايمان اخواك
واقايمون اخوتك فالوصف حينئذ خبر وما بعده مبتدا على الافصح من لغة الوب ويجوز على لغة اكلوني
البراغث ان يكون الوصف مبتدا وما بعده سد مسد الخبر على الافصح سد مسد الخبر الثاني ان يطابقا في الافراد نحو
اقائم زيد فالوجهان جائزان اي كون الوصف خبرا وكونه مبتدا رافعا المكنى به والثاني ارجح اذ الاصل عدم
التقدم والتاخر وشمل قوله وما بعده الظرف كما مثلنا والمجرور نحو اقايم انت والكوفيون يوجبون ابتداء آبية
الضمير وافقهم السهيلي وابن الحاجب وحجتهم ان الضمير المرتفع بالفعل لا يجاوز منفصلا عنه لا يقال قام انا
فكذا شبهه وجوابه انه انما انفصل مع الوصف لئلا يهمل معناه لانه يكون مستترا بخلافه مع الفعل فانه يبرز كقمت
ولان مرفوع الوصف سد مسد واجب الفصل ولموا الخبر بخلاف الفعل قال الملم وما يقطع به على بطلان مذهبهم
قوله تعالى اراغب انت عن الهتي وقول الشاعر خليلي ما وافٍ بعهدي انتما فان ابتداء آبية الضمير في الاية على زعم
الزمخشري مودٍّ الى فصل العامل عن معموله بالاجنبي ولموانت ومود الى الاخبار بالاشح عن الواحد
في البيت وذكر ابن عقيل ليس قائم زيدان قائم مبتدا وزيد فاعل واما اذا لم يطابق الوصف ما بعده
فابتداء آبيته متعينة كما سبق في امثلته اذ لو كان خبرا لتحمل ضمير ما بعده فلما لم يطابقه علم انه لم يتحمله بل
اسند للمعنى الفعل الى الفاعل ويمتنع تركيب نحو اقائمان زيد واجري غير قائم الزيدان ونحوه
مجري ما قايم الزيدان قال ابن مالك اذا قصد النفي بغير مصافا الى الوصف جعل غير مبتدا ويرفع ما بعد
الوصف به كما لو كان بعد نفي صريح وسد مسد الخبر وعلى ذلك وجه ابن الشجري قول ابي نواس غير ماسوف على من
ينتقي بالهم والحزن اذ معناه ما ماسوف على زمن فالمجرور باشر عن الفاعل فهو نظير ما مضروب العمران
فالوصف المخفوض في قوة المرفوع بالابتداء ومنه قوله غير لاهٍ هداك فاطرح اللهو ولا تغترر بعارض سلم
فهذا كله رفوع بلاه وقد سد مسد خبر غير وسال علي ابن ابي الفتح اباه عن اعراب بيت ابي نواس
فاربك وخرجه تخريجا بعيدا متكلفا قال ابو حيان وهذه عادة ابن حني وشيخه في مجيئهما بالتخريجات
المتكلفة التي لا تكاد تلفظها العرب تميم اغفل الملم رحمه الله المواضع التي تحذف فيها حذف المبتدا فيجب حذفه
اذا اخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح نحو الحمد لله الحميد بالرفع او ذم نحو اعوذ بالله من ابليس عدو المومنين
بالرفع او ترحم كررت بعبدك المسكين بالرفع او اخبر عنه بمصدر حقي به بدلا من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة
اي امري سمع واصله اسمع سمعا واطيع طاعة فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه فامتنع الجمع بين العوض
والمعوض ثم عدل عن النصب الى الرفع للدلالة على الثبوت والدوام والتزم فيه حذف المبتدا اجراء الحالة

المرفعية على حالته الاصلية وهي التزام حذف عامله حال النصب والترموا حذفه حيث اجرى عنه نعت مقطوع
اي نعت في الاصل والا فهو في حالة كونه خبرا لا يكون نعتا لانهم اراد وا استصحاب الحالة التي كان عليها قبل جعله خبرا
وهو ايلا المنعوت اما اذا كان النعت للتخصيص كمررت برجل الخياط فيجوز الاظهار والحذف ويجب حذفه اذا اجري عنه
بخصوص نعم وبئس موجراعنها نحو نعم الرجل زيد اذا قدر خبرا فان تقدم مهو مسد الامر او اخبر عنه بصريح القسم
نحو في ذمتي لافعلن اي في ذمتي مشاق او عهد عكس لعمرك لافعلن فعنه بحذف الخبر كما سبق ويجب حذفه في نحو ديار
وديار الاحباب بالرفع اي هي وهو موضع الف فيه الحذف كما قاله المص وفي قولهم ثبات زيد اي مذكورك وفي
قول المختار بن ابي عبيد حين قتل عمرو بن سعد بن ابي وقاص وابنه حفصا من فتكة الحسين عمرو بالحسين
وحفص علي بن الحسين ولا سوآ قدره سويه هدان لا هما سوا وقدره عين لا هما سوآ وبعد لا سيما
زيد بالرفع اي مثل الذي مورد وفي المصادر التي نصب توكيدا لنفس الجملة اذا رفعت وهي على اضمار
مبتدا واجب الحذف نحو صنع الله وصنعة الله ووعد الله وكتاب الله اي ذلك صنع الله ووعده وكتابه ولما
انتهى الكلام في المبتدا والخبر مما يتعلق بهما هذا باب بذكر فيه النواسخ لحكم المبتدا والخبر
وهي ثلاثة اقسام افعال ترفع المبتدا وتنصب الخبر وحروف تنصب المبتدا وترفع الخبر وافعال تنصبهما معا
فالاول ما كان واخواتها امسى واصبح واضحى وظل وبات وصار وليس مطلقا عرفت ان الحاجة
كان واخواتها بما وضع لتقرير الفاعل على صفة اي تجعله وتثبته عليها فمعنى كان زيد قائما ثبوت خبرها للفاعل
في الماضي ثم قد يقصد بصيغة الدوام فتراد فلم يزل كثيرا كما قاله في التسهيل نحو وكان الله سميعا بصيرا
عليما حكيما وقد تقصد به الانقطاع كقولك كان زيد غنيا ومعنى الثلاثة بعد كان اقتران مضمون الجملة
باوقاتها فمعنى امسى زيد او اصبح او اضحى مطلبا اقتران صلاته بالليل والصبح والضحى ومعنى ظل زيد
سابرا اي ثبت له ذلك جميع نهاره ومعنى بات زيد ساهرا ثبوت السهر له جميع ليلته ومعنى صار انتقال
فاعلها الى تلك الصفة باعتبار الحقيقة كصار الطين خزفا او باعتبار العوارض كصار زيد غنيا
او باعتبار المكان كصار زيد الى عمرو ومعنى ليس نفي مضمون الجملة حالا عند الجمهور وقال سيبويه وابن
السراج للنفي مطلقا فاذا قلت ليس عالما فالصفة منفية عن الفاعل حالا عند الجمهور ومطلقا عند
سيبويه فكان للماضي ويكون لاحد الزمانين ولكن للاستقبال وكذا حكم امسى واصبح وصبح واضحى
ويضحى وظل وظل وبات ويبيت وصار ويصير واما ليس فلا تصرف ثم ان هذه المذكورات افعال
اتفاقا الا ليس فعلى راي الجمهور وهذه الافعال التامة تعمل كما ياتي مطلقا اي موجبة ومنفية وصلة لما
الظرفية وغير صلة وسوآ اتقض جر ليس بالا في لغة الحجاز او كانت للاستثنا او لا واربعة منها
وهي زال مايرح وفتئ وانفك وبرح بعد نفي او نهي او دعآ انما يعمل بعد ما ذكر
من نفي او نهي او دعآ واحتر زبما مضى يزال عن مآ يزيل فانه فعل تام يتعدى لمفعول ومعناه مازلت اقول
زل ضانك من معزك اي ميز بعضها من بعض ومصدره الزيل وعن مآ يزول فانه فعل تام قاصر معناه
الانتقال ومنه قوله تعالى ان الله يمسك السموات والارض ان تزولا ومصدره الزوال وفتئ بمثلثة التآء

ويسي مع

واقتالغات وزاد في التسهيل وفي وبرام مرادفتي فتي وانفك بمعنى انفصل مطاوع فك وبرح معناه زال ومصدره البراح ولا ابرح افعل كذا الا ازال افعله وامثلتها بعد النفي ولا يزالون محسنين تاسه تفتا اي لا تفتؤ وقوله صاح شمر ولا تزال ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين وبعد الدعا قوله الا يا اسلمي يا دار مي على البلا ولا زال منهلا بجرعائك القطر وتناول اطلاقه كل نفي ولو اسما كقوله غير منفك اسير هوى وفعلا كقوله ليس ينفك ذا غنى واعتزاء كل ذي عفة معل قنوع وقيد ابن مالك النافي بقوله ثابتا على النفي احترازا من دخول الاستفهام على النفي للتقرير نحو الم نشرح لك صدرك الاستفهام وافعال هذا الباب في العمل على ملازمة اقسام ثمانية نبها وهي ما فعل زال تعمل العمل الاتي بلا شرط كما مر وزال والملازمة بعدها تعمل بشرط تقدم ما ذكر وهي اثنتا عشرة لفظة والثالثة عشرة دام فتعمل عملهن اذا وقعت بعد ما التوقيتية اي يشترط لعملها تقدم ما الظرفية المصدرية نحو ما دمت حيا اي مدة دوامي حيا وسمت بما ذكر لتأولها بالمصدر وبالدوام ولنيابتها عن الظرف وهو المدة فيخرج باشتمالها المذكورة نحو دمت صحيحا فالمنصوب حال وباسقاط الظرفية عجبت مما دمت محسنا اي من دوام احسانك فهي مصدرية لا ظرفية وكذا اذا كانت ما نافية نحو ما دام زيد مستقيما اي لم يدم واعلم انهم قد زادوا مرادفات لصار وهي حار واستحال وتحول وارتد وآض وآل وعاد ورجع وجعل الزمخشري وابو البقاء غدا وراح من افعال النبا وتحولها فالمنصوب حال لا غير لالتزام تنكيره وندر الحاق بصار في ماجاءت حاجتك وقعدت كانها حربة برفع حاجتك اسما لجاءت وجعل ما جرها ونصبها واسمها ضميرا ومعنى قعدت صارت قالوا ارهف شمرته حتى قعدت كانها حربة قال الرضي وقد يجوز تضمين كثير من الافعال العامة معنى الناقصة كقولك تم السبعة لهذا عشرة قال تعالى فتمثل لها بشرا سويا اي صار مثل بشر وهذه الافعال كلها ترفع المبتدا والمعنى تجدد له رفعا غير الاول لكونها عاملا لفظيا خلافا للكوفيين في قولهم انه باق على رفعه ويسمى اسمها وفاعلها والاول اشهر وسماه بالمبني سيبويه والمراد تشبيهه بالفاعل ولا تدخل الا على مبتدا لم يخبر عنه بجملة طلبية نحو زيد اضربه وعمرو لا تضحبه وبشر هل اتاك ولم يلزم تصدير كاسما الشرط والاستفهام وما اضيف اليهما نحو ايهم عندك وغلام ايهم وايهم ما يتبنى فله درهم او حذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع كالمحمود اهل الحمد او عدم التصرف نحو طوبى للمومن وسلام عليك وويل للكافر ويختص دام والمنفي بما ولو كان وسائر افعال الباب بعدم الدخول على ذي خبر مفرد طلبي فلا يقال لا اكلمك كيف ما دام زيد ولا اين ما زال ولا اين ما يكون واما غير المنفي والمنفي بغير ما فيدخل عليه نحو ان لا يزال زيد وان لا يكون عمرو وان كان بكر ولا يدخل صار ودام واخواتها وليس وزال على ما حرره نحو ما فاض فلا يقال صار زيد عالم وكذا البواقي لانها تفهم الدوام على الفعل واتصاله بزمن الاخبار والماضي فهم الانقطاع وقد يحمل عليه ليس ان كان ضمير الشان كقول بعض العرب ليس خلق الله اشعر منه اي ليس هو اي الشان وخبر الجملة بعده ويجوز دخول البواقي عليه ان لم يكن بمعنى صار سوا اقترن بعد كان كنت قلته فقد علمته ام لا نحو وان كان قميصه قد من دبر وهذه الافعال كاعد للمبتدا

رفعا وهي ايضا تنصب الخبر خلافا للكوفيين لنا في انه نصب على الحال والاكثر على منع رفع خبرها باضمار مبتدا محذوف فلا تقول كنت قائم سدرا نا قائم وقد ورد في الشعر ما ظاهره الجواز ويسمى خبرها ومفعولا اي منصوبها يسمى بذلك تشبيها له بالمفعول كما شبه مرفوعها بالفاعل لان كان زيد قائما مثل ضرب زيد عمرا ثم ان الجزئين هنا ان كانا معرفتين وعلم المخاطب احدهما فقط فهو الاسم والمجهول الخبر كان زيدا اخا عمرو لمن علم زيدا وجهل اخوة لعمرو وكان اخو عمرو زيدا لمن علم اخا عمرو وجهل ان اسمه زيد وان علمها وجهل انتساب احدهما الى الاخر فان كان احدهما اعرف فالمختار جعله الاسم نحو كان زيد العالم لمن سمع بزيد ورجل قائم يعرف كلا منهما بقلبه ولم يعلم ان احدهما هو الاخر وان لم يكن احدهما اعرف تخيرت نحو كان زيدا اخا عمرو وكان اخو عمرو زيدا وفي الارتشاف مذهب المتقدمين وجمع من المتاخرين التخيير في جميع المعرفتين شأ الاسم او الخبر فال وهو ظاهر كلام سيبويه والفارسي اما اذا كانا محضتين فالاسم المعرفة والخبر النكرة نحو كان زيد قائما ولا تعكس الا في الضرورة واذا كان الاسمان نكرتين مسوغين تخيرت نحو كان خير من زيد شر من عمرو وبالعكس فان سوغ احدهما جعل الاسم نحو كان خير من زيد امراة ويجوز تقدمه خلافا لابن درستويه وتوسطه خلافا له في ليس ولابن معط في دام ولا يتصرفان يجوز تقدم اخبارهذه الافعال لانه خبر مبتدا في الاصل وقد ثبت تقدمه مع العامل الضعيف وهو الابتدا مع القوي وهو الفعل او في نحو كان زيدا قائما ضاحكا ومنعه ابن درستويه لشبهها بالافعال المتعدية لواحد فلا يزاد عليه ويرده قوله تعالى كونوا قردة خاسئين فخاسئين خبر ثان لا وصفة اذ لا يكون الجمع المذكر السالم صفة لما لا يعقل ويجوز ايضا توسط خبرها ولو جملة بينها وبين الاسم حيث لا مانع نحو وكان حقا علينا نصر المومنين ومنع ابن درستويه توسط خبر ليس وابن معط توسط خبر دام والصواب جواز فيهما كقوله سيبلى ان جهلت الناس عنا وعنهم فليس سواء عالم وجهول وقوله لا يطيب العيش ما دامت منغصة لذاته بادكار الموت والهرم ولا تتصرف ليس ولا دام فلا يستعمل منها مضارع ولا امر ولا اسم فاعل اما ليس فبالاتفاق واما دام فعند الفراء وكثير من المتاخرين قال المص وابنت لها العدم مضارعا وما عداهما يتصرف اما تصرفا ناقصا كزال واخواتها اذ لا يستعمل منها امر ولا مصدر او تصرفا تاما كالبقية ولبعض ما تصرف من العمل نحو وما كنا جبارين وقوله وما كل من يمشي الهوينا كما ينا واحاك اذا لم تلفه لك منجدا وقوله قضى امره يا اسما ان لست زائلا احاك حتى يغمض العين مغمض وجميعها لا يكون منها اسم مفعول واما قول سيبويه وهو مكون فيه فعال المص في شرح اللمحة ان ابا الفتح سال ابا علي عنه فقال ما كلا رآء يعالجه الطبيب واعلم ان التصرف يكون في الافعال والاسماء فهو في الافعال اختلاف ابنية الفعل كضرب يضرب اضرب وعدمه لزومه صيغة واحدة كليس ودام في هذا الباب وعسى في افعال المقاربة وهب ونعم في باب ظن وخلا وعدا وحاشا في الاستثناء وصيغ التعجب الثلاث ونعم وبئس وحبذا الماتي ومنها قل النافية وتبارك وسقط في يده وبئسما وهلم التميمية واها واها بمعنى اجد واعطى وهاك بمعنى خذ وعم صباحا وارحب واقدم في زجر الخيل

اي لايكون في الزجر الا بصيغة الامر واما التصرف في الاسما فاستعمالها بوجوه الاعراب فيكون الاسم
فاعلا ومبتدأ ومضافا اليه ومعمولا ويحو ذلك وعدمه ان يقتصر به على بعض ذلك كاقتصارهم
على رفع ايمن بالابتدا وعلى نصب سبحان وكذا بعض الظروف على الظرفية اوجرها بمن ويجوز تقديمه
اي تقديم خبر هذه الافعال عليها الا على دام فلا يجوز اتفاقا والا على ليس فلا يجوز على الاصح
يجوز تقدم خبر كان واخواتها عليها الا ما استثني ولو كان جملة خلافا للعوام وذلك حيث لا موجب له
ولا مانع له فالاول نحو ان كان زيد والسارق نحو ما كان زيد الا قائما فجواز تقدم خبرها عليها محله فيما عدا
ذلك نحو فما كان زيد وكاستدلوا على جواز التقدم بنحو وله اسلم من في السموات والارض كانوا
يظلمون تقدم فيهما معمول الخبر وتقدمه يؤذن بجواز تقدم عامله غالبا وانما جاز زيد الراكب مع
امتناع تقديم اضرب للفرق بين العامل الضعيف وهو الوصف والقوي وهو الفعل اما دام فلا يجوز
تقدم خبرها عليها بالاتفاق لا تقول اصحك طالما دامت السمس لان الحرف المصدري لا يعمل ما بعده
فيما قبله ولا يفصل ايضا بينه وبين صلته بمعمولها وكذا توسطه بينهما ودام وقال الاخفش القياس
يقتضي جواز توسطه بينهما الا ان فيه خلافا واجازه كثيرا اذا لم يكن عاملا واما ليس فلا يجوز تقدم خبرها
عليها على الاصح فلا تقول قائما ليس زيد وهذا مذهب الكوفيين واكثر المتاخرين وهو الموافق للسماع
ومذهب قدما البصريين الجواز واحتج المجيز بتقديم معمول خبرها نحو الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم ولا
يقع المعمول الا حيث يقع العامل واجيب بان المعمول هنا ظرف يتوسع فيه دون غيره واذا نفي
الفعل ما جاز توسط الخبر بين النافي والمنفي مطلقا نحو ما قائما كان زيد وامتنع تقديمه على ما عند
البصريين والفراء ان لها صدر الكلام واجازه بقية الكوفيين واشدوا اعلموا اني لكم حافظ شاهدا
ما كنت او غائبا وخص ابن كيسان المنع بغير زال واخواتها لان فيها اثبات وعم الفراء في حروف النفي
ويرده قوله ورجح النفي للخبر ان رابته على السر خبر الا يزال يزيد ويجوز تقديم معموله اي
معمول الخبر من مفعول به او من اجله او حال او غير ما ينصب به على غيرها مطلقا اي على غير دام وليس
مطلقا اي ظرفا كان او غيره نحو في الدار كان زيد قائما وطعامك كان زيد آكلا ولا يتقدم معمول
خبر ليس وقام عليهما اما دام فلان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول واما ليس فلشبهها
بما ولعدم تصرفها ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها ومذهب الجمهور جواز تقديم معمول خبر ليس الظرف
مستدلين بالاية السابقة كما تقدم مع جوابه ويجوز ايضا تقدم معمول الخبر على معمول الجميع اي على
الاسم والخبر جميع النواسخ المذكورة حتى ليس ودام ان كان المعمول ظرفا او مجرورا نحو كان عندك او
في المسجد زيد جالسا ما تقاتل كما قاله ابن مالك والمهم لا تساهم في الظرف فان كان غيرهما امتنع
تقديمه مطلقا عند سيبويه وجمهور البصريين وما اوهم ظاهره الجواز نحو قوله فما كان هذا الجود جود ابي
بما كان ايانا هم عطية عودا مؤول خلافا للكوفيين فالظاهر ان ايانا هم معمول الخبر كان وهو عودا وهو مؤول
عند المانع اما بزيادة كان او باضمار اسمها مرادا به الشان او راجعا اليها وعلى التقديرات فعطية

مبتدا وقيل ضرورة وهذا يتعين في نحو قوله ما قتلوا دي ذات الحال سالمة والعيش ان حم لي عيش من العجب
للظهور نصب الخبر واما الكوفيون فاجازوا ذلك مطلقا اظهر فيما كان او غير محتجين بظاهر ما ذكر وفصل
ابن السراج والفارسي وابن عصفور فاجازوه ان تقدم الخبر نحو كان طعامك اكلا زيد وممنوع ان
تقدم وحده نحو كان طعامك زيد اكلا وما ذكرها من تقدم الخبر وعدمه هو بالنظر الى الفعل اما الاسم فحكمه ما
في الابتداء من وجوب وامتناع وجواز قال ابن مالك والمص لا يمتنع هنا تقدم خبر مسا وللاسم في التعريف
والتنكير خلاف المبتدا والخبر كما ان ظهر الاعراب نحو كان اخاك زيد ولم يكن خير امنك احد لان اختلاف
الاعراب يزيل اللبس بخلاف المبتدا والخبر لا تفاق اعرابهما فان خفي اعرابهما وجب كون المقدم الاسم نحو كان
اخي صديقي ولم يكن في ازكى منك كنظيره في باب الفاعل والمفعول وتارع ابن الحاجب في البابين وقال
اجاز الزجاج في قوله تعالى فما كان تلك دعواهم كون تلك الاسم ودعواهم الخبر وعكسه قال ولا خلاف في ذلك بين
النحويين وتحض الخمسة الاول وهي كان وامسى واصبح واضحى وظل بحوان مرادفه صار فيصير المعنى واحدا
واللفظ مختلف فتفيد حصول مضمون الجملة بعد ان لم تحصل من غير اعتبار الامر منه الدال عليها
تركب الفعل من المسا ونحوه بل باعتبار الزمن الدال عليها صيغته من ماض وحال ومستقبل نحو فكانت
هبا منبثا وقوله امست خلاء امسى اهلها احتملوا اخي عليها الذي احمى على النجد الشاهد في الاول
لان خبر الثاني ماض الى بمعنى صار لا يقع خبرها كذلك واصبحن بنعمة اخوانا فطلت اعناقهم لها خاضعين
وقوله ثم اضحوا كانهم ورق جف فالوت به الصبا والدبور وانهم اقتصار على الخمسة المذكورة ان غيرها
لا يرادف صار وادعى الزمخشري ان منه قوله صلى الله عليه وسلم فان احدكم لا يدري اين باتت يده وانكره
ابن مالك ثم قال واحسن ما يتمسك به في مرادفة بات لصار قوله اجبي كلما ذكرت كليب ايت كانني اطوي الحقب
لان كلما يدل على عموم الاوقات وابيت اذا كانت على اصلها مختصة بالليل وترادف صار اصل وعلى
آله وبرجع كقوله صلى الله عليه وسلم لا ترجعوا بعدي كفارا وحار واستحال وتحول وارتد وجا
ومنه ماجات حاجتك كما مر وقعد ومنه قعدت كانها حوبة ومرايضا اي صارت وكلها لها شواهد
ويقتصر منه على السماع وزاده الفراء وخرج عليه الزمخشري فسعد ملوما محسورا اي فتصير
وعذاورا حا وقد يستشهد لذلك بقول ابن عباس اعد عالما او متعلما ولا تكن امعة وبالحديث
لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصا وتروح بطانا وقد مر ان المنصوب بعدها حال لوجوب تنكير
وزاد الفراء فجر واسحر واظهر ولم يجد له شاهدا فلذلك اكثره في التسهيل ويحض غير ليس
وفتئ وزال بجوان التمام اي الاكتفاء بالمرفوع نحو وان كان ذو عسرة اعلم انهم اختلفوا
في تسمية هذه الافعال نواقص فقيل لانها تدل على زمن دون حدث ولانها لاحدث لها ولا اشتقت منه
وذهب ابن خروف وشيعه ابن عصفور الى انها مشتقة من احداث لم يطلق بها وقيل سميت نواقص
لعدم اكتفائها بمرفوعها فلا يتم بها كلاما الا مع المنصوب وانما لم يكتف به لان حدثها مقصود للمتكلم
الى النسبة التي تحمل عليها وهذا اشار سيبويه الى هذا بقوله تقول كان عبد الله اخاك انما اردت

ومن تجردهما عنها قوله عسى الهم الذي امسيت فيه يكون ورآه فرج قريب وقوله لوشك في فرقتي صديقه
في بعض غرائبه بوافقها وثبت ان في خبري كاد وكرب ناقصان كقوله القارح قد رضي الله عنه ما كدت ان
اصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب وقوله ايهم قول السلم ما فكدتم لدى الحرب ان تقنطوا السيوف من السل
وقوله سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما وقد كربت اعناقها ان تقطعا وقوله ومجردة منها وجوبا تعود
الباقي عطف على قوله معروفة والمراد ان اخبارها على قسمين معروفة بان وجوبا وعما الناقص منها ومجردة
عن ان وجوبا تعود الباقي وهو ما عدا اخلولق وحرى وعسى واوشك وكاد وكرب فالمراد بالباقي
افعال الشروع لاقتضآئها الحال فيما في ان الموضوعة للاستقبال فآئدة اعراب عسى زيد
ان يقوم كاعراب كان زيد يقوم في كون الخبر محله النصب عند الجمهور واستدل بان الخبر موول بالمصدر
والمجردة ذات وهو ممنوع واجيب بتقدير مضاف قبل الاسم اي عسى امر زيد القيام او قبل الخبر
اي عسى زيد صاحب القيام او بانه في باب زيد عدل او صوم اي عادل وصآئم مبالغة وقيل عسى فيه
فعل ناقص بمنزلة قرب فان يفعل حذف الجار توسعا وهذا مذهب سيبويه والمبرد وقيل غير ذلك
والاقرب ما اجيب به ما ذكره المصنف رأي بخط بعض طلبته ان مالك ونقله عنه ان تقدير الاخبار رافعا
بالفعل اولا ثم للصحيح الاخباري بان لتؤدن بالتراخي لا للتقييد الشك انتهى وقد علم مما مر مخالفة افعال
المقاربة لاخبار كان ومخالفتها ايضا في ان اخبارها لا يستقدم عليها فلا يقال ان يقوم عسى زيد
واما التوسط فقد توسط بعض طوائف نصليان الزيدان وكما يطرد ان المهزومون ومنعه الكوفيون
والمقرون بان وقد يلي عسى واخلولق ان والفعل فيكتفى بها وزاد في التوضيح واوشك
فاذا اولي المذكورات ان والفعل اكتفى بها حسد عن الخبر نحو وعسى ان تكرهوا شيئا ونحو زيد عسى
واخلولق او اوشك ان يقوم فوضع ان والفعل رفع بهذه الافعال على الفاعلية ولا يحتاج
الى خبر فتكون تامة قال اللحياني وهو المفهوم من كلامهم وقال ابن مالك عندي انها ناقصة ابدا وانما
سدت ان وصلتها مسد الخبرين كما في احب الناس ان يقولوا اذا لم يقل احد ان حسب خرجت
وذلك عن اصلها وانهم اقتصاروا على المذكورات ان غيرها من افعال الباب لا تستعمل كذلك فلا يقال
كاد ان يقوم ولا حري ان يقوم ثم اذا قدر ما ذكرا بنى على ذلك وعان اشار اليها بقوله ويحتمل في
نحو زيد عسى ان يقوم وعسى ان يقوم زيد وجهان اي واذا اولي عسى واخيتها ان والفعل
وتقدم عليها او تاخر عنها اسم هو المسند اليه في المعنى احتمل الكلام وجهين احدهما خلوها عن ضمير يعود الى
الاسم واكتفاؤها بان يفعل عن الخبر بجعلها مسندة اليه فهي تامة والمعنى زيد عسى قيامه وبجعلها
مسندة الى الضمير فتكون ان والفعل نصبا على الخبر فتكون ناقصة عن مكتفية عن الخبر فهذا الفرع
الاول وهو تقدم الاسم عليها والفرع الثاني تاخر الاسم المسند اليه في المعنى عنها نحو عسى ان يقوم
زيد يجوز كون زيد فيه عاسم يقوم وعسى مسندة الى ان والفعل مستغنى بهما عن الخبر ويجوز كون زيد فوعا
بعسى وان والفعل في موضع نصب على الحرية ويقوم محتمل لضمير الاسم وضمير المثلوين هذا الوجه
لضعف هذه الافعال عن توسط الخبر واجازه المبرد والسيرافي والفارسي ويظهر اثر الاحتمال
في الباسب والتثنية والجمع مبنيا على وجه الاضمار عسى ان يقوما اخوك وعسى ان يقوموا
اخوتك وعسى ان تلمن نفسوتك وعسى ان تطلع الشمس بالباسب وعلى الوجه الاخر

يوحد يقوم ولوث تطلع او يذكر ويظهر اثر الاحمالين في الماسي والتثنية والجمع فتقول على وجه الاضمار
التقديرين في الفرع الاول باظهر والماضي فتقول على الاضمار هند عست ان تفلح والزيدان عسيا ان يفلحا والزيدون
عسوا ان يقوموا والهندات عسين ان يقمن وتقول على تقدير الخلو من الضمير عسى في الجميع وهو الافصح قال تعالى لا يسخر
قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن وهي لغة الحجاز والاضمار لغة تميم اما اذا قلت
عسى ان يضرب زيد عمرا فلا يجوز رفع زيد بعسى لئلا يلزم الفصل بين صلة ان ومعمولها وهو عمرو بالاجنبي
وهو زيد ونظير قوله تعالى عسى ان معتك ربك مقاما محمودا اذا انفيت كاد انتفى خبرها في باب الاولى نحو
لم يكد يراها لان معنى ما كاد زيد ان يفعل ما فعل الفعل ولا قارب فعله ولا شك ان نفي القرب منه ابلغ من نفيه نفسه
ولهذا كانت انتفاء مقاربة الرؤية في قوله تعالى اذا اخرج يده لم يكد يراها ابلغ من نفي الرؤية لان من لم ير
يقارب الرؤية واما نحو فذبحوها وما كادوا يفعلون فهو محمول على وقتين مذهب ابي الفتح ان كاد
اثباتها تفي ونفيها اثبات فمعنى ما كاد زيد يفعل انه لم يفعل ومعنى لم يكد زيد يفعل انه فعل حتى الفرع المعربي
فقال اخوي هذا العصا هي لفظة جرت في لساني جرهم وثمود اذا استعملت في صوب النفي انفت وان انفت قامت مقام جحود
واستدلوا على الاول بقوله تعالى وان كادوا ليفتنونك ولم يفتنوه وبقوله كادت النفس ان تفيض عليه وعلى الثاني بقوله تعالى
فذبحوها وما كادوا يفعلون مع انهم قد فعلوا اذ المراد بالفعل الذبح وبقال تعالى فذبحوها قال الفم في المغني
والصواب انها كسائر الافعال اثباتها اثبات ونفيها نفي فمعنى كاد يفعل قارب الفعل ومعنى ما كاد ان
يفعل ما قارب الفعل فخبرها منفي دايما اما في الاثبات فلان الاخبار بقرب الشيء يقتضي عرفا عدم حصوله
والا لاخبر بحصوله لامتناع مقاربة ذلك واما في النفي فواضح لانه اذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلا حصول
الفعل وقوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون محمول على وقتين وقت اقدام الذبح وهو عدم مقاربتهم
له فانهم كانوا اولا بعد عن ذبحها بدليل ما تلى علينا من تعنتهم وتكررسوالهم ووقت وقوع الذبح
وهو بعد ذلك والمعنى ما كادوا يذبحون قبل الذبح كما تقول خلص وما كاد يتخلص فثبوت الفعل في قوله
فذبحوها لامع كاد لان قوله فذبحوها قرينة دالة على حصول مضمون كاد في وقت بعد وقت انتفاء
وانتفاء القرب منه ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر انتهى وعبارة التسهيل
وينفى كاد اعلاما بوقوع الفعل عسرا او بعده وعدم مقاربته فالاول نحو خلص زيد ولم يكد يتخلص
والثاني كقوله تعالى اذا اخرج يده لم يكد يراها لم يجزه ولا يكاد يسيغه اي لم يره ولم يقارب الرؤية
ولا يسيغه ولا يقارب اساغته وقيل فيها انها في اثبات الاية فذبحوها ونفي المضارع نفي
الاية لم يكد يراها ولا تزاد خلافا للاخفش لانه استدل بما يحتمل التاويل كقوله تعالى ان الساعة
آتية اكاد اخفيها وزعم زيادتها واول بان المعنى اكاد اخفيها فلا اقول هي آتية او اكاد اخفيها عن نفسي
ويستعمل لها ولا وشك مضارع كثيرا واسم فاعل قليلا يستعمل كاد واوشك خصوصا مضارع
استعمالا كثيرا نحو يكاد زيتها يضيء وقوله اوشك من فرق مية موفي اوشك اكثر من الماضي
حتى ان الاصمعي انكر الماضي ويستعمل لها اسم فاعل استعمالا قليلا كقوله اموت اتيح يوم الرجام او
يعينا لرهن بالذي انا كايد اي بالموت الذي كدت اتيه وقال الفم الصواب انه كابد بالموحدة

في المكابدة وقيل ان الم رجع وسلم اسم فاعل كاك في البيت وقوله وانك موشك ان لا تراها وتعدو وعاودة الغواد
والبواق جامدة اي ما عدا كاد واوشك كلها جامدة وحكى ان طيء عيت اعيا وبعضهم عيي يعيا وحكى ابو زيد عاس والاخفش مضارع طفق والكسائي جعل اذ البعير برم حتى يجعل اذا شرب المائحة
واشتد جاعه ابى ان اباك كارب يومه فاذا دعيت الى المكارم فاعجل ويجوز في عيست وعيسن
كسر السين يعني اذا اتصل بها ضمير الفاعل ولون العامات اونا والفتح اشهر ولم يقربا بالكسر في السبعة
الا نافع ولانه الاصل عند اتقا الالتقاء بما ذكر وعم الفارسي الجواز وابو عبيدة عم المنع وقد يحذف
خبر عسى وكاد اي اذا دل عليه دليل كما يجوز في غير هذا الباب حذف ما ظهر دليله وذلك كقولهم من تأنى
اصاب او كاد ومن استعجل اخطا او كاد وقولهم عسى الغوير ابوسا عند من قدره ان يكون ابوسا
وعبارة التسهيل وقد يحذف ان علم اي الخبر وظاهرها تعميم الجواز في جميعها ان علم باب
اي هذا الباب في الاحرف الناسخة لحكم المبتدا والخبر والنسخ هو الرفع ومعنى قولهم نسخت الشمس الظل فلما
جعلت للمبتدا رفعا ونصبا سميت نواسخ لرفعها حكم الاول يعمل عكس عمل كان ستة اي فتنصب الاسم وترفع
الخبر وهذه الحروف الستة تسمى الحروف المشبهة بالافعال لفظا ومعنى فالاول كونها على ثلاثة احرف
فصاعدا لا على حرفين كهل وبل ولا على حرف كالواو والثاني كون معنى ان وان حققت واكدت ومعنى
كان شبهت ولت تمنيت ولعل ترجيت ولكن استدركت وعملها في الاسم ظاهر وكذا الجر عند البصريين
وزعم الكوفيون انه باق على رفعه الاصلي واجاز يوم نصب اخبارها قيل هي لغة رديئة وقوم
واجاز الكسائي في ليت والفراء فيها وفي لعل وكأن وقال ابن السيد نصب جزان واحوانها
لغة بعض العرب قيل ومنه الحديث ان قومهم سمعن خربا وخرج على ان المعنى مصدر فعوت
البئر اذا بلغت قعرها وسبعين ظرف اي ان بلوغ قعرها يكون في سبعين عاما قال ابن عصفور وما
جاز كونه مبتدا جاز كونه اسمها الا اسم الشرط والاستفهام وكم الخبرية وما التعجبية وابن الله في
القسم لصدريتها وما كان خبر المبتدا كان خبرها الا اسم الاستفهام وكل جملة غير خبرية فلا يجوز
ان زيدا اضربه وما اوهم ذلك نحو ان الذين قتلتم امس عبيدهم لا تحسبوا الليلة عليكم ناما خرج
على اضمار القول ويجوز تذكير خبرها حكى الكسائي ان الفا في دراهمك بيض واسمها حكى سيبويه
ان قربها منك زيد وان بعدا منك عمرو والستة هي ان وان للتأكيد اي توكيد النسبة وتقريرها
في ذهن السامع بحيث لا يطرق اليها شك ولا انكار ولا حمل الكلام على السهو والمجاز نحو ان الساعة
آتية وكذلك لا يحسن الاتيان بها الا عند تردد السامع في الحكم او انكاره ولا يؤتى بها في البليغ
في الكلام عند خلو الذهن عن الحكم والتردد فيه وسوى المكسورة الايجابية والسببية وفي المثالي انا لله
لا يظلم الناس شيئا وافادة المكسورة التأكيد بدليل تلقي القسم بها واما المفتوحة فافادتها
لانها فرع على الاصل والمفتوحة موولة مع معمولها بالمصدر فهي معها بمنزلة المفرد فلذلك لا تستقل
ولو ابتدأ نحو وفي انا انك ترى الامر خاضعة فما وقعت احوالها في لزوم التصدير
وسيأتي محلها بعد لو في بحث لو ومحلها في بحث من انك مطلق الجزاء فمحل انك وفي زيد

عرفت انك اخوه نصب اي عرفت اخوتك له **ولكن للاستدراك** هو لتعقيب الكلام برفع ما توهم ثبوته
او نفيه نحو ما زيد شجاعا لكنه كريم وما زيد كريما لكنه شجاع لان الشجاعة والكرم متلازمان غالبا
فينفي احدهما يوهم انتفاء الاخر **وكان للتشبيه المؤكد** لانها كما قال في المغني مركبة من الكاف وان
فاصل كان زيدا اسد ان زيدا كالاسد فقدم حرف التشبيه اهتماما به ففتحت همزة ان لدخول
الجر قال المرادي ولا تكون للتحقيق ولا للتقريب ولا للظن خلافا لمن يدعي ذلك **او الظن** اطلق
الجمهور ان كان للتشبيه حيث كان خبرها جامدا نحو كان زيدا اسد فان كان صفة او فعلا او جملة
او ظرفا نحو كان زيدا قائم او يصلي او في الدار او عندك فهي فيه للظن واختاره المصنف قراءة
او الظن وحمله عليه ابن الانباري كانك بالشتا مقبل اي اظنه مقبلا وعلى هذا ففي
كانك بالعرج آت وبالدرهم لكن وبالاخرة لم تزل للتقريب وانكره المرادي كما مر والمعنى تقرب
اقبال الشتا واتيان العرج وزوال الدنيا ووجود الاخرة واثبت لها الكوفيون التحقيق كقوله
واصبح بطن مكة مقشعرا كان الارض ليس بها هشام اي لان الارض لانه ليس في الارض حقيقة
فلا تشبيه والجمهور على ان التشبيه لا يفارقها فاذا قلت كان زيدا عرفها قائم كنت قد شبهت غير
قائم به قائما باعتبار بعد الحالين **وليت للتمني** وهو طلب المستبعد حصوله وتتعلق بالمستحيل
غالبا نحو ليت الشباب يعود وبالممكن قليلا نحو ليت لي مالا كثيرا ولا يكون في الواجب لا يقال ليت
غدا يجيء ولا تجامع سوف نحو ليت زيدا سوف يقوم **ولعل اما للترجي او الاشفاق كعسى**
تاتي لعل للترجي وهو الطمع في المحبوب وللاشفاق وهو توقع المكروه نحو لعل الله يحدث بعد ذلك امرا لعلك باخع
نفسك اي قاتل نفسك والبخع اصله ان يبلغ بالذبح النخاع وهو عرق مستبطن القفا وذلك قصى
الذبح قاله الزمخشري والمشهور انه من النخاع بالنون ويختص الترجي بالممكن وقول فرعون لعلي ابلغ الاسباب
اسباب السموات من جهله ومحرفته واختلفوا في وقوع لعل في التنزيل لاستحالة ترقب غير الموثوق
بحصوله في حقه تعالى فقال قطرب وابو علي معناها التعليل فمعنى افعلوا الخير لعلكم تفلحون اي لتفلحوا ولا
يستقيم ذلك في لعل الساعة قريب اذ لا يعنى للتعليل هنا وقيل هي لتحقيق مضمون الجملة بعدها ولا يطرد
في لعله يتذكر او يخشى فان فرعون لم يتذكر ولم يخش وقوله امنت بالذي امنت به بنو اسرائيل قوله
يا سلامي عيني تحتها ولو كان تذكر حقيقيا لقبل منه والحق قول سيبويه ان الرجا والاشفاق يتعلق
بالمخاطبين اذ الاصل في الكلمة ان لا تخرج عن معناها الاصلي فلعل منه تعالى حمل لهم على ان يرجوا او
يشفقوا وقوله كعسى اي في انها تاتي للترجي والاشفاق وفي معناها في القرآن البحث السابق في لعل قال الجوهري
عسى فعل واجبة لاستحالة الطمع والاشفاق في حقه تعالى الا في قوله عسى ربه ان طلقكن وقال الرضي هي
في الآية للتحقيق لا للخوف **فلزلك** اي لاجل مشابهتها لعسى في المعنى **قد يقترن خبرها** اي خبر لعل الواقع
فعلا مضارعا **بان كعسى** كقوله لعلك يوما ان تلم ملمة عليك من اللآتي يدعنك اخوعا وقد يقترن
بحرف التنفيس كقوله فقولا لها قولا رفيقا لعلها ستزجى زعبرة وعويل كما سبق مثله ذكر في عسى

قال بعضهم ولم يظهر وجه الكسر في المثال الاخير واما المثال في المتن فالمبتدا فيه غير مقول ولا يصدق عليه خبرها اذ لا يقال اعماكى فاصل ويلزم فتحها حال كونها مجرورة اما بحرف نحو ذلك بان الله هو الحق او باضافة نحو انه لحق مثل ما انكم تنطقون اى مثل نطقكم وما زائدة وشرط في الاضافة ان لا يكون المضاف مختصا بالاضافة الى جملة بحيث لو حذف الكسر في ذلك كما سبق ولا تجيز الاضافة اليها والاجاز الاعراب كما يأتي ومنه اي ومما هي فيه مجرورة وان المساجد لله فانها عند الاخفش في موضع جر باللام وذلك عند سيبويه اقوى من العمل بانها في محل نصب كما قال الخليل المقدر ولان المساجد لله فلا تدعوا اي لهذا السبب فهو عنده متعلق بما بعده ويلزم لا تدعوا وهكذا عنده للايلاف قريش فليعبدوا وان هذه امتكم فاعبدون وقيل وان المساجد لله معطوف على انه استمع اوحي السورة فهو مرفوع عطفا على النائب عن الفاعل اي اوحي الي استماع نفر من الجن وكون المساجد لله وهذا الوجه ذكره الزمخشري لعود ذكر الاول وهو يشعر بترجيحه على الاول ويلزم فتحها حال كونها تالله لقد علمت ما هؤلاء ينطقون مبتدا او فاعلا ونائب او مفعولا او مجرور بحتى واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم فانها لكم بدل من المفعول وهو احد الى الطائفتين وصل البدل المعطوف كقوله تعالى واذكروا النعمتي التي انعمت عليكم واني فضلتكم على العالمين فاني فضلتكم معطوف على النعمتي اي واذكروا تفضيلي وتدخل المعطوف تحتي نحو عرفت امورك حتى انك فاضل فمجرور تقديرا في المثال عاطفة وجارة واما حيث الابتدائية فتقدم ان تكسر بعدها ويجوز ان تكسرة اي الفتح والكسر بعد اذ الفجائية وانا الجزائية وفعل القسم اذ المؤمنات اللام اذا صح تقدير الجملة وتقدير المصدر موضعها جاز الامران الفتح والكسر ويكثر جواز المقدرين بعد اذا الفجائية كقوله • وكنت اري زيدا كما قيل سيدا • اذا انه عبد القفا واللهازم • ففتح على معنى فاذا هو عبد القفا اي ثابت فهو مستأجر محذوف ويكسر على معنى اذ الموجود القفا ومثال ذلك بعد الفا الجزائية قوله تعالى كذلك ربكم على نفسه الرحمة انه من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده واصلح فانه غفور رحيم فالكسر على معنى فهو غفور رحيم والفتح على معنى فالغفران والرحمة اي حاصلان او فالحاصل الغفران والرحمة والكسر اولى اذ لا يحوج الى تقدير محذوف ولم يجئ في القرآن فتح الا مسبوقا بان المفتوحة نحو اولم يعلموا انه من يحاد الله ورسوله فان له نار جهنم فان لم تسبق ان المفتوحة فالكسر بعد الفا مجمع عليه نحو انه من تاب من بعد ظلمه وأصلح فان الله يتوب عليه ومثال ذلك بعد الفا الجزائية ومثال فعل القسم اذ المؤمنات اللام في اسمها او خبرها قوله • او تحلفي بربك العلي • اني اؤذ يا كل الصيني • فالكسر على الجواب والمصريون يوجبونه والفتح مقدر على فالمصدر مفعول لفعل القسم باسقاط الخافض وفتحها لانها في ما تقدم في اطلاق تعين الكسر في جواب القسم لانه لم فتحها لم يجعلها جوابا ولان الفتح متوقف على كون المحل مقتضيا عن ان يكون جواب القسم لا يكون كذلك ما يحب كون المحل محل جملة لا يغني عنها مفرد لان جوابه لا يكون الا جملة وان ورد الفتح في جوابه حكم بشذوذه وحمل على الارادة على كما قاله ابن مالك وجميع بعوله اذ المؤمنات اللام ما اذا اتت مع الفعل المصرح به في خبرها او اسمها كحلفت ان زيدا لعالم فتعين الكسر كما لو جاءت وضمير

الفعل نحو بين والعرب ان الحكيم انكر بين المرسلين كما مر لانها مع اللام يجب ان تكون جوابا ولا يجوز ان تكون معمولا لان
المفتوحة لا تجامعها اللام الا زيدت على بعد ورد ان لم يذكر الفعل او ذكرت اللام وجب الكسر جاء على نحو والله ان زيدا
قائم وحلفت ان زيد لقائم وسبق انه ان كيان تعارض الكسر مع جواز الفتح ان لم توجد اللام ويجوز الفتح والكسر
ايضا في نحو قول الفرزدق اتقول انك بالحياة ممتع وقد استبحت دم امرئ مستسلم وقولي اني احمد الله
اذا جئت ان بعد القول الملفق بالظن بشرطه الآتي في محله كقول الفرزدق المذكور فتكسر انك على الحكاية وتفتح على انه من
مجرى القول مجرى الظن لاستيفاء شروطه فيسد مسد المفعولين ويجب وكسر ايضا اذا وقعت خبرا عن مبتدا موصوف
بالقول كقال قريب الهم سواء كان ملفظ القول ام لا ومجرا عنها بقولي والعامل واحد كما مثال في المتن فالفتح بتقدير
قولي مصدرا مضافا لفاعله لا بمعنى مقولي وقد اخبر فيه بمصدر عن مصدر اي قولي حمد الله فتصدق العبارة على اني قول
تضمن الحمد له والكسر بتقدير قولي بمعنى مقولي اي مقولي هذا اللفظ اي اني احمد الله فيكون قد قال هذا الكلام ثم اخبر
عن ذلك بقولي مبتدا وان وصلتها خبر وهي حينئذ محكية بالقول ولم تحتج لرابط لانها بمنزلة المفرد اذا المقصود لفظها وبذلك
لا تصدق العبارة على حمد بغير اللفظ المذكور فلو اتبع القول الاول فتح نحو على اني احمد الله ولا يجوز الكسر اذ لا يقول
حينئذ بالمصدر فلا يصح الا اخبار بما لين عن معنى المصدر عن المصدر فيتعين الفتح اذ لا يجوز فيه الا العبير المصدر
دون حكاية الجملة واجاز قريب الهم في هذا الكسر بتقدير على لساني هذا اللفظ فالمبتدا في معنى القول لان العمل باللسان
هو القول فلا تصدق العبارة على غيره في الفاظ الجرانتهى او انتهى القول الماضي نحو قولي اني مومن او اختلف العامل
نحو قولي ان زيدا يحمد الله كسرت اي مقولي اني مومن ومقولي هذا اللفظ اي ان زيدا يحمد الله ولو فتحت لكان المعنى قولي
حمد زيد الله ولم لا يصح ويجوز فتح ان بقلة في الفتح بعد اما ويجوز كسرها بقلة في الكسر بعد لاجرم
اي يجوز فتح ان بقلة بعد اما كما صرح بذلك في الاوضح ووقع هنا في بعض النسخ بعد لا وهو سبق قلم من الناسخ لان اول
الكلام على الكسر صرح بوجوب الكسر بعد لا الاستفتاحية فالوجهان محلهما في اما بالكسر على انها بمنزلة لا ومن كثير
والفتح بعدها قليل على ان الهمزة للاستفهام وما بمنزلة حق لانها عامة فحذفت بمعنى شيء وذلك الشيء حق مصدر اما
انك ذاهب بالفتح احقا انك ذاهب ومحلها نصب على الظرفية كما صبا حقا وقوله احقا ان جيرتنا استقلوا
وان وصلتها فاعل لاعتماد الظرف او مبتدا كما في اوائر شك واجاز ابن مالك كون ان وصلتها مبتدا خبره محذوف
تقديره اما معلوم ذهابك وعكس اما لاجرم فالفتح بعدها قليل كقوله تعالى لاجرم ان لهم النار والاصل هذا التقدير
مسموعة والكسر على تنزيلها منزلة اليمين نحو لاجرم لاتينك وفسرها العرب بانها بمعنى لا رجل ومعناها لابد ومن
بعدها مقدرة وفسرها مرة بمعنى حقا وزاد المص في الاوضح بجواز الامرين ان تقع في موضع التعليل نحو انا
كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم قراءة نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة اي لانه والباقون قرأوا بالكسر
على انه تعليل مستانف نحو وصل عليهم ان صلواتك سكن لهم ومثله بيكيان الحمد والمهلك وكذا وقوعها بعد واو مسبوقة
بمفرد صالح للعطف عليه نحو ان لك ان لا تجوع فيها ولا تعرى وانك لا تظمأ فيها ولا تضحى قرأ نافع وابو بكر بالكسر اما على
الاستيناف او على العطف على الجملة الاولى والباقون بالعطف على ان لا تجوع اي ان لك عدم الجوع والعرى وعدم
الظمأ والضحى وقوعها بعد حتى ويخص الكسر بالابتدائية نحو مرض حتى انهم لا يرجونه والفتح بالجارة والعاطفة

كثير والكسر صح

وقوله يحسر الناس لا بين ولا اباء الا وقد عنتهم شؤون والنون فيهما لا يمنع البناء على الصحيح كما في يا رجلان
ويا مسلمون وعن المبرد ان هذا معرب لبعده بالتثنية والجمع عن تلك الحرف فائدة قال في التسهيل وقد يعامل
غير المضاف معاملة في الاعراب ولزوم النون اف وليه مجرور بلام معلق بمحذوف غير جائز اهنى وذلك نحو لا
غلام لك ولا اباك ولا الخالك ولا يدي لك بكذا ولا بنات لك ولا بني لك ولا عشري لك فهذه الاسماء عدا اباك
تعامل بن كيان وهشام مفردة لاضافة والمجرور باللام في موضع الصفة لها فيتعلق بمحذوف ونزع النون منه
ولزوم المثنى والجمع تشبيها للموصوف بالمضاف فهي مبنية على هذا القول واحترز بقوله ان وليه الخ مما اذا فصل
ومنع المسئلة فلا يقال للموصوف لا يدى بها لك ولا يدي اليوم لك واشار بسوسه الى جوازه ضرورة وقد
يقال في الشعر لا اباك ويستغنى عن اللام بعد الاب خاصة ومذهب الجمهور ان الاسماء المذكورة مضافة للمجرور واللام
مقحمة والخبر على هذا محذوف ومذهب ابن الطراوة والفارسي في احد قوليه ان لا اباك ولا اخالك ونحوهما
مفردات جاءت على لغة من قصر الاب والاخ والمجرور باللام في موضع الخبر ومما خالف فيه ان جواز الغائها اذا
تكررت اذا تكررت لا جاز الغاؤها عن العمل شبهها بالمكررة مع المؤكد بخلاف ان اذا تكررت فعلها واجب بحق ان
تزولا وان مرتبطا ان لم تكرر لا وسوف الشروط تحتم عملها بخلاف ما وان كيان الغاء المستوفية للشروط
كقولهم لا سوآء وقوله وانت امرؤ ما حلفت بغيرنا حياتك لا نفع وموتك فاجع وقوله فانا ابن قيس لا براح وقيل هي في ذلك
بمعنى ليس وسبق انها يجب تكرارها اذا دخلت على معرفة او فصلت من اسمها وكذا يجب تكرارها ان وليها فعل ماض لفظا او معنى
نحو فلا صدق ولا صلى وفي الحديث فان المسد لا يضاف قط ولا ظهر الى وقول الهذلي كيف اغرم من لا اكل ولا نطق ولا
استهل وانما ترك التكرار في نحو لا شلت يدك ولا فض فوك وقوله ولا زال منهلا بجرعائك القطر وقوله لا بارك الله في الغواني
هل يصح الا لهن يطلب لان المراد الدعاء فالفعل مستقبل المعنى وسلمه والله لا فعلت الا انه ليس دعاء واما قوله لا ع
فلا اقتحم العقبة فهي مكررة فمعنى لان المعنى لا فك رقبة ولا اطعم مسكينا لان ذلك تفسير للعقبة قاله الزمخشري وكذا
يجب تكرارها على مؤكد جزاء وصفة او حال نحو زيد لا شاعر ولا كاتب وجاز زيد لا راكبا ولا ضاحكا لا فارض ولا بكر
لا بارد ولا حار لا منطوعة ولا ممنوعة لا شرهة ولا عرسه ولا يجب تكرارها مع المضارع نحو لا يحب الله الجهر بالسوء لا اسالكم
عليه اجرا وانما تكرر في قولهم لا نولك ان تفعل مع ان الاسم موجب لانه في تاويل المضارع اي لا يعنيني لكان تفعل مع ان
الاسم موجب وكذا اذا كان الاسم محمولا على تقدير الفعل في الحال او الاصل فالاول نحو لا رجل ظريفا عندك اذ تقديره لا يرجد رجل
والثاني نحو لا سلام على زيد اذ اصله لا اسلم سلاما ثم حولت الفعلية اسمية للمبالغة ايذانا بالثبوت فصار لا
سلام ومما خالفت فيه لا التبرئة ان مراعاة محل اسمها اي مراعاة محل اسمها معها ومحلها الرفع بالابتدا فيجوز رفع
تابعه من موصوف ووصف قبل مجيء الخبر وبعده نحو لا رجل ظريف فيها ولا رجل واه يخالف ان لغتها وضعف لا فلم يمتنع
اعتبار المحل فمن ثم اي من حيث جواز الغائها مع التكرار ومراعاة محل اسمها جاز في لا حول ولا قوة الا بالله يعني في كل
موضع اجريت فيه لا وعطفت بلا فصل بتكرة مفردة وقبل الثانية عاطفة كالمثال المذكور خمسة اوجه فتح الاول على
التركيب واذا فتح في الثاني الفتح على التركيب ايضا كوآة ابي عمرو وان كثيرا لا يبنيه ولا اخلة ويقدر لكل منهما خبر
اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فالكلام تحته جملتان و في الثاني ايضا النصب نحو قول الشاعر

لا نسب اليوم ولا خلة بالفتح في الاول على التركيب ونصب الثاني عطفا على اسم لا الاولى باعتبار محلها وزيادة
لا الثانية لتوكيد النفي والكلام جملة واحدة وهذا اضعف الوجوه حتى خصه يونس وجماعة بالضرورة
كتنوين المنادى وجاز في الثاني ايضا الرفع كقوله لا ام لي ان كان ذاك ولا اب بفتح الاول على التركيب
ورفع الثاني عطفا على محل لا واسمها فانها في موضع رفع بالابتدا ولا الثانية ملغاة او زائدة والكلام
جملة واحدة فهذه ثلاثة اوجه في الثاني مع فتح الاول ونحو ولا غلام رجل ولا امرأة ولا امرأة ولا امرأة
وقوله ورفعه معطوف على فتح الاول اي جاز في المثال المذكور فتح الاول ورفعه اما بالابتدا والغا لانكرارها
او على اعمالها عمل ليس فيمتنع حسد في الثاني النصب ويجوز فيه الوجهان الفتح كقوله فلا لغو ولا تاثيم
فيها وما قالوا بها ابدا مقيم فرفع الاول على ما ذكرناه وفتح الثاني على التركيب والرفع كقوله تعالى لا لغو فيها
ولا تاثيم برفعهما على اعمالها عمل ليس فيهما او الاول بالابتدا والثاني بالعطف عليه واما اسم نصب الثاني
عند رفع الاول لانه انما جاز فيما سبق بالعطف على محل اسم لا الاولى باعتبار محلها وهو هنا ملغاة وقد
علمت بما قررناه ان التكرار يجوز للالغا سواء كان لهما معا او لاحدهما فلا حاجة الى ان يخرج الرفع بعدها على
اعمالها عمل ليس لان المص حض عملها عمل ليس في بعض كتبه بالشعر بل سبقهم من ينكر عملها عمل ليس راسا وقد
انكر وجوب المص عليه تخريج الرفع على ذلك فالصواب ما ذكره الرضي انها في الجميع لا التبرية العيت فلم يبق فيها
النصوصية على الاستغراق وان الرفع في الاوجه المذكورة باعتبار الالغا وفي الصفة كرجل
ظريف هذا معطوف على نحو لا حول ولا قوة اي وجا في صفة اسم لا المفرده المتصلة باسمها المركب معها
الثلاثة الاوجه فلك في المثال المذكور فتح ظريف على تركيب الصفة مع الموصوف قبل مجي لا كتركيب خمسة عشر
ثم ادخلت لا بعد ذلك ورفعه مراعاة لمحل لا مع اسمها ونصبه مراعاة لمحل اسم لا باعتبار محلها فان لم
تتكرر لا مع العاطف في نحو لا حول ولا قوة امتنع الفتح وحده في المعطوف وجاز الرفع والنصب
كقوله فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هلوا لمجد ارتدى وتأزرا ويروى ابن بالرفع والنصب
على ما تقدم بيانه واما الفتح في المعطوف فشاذ كنحو لا رجل وامراة بالفتح لانه على اضمار لا واعمالها
والحرف لا يعمل مضمرا او فصلت الصفة او كانت غير مفردة امتنع الفتح اي اذا فصلت الصفة
من اسم لا الموصوفة نحو لا رجل في الدار ظريف جاز لك رفع ظريف ونصبه دون فتحه وكذا اذا كانت الصفة
غير مفردة امتنع فتحها وجاز رفعها ونصبها نحو لا رجل طالعا جبلا وطالع جبلا وامتناع الفتح في المفصولة
لبعدها من لا التي هي سبب البنا وامتناعه في غير المفردة وهي المضافة والشبيهة بها فلانها لا تبنيان اذا
ولبا لا فكيف يبنيان لجرهما مجرى اسمها واما الرفع فجاز اتباعا على محلها مع اسمها وجاز النصب اعتبارا
لمحل اسمها باعتبار عملها وكالمعطوف بدون تكرار لا البدل الصالح لعمل لا نحو لا احد رجل وامراة فيها
بالرفع باعتبار الابتدا والنصب باعتبار عمل لا فان لم يصلح لعملها تعين رفعه نحو لا احد زيد وعمرو
فيها وكذا المنسوق الذي لا يصلح لعملها نحو لا امراة فيها ولا زيد واذا كرر اسم لا المفرد دون فصل جاز
في الثاني الفتح والنصب والرفع نحو لا مارد الفتح على تركيبه مع الاول تركيب الصفة مع الموصوف

وجعله في الاوضح من الصفة نحو لا رجل ظريف قال لانه توصف بالاسم اذا وصف قال والقول بتوكيده خطأ
قال الممّ في المغني اذا قيل ما فيها من زيت ولا مصابيح بالفتح احتمل كون العطف بما مثلها في لا رجال وكونها
علامة الخفض بالعطف ولا مهملة فان رفعت مصابيح احتمل كون لا عاملة عمل ليس وكونها مهملة والرفع
بالعطف على محل من زيت واما قوله تعالى وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الارض ولا في السماء ولا اصغر من
ذلك ولا اكبر فالظاهر جواز كون اصغر واكبر معطوفين على لفظ مثقال على قراءة النصب وعلى محله على قراءة الرفع
وجوز كون لا مع الفتح تبرئة ومع الرفع مهملة او عاملة عمل ليس ويقوي العطف انه لم يقرأ في سبا عالم
الغيب فلا يعزب عنه مثقال ذرة الاية الا بالرفع فلم يوجد الخفض في لفظ مثقال ولكن يشكل عليه انه يفيد
ثبوت العزوب عند ثبوت الكتاب كما انك اذا قلت ما مررت برجل الا في الدار كان اختيار الثبوت ورود
برجل في الدار واذا امتنع هذا تعين الوقف على في السماوات ما بعدها مستأنف واذا ثبت ذلك في
سورة يونس قلنا به في سبا وان الوقف على والارض وانه انما جيء فيه بالفتح اتباعا للنقل وجوز بعضهم العطف
فيهما على ان معنى يعزب يخرج الى الوجود لا يخفى وقدر ابو البقاء الاستثناء منقطعا اي لكن هو في كتاب
فيزول الاشكال وما خالفت فيه لا التبرئة ان كثرة حذفها خبرها ان علم وتميم لا تذكره حينئذ
اي حين اذ علم هذا فالسادس مما خالفت فيه لا انّ وهو ان خبرها يحذف عند اهل الحجاز ان علم بان دل
عليه دليل نحو لا ضير اي علينا ولا فوت ولا ضرر ولا اضرار ولا باس اي عليك ولا فوت لهم ومنه كلمة التوحيد
وفي تقدير الخبر فيها اقوال كثيرة منتشرة وتميم يوجبون حذفه اذا علم وكذا الطائيون واما اذا جهل
فيجب ذكره اتفاقا نحو لا احد افضل منك ورب اسود ورب حذف الاسم وبقي الخبر نحو لا عليك قال سيبويه اي لا باس عليك
فحذفوه لكثرة استعمالهم اياه ولا تحذفان معا للاجحاف وقيل وقد يحذفان كقوله اذا الداعي المثوب قال يا
اي يا قوم لا فرار قال الرضي وقولهم لا كزيد ان جعل الكاف اسما جاز كونه اسما لا اوخبرها اي لا مثله احد
او لا احد مثل زيد بحذف خبر الاول ومبتدا الثاني فان جعل الكاف حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد
واذا دخلت الهمزة لم يتغير الحكم اي اذا دخلت همزة الاستفهام على لا لا يتغير حكمها بل لها مع بقاء معناها
من تركيب وعمل ما كان لها قبل دخول الهمزة فتقول الا رجل فيها بالفتح والا صاحب بر بالنصب والا ارعوا
والا حيا بالاوجه الخمسة واكثر ما يكون حينئذ للتوبيخ والانكار كقوله الا ارعواء لمن ولت شبيبته
وآذنت بمشيب بعده هرم وقد يكون لمجرد الاستفهام عن النفي فيكون الحرفان باقيين على معناهما ولهو قليل
حتى توهم الشلوبين انه غير واقع ومنه قوله الا اصطبار لسلمى ام لها جلد اذا الاقي الذي لاقاه امثالي الا اذا ضمنا
معنى انفي فيمتنع الالغاء ومراعاة الموضع وان يكون لها خبر وفاقا لسيبويه عند س
والخليل والجرمي انها اذا ضمنت المعنى المذكور كقوله الا عمر لي مستطاع رجوعه فيرأب ما اثأت يد الغفلات
امتنع الغاؤها ولو تكررت ومراعاة موضع اسمها ولا تعمل حينئذ عمل ان الا في الاسم خاصة فيبنى ان كان مفردا
كقوله الا عمر في البيت ويرأب منصوب لانه جواب تمن مقرون بالفاء ومثله الا سبيل الى خمر فاشربها ام لا سبيل
الى بضين فحاج واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت فقال يونس التنوين ضرورة

وقال الخليل الا للتحضيض والنصب باضمار فعل اي هلا تروون رجلا قال الملم ويلوا ولي مقول يونس اذ لا ضرورة
في اضمار الفعل ويجب اسقاطها ان كان مضافا او شبهه نحو الا صاحبر الا آمر معروف ويمتنع حينئذ ان يكون
لها خبر وان تعمل عمل ليس لانها بمنزلة اتني فاذا قيل الا ما كان كلاما مولفا من حرف واسم ونحو به الكلام جملة على معنا
وخالف المازني والمبرد فاثبتا لها حيز التركيب والعمل والالغاء ومراعاة الاسم مالها مجردة عن النمرة وخبرها عندها
ظاهر او مقدر ولا دليل لهما في الامر لي البيت اذ لا يتعين خبرية مستطاع ولا كونه صفة ورجوعه فاعلا لجواز كون
مستطاع خبرا مقدما ورجوعه مبتدا موخرا والجملة صفة ثانية ومذهبها ان اليمين واقع على الخبر فمستطاع لو خبرا او
نعتا لاسمها على المحل فقد ثبت لها مفردة ونحو الاخبار عنها على الاول ومراعاة محلها مع اسمها على الثاني تميم
ترد الا للتنبيه فتدخل على الجملتين نحو الا ان اولياء الله لا يوم ياتيهم وتدل على تحقق ما بعدها ويسميها المعربو ن
حرف استفتاح فيشتبون موضعها ويهملون معناها وقد يقصد بها التحضيض او العرض فلا يليها الا الفعل كما يليها
ان شاء الله تعالى وهذا باب ـــــ للافعال الداخلة لعدم استيفاء فاعلها على المبتدا والخبر فتنصبهما
مفعولين والى ذلك اشار بقوله تنصب المبتدا والخبر مفعولين ظن وعلم ورأى وخال وحسب ودرى
ووجد وجعل وزعم وعد وحجا وان كن قلبيات اي انما تنصب هذه الافعال المبتدا والخبر بشرط
كونها قلبية وكونها متعدية لاثنين وسائي فائدة التقييد بذلك وبنصبه للمبتدا والخبر مفعولين هو رأي الجمهور
وزعم السهيلي انها لا تدخل عليهما بل هي كاعطى في امتناعها مع مفعوليها ابتداء وزعم الفراء ان ثانيها حال وبرده وقوع ع
ضمير الشان عليه وهذا الباب ثالث ابواب النواسخ قال ابن مالك كل فعل لا يعدى منصوبه عن ثان صالح للتعريف
والتنكير او حمله لتقوم مقامه فهو من باب ظن ويميزها عن الافعال التي تقع بعدها منصوبان وقوع الثاني
معرفة بعد ضمير الفصل نحو ويرى الذين اوتوا العلم الذي انزل اليك من ربك هو الحق وانما تدخل على المبتدا
الذي يدخل عليه كان ويزيد عليها بالدخول على المشتمل على المبتدا كظننت ابوه قائم وعلى الجزء من الاحوال
والاقسام والجزءان والجزئين من المعدم والناسخ لها المجردين والاصل عدم المسند منها وافعال هذا
الباب قسمان افعال القلوب اي معانيها متعلقة بالقلب كما سياتي وهي الاصل وافعال التصيير وسياتي
فالقلبي بلاثة اقسام قسم لا يتعدى بنفسه كفكر وتفكر وما سعدى لواحد كوقف وفهم وما تعدى لاثنين
وهو المراد هنا وينقسم اربعة اقسام احدها ما يفيد في الخبر يقينا كوجد والغ وتعلم بمعنى اعلم ودري
فهذه تفيد اليقين بوقوع النسبة او عدمها والثاني ما يفيد في الخبر رجحانا وهو خمسة جعل وحجا وعد وهب
تعلم والسالب مرد بالوجهين والغالب كونه للتيقن وهو اثنان راي وعلم والرابع عكسه اي يرد بهما والغالب
كونه للرجحان وهو بلاثة ظن وحسب وخال وام الباطن وهي للرجحان غالبا نحو ان ظن الاطباء للتيقن
كثيرا نحو الذين يظنون انهم ملاقوا ربهم وعلم ورأى للتيقن غالبا نحو فاعلم انه لا اله الا الله والظن نحو
فان علمتموهن مومنات اي ظننتموهن ظنا راجحا ونحو انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا اي يظنونه وتعلمه
وخال وحسب للرجحان غالبا كقوله في الرجحان وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة عشية لاقينا جذام وحميرا وقوله
حسبت التقى والجود خير تجارة رباحا اذا ما المرء اصبح ثاقلا هذا مثال اليقين وقوله في الظن

ظن واخواتها فلا يقال ظن زيدا ذا فآيد فيه ويجوز في اعلم واخواتها مفعول اعلم زيد وذلك لحصول الفآئدة
واذا كانت اري واعلم متعولين من المتعدي لواحد وتعديا بالهمزة حكمها حكم مفعولي كسي في الحذف
للدليل وغيره وفي منع الالغاء والتعليق وليسا من هذا الباب ولا من الباب الذي قبله لان الثاني غير الاول
وهو من باب كسي واعطي قيل وفيه نظر لان علم بمعنى عرف انما حفظ نقلها بالتضعيف كما سبق ولان
راي البصرية سمع تعليقها بلا استفهام نحو رب اريني كيف يحيي الموتى قال في الاوضح وقد يجاب بالتزام
جواز نقل المتعدي لواحد بالهمزة قياسا نحو البست زيدا جبة وباد آء ان الرؤية هنا علمية وهذا
باب في الفاعل واحكامه الفاعل ما اسند اليه فعل او شبهه مقدم فارغ
غير مبني للمفعول اي الفاعل في الاصطلاح ما اسند اليه فعل الخ اي اسم صريح كقام زيد او مؤول بالاسم
كالفعل مع الحرف السابك اتفاقا نحو اولم يكفهم انا انزلنا عليك الكتاب ويدل عليها الجواب ان تشهد اي انزالنا
وشهادتها وبدونه عند من اجاز وقوع الجملة فاعلا او نآبا وهو مذهب هشام وثعلب وجماعة واحتجوا بقوله
ما ضر تغلب وابل عجرانها ام بت حيث تناط البحران وقوله فارعني الا يسير شرطه وعهدي به فيما يعتش كبيرة
واجاز الفراء وقوع الجملة فاعلا بعد فعل قلبي معلوق عن العمل خاصة وشبهه سيبويه بنحو ظهر لي اقام زيد وحملوا
عليه قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا الآيات ليسجننه وتبين لكم كيف فعلنا بهم واختاره في المغني لكن قال بعد
الاستفهام خاصة دون سآر المعلقات وعلى ان الاسند الى مضاف محذوف او الى الجملة الاتي ان المعنى
ظهر لجواب اقام زيد اي جواب قول القآئل ذلك قال ولا بد من تقدير ذلك دفعا للتناقض اذ ظهور الشيء
مناف للاستفهام المقتضي للجهل به قال فان قلت هذا ما لا يضاف للجملة قلت الجملة التي يراد بها
اللفظ يحكم لها بحكم المفردات ودخل فيما اسند اليه فعل الظاهر كقام زيد والضمير المستتر والمنفصل
والبارز والمستكن لزوما وجوازا وشمل الاسناد الانشآئي كاضرب والخبري كضرب زيد موجبا كان
كما ذكرنا ومنفيا نحو لم يضرب زيد واطلق الفعل ليشمل التام والناقص نحو كان زيد قآئما لاطلاق الفاعل
على اسم كان اصطلاحا كما مر لكنه ليس على سبيل الحقيقة ويشمل الجامد كنعم زيد والمتصرف كما ذكرنا وما قام به الفعل
كعلم زيدا وتوسعا كان عمرو ولم يضرب عمرو ودخل في قوله وشبهه اي في العمل اسم الفاعل نحو اقآئم
الزيدان والصفة المشبهة نحو احسن غلامك واسمه المبالغة نحو ذباح البقر اليوم والمصدر كعجبت
من اكل الخبز زيد واسم المصدر كعجبت من اعطآء الغير الغني وافعل التفضيل نحو ما رايت كعين زيد احسن
فيها الكحل واسم الفعل كهيهات العقيق والظرف المعتمد نحو افي الدار رجل واعند كما مراة وما جرى مجرى
اسم الفاعل من الاوصاف كحريص وشرحبيل فالاول عظيم الصدر المنتفخ الجنبين من الابل والثاني
السريع او من الجوامد الملحوظ اشتقاقها كما سبق في الخبر وخرج بالمسند اليه غير فعل ولا شبهه كالمبتدا
نحو زيد اخوك وخرج بقوله مقدم المبتدا نحو زيد قام او قآئم على انه يقال فيه انه المسند اليه الفعل في الاول
والوصف في الثاني لان كل خبر يرفع ضمير المبتدا يجوز ان يقال هو مسند الى المبتدا وان يقال مسند الى
الضمير والمجموع مسند للمبتدا كما يقال الكل خبر عن زيد في قآئم زيد وقد اخوك انه وجه مسند

للمبتدا والكل خبر رافع لغير ضمير المبتدا كزيد قام ابوه مرفوع مسندا الى المبتدا وبقوله فارغ المبتدا الذي تقدم خبره وفيه ضمير نحو فاما الزيدون وقام زيد والمسند فيهما اصله الناخير لانه خبر وبقوله غير مبني للمفعول نحو ضرب زيد وزيد مضروب عبد والاكثر لاسمونه فاعلا وقد تقرر ان نحو زيد قام مبتدا لا فاعل مقدم كما يجيزه الكوفيون تمسكا بنحو قل الربا ما للجمال مشيها وئيدا اجندلا يحملن ام حديدا وقول امرئ القيس فظل لنا يوم لذيذ بعمة فعل ومقبل خبر مستغيب مشيها مرفوع ولا حاجة ان يكون مبتدا اذ لا خبر له الا وئيدا وهو منصوب فتعين ان يكون فاعلا لوئيدا الذي هو حال من الجمال اي اي شيء ثبت للجمال في حال كونها وبدا مشيها وقدروا في البيت الثاني في مقبل مستغيب بخسه وقدر البصريون مشيها مبتدا احذف خبره اي يظهر ويبدا كقولهم حكمك مسمطا اي حكمك لك مثبتا وقدروا رفع بخسه بمقبل على ان مقبل مصدر وضع موضع اسم الفاعل يقال قال بخسه اذا سكن كانه قال فعل في مكان او زمان ساكن بخسه وغاب وذكر المغاربة وابن الدهان ان ثمرة الخلاف تظهر في نحو الزيدان قام فالكوفيون يجيزونه والبصريون يمنعونه وحكمه الرفع اي حكم الفاعل المذكور من حيث الاعراب الرفع اتفاقا بالمسند اليه من فعل او شبهه مما ذكر عند سيبويه لانا لا نسلم كما قال خلف لان العمل لا يثبت للمعنى اذا لم يوجد اللفظ ثم ان تجرد من الزوائد والاضافة رفع لفظا ومعنى والا فمعنى لا لفظا فيتبع على اللفظ والمعنى والى ذلك اشار بقوله ويجوز جر بمن الزائدة نحو قوله تعالى وما مسنا من لغوب وما يأتيهم من رسول وبالباء بعد كفى لا بمعنى وفي نحو وكفى بالله وليا اي يجوز جر الفاعل بما ذكر كما في الاتين وبالباء الزائدة بعد كفى التي ليست بمعنى وفي نحو وكفى الله المؤمنين القتال فان هذه لا تتعدي لاثنين ولا التي بمعنى اجزا واغنى فانها تتعدي لواحد كقوله قليل منك يكفيني ولكن قليلك لا يقال لد قليله وانما تزاد في فاعل كفى التي ليست بمعنى ما ذكر نحو وكفى بالله وليا وكفى بالله شهيدا اي كفى الله وليا وشهيدا وكونها زائدة هو الاصح وقال الزجاج دخلت لتتميم كفى بمعنى اكتف فهذه للتعدية قال المص وهو مؤيد الحسن بمكان والصحيح قولهم اتقى الله امرؤ فعل جرا يثب عليه اي ليتق وليفعل بدليل جزم يثب ويجوز جر بالباء الزائدة في افعل بالكسر وفعل بالضم في التعجب نحو احسن بزيد وحب بالرجل زيد لقولهم احسن بزيد اصله احسن زيد كما سياتي في بابه فالباء فيه زائدة لاصلاح اللفظ كما سياتي لكنها لاجل اصلاحه لازمة ومعنى حب بالرجل زيد ما احبه فزادوا الباء في فاعل فعل تشبيها له بافعل بالكسر قال فعلت اقلوا علكم بزاجها وحب لها مقبولة قال المص وزيادتها في افعل واجبة وفي فعل كثير وفي كفى اكثر ويجوز جر الفاعل باضافة المصدر نحو ولولا دفع الله الناس فالجلالة فاعل بالمصدر اي ولولا ان دفع الله الناس وكذا الجر باسم المصدر كالحديث من قتيلة الرجل امرأة الوضوء والقتيلة اسم للمصدر وهو التقتيل فان قال المص مر لك كلامهم تعارض اللفظين وذكر لذلك امثلة منها اعطا الفاعل اعراب المفعول وعكسه عند امن اللبس كقولهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وسمع ايضا نصبهما كقوله قد سالم الحيات منها القدما في رواية من نصب الحيات ورفعها كقوله ان من صاك عقعقا لمشوم كيف من صاك عقعقان ويوم وصح المغاربة ان

ولا ارض ابقل ابقالها ضرورة قال لبيد تمنى ابنتاي ان يعيش ابوهما وهل الامر ربيعة او مضر لان
الاستاد الى المثنى كالاستاد الى المفرد بلا خلاف وحكى سيبويه من قول العرب قال فلانة وذهب فلانة بحذف العلامة
من المسند الى الظاهر المجمع الساكت المتصل وعلى الحذف من المسند الى ضمير الموث المجازي المتصل قوله فلانة
وذهبت ودقت ولا ارض ابقل ابقالها وقوله ان السماحة والمروة ضمنا قبرا بمرو على الطريق الواضح فلم يقل
ابقلت ولا ضمنتا وهو ضرورة على الاصح فانه الشعر واجازه ابن كيسان وقال الا ضرورة في البيت لامكان
ابقلت ابقالها بالنقل واجاز الرماني والاخفش قال فلانه وقد تلحق علامة الساكت المسند للمذكر مخبرا عنه
بموث كقوله وقد خاب من كانت سريرته الغدر فانث المسند للغدر مع تذكيره للاخبار عنه بسريرة
ومنه قراءة ابي عمرو وما نفع ثم لم يكن فسنتهم الا ان قالوا فالحق التا بالفعل والمسند الى القول الان الخبر موث
ويلحق العالم علامة التانيث جوازا حيث كان الفاعل موثا ظاهرا مجازي التانيث في نحو طلعت الشمس
فحو طلع الشمس بدون علامة قال تعالى قد جاءتكم موعظة وفي موضع آخر قد جاءكم فجواز الوجهين في المسند
للموث المجازي فعلا كان او شبهه وفي الظاهر دون المضمر كما قرناه فلا يجوز هند الشمس ولا الشمس
ولا الشمس هذا وعلى هذا الحمل قولهم يجوز مع الموث المجازي التذكير والتانيث واما قول ابراهيم
عليه السلام للشمس هذا ربي فذكر اسم الاشارة الى الشمس لتذكير الخبر وصيانة للرب عن شبهة التانيث
ولهذا قيل علام الغيوب ولم يقولوا علامة وان كان ابلغ والمراد هذا الطالع او الكوكب او الضوء
او الشيء ويلحق ايضا علامة الساكت جوازا مع المجموع والمراد بها الالفاظ الدالة على متعدد مجمع
التكسير للمذكر والموث كقام الزيود او الهنود او كاسم الجمع نحو قام القوم وكاسم الجنس نحو اورق
الشجر فالزيود والهنود جمعا تكسير لزيد وهند والقوم اسم جمع للمذكر خاصة قال الفراء الى التحقيق
انه في الاصل مصدر قام فوصف به ثم غلب على الرجال لقيامهم بامور النسا ومثله قام النسوة في اسم
جمع الموث والشجر اسم جنس فجاز ذكر العلامة وتركها في اللغة فالساكت بالنظر الى الجماعة والتذكير
بالنظر الى الجمع ولجمع التكسير في جواز الوجهين شبهه وموجب التصحيح الذي لم يسلم فيه بنا الواحد كبنين
وبنات وكذا جمع التصحيح للموث اذا كان مفرده مذكر كالطلحات وذريهات وما اشبههما قال المص
وليس لك ان تقول الساكت في نحو الهنود والنسا حقيقي لان الحقيقي ما له فرج والمفرد الآحاد
الجمع لا للجمع وانت اذا اسندت الفعل للجمع لا للآحاد ثم استثنى من جواز الوجهين ما ذكره بقوله
الا جمع التصحيح فلمفرديهما اي حكم حمي التصحيح للمذكر كالزيدون وللموث كالهندات اللذ
سلم فيهما نظم الواحد حكم مفرديهما فكما لا تجوز قامت زيد ولا قام هند كذلك لا يجوز قامت الزيدون
ولا قام الهندات بل يجرد الفعل عن العلامة للمذكر كقام الزيدون ويلحق العلامة للموث نحو
قامت الهندات وكجمعها مشتاهما كقام الزيدان وقامت الهندان وتقول نعم المراتان ونعم الهندات
وكما تحق جمع التصحيح جواز الوجهين باعتبار معنى الجماعة الا ان علامة نظم الواحد وجب التذكير للمذكر
والتانيث للموث خلافا للكوفيين فيهما واجتنبوا نحو الا الذي امنت به بنو اسرائيل اذا جاك الموث

وقوله وبكى بنات شجون وزوجته والطاعون الخ تصدعوا واجيب بان البنين والبنات لم يسلم فيها نظم الواحد فاشبها جمع التكسير وبان المذكر في حال الفصل وكان الاصل النساء المؤمنات اولان معتدة باللاتي ولواسم جمع فاتته قال الصبان وشرح اللمحة الفاعل لا يكون الا واحدا بخلاف المفعول فيتعدد واما قوله كرة طرحت بصوابحه فتلقفها رجل رجل فعلى اسقاط العاطف اي رجل ورجل او الثاني صفة للاول كما في زيد الرجل اي الكامل والنظم ان المراد بالمحل الفاعل ان نسبة الفعل اليه يقوم به على جهة واحدة بخلاف نسبته الى المفعول فانها نسبة مختلفة الحقائق وليس مرادهم انه لا يكون مثنى ولا مجموعا ولا مع العطف والاصل ان يلي الفاعل عامله وهو الفعل وشبهه ثم يجيء بالمفعول قال تعالى وورث سليمان داود وقتل داود جالوت لانه جزء الجملة حسه وكالجزء المفعول فكان حقه ان يليه بلا فصل فعدم على سائر المعمولات وقد يعكس ذلك وقد تعدمهما المفعول وكلامه في ذلك جائز وواجب فاما جواز الاصل فكما مر في الاثنين واما وجوب الاصل فاشار اليه بقوله ويجب ذلك في نحو فات اليوم اي اذا كان الفاعل ضميرا متصلا اما بارز اكرمت اليوم وضربت زيدا او مستكنا كزيد ضارب علام او كان ضمير المجرور اكجئت في ضربك زيدا وذلك لتعذر تاخير ضمير الفاعل متصلا لمخالفة قاعدة الافصل مع امكان الوصل لو تاخر منفصلا بخلاف الفاعل الظاهر كضرب عمرا زيد فيجوز تاخره وتوسط المفعول بينهما كالمثال ويجوز تقديم المفعول عليهما كزيدا ضرب عمرو وتاخر الفاعل اذا كان ضميرا منفصلا محصورا وجوبا كما مثل في نحو ما ضرب زيدا الا انا واما منصوب الفعل في مثال المتن فلك تقديمه عليها فتقول اليوم فات ويمتنع الاصل المذكور فيجوز فصل الفاعل من عامله حيث كان منصوب الفعل ضميرا متصلا والفاعل اما ظاهر او ضمير منفصل فالاول في نحو وجاهم الموج وضربني زيد والثاني نحو ما ضربك الا انا فامتنع الاصل ليلا يصير المتصل منفصلا بخلاف ما اذا كان منصوب الفعل ظاهرا كضرب عمرا زيد او ضميرا منفصلا نحو انا يكرم زيدا اياك فلا يمتنع وصل الفاعل ويمتنع ايضا وصل الفاعل فيجب فصله في نحو واذ ابتلى ابرهيم ربه يعني اذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول كالاية المذكورة وقوله تعالى لا سمع الظالمين معذرتهم فلا يجوز تاخير المفعول لانه يلزم منه عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة وهو ممتنع بل يجب عند الجمهور عند عدم المفعول وفي المسئلة ثلاثة اقوال المنع مطلقا اي في النثر والشعر وهو المشهور وعليه الاكثرون والجواز مطلقا واليه ذهب الاخفش وابن جني وابن مالك واختاره الرضي والتفصيل فيجوز في الشعر دون الكلام واليه ذهب احمد بن جعفر وصححه المص في الاوضح واشار الى اختياره هنا بقوله واما قول الشاعر جزى ربه عني عديا ابن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل فضرورة اي فمن اباحة الشعر دون الكلام وقد ورد منه كثير في كلام الفصحاء قال حسان ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا من الناس ابقى مجده الدهر طاعما واشار بتقديم هذا الجواب على ما بعده انه المختار عنده لكثرة وروده او مؤول اي بان الهاء في ربه عائدة على المصدر المفهوم من الفعل اي جزى رب الجزاء عدي بن حاتم لا على عدي وهذا الجواب مبني على المنع مطلقا اما اذا كان الضمير المتصل بالفاعل غير ضمير المفعول نحو ضرب غلامها عبد هند

الخ

نسبة ح

بل تسمع فشرط المسئلة ان لا يصح لمعنى الفعل المتقدم الى ذلك المرفوع ومثل هذا الاستعمال قياس وفاقا للجرمي وابن جني ولا يجوز في نحو يوعظ في المسجد رجل لاحمال المفعولية بخلاف يوعظ في المسجد رجال زيد اي يعظهم زيد لعدم اللبس والجمهور على ان مثل هذا لا يقاس فيضمر في البيت والاية مسند المرفوع جزء اي الباكي ضايع والمسح رجال وبحذف الفعل جوازا ايضا ان اجيب به نفي كقولك بلى زيد لمن قال لم يقم احد اي بلى قام زيد وكقوله تجلدت حتى قيل لم يعرقلبه من الوجد شئ قلت بل اعظم الوجد اي بلى راه اعظم الوجد ويجوز ارتفاع المذكورات كلها على انها اخبار لمبتدآت محذوفة وزاد في الاوضح جواز حذفه اذا استلزمه ما قبله كقوله غداة احلت لابن اصرم طعنة حصين عبيطات السدايف والخمر اي وحلت له الخمر لان احلت يستلزم حلت ويحذف الفعل وجوبا في نحو ان احد من المشركين استجارك واذا السما انشقت اي تجب حذف الفعل اذا ولي الاسم ما يختص بالفعل كادوات الشرط والتحضيض والاستفهام غير الهمزة وكان بعد الاسم ما يفسر المحذوف اذ لا بد للمحذوف وجوبا من لفظ هو كالبدل منه مفسر له بخلاف الجائز وذلك كالايتين المذكورتين فاستجارك وانشقت مفسران لمثلهما محذوفين اي ان استجارك احد استجارك واذا انشقت السما انشقت ومنه قول لوام هلكون خرآن وهلا زيد قام وهذا المفسر اما فعل كما رشرط وصيغ مع ان كالاية المذكورة الاولى او فيه لم نحو ان زيدا لم يحبك فاهنه او حرف يودي مودي الفعل كان الموضوعة للثبوت في نحو ولو انهم صبروا عند من يجعلها فاعلا كما ياتي ولا يجوز اظهار المفسر لئلا يجمع بين المفسر والمفسر وغير ان واذا اولوم اداوات الشرط والاستفهام لانها في الكلام الاصرح الفعل كان مع المضارع المثبت ولذلك اقتصر على التمثيل بان واذا وقلما لوكما ياتي في باب الاشتغال ولا يجوز تعدير الفعل مع غيرها فلا يقال في بيتي زيد خرج ان اصله متى خرج زيد خرج الا في الشعر كقوله بيتي واغل سروربهم لحوح ووافق الكوفيون الجمهور على رفع الاسم في الموضع المذكورة باضمار فعل واجاز واكونه فاعلا بما بعده بنا على تجويزهم تعدم الفاعل على عامله ويظهر اثر خلافهم في التثنية والجمع كما رفيجوز عندهم الزيدان او الزيدون قام ولا يجوز عند البصريين والجمهور قاما قمص ومثل التركيب المذكور لا يعرف عليه وهذا الخلاف من الغرائب مشهور وقال الرجاجي اجمع النحاة على ان الفاعل اذا قدم على فعله لم يرتفع به وكذا نقل الرضي الاتفاق على ذلك ويحذف الفاعل في نحو اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما واسمع بهم وابصر وقضية الامر لا مطلقا خلافا للكسائي اي قد يحذف الفاعل مع القرينة دون عامله في صور احدها ان يكون فاعل مصدر وسواذكر المفعول كيتيما في الامر المذكور اذ معناه اواطعامه يتيما بالاضافة الى الفاعل اولم يذكر المفعول كما في اللازم نحو عجبت من قيام حصل اليوم او المتعدى كعجبت من ضرب حصل اليوم وانما استغنى المصدر عن المرفوع دون الفعل وشبهه لان الفاعل كالجزء من الفعل وحمل شبهه عليه ولم يثبت هذه الجزئية للمصدر بل هو كالمنفصل عنه بدليل اضافة اليه وافهم المص بعدم تقييد حذف فاعل المصدر بالوجوب انه جائز الذكر وهو قول البصريين وقال الفراء لا يجوز ان يلفظ به بعد المصدر

المنون لانه لم يسمع ويرده قوله حرب تردد بينهم بتاجر فذكرت ابآوها ابنآوها فابا وهما مرفوع بكون
اي ليست الدروع وابآوها مرفوع بتاجر ورد باحتمال عزد لك الثانية فاعل افعل بكسر العين في
التعجب عند تقدم مايدل عليه لحواسع هم وابصر اى بهم بنآ على قول الجمهور ان افعل لفظه الامر
ومعناه الخبر ولهو في الاصل فعل ماض والضمير بعده فاعله زيد فيه الباء لرفع فتح اسناد صيغة الاسم
الامر الى ضمير الاسم كما سياتي الثالثة اذا كان الفعل مبنيا للمفعول لحوضي الامر وبعدم انه يحذف في نحو ما قام الا
هند اي ما قام احد الا هند ولذلك لم يلحق الفعل علامة التانيث الا في الشعر كما نص عليه الاخفش
فلا يجوز حذف الفاعل عند الجمهور الا في هذه المواضع المذكورة لا مطلقا لان حذفه ان كان اقتصارا
لم يكن اللفظ حينئذ مفيدا واختصارا لم يجز لان الوجب قد جعلته مع الفعل بمنزلة شيء واحد بدليل اسكانهم
اخر الفعل في ضرب وذهب الكسائي الى جواز حذفه وحده محتجا بان حذف الاقتصار لا يخرج الكلام عن
الافادة قال وقول المانعين انه كالجزء من الفعل ان عنوا به من جهة المعنى فمنقوض بالمصدر وان عنوا به
من جهة اللفظ فقد يحذف من اللفظ الواحد بعضه للخفة واستدل بحو قوله صلى الله عليه وسلم لا يزني الزاني
حين يزني وهو مومن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مومن فان يشرب لا يصح ان يجعل فيه ضمير يعود
الى الزاني لان المعنى على نفيه فالفاعل محذوف اي لا يشرب شارب الخمر وهو مومن وبحو قوله
اذا كان لا يرضيك حيتي تردني الى قطريّ لا اخالك راضيا فان الفاعل فيه محذوف اي لا يرضيك شيء
وتابعه السهيلي على ذلك والفاعل عند الجماعة في الحديث ضمير يعود الى الشارب المفهوم من يشرب وكذلك في
البيت وكانه قال لا يرضيك مرض كما في قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل المفهوم من
اعدلوا فكل ما ورد مما يوهم حذفه فهو عندهم موول قال في السهيل ورفع توهم الحذف الذي يجيء الفاعل
جعله مصدرا مسونا انتهى اي كقوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه حتى حين اي بدا لهم بدا كما قال
بدا لك من تلك القلوص بدآ اي ظهر لك فيها راي ونحو ذلك نعذر في قوله تعالى اذا احرج يده لم يكد يراها
فاعل احرج ضمير الواقع في البحر الموصوف ولم يجر ذكره لكن ساق الكلام يدل عليه والحاصل ان الفاعل
لا يحذف وحده بل مع رافعه كما سياتي وموهم ذلك موول وقد يدل على الفاعل الحال المشاهدة نحو للاذا
بلغت التراقي اي الروح ويحذف جوازا كلاهما اي الفاعل وفعله في نحو نعم لمن قال اجآزيدا اي نعم جآزيد
ويطرد ذلك في باب الجواب اما بعد احرف الاتي ذكره فتقول في جواب الم يقم زيد نعم ان صدقت اليفي اي نعم
لم يقم وبلى ان ابطلته اي بلى قام زيد ومنه قوله قالوا اخصص فصلت ان وحيفت ما ان تزال مسوطة بزجآي
فان ما بعدها نعم وما قوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير وقد ذكرت قبل انه لا استغنى لذلك جلا فالاكثر في الجواب ان
تكون الها للسكت بل اسما ان وخبرها محذوف اي انه كذلك اولا بعد احرف الجواب كقولك زيد لمن قال
من اكرم اي اكرم زيدا ولو كثر ومنه قوله تعالى ماذا انزل ربكم قالوا خيرا وقد يحذفان وجوبا في الجواب ايدا
اتيته اتاك **باب النائب عن الفاعل** هذه التسمية مصطلح ابن مالك وتسمية
الجمهور المفعول الذي لم يسم فاعله قال المصنف والاولى اوضح واخصر مع ان الثانية منتقدة بانها لا تشمل

غير المفعول من الظروف وغيره وبانه يصدق دينارا من اعطى زيد دينارا وعلى بيتما من قوله او اطعام في يوم ذي مسغبة عما يحذف الفاعل للجهل يحذف الفاعل لاسباب ذكرها المص سعا لما حرى العادة وهو كما قال تطفل منهم على صناعة البيان فان الحذف الذي يلزم النحوي المطرفة مما اقتضته صناعة كحذف جزء دون مبتدا او عكسه او شرط دون جزاء او عكسه او معطوف دون معطوف عليه او معمول بدون عامل واما قولهم في سراييل تسلم الحراي والبرد وفي وتلك نعمة تمنها على ان عبدت بني اسرآءيل اي ولم تعبدني وفضول في علم النحو وانما ذلك للمفسر واحق الناس بذكر الاغراض الباعثة على حذف العامل اهل البيان وقد ذكر انه يحذف للجهل به نحو سرق المتاع وروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا علم السارق والراوي او يحذف لغرض لفظي او معنوي فالاول كالايجاز نحو ومن عاقب بمثل ما عوقب به ثم بغي عليه واقامة الوزن كقوله علفتها عرضا وعلفت رجلا غيري وعلق اخرى ذلك الرجل وتقارب الاسجاع كقولهم من طابت سريرته حمدت سيرته والثاني كأن لا يتعلق بذكره غرض عوفا احضر تم واذا حييتم بتحية واذا قيل لكم تفسحوا وكالعلم به نحو وخلق الانسان ضعيفا وكتعظيمه كالحديث من بلي شيئا من هذه القاذورات فليستتر ترك ذكر المبلي سجانه تعظيما له وتنزيها ان يذكر مع المبتلى به وكابهامه او تحقيره او الخوف منه او عليه وقد نظمها ابو حيان في ارجوزة فقال وحذفه للخوف والابهام والوزن والتحقير والاعظام والعلم والجهل والاختصار والسجع والوفاق والايثار واذا احذف الفاعل لما ذكر فينوب عنه عند حذفه في احكامه كلها من الافادة ووجوب الرفع لفظا او محلا وجواز كونه جملة يعلم اي ووجوب تاخره عن عامله وتسكين اخره له اذا كان ضميرا متحركا كضربت وضربنا واتصاله به وجوبا وجوازا وامتناعا وتانيث فعله وجوبا وجوازا اذا كان مؤنثا ضربت هند وعدم الحاق عامله علامة التثنية والجمع الا على لغة اكلوني البراغيث وامتناع حذفه وجواز حذف عامله جوازا كأن يقع جوابا لسوآل مقدر نحو هل ضرب احد فتقول زيد ووجوبا في نحو واذ الارض مدت وكونه لا يعد الى غير ذلك من احكامه مفعول به فهو مفعول بلا علم من ان يكون مفعولا لاثاني له كضرب زيد او ثان او ثالث كاني ظننت وعلمت وساتي وبتعين للنيابة المفعول به عند الاكثر اذا وجد فان لم يوجد فما اختص وتصرف من ظرف او مجرور او مصدر وهو اي المصدر اولا من اي اولى للنيابة اذا اجتمعن للنيابة اي اذا لم يوجد المفعول به ناب عن الفاعل ما اختص وتصرف من احد امور ثلاثة الاول ظرف مكاني او زماني نحو صم رمضان وسير ميل فلا يسوغ غير المختص نحو سير وقت او زمان وجلس مكان ولا غير المتصرف كاذا وعند ونحوها مما لا يستعمل الا منصوبا على الظرفية لان النائب يجب ان يكون كالفاعل في افادة ما لم يفده الفعل حتى يتبين احتياج الفعل اليه فيصير اعما كلاما وسير وقت وجلس مكان وجلس ثم او عند لا افادة في الاولين زائدة على مدلول الفعل واستغنت بنيابة الاخرين لئلا يجز جا ذلك عن ما استقر لها في لسانهم من لزوم حالة معينة وامتناع رفعها والثاني المجرور بحرف زآئد بالعان نحو ما ضرب من احد ويجوز الاتباع على لفظه ومحله نحو ما ضرب من رجل عاقل وعاقلا وغير زائد عند الجمهور نحو سير بزيد فالمجرور في موضع رفع الا انه لا يتبع على الموضع والنائب هو مجموع الجار والمجرور عند ابن مالك وقال ابن درستويه والسهيلي وتلميذه الرندي النائب ضمير المصدر لا المجرور لانه لا يتبع على المحل بالرفع ولانه لا يعدم نحو

كان عنه مسيئوا ولانه اذا تقدم لم يكن مسندا وكل شئ ينوب عن الفاعل فانه اذا تعدم كان مسندا ولان
الفعل لا يونث له في نحو مر هند والجمهور قولهم سير بزيد سيرا فذكر المصدر منصوبا دليل على انه غير نائب
فضيع كذلك لانه خلفه قال قرب المص ولا يحسن الرد بذلك لامكان انه انما لم ينب لانه غير مختص وشرطه
الاختصاص كما تقرر وانما النائب في سير بزيد مصدر مختص فالتعدير سير بزيد هو اي السير المعهود
انتهى والجمهور انه انما يراعى في محل يظهر فيه الفصيح تحو است بقائم ولا اعد خلاف في رب زيد العاقل بالنصب
او مر بزيد العاقل بالرفع لامتناع مررت زيدا ومر زيد والتاء في الآية ضمير راجع الى ما رجع اليه اسم كان
ولهم المخلف واسناد الاسناد العدم المجرد وقد اجازوا النيابة في لم يضرب مع احد مع امتناع مع احد لم
يضرب وقالوا في كفى بالله شهيدا ان المجرور فاعل مع امتناع كفت بهند مع ان الفاعل جميع النائب لانه
في صورة العمدة وهي لا يونث الفعل لها ثم لا يشترط في الجار ان لا يلزم وجها واحدا في الاستعمال كذو رب
والكاف وما حصر بتم او استثنا فلا ينوب شئ كما لا ينوب الظرف غير المختص الثالث مصدر متصرف مختص
بتحديد العدد او الوصف او الاضافة او كونه اسم نوع فاذا فقد في الصور نحو واحدة فلا ينوب المصدر اللازم
للنصب كسبحان الله ومعاذ الله وحنانيك ولا غير المختص كضرب ضربا اذ لا فائدة فيه لانه معلوم من الفعل
لدلالته عليه بالالتزام والمصدر بشرطه اولى للدلالة اذا اجتمعن لانه مفعول بلا واسطة وان دلالة
الفعل عليه اقوى وهذا اختيار ابن عصفور واختيار ابن معط تبعا للاخفش انابة المجرور لانه مفعول به
وان كان بواسطة واختار ابو حيان ظرف المكان وقال بعضهم او لاهن ما كان اهتمام المتكلم به اشد
وافاد تقييد المص نيابة غير المفعول به لعدم وجوده انه اذا وجد تعين للنيابة ولهذا لك عند الاكثر
لشدة شبهه بالفاعل في احتياج الفعل اليه اذ لهما محل له ولا بد للحال من محل ولكون الاسناد اليه حقيقة
والى غيره من الملابسات المجازية واجاز الكوفيون والاخفش انابة غيره مما ذكر مع وجوده مطلقا واحتج
ابن مالك قال لكثرة السماع كقراءة ابي جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون وكقوله ولو ولدت قفيرة جرو كلب
لسب بذلك الجرو الكلابا وقوله وانما يرضى المنيب ربه ما دام معنيا بذكر قلبه فاقيم المجرور في المواضع
الثلاثة مقام وجود المفعول منصوبا وقال الاخفش لعل ضرب الضرب الشديد زيدا وضرب اليوم
زيدا وضرب مكانك زيدا وفي المسئلة ثلاثة مذاهب المنع مطلقا وهو مذهب سيبويه والبصريين والجواز مطلقا
وهو مذهب الكوفيين والتفصيل فيجوز ان تقدم على المفعول ويمتنع ان تاخر وهو مذهب الاخفش
واجاب المانعون باحتمال ان النائب في الاية ضمير مستتر في الفعل يعود على المصدر المفهوم من قوله قل
للذين امنوا يغفروا اي ليجزي الغفران قوما وبان الابيات ضرورة ونقل عن سيبويه ان غير المفعول به اذا
كان اهم من الكلام كان اولى باقامة مقام الفاعل اذا كان المقصود الاصلي وقوع الضرب امام الامير
اقيم ظرف المكان نائبا مع وجود المفعول وكذا الحال في غيره فمفعول ضرب امام الامير زيدا وبقي شرط
رابع لانابة ما ذكر بعد فقد المفعول به والاختصاص والتصرف ويلوان يكون ملفوظا بها لاسوية
واجاز ابن السراج انابة الظرف المنوي قال في الارتشاف وتبعه ابي سيبويه جوان في المصدر

ووجه الاب زيد حسنة وزيدا ضربا اباه وزيد دراكه وزيدا انه قائم فلا يعد في اقسام الاشتغال لعدم صدق الحد عليه وفي نحو خرجت فاذا زيد اوواذا زيد يضربه عمرو اقوال ثلاثة بالنهاية يجوز النصب ان وقع الفعل بعد اذا اوقع الاسم بعد اذا الفجائية كالمثال المذكور ومنه بلاه اقوال احدها يجوز نصبه مطلقا قيل وهو ظاهر قول سيبويه والثاني المنع مطلقا وهو ما ذكره ابن مالك وقال المص انه الحق لانها لا يليها فعل وكل معمول فعل انما يليها مسندا وخبرا وان المعتوجه او المكسور لان الكلام معها بمنزلة مبتدا وخبر قال ابن مالك ثم اولها غير ذلك فقد خالف كلام العرب فلا سمعت الا وان كان سيبويه عليه والثالث التفصيل فيجوز نصبه ان قرن الفعل بقد ويمتنع بدون ذلك وهو مذهب ابي الحسن وبعده ابن عصفور قال المص ووجه عندي ان التزام الاسمية انما هو للتفرقة بينها وبين اذا الشرطية المختصة بالفعلية فاذا اقترنت بقد حصل الفرق بذلك اذ لا تقترن الشرطية بها الحالة الرابعة ان يستوي الرفع والنصب واليها اشار بقوله ويستويان اي الرفع والنصب في نحو زيد قام وعمرا اكرمته للتكافي اي يستوي رفع الاسم ونصبه في كل موضع بني الفعل او شبهه فيه على اسم غيرما التعجبية ووقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف غير مخصوص ل
باما على جملة ذات وجهين وهي الابتدائية التي خبرها فعل وفاعله كالمثال في المتن فرفع عمرو بالابتداء والجملة بعده خبرية فعلية بالعطف على مثله وهي الجملة الكبرى الاسمية وهو زيد قام ونصبه مفعولا بفعل مقدر هو جملة معطوفة على جملة فعلية هي الجملة الصغرى قام مع ضميره فالوجهان متكافيان الرفع بالنظر الى صدر الجملة والنصب بالنظر الى عجزها فاستويا ورجح بعضهم النصب بزيادة على اقرانه المتكافئين وردّ ايضا بان الرفع فيه مرجح لعدم احتياجه الى الاضمار فتساقطا ورجع الحال الى التساوي وشبه العاطف كالعاطف بحوانا اضرب القوم حتى عمرا اضربه ذكره ابن عقيل فان بني الاسم على ما التعجبية نحو ما احسن زيدا وعمرا اكرمته عنده فلا اثر للعطف وكذا المفصول باما نحو زيد قام واما عمرو فاكرمته فالمختار الرفع ما لم يرجح النصب كالطلب لان اما تقطع ما بعدها عما قبلها لصدرتها فلا نظر الى ما قبلها ولان ما التعجبية لا يكون فعل التعجب بعدها صغرى لان فعل التعجب قد جرى مجرى الاسماء ولذلك منع بل اعتقد الكوفيون اسميته ولا يشترط الرابط ان نصبت وفاقا لسيبويه والفارسي
اي اذا نصبت الاسم في المسئلة المذكورة فلا يشترط ان يكون في الجملة المعطوفة ضمير يعود على الاسم المشتغل عنه ولا العطف بالفاء وفاقا لسيبويه والفارسي في عدم اشتراط ذلك واجاز واختار المص تبعا للتسهيل دليل قراءة من قرأ والقمر قدرناه منازل بنصب القمر وهم ما عدا ابي عمرو والحرميين من السبعة وهو معطوف على والشمس تجري وليس في الجملة التي بعد العاطف المحمولة على الصغرى ضمير يعود على الشمس ومثال سيبويه عمرو لقيته وزيد كلمته اي برفع زيد بالعطف على الاول ونصبه ان حملت على الاخر وليس في مثاله رابط وخالف الاخفش والفراء في منع النصب ان لم يكن رابط يعود على الاول ولم يعطف بالفاء واختار المص في الاوضح وفاقا لهشام الواو كالفاء وحكى ابو حيان في ارتشافه ان مذهب الجمهور الجواز ان كان العطف بثم والا فلا ثم ذكر المص امثلة ليس في باب الاشتغال

لعدم صدق ضابطه السابق عليها فقال وليس منه اى من باب الاشتغال قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب
والعمل الصالح يرفعه لان فاعل رفع ضمير يعود على العمل والضمير المنصوب انما يعود على الكلم وسبق ان
الفعل لا ينصب الا ما هو من جملته لا من جملة اخرى فلا يصدق عليه انه لو لم يشتغل العامل بضميره لنصبه
كما سبق ولا منه وكل شيء فعلوه في الزبر لان فعلوه لو نصب كل شيء به لعدم اشتغاله بضمير لانتفى
المعنى الحاصل مع الرفع اذ يصير المعنى في النصب انهم فعلوا كل شيء في الزبر وليس مرادا وانما المراد ان
كل شيء موصوف بانه مفعول لهم ثابت اي محفوظ عليهم في الزبر قال فقائل في اللوح المحفوظ فالجار والمجرور
خبر دليل ما بعده ولهم وكل صغير وكبير مستطر ولا منه نحو زيدا يوم نراه نفرح يعني اذا اضيف الى
العامل اسم كالمثال فان يوم مضاف الى جملة نراه ولهم لو لم يشتغل بنصب الضمير لم ينصب الاسم المتقدم
ولهم زيدا اذ لم يعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف ولا منه ايضا نحو ما زيدا الا يضربه عمرو يعني ما
اعترض فيه بين الاسم والعامل اداة الاستثنا كالمثال المذكور اذ لم يعمل ما بعد اداة الاستثنا
فيما قبلها لو لم يشتغل بالضمير ولا منه ايضا زيد الذي رايته او ما رايته وان لغيته اكرمه
يعني ما كان العامل فيه صلة كالمثال في المتن وزيد انا الضارب او شبه الصلة ولهم الصفة نحو ما رجل
يحبه يهان فينصب الاسم السابق لو لم يشتغل العامل بالضمير فيمتنع لكون العامل صلة وشبهها
ولا يعمل ما في خبرها فيما قبلها وليس منه ما توسط بين الاسم والعامل ماله الصدر كالنافية نحو زيد
ما رايته اذ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وكذا ان توسطت ان الشرطية نحو زيد ان لقيته اكرمه ان اداة
الشرط لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ولم لم يعمل لا يفسر عاملا لان المفسر عوض عن الناصب ودال عليه فلا
اقل من استعداده للنصب لولا الضمير فلا يصلح لذلك لا يكون مفسرا واحتر ز بتوسط ان الشرطية عما
لو عدمت على الاسم نحو ان زيدا لقيته فاكرمه وقدر الكلام فيها ومثل ما النافية لا وان النافيان لجواب
قسم نحو زيد والله لا اضرب او زيد والله ان ضربته واداة الاستفهام كزيد هل ضربته ولام الابتدا
نحو عمر لبئس رجل وكم الخبرية نحو زيد كم لقيته وان واخواتها غير المفتوحة نحو زيد اني اضربه او
ليتني اكاتبه فكل هذه الصور ليست من باب الاشتغال لامتناع عمل العامل بعد التقديم في الاسم المتقدم
بسبب كونه بعد ذوات الصدور ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها كما سبق فرع في اجازة عمل الشرط
فيما قبل اداته كالكسائي فيجوز زيدا ان تكرمه يكرمك عنده في باب الاشتغال اما مع قول الجواب فلتقدمه
على الجواب وحده نحو ان يقم زيد اخاه يكرم اقوال الجمهور على المنع والكسائي على الجواز وقيل يجوز
ان كان ظرفا ويمتنع في غيره ولهم مذهب الفراء حكاه ابو حيان وقال على هذه المذاهب ينبغي جواز
الاشتغال ومنعه ولا منه ايضا هند ظننتها قائمة اي حيث العامل فيه مسند لضمير الاسم السابق
المتصل كالمثال في المتن وزيدا ظنه ناجيا اي ظننت نفسها وظن نفسه فلا يجوز نصب الاسم السابق
بضمير بعينه المذكور لعدم صحة عمله فيه اذ لا يوقع فعل فاعل مضمر متصل على مضمر الظاهر لانه يلزم منه
تغيير المفعول للفاعل ولهم ممتنع في جميع الابواب لا يقال زيدا ضربه على ان الضمير عائد على زيد

لان القياس ان لا يخالف المفسر مفسره ويخالف المفعول للفاعل هو الغالب المشهور وكذا لم يجز زيدا
اعطيته على ان الضمير لزيد بمعنى اعطيت نفسه ولم يجز ايقاعه على مضاف الى مفسره نحو غلام هند ضربته
قولان الصحيح عند البصريين الجواز لانه بتقدير هند ضربت غلامها **فان رفعت الجواب** في مسئلة الشرط
او فصلت الفاعل في مسئلة هند فعلت هند ما ظنتها قائمة الا هي وزيد ما ظنه ناجيا الا هو **جاز** كونهما
فرباب الاشتغال عند سيبويه واتباعه اما في مسئلة الشرط فلان الجزم الجواب المرفوع في قولك زيدان تضربه
اكرمه ليس بجواب عند سيبويه بل دليله والجواب محذوف وتسميته جوابا مجاز فيعمل حينئذ فيما قبل
الشرط فلما جاز عمله جاز تفسيره عاملا فيه واما في المسئلة الثانية فلان الضمير المنفصل كالاجنبي والواو
تعامله معاملة السببي ولذلك يجرد عامله فعلا كان او وصفا عن علامتي التثنية والجمع والتانيث
كما سبق فلا يلزم المحذور السابق واصل المثال لم يظنها قائمة احد الا هي ولم يظنه ناجيا احد الا هو حيث
لم يصح الاشتغال فرع الاسم على الابتداء واجب في كلما ذكر **وتفسير** الفعل المشغول **الرافع** شاغلا لفظا نحو
ازيد قام ام قام ابوه او تقديرا نحو زيد مر به عاملا **رافعا** مفعول لتفسير اى رافعا ذلك المفسر بفتح السين
للاسم السابق كتفسير المشغول **الناصب** ناصبا للاسم يعني ان حكم المشغول في تفسير الرافع حكمه
في تفسير الناصب في كون الاسم السابق فيه وجهان لكنهما مختلفان في التخريج سبقا في الاعراب ولهو
الرفع قال يكون على الابتداء واخرى على الفاعلية بفعل مقدر يفسره الظاهر كما فسر الناصب فيما تقدم فتكون
اقسام هذا النوع ايضا خمسة كاقسام الاول قسم يجب فيه اعراب الاسم السابق مبتدا وقسم يترجح فيه
ذلك وقسم يضعف وقسم يمتنع وقسم يستوي فيه الابتداء والفاعلية وقد سردها المص على هذا الترتيب
فاشار الى الاول بقوله **فيجب** تقدير **الابتدائية** في نحو خرجت **فاذا زيد يكتب** اي حيث وقع الاسم السابق
بعد ما يختص بالاسماء كالمثال لان اذا الفجائية تختص بالجمل الاسمية فلا يقدر بعدها فعل وكذا ان منع
مانع من صحة تفسيره نحو زيدا ما قام **ويترجح** ابتدائية على تقدير فاعلا بمقدر يفسره الفعل بعده في
نحو زيد قائم كذا مثل به ابن مالك وتبعه المص قال ابن عقيل والمعروف في هذا انه يجب فيه الحمل على الابتداء لانه
لم يوجد مع الاسم السابق ما يقتضي الفعل لزوما ولا اختيارا ولم يشترط في هذا النوع كما ذكره المغاربة
ولم يجوز رفعه على الفاعلية الا ابن الوليد بناءه على انه لا يشترط طلب الفعل فلعل المص يعني ان مالكا ذهب
الى ما ذهب اليه انتهى وتقدم ان الكوفيين يجيزون فاعليته على العدم والتاخير **وتضعف** ابتدائيته
في **انتم تحلقونه** اي حيث وجد طلب الفعل اختيارا كالاستفهام والنفي كالاية وكقوله كفى والاهم مذكورين
فالراجح تقدير فاعلا بمحذوف كما سبق في الفاعل مع كلام فيه **ويمتنع** ابتدائيته **في نحو ان امرؤ هلك وان**
السما انشقت وقل لو انتم تملكون اي تمتنع ابتدائيته حيث وجد طلب الفعل لزوما كادوات
الشرط والتحضيض اذ يجب ايلاؤها الفعل ظاهرا او مقدرا نحو قوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ما قدم سلف وان امرؤ
هلك وان احد من المشركين استجارك اي ان هلك امرؤ هلك وان استجارك احد استجارك وقوله تعالى اذا السما
انشقت اي اذا انشقت السما انشقت وحوابها محذوف للتهويل بالابهام وكقوله قل لو انتم تملكون عندي

جوز ايلاآها الاسم على تقدير فعل مفسر كما سياتي في اعراب المثل اي لتكلمون وفسر تكلمون فحذف المثل
الاول فانفصل الضمير بقلة الم عن الزمخشري وابي البقا والسايين وعن البصريين انه لايجوز لوزيدا قام
الا في الشعر او الندور كقولهم لوذات سوار لطمتني وقيل التقدير لوكنتم قال الم ورد بان المعهود حذف
كان ومرفوعها وقيل الاصل لوكسم انتم تكلمون فحذفا وبقي الوكيد ورد بقلة الجمع بين الحذف والوكيد وكذا يمتنع
في نحو ملازيد قام الابتدآ به ويجب تقدير هلا قام زيد قام واما غير ان واذا ولو واذوات الشرط
فيجب ان يليها في الكلام صريح الفعل ولاتقدير كما سبق ولا يفصل بينها وبين الفعل منصوب نحو متى زيدا
ضربت اومضمنه كما مر ولا بمرفوع نحو متى زيد قام الا في الشعر كقوله ومن يحن لومه يبت وله ومن آمن وقوله
صعلة ثابتة وجانب ايما الريح يميلها تميل وما ذكره المص من امتناع الابتدآ به بعد المذكورات مبني
على مذهب البصريين من اختصاص المذكورات بالفعل بدليل الاستقرا من كلامهم وعن الكوفيين جواز دخول
اذا على الجملتين اذا كان الخبر فعلا ماضيا كاذوفي الارتشاف ان سمع مجيء رفع الاسم بالابتدا بعد
اذا الشرطية واذوات الشرط اذا كان الخبر فعلا وسياتي في الكلام على الادوات تحقيق
وبيسنويان انه ابتدآ به الاسم السابق ورفعه بمحذوف في الجملة ذات الوجهين في نحو زيد قام وعمرو
قعد فان راعيت المبتدو بزيد رفعت عمرا بالابتدا والصوري المبتدو بقام رفعه على الفاعلية وقعد عمرو
واعلم ان قولهم مالا يعمل لايفسر عاملا يقتضي ان لايتاخر المفسر عن المرفوع في المسآئل المذكورة نحو زيد قام وان
امرؤ هلك لان الفعل لايعمل الرفع فيها فاقبله بالاتفاق كما نقله بعضهم ومالا يعمل لايفسر عاملا فلا يكون المقدر
مفسرا بالناظم المتاخر عن المرفوع الا ان يخص عدم جواز تفسيره بمفسر الناصب ولعل الناظم مراد كما قاله بعضهم وقال
الرضي الاصل في المفسر ان يصلح للعمل ويقبل المفسر فان لم يصلح وكان له عمل آخر غير التفسير حمل عليه والا اضطر
الى جعله مفسرا مع امتناع عمله ولايجوز النصب نحو زيدا ذهب به وفاقا لسيبويه لان الفعل فيه يقتضي
الرفع فلم يشتغل عن نصب الاسم السابق لانه مشغول بضمير مجرور لفظا مرفوع محلا ومثله زيدا غضب عليه
فزيد في مثال المتن مرفوع بالابتدا او بفعل محذوف على الخلاف المهرة فالمقدر اذهب زيد ذهب به
وجوز المبرد واليزيدي نصب زيد في المثال وجعلاه من باب الاشتغال على ان العآئد مقام العامل ضمير المصدر
الذي تضمنه الفعل والمجرور في محل نصب والتقدير ذهب هو اي الذهاب به ورده ابن مالك بان الفعل
انما يتضمن مصدرا غير مختص والاسناد اليه منطوقا به غير مفيد فكيف اذا كان ضمرا باب التنازع
بالاضافة وتسميه الكوفيون باب الاعمال وهذا الباب وما قبله مشتملان على جمل كثيرة من مباحث العامل
خارجا عما يفرق منها في الابواب اذا اقتضى عاملان اوثلاثة ما اخر من معمول عمل فيه ولحد
قال المص في اوضح حصة التنازع ان يقدم فعلان متصرفان او اسمان يشبهانهما او فعل متصرف
واسم يشبهه ويتاخر عنهما معمول غير سببي مرفوع ومطلوب لكل منهما من حيث المعنى انتهى وقال ابنا
عاملان اوثلاثة كما قال الشلوبين وابو حيان ولم يقدر ابن مالك والرضي عاملان فصاعدا لاقتضا
تنازع اكثر من ثلاثة وهو ظاهر كلام ابن عصفور وقال ابو حيان اكثر ما سمع تنازع ثلاثة وانما تنازع

لنقل سيبويه عن العرب ان اعماله هو الاكثر قال تعالى فاتوني افرغ عليه قطرا استفتوني قل الله يفتيكم في الكلالة
فقطرا مفعول لافرغ ومفعول آتوني محذوف للدلالة الثاني عليه قال ابو البقا وجميع ما مر تيا في التنزيل في
هذا النحو انما هو من اعمال الثاني ولو اعمل الاول من اية الكلالة لقيل قل الله يفتيكم فيها ومن اعمال الثاني ايضا قوله
تعالى تعالوا يستغفر لكم رسول الله وايهم طوا كما طسنتم ان لن يبعث الله احدا ولو اعمل الاول لقال تعالوا يستغفر
لكم الي رسول الله وايهم طوا كما طسنتموه هكذا استدل ابن عاشك وغيره بهذه الآيات لمذهب البصريين
قال ابن الحاج ولا دليل فيه لان المحذوف والظاهر فيها ونحوها المفعول لا الفاعل وحذفه جائز لانه فضلة
فيمكن ان يكون الظاهر مفعولا للاول والمحذوف الثاني وبالعكس وانما يصح الاستدلال باضمار الفاعل مع ظهور
المفعول كضربني وضربت زيدا وبحذف المفعول مع ظهور الفاعل كضربت وضربني زيد واما ان يكون المفعول
هو المحذوف المضمر في كلا الفعلين فلا دليل فيه انتهى وهو ظاهر قال ابن مالك واعمال الاول لا يكاد يرد
مع قلته الا في الشعر واختير الثاني ايضا لحق الجوار والقرب ولان الاصل ايلاء المعمول عامله وفيه
تخلص من كثرة الضمائر كالحديث كما صليت وباركت ورحمت على ابراهيم ولو اعمل الاول لقال كما صليت
ورحمته وباركت عليه على ابراهيم ومن الفصل بين العامل والمعمول والعطف على العامل قبل
ذكر معموله ثم انك اذا اعملت الثاني اضمرت في الاول مرفوعه فقط فاعلا كان او نائبا دون سائر ط
تاخر الضمير كما يقول الفراء وقال سيبويه والبصريون وان كان فيه اضمار قبل الذكر ولا يحذف
لامتناع حذف العمدة وسمه قوله جفوني ولم اجف الاخلاء انني لغير جميل من خليلي مهمل وقوله
خالفاني ولم اخالف خليلي ولا خير في خلاف الخليل وحكى سيبويه ضربوني وضربت قومك
وضربني وضربت اخويك فان اقتضى العامل ثانيا فشأنه ضرب واكرم زيد والكسائي يحذفه اي
يحذف مرفوع الاول وبه قال هشام من الكوفيين والسهيلي وابن مضاء من المغاربة واستدلوا بقوله
تعفق بالارطى لها وارادها رجال فبذت نبلهم وكليب اذ لم يقل تعفقوا ولا ارادوا ويقال
لهم ذهابكم الي وجوب حذف العمدة اشيع من فراركم من الاضمار قبل الذكر لمجيئه في غير هذا الباب
كما مر مع امتناع حذف العمدة بحال وبما استدلوا به موول بالاضمار اي تعفق اي من يذكر
والفرا يضمره موخرا ان طلب الثاني منصوبا والا اعملهما فيه يعني ان الفرا يضمر المرفوع موخرا
عن المتنازع فيه ان طلب العامل الثاني منصوبا فيقول ضربني وضربت قومكم واتى به منفصلا
لتعذر المتصل لمزوم الاضمار قبل الذكر لو قال ضربوني فان لم يطلب الثاني منصوبا بل وافق
الاول في طلب المرفوع نحو قام وقعد زيد اعملهما فيه فيكون الاسم الواحد مرفوعا بفعلين وفيه
اجتماع مؤثرين على اثر واحد وانما التزم ذلك فرارا مما جوزه البصري من الاضمار قبل الذكر والكسائي
من وجوب حذف العمدة قال ابن مالك ومذهبه غير مستبعد فانه نظير زيد وعمرو مطلقان علي
راي سيبويه ان الخبر مرفوع بالابتدا ويحذف منصوبه اي اذا اعمل الثاني اضمر في الاول مرفوعه
فقط فان اقتضى الاول منصوبا وجب حذفه نحو ضربت واكرمني زيد ومررت ومرني زيد لانه فضلة

يحذف في السعة فكيف مع التخلص من الاضمار قبل الذكر وان كان فيه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه فانه الموني من الاضمار قبل الذكر وقبل يجوز ذكره كقوله اذا كنت ترضيه وبرضيك صاحب جاء الكل للعيب احفظ اللسان وهو عند الجمهور ضرورة الا ان كان المنصوب في الاصل مرفوعا كخبر كان ومفعول ظن فهل يضمر قبل الذكر نحو كنت اياه وكان زيد صديقا وظننت اياه وظننت زيدا قائما اياه فهو كالفاعل لا يستغني عنه او يضمر بعده اي بعد الذكر وهو اختيار السيرافي وابن مالك نحو كنت وكان زيد صديقا اياه وظننت وظن زيد قائما اياه فهو لا يحذف لانه كالفاعل ولا يضمر قبل الذكر لانه منصوب فهو على صورة الفضلة فاضمر موخرا فهذان قولان من اربعة واشار الى الثالث بقوله او يحذف نحو كنت وكان زيد صديقا وظني وظن زيد قائما لانه من الحذف لدليل وهذا هو الذي صححه في الاوضح وقال ابن عصفور هو اشد المذاهب اذ لا اضمار فيه قبل الذكر ولا فصل واشار الى الرابع بقوله او يظهر نحو كنت صديقا وكان زيد صديقا وظني قائما وظن زيدا قائما وهو اختيار ابن الحاجب لسلامته من الاضمار قبل الذكر ومن حذف احد معمولي ظن فيه اقوال اربعة مرتبة احقا ومما يجب اضمار المعمول المنصوب فيه موخرا ما اوقع حذفه في نحو استعنت واستعان علي زيد به لانا لو لم نقل به وهو معمول استعنت لم يعلم ان زيدا مستعان به او عليه لان المتبادر الى الذهن استعنت عليه فحذف لدلالة قوله علي فيكون خلاف المراد فاضمر واخروا ما احز لانه فضلة لا يعترف فيه الاضمار قبل الذكر واذا احتيج الى ضمير مخبر به عما يخالف المفسر اظهر كظننت وظناني قائما الزيدين قائمين اي اذا احتاج العامل المهمل الى ضمير مخبر به عن اسم يخالف المفسر وهو المسارع فيه في الافراد وفرعيه والتذكير وضده اظهر وجوبا كمثال المتن الاصل ظننت وظنني الزيدين قائمين فظننت يطلب الزيدين قائمين مفعولين وظنني يطلب الزيدين فاعلا وقائمين مفعولا فاعملنا الاول فحذفنا الاسمين واضمرنا في الثاني ضمير الزيدين وهو الالف وبقي علينا المفعول الثاني نحتاج الى اضماره وهو مخبر عن يا المتكلم وانما يخالفه لفائمين الذي هو مفسر للضمير الذي ياتي به والياء مفردة وقائمين مثنى بين اضماره مفردا ليوافق المخبر عنه ويخالف المفسر وبين اضماره مثنى ليوافق المفسر ويخالف المخبر عنه وفي كل منهما محذور اذ لا تخالف بين الخبر والمخبر ولا بين المفسر ومفسره وجب العدول الى الاظهار فعلنا قائما موافق المخبر عنه ولم يضمر مخالفة الزيدين لانه اسم ظاهر لا يحتاج الى ما يفسره قال الشمني هذا تقدير ما قالوه والذي يظهر لي فساد دعوى المسارع في الزيدين لان ظنني لا يطلب لكونه مثنى والمفعول الاول مفردا وعن الكوفيين انهم اجازوا فيه وجهين حذفه واضماره على وفق المخبر عنه ولو اعملنا الثاني نحو ظنني وظننت الزيدين قائمين قلنا ظنني قائما وظننت الزيدين قائمين وليس من المتنازع نحو ما قام وقعدا الا زيد لانعكاس معنى المهمل اي ليس من المتنازع مثال الحق ولا ما قام وقعدا الا انا اذ لا يتصور اضمار مع الاول ولا بد منه لانعكاس معنى المهمل من المتنازعين لاخلاله من الايجاب والمراد الايجاب ويلزم ايضا في ما قام وقعد الا انا اعادة ضمير عاد الى حاضر انا مع ما في باب الحذف العام لدلالة القرائن اللفظية والمعنوية ما قام احد ولا قعد الا زيد فحذف احد كما حذف في قوله تعالى وان منكم الا واردها واسند

لانه كان عدما محضا فاوجده اعدم من العدم فكان مفعولا مطلقا لا مفعولا به وصوبه المص في المغني وقال انما
عرّ الكثير النحويين في هذا انهم يمثلون المفعول المطلق بافعال العباد وهم انما يجري على ايديهم انشاء الافعال
لا انشاء الذوات فيتوهمون ان المفعول المطلق لا يكون الا حدثا ولو مثلوا بافعال الله لظهر لهم لانه لا يختص
لانه تعالى موجد للافعال والذوات قال وكذا البحث في انشاء كتابا وعمل فلان خيرا والذين امنوا وعملوا
الصالحات ويدخل في المعرف ايضا المفعول الذي من باب كسي واعطي كاعطيت اوكسوت زيدا جبة فزيد مكسو
ومعطى والجبة مكساة ومعطاة ويسمى عامله الذي ينصبه متعديا ومجاوزا وواقعا كضربت زيدا
واعطيته درهما والعوامل التي تنصب خمسة الفعل وهو الاصل لا الفعل والفاعل معا
خلافا للفراء ولا كونه معمولا خلافا للكوفيين نحو قال داود وجالوت وورث سليمان داود واسم الفعل
نحو عليكم انفسكم واسم الفاعل نحو ان الله بالغ امره والمثال نحو اما العسل فانا شارب والمصدر نحو
ولولا دفع الله الناس وسرد المص هنا احكام العامل الذي هو الفعل من التعدي واللزوم وهو بابا
مستقل فالمجاوز الفاعل الى المفعول الواحد فاكثر هو متعد ومجاوز وواقع كما مر فان تجاوز الى غير
المفعول به من المنصوبات لم يكن في اصطلاحهم متعديا ويقسم الى متعد بنفسه لواحد كرحمك الله
والى اثنين اصلها المبتدا والخبر كباب ظن اولين اصلها ذاك كباب اعطى والى متعد لواحد بنفسه
والى اخر بحرف جر وهو اختار ويسمى غير المتعدي وهو ما لا يتجاوز الفاعل الى المفعول لانه وقاصر
ويقال في تعريفه ما لا يصاغ منه اسم مفعول تام كما يقال في المتعدي ما صاغ منه ذلك وظاهر كلامه
انه لا واسطة بين المتعدي واللازم لكن في الاوضح وغيره ان من الافعال ما لا يوصف بتعد ولا لزوم
وهو كان واخواتها وعلامته اي القاصر ان يدل على سجية او عرض او نظافة او دنس او
مطاوعة متعد لواحد ويوازن احمر اخضر او اقشعر او ما الحق بهما او احمرّ او احمارّ للقاصر
من الافعال علامات لفظية ومعنوية فمن الثانية دلالته على سجية اي طبيعة وهي ما ليس بحركة جسم
من وصف ملازم كجبن وسمج ولهذا كان ياس فعل المصموم العين لان ماكله لانه وقف على افعال
السجايا او على عرض اي ليس بحركة جسم من وصف غير ثابت كمرض وهم اذا شبع وكسل او على نظافة
كنظف وطهر ووضؤ او على دنس كنجس وقذر وقرب من ذلك ما دل على حلية كدعج وسمن وهزل
او على مطاوعة فاعله لفاعل فعل متعد لواحد نحو كسرته فانكسر وعدته فامتد ومعنى المطاوعة
انه قبل الفعل ولم يمتنع فالثاني مطاوع بكسر الواو والاول مطاوع بفتح الواو لانه طاوعه الثاني
واحترز بقوله لواحد من طاوع ما يتعدى لاثنين فانه يتعدى لواحد نحو علمته الحساب فتعلمه واصله ان
المطاوع ينقص في المطاوع درجة كالبسته الثوب فلبسه واقمته فقام قال في المغني وحقيقة المطاوعة
ان يدل احد الفعلين على تاثير ويدل الاخر على قبول فاعله لذلك التاثير ومن العلامات اللفظية موازنته
لاحمرّ من مزيد الرباعي كالمثال فهو في جرجم معنى اجتمع او موازنته لافعلل من مزيد الرباعي ايضا نحو اقشعر
جلده من المشعرين اصله قشعر او موازنته لما الحق بهما اي بافعلل وافعلل من مزيد الثلاثي فالاول

كاقعنسس الجمل اذا ابى ان يقاد من قعس اذا اخرج صدره وافعنلى كاسلنقى اذا نام على قفاه واحرنجم
الديك اذا انتفش للقتال وهذا السالا سعدى عند سيبويه وذهب ابو عبيد وابو الفتح الى تعدته وجاء
منه لعربدى وسربدى فى شعر ذكره فى المخبى قال ولا ثالث لهما فهذه من مزيد اللاتى الملحق باحرنجم الذى
هو من مزيد الرباعى والثانى كاكوهد للفرخ اذا ارتعد من مزيد اللاتى الملحق بافشعر الذى هو من مزيد الرباعى وهذا
الملحق به نادر كما قال فى الارتشاق ومن الملفظية موازنه افعل وافعال ومن اللاتى المزيد نحو احمر واحمار
واشهب واشهاب اذا غلب بياضه على سواده ونحو لك من الالوان كاخضر واخضار واصفر واصفار
وقد يجيئان لغير لون وعيب ظاهر كاشعر منه الراس واشعال وزاد فى المخبى ان يكون على فعل بالضم كظرف
وشرف كما مر من افعال السجايا او على فعل بالفتح وفعل بالكسر ووصفها على فعيل نحو ذل وقوى او على
افعل بمعنى صار ذا كذا كاغدا البعير اى صار ذا غدة او على استفعل كاستحجر الطين او على وزن الفعل
كانطلق او رباعيا مزيدا فيه نحو تدحرج او تضمن معنى فعل قاصر نحو فليحذر الذين يخالفون عن امره ضمن
معنى يخرجون او يميلون واعلم ان المفعول به لا ينصبه الا المتعدى بخلاف سائر المفاعيل فيستوى فيها
اللازم والمتعدى ثم ان القاصر اذا علق بمفعول به عدى اليه ما يوصل اليها المم بقوله ويتعدى
القاصر بصوغه على افعل نحو اذهبتم طيباتكم او فعل كفرحته او فاعل كما شيته او استفعل كاستحسنه
من المتعديات للقاصر صوغه على افعل بهمزة التعدية كاذهبتم طيباتكم ربنا امتنا اثنتين وقد ينقل بها
المتعدى لواحد فيتعدى لاثنين كالبست زيدا ثوبا ولم ينقل متعد لاثنين بالهمزة الى المتعدى لثلاثة الا فى
باب علم ورأى ومذهب المبرد ان النقل بالهمزة كله سماعى وظاهر مذهب سيبويه انه قياسى فى القاصر سماعى فى غيره
ومنها صوغه على فعل بضعف العين كفرحته فى فرح زيد وقد اجتمع التعدية بالهمزة والتضعيف فى قوله تعالى
نزل عليك الكتاب مصدقا لما بين يديه وانزل التوراه والانجيل وزعم الزمخشرى وعبد القاهر والسهيلى ان بين
التعديتين فرقا لانها بالهمزة لا تدل على تكرار نزل عليه وعلى التمهل فى الفعل قال الزمخشرى لما نزل القرآن نجما
والكتابان جملة جئ بنزل فى الاول وانزل فى الثانى قالوا وجاء انزلناه فى ليلة القدر لانه انزل الى السماء
الدنيا دفعة وجاء نزله على قلبك ونزلناه تنزيلا مرتبا بعد شئ على مهل وشكل عليه قوله تعالى وقال الذين لا يرجون
لقاءنا لولا انزل علينا الملائكة او نرى ربنا لقد استكبروا فى انفسهم وعتوا عتوا كبيرا يوم يرون الملائكة لا بشرى
يومئذ للمجرمين ويقولون حجرا محجورا وقدمنا ما فى هذا فى سورة الفرقان ومنها صوغه على فاعل بالف المفاعلة كما مثله وجالسته فى شئ وجلس ومثله قاعدته قال اذا انفصل القوم
الا اقارب لم يكن عيبا ولا ريبا على من قاعد اى قعد معه وصوغه على استفعل بالسين للطلب او للنسبة الى
الشئ كاستحسنت العدل واستقبحت الظلم والطلب هو الغالب كاستخرجت المال وقد ينقل استفعل

واخواتها استغفر وكفى وسعى ودعا فمعناه وصدق وزوج وكال ووزن وما اوّل مفعوليه فاعل في المعنى ومكسي واعطى للكسوت زيدا جبه واعطته دينارا وما سوى للمفعولين اصلها مبتدا وخبر ومن افعال القلوب والتصيير وما يتعدى الى ثلاثة مفاعيل وهي باب اعلم واري واخواتها ولما انهى الكلام على الفعل المتعدي واللازم رجع الى احكام المفعول بالنسبة الى الفاعل فقال والاصل تاخره اي المفعول عن الفاعل اي الاصل والراجح تاخر المفعول عن الفاعل نحو قتل داود جالوت لان طلب الفعل للمسند اليه الذي لا يتم المعنى الا به اشد من طلبه للفضلات ولان الفاعل منشئ الفعل والمفعول مورده ومتعلقه منشا فالفعل ينشا من الفاعل ثم يصل الى المفعول ويجب اي هذا الاصل وهو تاخر المفعول عن الفاعل في مواضع احدها ان يخشى اللبس بان لا تقوم قرينة على المقصود كما في نحو ضرب موسى عيسى وشتم سعدى سلمى لما استقت علامة الاعراب والقرائن اللفظية والمعنوية وجب ان يلتزم كل منهما مركن فيتقدم الفاعل ويتاخر المفعول ومثل مثال المتن في وجوب الاصل هذا ذاك وضرب غلامي ولدي فان وحدت قرينة لفظية كضربت موسى سلمى وضرب سلمى عيسى او ضرب موسى العاقل بالنصب عيسى او معنوية كاكل الكمثرى موسى لم يجب الاصل المذكور لوجود القرينتين في الامثلة الثاني ان يكون العامل فعل تعجب نحو ما احسن زيدا فلا يجوز ما زيدا احسن اذ لا يتصرف في معمول التعجب والثالث ان يكون الفعل صلة لحرف مصدري نحو كرهت ان تضرب زيدا فلا يجوز كرهت زيدا ان تضرب ولا ان زيدا تضرب كرهت اذ لا يفصل بين الموصول الحرفي وصلته هذا اذا كان الحرف عاملا كما مثل والا جاز تقديم المفعول وحده نحو عجبت مما زيدا تضرب على خلاف فيه وخالف ابن الحاج في وجوب الاصل المذكور في الامثلة المذكورة بان العرب تجيز تصغير عمرو وعمّ وتاتي بمختار اسم فاعل ومفعول وبان الالجاء مزيل قاصد العقلا وبانه يجوز ضرب احدهما الآخر وبان تاخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق وشرعا على الاصح وبان الزجاج نقل انه لا خلاف في انه يجوز في قارات تلك دعواهم كون تلك اسمها ودعواهم الجر وبالعكس ويمتنع اي الاصل المذكور في نحو ضربني زيدا اي حيث كان المفعول ضميرا متصلا بالفعل والفاعل غير متصل ظاهرا كان او مضمرا كالمثال في المتن ونحو ما ضربني الا انت فيتعين فيهما توسيط المفعول لان الفاعل لو قدم في المثال الاول لاتصل الضمير مع امكان انفصاله وهو ممتنع كالمثال وكذا في المثال الثاني وكذا يمتنع تقدم الفاعل اذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول عند الاكثرين نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه ويومئذ لا ينفع الظالمين معذرتهم اذ لو قدم لعاد الضمير على متاخر لفظا ورتبة وهو غير جائز واجاز الاخفش وابن جني تقديم الفاعل في هذه وما خلا عن مقتضى وجوب الاصل المذكور او امتناعه فالاحسن بقاؤه على الاصل كضرب زيدا عمرا ويجوز خروجه عنه ولم يذكر المصنف هنا ما يفيد حصر الفاعل والمفعول لانه ذكره في باب المستثنى على وجه يتناول الحصر في المرفوع والمنصوب مطلقا كما ستراه ان شاء الله تعالى وقد يتقدم المفعول على عامله جوازا نحو فريقا كذبتم اي يجوز تقدم المفعول على عامله وان كان الاصل تاخره عنه حيث لا موجب لتقدمه ولا مانع منه وذلك حيث علمت مفعوليته اما

بنصب نحو فريقا كذبتم وفريقا تسلون وزيدا ضرب عمرو واما بقرينة نحو جاري صاد موسى فان جهل
امتنع تقديمه نحو موسى ضرب عيسى لئلا يتوهم انه مبتدا وان الفعل مسند الى ضميره وقد تقدم المفعول
على عامله وجوبا وذلك حيث يكون لصدر الكلام كالخبرية وكاسما الاستفهام والشرط نحو كم تركوا من
جنات فاي ايات الله تنكرون ايا ما تدعوا اي كما تدعوا من الحسنات تركوا وحكى الاخفش في لغة ردية ملكت
كم غلام اي ملكت كثيرا من الغلمان ومثل فاي ايات الله تنكرون فمن ضربت وايهم لقيت سواقصد بها الاستفهام
ام الاستثبات كان تقول ضربت زيدا فمفعول فمن ضرب هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان ما قصد
به الاستثبات لا يلزم الصدر وحكوا تقديم العامل على اي نحو ضربت ايا من فاضربت رجلا ولم يحكوا
تقديم العامل في شيء من الاستفهام غير ما ومن واي وما تقدم وجوبا اسما الشرط نحو ايا ما تدعوا فله
يكرم اكرم ومثله المضاف الى ما تضمن استفهاما او شرطا نحو غلام ايهم رايت وغلام من تضرب اضرب
وكذا ما نصبه جواب نحو فاما اليتيم فلا تقهر او كان ضمير الوتاخر لزم اتصاله نحو اياك نعبد وان لم يلزم لم
يجب تقديمه نحو الدرهم اياه اعطيك ولم يذكر المص ما يمتنع تقديمه لئلا ان يقترن العامل بلام الابتداء
نحو ليجب الله المحسنين هذا ان لم توجد ثم فيجوز ان زيدا عمر المضرب او بلام قسم فلا يجوز نحو والله زيدا
لاضربن او يكون المفعول ان المفتوحة وصلتها نحو عرفت انك فاضل كرهوا الابتداء بان المفتوحة
لالتباسها بالتي بمعنى لعل ذكره في المغني او يكون العامل فعل تعجب نحو ما احسن زيدا او صلة حرف
نحو كرهت ان تضرب زيدا او كان يجهل الاعراب كما مر في موسى ضرب عيسى ثم شرع المص في بيان ترتيب
المفاعيل فان لبعضها الاصالة في التقديم على بعض اما بكونه مسندا في الاصل او فاعلا في المعنى او
مسرحا اي غير مقيد بالجار لفظا او تقديرا فقال والاصل تقديم مفعول هو في المعنى مبتدا او فاعل
او مسرح على آخر ليس كذلك اي العاعدة تقديم المفعول الذي هو في المعنى مبتدا كزيدا في ضرب زيدا
قائما على قائما الذي ليس مبتدا او فاعلا كزيدا من اعطيت زيدا درهما على درهما الذي ليس فاعلا او مفعولا مسرحا
كزيدا من اخترت زيدا القوم او من القوم لانه المخبر عنه في الاول والاخذ في المعنى في الثاني ومطلق من حرف الجر
في الثالث والاصل تقديم المسند اليه الخبر والفاعل على المفعول وعلة ما يتعدى اليه الفعل بلا واسطة اقوى
من علة ما يتعدى اليه بها وقد يلزم هذا الاصل فلا يجوز مخالفته كما اذا خيف اللبس وذلك كضربت
زيدا اخاك او كان الثاني محصورا وذلك نحو ما اعطيت زيدا الا درهما او كان الاول مضمرا والثاني
ظاهرا وذلك نحو زيدا خبر به القوم فالمثال الاول لزم فيه تقديم المبتدا ويلزم ايضا تقديم الفاعل في
المعنى كاعطيت زيدا عمرا لئلا يلتبس المبتدا بالخبر والفاعل بالمفعول ووجب الاصل في المثال الثاني
لوجوب تاخير المحصور وفي الثالث ونحو انا اعطاك المكوثر لعاعدة الفصل والوصل ونبه بالمثال الاخير
الى ان حكم ما قد يقيد بالجار حكم ما لم يقيد به او يمتنع وقد يمتنع الاصل المذكور كلبست من الثياب ليها
اي اذا اتصل الاول بضمير الثاني كالمثال في المتن ومثله اعطيت المال مالكه فقدم غير المسرح في الاول على
المسرح وفي الثاني غير الفاعل على الفاعل يعني اذ لو قدما لعاد الضمير على متاخر لفظا ورتبة وكذا يمتنع الاصل

اذ احصر الفاعل في المعنى كما اعطيت الدرهم الا زيدا او كان مضمرا والاول ظاهرا كالدرهم اعطيته زيدا وما خلا عن مقتضي الوجوب والامتناع جاز بقاؤه على الاصل نحو سكوت زيدا نوبا وحزوجه عنه لسكوت نوبا زيدا كما يجوز ضرب زيد عمرا وضرب عمرا زيد ثم ذكر المهم حذف المفعول نفسه المعقود له الباب فقال **ويجوز حذفه** اي يجوز حذف المفعول لقرينة وغيرها لانه فضلة فلا يشترط لحذفه وجود دليل لكن يشترط ان لا يكون في حذفه ضرر معنوي او صناعي كما سياتي بيانه قال في المغني انما يحتاج الحذف لقرينة اذا كان المحذوف جملة او جزءها او احد ركنيها او لفظا يعيد معنى فيها وهي مبنية عليه نحو الله تنتوء اي لا تنتوء وقال الرضي لا يحذف شيء فضلة كان او عمدة الا لقرينة حالية او مقالية ثم الحذف **نحو فمن لم يستطع** فاطعام ستين مسكينا اي فمن لم يستطع الصوم ونحو فمن لم يجد فصيام شهرين اي لم يجد الرقبة ويكثر ذلك بعد فعل المشيئة **ولو شيئا لهديناه بها** اي لو شيئا رفعه ولو شاء لهداكم اجمعين اي لو شيئا هدايتكم ويكثر حذفه عائدا على الموصول نحو هذا الذي بعث الله رسولا ودونه حذف عائد الموصوف نحو فاشتر حيث بمستباح اي بعنزة وحيثه ودونهما حذف عائد الخبر كقوله **قد اصبحت ام الخيار تدعي** علي ذنبا كله لم اصنع وقوله **فثوب لبست وثوب اجر** قال في المغني ومن غريبه حذف المقول وبقاء القول نحو قال الموسيو اهولون للحق لما جاءكم اي لموسى دليل اسحر هذا ويجوز حذفه في باب اعطى اولا كان اوثانيا وما حذف لدليل كالمرهو منوي وسيء الحذف اختصارا وقد يحذف ولا ينوى بل يكون بعد الحذف شيء منسيا لتضمن الفعل معنى يقتضي اللزوم نحو فليحذر الذين يخالفون عن امره اي يعدلون او لتنزيله منزلة اللازم للمبالغة بترك التقييد نحو فلان يعطي ويمنع قال تعالى والله يقبض ويبسط او لسبب من اسباب حذف الفاعل من غرض لفظي كالايجاز نحو فانعوا الله ما لكم من اله غيره واسمعوا واطيعوا او ليوافق الفواصل وانه لهو اضحك وابكى او اصلاح الوزن نحو وخالد يحمد سراتنا اي يحمد او معنوي كالعلم به نحو فان لم تعلموا ولن تفعلوا او للجهل به نحو ولدت فلانا او يكون التعيين فيه غير مقصود نحو ومن يظلم منكم نذقه عذاب السعير او تعظيم الفاعل نحو كتب الله لاغلبن او تعظيم المفعول نحو سب فلان او الخوف منه نحو لعنت في الله ولا يذكر المسبوب تعظيما له ولا البغض خوفا منه او الخوف عليه نحو هوي فلان فلا يذكر من هويته خوفا عليه **وقد يجب** اي حذف المفعول كما اذا اعملت الثاني من المتنازعين وطلب الاول منصوبا ليس مرفوعا في الاصل وذلك **كضربت وضربني زيد** لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر **وقد يمتنع** حذف المفعول لمانع صناعي او معنوي فالاول كما اذا اعملنا اول المتنازعين وطلب الثاني منصوبا **كضربني وضربته زيد** فيمتنع حذفه عند البصريين لاداته الى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه والثاني كما اذا كان محصورا وذلك نحو **ما ضربت الا زيدا** فيمتنع حذفه لان تعلق الفعل بالمفعول في ذلك هو المقصود الاصلي في الكلام ولهذا تبين ان هذا المفعول فضلة انما هو بالنظر الى تمام اصل الكلام بدونه لا انه ليس مقصودا اصلا بدليل التعليل المذكور **ويمتنع** حذفه ايضا اذا كان مفسر الضمير فاعل نحو **زيدا لم يظلم الا هو** التقدير لم يظلم زيدا احد الا هو فزيدا مفسر للضمير الذي بعد الا وجاز اتباع فعل فاعل مضمر على تفسير الظلم لانه منفصل كما مر في اخر الاشتغال هذا والفاعل مع صفته هو احد المحذوف

والضمير بدل منه فهو في منزلته في وجوب الذكر ومعنى ما وجب ذكره واجب الذكر وهو المفعول ومن اجل ذلك امتنع حذفه وسمع حذفه ايضا اذا اوقع حذفه في ليس كحذفه عائدا في نحو جا الذي اكرمته في داره اذ لو حذف مفعول اكرمته لم يعلم هل العائد على الموصول هو المحذوف او الضمير المجرور بفي على ذلك ابن عصفور وابن يعيش وقد سبق وقد يمتنع حذف المفعول اصالة في غير ما مر كالواقع جوابا نحو زيدا لمن قال من رأيت قيل او كان منادى يعني المفعول فيمتنع حذفه وانما الاداة دليلا عليه قال ابو حيان وهو الذي يقتضيه النظر الصحيح والاصح عند المصنف جوازه بشرط كونه قبل امر او دعاء كما سنذكره في بابه كقراءة الكسائي الا يا اسجدوا قال ابن مالك اجازت العرب حذف المنادى والتزمت بعد حذفه يا دليلا عليه وكون ما بعده امرا او دعاء قال ابو حيان وهذه دعوى تحتاج الى دليل ومن حيي او بصبي عربي والاصل بحو الا يا اسجدوا والمحول على ان يا فيه للتنبيه اما انها للنداء فلا دليل عليه قيل او كان رابطا لجزء فيمتنع حذفه كزيد ضربته والكتاب كتبته وكقوله ثلاث كلهن قتلت عمدا وعلل ابن مالك الاجماع في جواز حذفه في كل حيث كانت مبتدأ وعلى جوازه في الاختيار في غيرها من البصريين قال ويرونه ضعيفا وان الكوفيين يمنعونه الا في الاضطرار وعلل ابو حيان والمصنف المنع بالسماع قال ابو حيان ودعواه الاجماع في كل باطلة فلم يقل به الا الفراء والكسائي وتقدم للمصنف في روابط الجملة جواز حذفه مستشهدا بقراءة ابن عامر وكل وعد الله الحسنى وحكى محالفته هنا بصيغة التمريض ويجوز حذف ناصبه نحو قوله تعالى واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا خيرا يجوز حذف ناصب المفعول فعلا كان او وصفا الدليل حالي او مقالي فالاول كقولك لمن سدد سهما القرطاس ولمن ذاهب لمكة ولمن رفع سوطا زيدا باضمار بصت وتريد واضرب ومنه قالوا سلاما اي سلمنا سلاما والثاني كالآية المذكورة في المتن اي انزل خيرا ومثله زيدا من قال في اضرب وعليا من قال ما ضربت احدا وحذف ذلك مما وافق المحذوف لفظا ومعنى او من الموافق للمحذوف معنى لا لفظا نحو وقالوا كونوا هودا او نصارى تهتدوا قل بل ملة ابراهيم اي بل نتبع ملة ابراهيم لان معنى كونوا اليهودا او نصارى اتبعوا ملة اليهود والنصارى ونحو قولهم امة امرا قاصدا اي امة عن الامر الذي ليس بقاصد ولا صواب وامرا قاصدا اي فيه القصد والصواب وكون الحذف في المثال المذكور جائزا لا واجبا صرح به سيبويه واوجب الزمخشري الحذف فيه كوجوبه في انما خيرا لكم وفرق بينهما سيبويه بان هذا اجري مجرى الامثال في كثرة الاستعمال فوجب حذف ناصبه بخلافه في المثال لانه لم يكثر استعماله فلم يشبه المثل فجاز النصر بناصبه ثم ذكر المصنف ما يجب فيه حذف ناصب المفعول فقال ويجب اي حذف ناصب المفعول في خمسة ابواب الاول سماعي اذ لا ضابط له يوقف به على علة وجوب الحذف وذلك في الامثال وما جرى مجراها في كثرة الاستعمال فالمثل هو قول مركب شبه مضربه بمورده والجاري مجراه هو كل كلام اشتهر فشبه بالمثل فاعطي حكمه من انه لا يغير عن الاول نحو كليهما وتمرا اصله ان رجلا بين يديه زبد وسمن وتمر فقال لآخر اي شيء اعطيك من هذين مشيرا الى الزبد والسمن فقال له ذلك اي اعطني كليهما وزدني تمرا وقيل ان رجلا استطعم عمرو بن حران الجعدي وبين يديه زبد وقرص وتمر الاولين منها فقال عمرو ذلك اي اطعمك كلا منها

واطعك تمرا ومثل يضرب في كل موضع خير فيه الرجل من شيئين ومثله مع زيادة منه كل شيء ولا شتيمة حر
اي اية كل شيء ولا ترتكب شتيمة الحر فعل شتيمة الحر احسن ما يوتى واقبحه منه كل شيء ولا هذا ومنه من انت
زيدا اي تذكر اصله ان رجلا غير معروف تفضيله يسمى بزيد وكان علم برجل مشهور فانكر ذلك عليه اي من انت
تذكر زيدا او اذكار زيدا وفي قوله من انت تحقير للمخاطب تضرب في من ذكر عظيما بسوء وتذكر او اذكارا نصب على
الحال عامله مقدر لان معنى من انت من تكون ولو اشتهر شخص بفضل جاز في استعماله ما جاز في زيد ولهذا اشار
سيبويه بقوله في انت فلانا وزيما رفعت كلا وكل وزيد اي ربما رفعت الالفاظ المذكورة في الامثال الثلاثة
بتقدير مبتدا او خبر محذوف وجوبا قال سيبويه من العرب من يقول كلاهما وتمرا اي كلاهما لي وزيد في تمرا وكل
شيء تابته يسير ولا ترتكب شتيمة حر ومن انت زيدا مذكور او ذكرك فهي كلها على تقدير مبتدا آت او
اخبار واجبة الحذف وامرا ونفسه اي دع امرا ونفسه هكذا قدره سيبويه والكلاب على
البقر اي ارسل ومعناه خل الناس وشرهم وسترهم وات طريق السلامة فاسلكها ويروى
الكلاب بالرفع على الابتداء والخبر على البقر والمعنى مختلف في الفعلية والاسمية ويعرف بالتامل
وجشعا وسوكيله بالكسر كجلسه اي اتبع والمعنى اجمع من التمر الردي وسوء الكيل المطفف يضرب
في خلتي اساءة يجتمعان على الرجل والجمع بين شيئين بيع الخشف وسوء الكيل مالك الهروي ومثله
لمن يظلم الناس من وجهين وهذا ولا زعانك يقال هذا لمن يزعم زعمات ويظهر خلاف ذلك قال
ابن اياس ويقال لمن اشار بامر قبيح ثم بآخر حسن اي هذا هو الحق وقدره ابن مالك اي ولا اتوهم
زعانك فهو مفعول به والحذف من المذكورات لكونها امثالا ومن المالي وهو الجاري مجرى الامثال
قولهم ان تاتني فاهل الليل واهل النهار اي تجد اهل الليل واهل النهار اي اهلا لك فيهما
ومعناه المبرة واللطف للمخاطب ومرحبا واهلا وسهلا اي صادفت رحبا اي سعة ومن يقع
لكل مقام الاهل وسهلا اي لينا لا حزنا فاستانس ولا تستوحش وقدر ابن مالك بلاث جعل واعمل في
كل واحدة مما يليق فقال تقديره اي اصبت رحبا وسعة واتيت اهلا اي من يقوم لكل مقام
اهلك ووطئت سهلا لا حزنا وهذا ظاهر في الخبرية ولا يمتنع ان يكون دعاء اي لقاك الله
ذلك ومرحبا قدره سيبويه بمعنى رحبت بلادك وتاملت فهو عنده دعاء كسقيا فهما عنده مصدران
وعذيرك اي احضر يقال لمن اساء الصنيع اي عنيه عذرك وعذيرك من فلان اي احضر عاذرك
او عذرك اي من يعذرك منه ويلومه ولا يلومكم والتقدير الحال التي يعذر عليها ولا يلام في فعل
المكروه بذلك الشخص وعذيرك من فلان اي في اجل الاساءة اليه واياذا نه اي انت ذو عذير
فيما تعامله من المكروه ودار الاحباب اي اذكر دار الاحباب وبعضهم يقدره ذكرت قال
ديار مية اذ مي تساعفنا ولا يرى مثلها عرب ولا عجم قال سيبويه كانه قال اذكر دار مية
ولكنه لا يذكر الفعل لكثرة ذلك في كلامهم وكالديار الاثار والاطلال والدمن والايام ونحوها
لاستعمال ذلك كثيرا ومنه حسبك خيرا لك ووراك اوسع لك وامنوا وانتهوا واتوا خيرا لكم فهذه

كلها جارية مجرى الامثال في كثرة الاستعمال وقولهم اهلك والليل بتقديره الحق اهلك مع الليل ان كانت
الواو للمعية فان كانت عاطفة فنصب الليل بفعل ناصب اهلك اي وامسق الليل والثاني ما يجب حذف
ناصبه المشتغل عنه الذي علم حكمه مر بابه كزيدا ضربته والثالث ما يجب حذف ناصبه المنادي بالمعنى
الشامل له وللمندوب والمتعجب منه مما ستعرفه وهو المنصوب لفظا او تقديرا على انه مفعول به وناصبه
عند سيبويه والبصريين محذوف وجوبا فاصل يا عبد الله ادعو عبد الله التزموا حذفه لكثرة استعماله
ولان حرف النداء عليه وجعله كالعوض عنه وليفيد الانشاء فان ادعو المقدر انشاء كاقسم في باب
القسم فاظهار يوهم الخبرية وناصبه عند المبرد حرف النداء لسده مسد الفعل وقيل ناصبه معنوي وهو
القصد استغناء بظهور معناه وهو اي المنادي المطلوب اقبال مسماه بحرف نائب عن ادعو في
هذا تعريف المنادي اصطلاحا فخرج بالمطلوب اقبال المندوب اذ هو متفجع عليه لا مطلوب اقباله وخرج
اطلب اقبال زيد واورد على التعريف يا زيد لا تقبل ويا جبال ويا سماء ويا ارض ويا للدواهي وقول احد
المتعارفين يا فلان ونحو ذلك مما لا يتصور اقباله واجيب بان الاول مطلوب الاقبال لسماع النهي واما
البواقي فهو من باب الاستعارة بالكناية فنداؤها استعارة تخييلية وطلب اقباله فيها ادعائي وهو
اي حرف النداء احد من ستة الاول الهمزة للقريب ويا وايا وهيا واي وآ للبعيد حقيقة
او حكما يعني فالهمزة المقصورة لنداء القريب الذي لم ينزل منزلة البعيد كقوله افاطم مهلا بعض هذا التدلل
والثاني يا وهي اكثرها استعمالا ولهذا لا يقدر عند الحذف سواه ولا ينادى اسم الله تعالى والمستغاث وايها
وايتها الابيا والمندوب بها او بواو ليس في التنزيل نداء بغيرها والثالث اي كقوله ايا ظبية الوعساء
بين جلاجل وبين النقا انت ام سالم الرابع هيا كقوله هيا ام عمرو مل الى النوم عندكم بغيبة ابصار الوشاة
سبيل الخامس اي بالفتح والسكون كقوله الم تسمع اي عبد في رونق الضحى بكاء حمامات لهن هدير وفي
الحديث اي رب اي فل وقد تمد الهمزة حكى الكسائي انه سمع رجلا يقول ايا ما السادس آ نحو آ
زيد وحكاه الاخفش وذكر ابن مالك انها لم يذكرها الا الكوفيون وهذه الاحرف ما عدا الهمزة كلها
لنداء البعيد حقيقة او حكما والمراد بالباقي الساهي والغافل وثقيل السمع ونحوها وكون الهمزة المقصورة
للقريب وما عداها للبعيد مما ذكره سيبويه وقيل مشتركة بينهما والاستعمال شهادة الا ستقراء تقضوا
على جواز نداء القريب بالبعيد توكيدا وعلى عكس ولم يذكر المصنف غير قول سيبويه والجمهور انها لا تستعمل
الا في الندبة وحكى بعضهم استعمالها في غيره قليلا وانما يظهر نصبه ان كان نكرة نحو فيا راكبا اما عرضت
فلعلن نداء اي من بجران ان لا تلاقيا اي انما يظهر نصب المنادي في بلاثة احوال احدها ان يكون نكرة مقصودة
غير مقصورة سواء وصف كقوله الا يا خلة ذات عرق او لم توصف كقول عبد يغوث وما اسير ايا راكبا
في بيت المتن فانه لم يقصد راكبا بعينه بل راكبا من الركبان يبلغ خبره ومثله قول الاعمى يا رجلا خذ بيدي
وقول الواعظ يا غافلا والموت يطلبه فهذا النكرة غير الموصوفة مقبلا عليها وغير مقبل المؤهد لمذهب البصريين
وشرط الكوفيون كونها خلفا عن موصوف نحو يا ذا اهبا ومنه يا راكبا وممنوعا ندائها بدون ذلك وشرط

نحو يا رجل رجل القوم والثاني من الاسمين واجب النصب ولك في الاول الفتح والضم فالفتح فيهما على اضافة
الاول الى ما بعد الثاني والثاني متحم بينهما عند سيبويه قال بعضهم واستحسانه حسن على التاكيد او على ان الاول مضاف
لمثل ما اضيف اليه الثاني محذوف عند المبرد قال آلم وكلاهما مخرجان على وجه ضعيف في تقدير سيبويه لفصل بين
المتضايفين وهما كالكلمة الواحدة وفي تقدير المبرد الحذف من الاول لدلالة الثاني والاكثر عكسه واما ضم الاول
فعلى انه منادى مفرد ونصب الثاني على انه منادى مضاف او تاكيد او عطف بيان للاول او بدل منه او باضمار
اعني وهذا الوجه ارجح من الثاني كما صرح به ابن مالك وخالف الكوفيون في اسم الجنس فنعوا نصبه وفي الوصف
فذهبوا الى انه لا ينصب الا سمعا نحو يا صاحبا صاحب زيد ويجوز فتح ذي الضمة الظاهرة ان
كان علما موصوفا بابن او ابنة متصلين به مضافين الى علم نحو يا زيد بن عمرو ويا هند ابنة
دعد ومثلهما يا ضل بن ضم يجوز فتح المنادى المستحق للضمة الظاهرة بشرط كونه علما موصوفا بابن
او ابنة متصلين بالعلم المذكور مضافين الى علم كالمثال المذكورين اما آلضم فعلى اصله واما جواز فتحه فانما
لفتحة ابن ولا يعتد بفصل الساكن فانه حاجز غير حصين قال آلمبرد والضم اجود وابن كيسان الفتح
اكثر وملوه مختار البصريين ويجيزون الضم ومن الفتح قوله يا حكم بن المنذر بن الجارود سراد في المجد على ذلك مدود
فاذا ضمت فالاحسن كون ابن نعتا ويجوز كونه بدلا او بيانا او منادى او مفعول فعل واذا فتحت فالنعت
لا غير واحترز بالظاهرة عن المقدرة نحو يا عيسى بن مريم فلا فائدة في بنية الفتح واجاز الفراء تقدير
الضم والفتح وبالعلم عن نحو يا غلام ابن زيد وبوصفه بابن عن كون ابن بدلا او بيانا او منادى فالضمة
حينئذ لا غير وبكونه بابن عن الوصف بغيره خلافا للكوفيين في اجازتهم الفتح في نحو يا زيد الكريم حيث
وصف بمفرد واحتجوا عليه بقوله فاكعب بن مامة وابن اروى باجود منك يا عمرو الجوادا فمن رواه
بفتح را عمرو خرجه المانعون على حذف الالف الساكن بعدها والاصل يا عمرا بنا على ان الالف تلحق غير المنادى
والمتجه منه والمستغاث وفيه تكلف والوجه ان يجعل شاذا ولا يقاس عليه وبالمتصل عن المنفصل
نحو يا زيد الفاضل بن عمرو وبالمضاف الى علم عن نحو يا زيد ابن اخينا فالضم لا غير ولا اثر للوصف ببنت
واخت ومثل العلمين الموصوفين مما ذكر في جواز الفتح والضم المنادى غير العلم الموصوف بابن
مضاف الى غير العلم وموافق للفظ المنادى نحو يا ضل بن ضل بالمعجمة والضم فيهما كناية بهما
عن المجهول النسب وبافلان بن فلان وبا كلب بن كلب وكذا لو عرف الثاني نحو يا فضل بن الفاضل
وذكر المغاربة ان البصريين يضمون في هذا كله المنادى وينصبون الثاني والكوفيون وابن كيسان
يجيزون ضم المنادى وفتحه ويحذفون في غير النداء التنوين في الموصوف كما قال الكميت ثنا ولها كلب بن
كلب فاصبحت ترآي بها الاطواد كهفا على كهف تكميل يخيف العلم المستوفي للشروط المذكورة
في غير النداء بحذف تنوينه لفظا لا الالف خطا والمعتبر في كل ذلك لفظ ابن وابنة لا تثنيتهما ولا جمعهما
ولا تصغيرهما لعدم كثرة استعمالها لذلك وانما اعتبر كون العلم الموصوف مفرد الان المجموع اليه علمين
واذا اضيف الى اليا منادى صحيح الاخر غير عامل قيل يا غلام بالملاث ويا ليا مفتوحة

وساكنة وبالالف وارجحهن الكسر فالاثبات فالالف واضعفهن الضم فالفتح يجوز في
المنادي الصحيح الاخر المضاف الي يا المتكلم ثلاث لغات يا غلام بحذف اليا والحركات الثلاث على
الميم واثبات اليا ساكنة ومفتوحة كيا غلامي وبالالف كيا غلاما فهذه ست لغات وارجحهن حذف اليا
والاكتفا بالكسر كيا عباد فاتقون ثم اليا ساكنة كيا عبادي لا خوف عليكم او مفتوحة كيا عبادَ
الذين اسرفوا ثم الالف كيا حسرتا على ما فرطت وافاد عطفه بالفا ان كل واحدة دون ما قبلها واضعفهن
الضم اكتفا بنية الاضافة وسبب ضعفها التباس المضاف حسدا لغيره وقول المنادي المرد قال الله
وانما يفعل ذلك فيما يكثر فيه ان لا ينادي الا مضافا فالقول لبعضهم يا امّ لا تفعلي وقرأ بعضهم رب
السجن وقل رب احكم بالحق ثم يليه في الضعف الفتح اكتفا به عن الالف احاز الاخفش كقوله ولست
براجع ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لواني اصله بقولي يا لهف وخرج بصحيح الآخر المقصور كالفتى
والمنقوص كالقاضي فليس فيهما الا اثبوت اليا وفتحها بعد ادغام يا المنقوص فيها كيا فتاي ويا قاضيَ
وبقوله غير عامل الوصف المشبه للفعل فلا ياتي فيه من اللغات الا اثبوت اليا مفتوحة او ساكنة كيا ماكرِي
ويا ضاربي فان كان المنادي ابا او امّا جاز ايضا مع اللغات السابقة لعان زيادة تا التانيث
كيا ابت ويا امت بالكسر والفتح والفتح اقيس والكسر اكثر قال سيبويه زعم الخليل انه سمع من العرب
يا امَ لا تفعلي بالضم وذكر سيبويه يا ابة ايضا قال في الاوضح والضم على التشبيه ببُنَة ووهنة ولو
شاذ ورد بما جمع من التا والالف فيقال ما ابتا وامتا ولو كقوله اقول يا اللهم يا اللهما وسبيل ذلك الشعر
انتهى وهاتين الاخيرتين يم في الام والاربع عشر لغات والتا للتانيث اي التا المزيدة في الاب والام
للتانيث ومن ثم اي من اجل كونها للتانيث تبدل هاء وقفا اي في الوقف عليها قال ابن عقيل ولم تكتب
في المصحف الا بالتا وكتبها هاء دون ذلك وبذلك وقف عليها ابن عامر وابن كثير ووقف عليها الباقون بالتا
وكلاهما صحيح فصيح والتا المذكورة للتانيث وعوض عن اليا ان ثم من حيث انها عوض عنها لا يجتمعان
لفتح الجمع بين العوض والمعوض ولا عوض تا التانيث عن يا المتكلم الا في ابت وامت في الندا فلا يقال
جا ابت ولا امت فاء كلمة ايضا كثيرة التردد في الكلام وهي من اض يعني رجع لا تستعمل الا مع
اثنين فصاعدا بينهما توافق وتعني احدهما عن الآخر ولا يقال جا زيد ايضا ولا جا زيد وذهب عمرو
ايضا ولا اختصم زيد وعمرو ايضا فهي في قولك جا زيد كذا او قال كذا او جازا وقال ايضا كذا نصت على الحال
من ضمير جازا او قال اي راجعا الى الجواز او القول وليس ذلك شرطا في استعمالها الا ترى انك تقول قلت اليوم
وقلتا امس ايضا وقيل هي مفعول مطلق حذف عامله او حال محذوف العامل والصاحب اي ارجع الى الاخبار
او احكي فهي حال من ضمير المتكلم وليس في نحو يا ابن اخي يعني المضاف الى مضاف لليا الا اثبات
اليا في المضاف اليه الا ان كان المنادي قولك يا ابن ام ويا ابن عم فيجوز حذف اليا فتفتح الميم وتكسر
فالفتح فيهما على جعل الاسمين اسما واحدا بالتركيب كبعلبك وكسرها ايضا فيهما على الاجتزا بالكسرة عن اليا
وقد قرئ بهما في السبع في قوله تعالى يا ابن ام لا تاخذ بلحيتي وحكم ابنة في ذلك حكم ابن واستثنوها لكثرة استعمالها

فحمعا بالحذف في النداء والحاق الياء والالف ضعيف نحو يا ابن اما وابن عما ويا ابن امي ويا ابن عي
ومنه قوله يا ابن امي ويا شقيق نفسي وقوله يا ابنة اما لا تلومي واهجعي واما الحاق الالف والتاء
يا ابت ويا امت فقبيح لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض ومنه قوله يا ابتي لا زلت فينا فانما لنا امل في
العيش ما دمت عاشا ويضرورة عند المبرد جائز في الكلام عند كثير من الكوفيين ومنه قوله
يا ابنا علك او عساكا وقوله يا امتا ابصر بي راكب **فصل** في احكام تابع المنادى وذكره هنا
لما فيه من خصوصية زائدة على مطلق التابع الآتي ذكره **واذا اتبع المنادى ببدل او نسق مجرد من ال**
فلهما مالهما منادين اذا اتبع المنادى معربا كان او مبنيا ببدل او بمعطوف عطف نسق مجرد من ال
فللبدل والمنسوق من الحكم في الاعراب والبنا ما لهما حال كونهما منادين مستقلين اذ البدل في حكم
تكرار العامل والعاطف كالنائب عن الفاعل فيبنيان على الضم ان كانا مفردين معرفتين او نكرتين مقصودتين
نحو يا زيد بشر ويا زيد ويا بشر وينصبان فيما عدا ذلك نحو يا زيد ابا عبد الله ويا زيد وابا عبد الله وكذا
حكمهما مع المنادى المنصوب نحو يا عبد الله بشر ويا عبد الله وعمرو ويا عبد الله صاحب عمرو ويا عبد الله وصاحب
عمرو واجاز المازني والكوفيون يا زيد وعمرا النصب قياسا على ما مر ال وغيرهم يوجب الضم ملاسوين اما
المسبوق والمقرون بال فليس كالمنادى المستقل لامتناع مباشرة لحرف النداء كما سياتي **وان اتبع بغيرهما**
اي بغير البدل والنسق المجرد من ال **فالنصب** واجب **ان كان المنادى معربا** كالمضاف وشبهه والنكرة
غير المقصودة فيتبعه في اعرابه معارف كانت التوابع او نكرات مضافة او مفردة اذ لا محل للمتبوعها
فيراعى فتنصب التوابع ان كان المنادى معربا **او كان المنادى مبنيا والتوابع مضافة مجردة من ال**
فاذا كان المنادى مبنيا بان كان مفردا معرفة او نكرة مقصودة سواء بني بضمة ظاهرة كيا زيد او مقدرة كيا فتى
وكانت التوابع مضافة مجردة من الى مضافة معنى لان المقرون بال لا تجوز اضافته الا لفظة كالضارب الرجل
والحسن الوجه وحكم المفرد في جواز الوجهين كما يأتي فيجب نصب النعت والبيان والتوكيد على محل المتبوع لما
قال سيبويه للخليل اواب قول العرب كلهم ازيدا وعمرا ولاي شيء لم يجز فيه الرفع كما جاز في الطويل يعني في ازيد الطويل
قال لان المنادى اذا وصف بالمضاف فهو بمنزلته اذا كان في موضعه انتهى وامتنع الرفع في التابع للتلازم لتفضيل
النصب على الاصل اذ لو كان شيء من ذلك منادى استقلالا لوجب نصبه فكيف وهو تابع للمنادى فتابع المنادى المبني
نحو قل اللهم فاطر السموات وتابع المنادى المعرب نحو **قوله ايا اخوينا عبد شمس ونوفلا** ومثال
التوكيد للمنادى المبني **قولهم يا تيم كلكم** نكاف الخطاب المجرد بالنداء كانه قيل ادعوكم كلكم **ويا تيم**
كلهم بالغيبة الكائنة قبل النداء فتحصل ان التوابع الثلاثة ان كان متبوعها مبنيا وجب نصبها مطلقا اي
مفردة كانت او مضافة وان كان معربا وجب ايضا نصبها ان كانت مضافة فان كانت مفردة او
كان النعت او المنسوق مقرونا بال فحكمها ما اشار اليه بقوله **ولك في الباقي** اي في النعت المضاف
والنسق المقرون بال وفي النعت والبيان والتوكيد اذا اودت **الرفع** بالحمل على اللفظ فيتصور كانه
وقع موقعه فاعرب بحركته **والنصب** على المحل وهو القياس لان التوابع انما وضعت تابعة للوب في

اعرابه لا للمبني في بنائه بدليل انك لا تقول جائني هؤلاء الكرام بجر الكرام على اللفظ بل يجب الرفع على المحل
قال الرضي ومحل جواز الوجهين في تابع المنادى الذي ليس مستغاثا ملحقا فيه زيادة الاستغاثة نحو يا زيد
ويا عمرا او مجرور بلام نحو يا لزيد وعمرو فان الاول لا ترفع توابعه والثاني لا تكون توابعه الا مجرورة فمن
وروده بالوجهين في النعت المفرد نحو قوله يا حكم الوارث عن عبد الملك يروى برفع الوارث ونصبه
وقول جرير فاكعب بن مامة وابن سعدي • باجود منك يا عمر والجوادا روى بنصب الجواد وتقول
يا زيد العاقل برفع العاقل ونصبه وتقول في النعت المضاف المجرد بال يا زيد الحسن الوجه برفع
الحسن ونصبه وجاز فيه الوجهان مع انه مضاف لان اضافة غير محضة فلم يعتد بها وتقول في البيان
يا سعيد كرز بالضم والنصب وتنوينهما وفي التاكيد يا تيم اجمعون واجمعين وتقول في النسق المقرون
بال يا زيد والحارث بنصب الحارث ورفعه وقرئ بالوجهين يا جبال اوبي معه والطير وانما جاز فيما
ذكر مراعاة لفظ المبني لشبه حركته بحركة المعرب من حيثية العروض فان كلا منهما عارض واما البدل
والمنسوق المجرد فتقدم ان لهما حكم منادين وانشد سيبويه في النعت المضاف المقرون بال قوله
يا صاح يا ذا الضامر العنس والرحل والاقتاب والحلس برفع الضامر على ان ذا اسم اشارة
والضامر نعته وانشده سائر النحويين بنصب الضامر وجاز فيه الوجهان لان اضافة لفظية اذ تقديره
يا ذا الذي ضمرت عنسه والعنس الناقة الشديدة وانما يجوز الوجهان مع دير الا كتفا باسم الاشارة
فاذا جعل كاي فليس فيه الا الرفع خلافا للمازني في تجويزه النصب والكوفيون عندهم ذا في البيت بمعنى
صاحب والضامر مخفوض باضافة اليه مثل يا ذا الحمد بدليل عطف الرجل وما بعده بالخفض ولو كان
برفع الضامر كما انشده سيبويه لكان الرجل معطوفا على العنس فيصير تقديره الذي ضمرت عنسه ورجله
وهو فاسد واجيب بحمله على نحو علفتها تبنا وماءا بارد اي يا ذا الضامر العنس والمتغير الرجل لان الضمير
يدل على بعيره ذكره ابن يعيش ومسالة في عطف البيان المفرد قول رؤبة اني واسطار سطرن سطرا
لقائل يا نصر نصر نصرا روى بضم الثاني ونصبه مع التنوين واللفظ والمحل وروى بضم الثاني
بلا تنوين على انه منادى آخر وهو قول سيبويه وحكاه عن ابي عمرو وعليه اكثر النحويين او بدل والمتكفل
كون نصر الثاني بيانا للاول لان البيان يفيد ما لا يفيده الاول وهو انما يفيد التوكيد قال في المغني
ان اللفظ المكرر اذا اتصل به ما لم يتصل بالاول انجه كونه بيانا لما فيه من زيادة الفائدة وعلى ذلك
اجازوا الوجهين في يا تيم تيم عدي اذا ضممت الاول ويتصور ذلك مع كون المكرر مجردا نحو يا زيد
اذا قلته وبحضرة انسان اسم كل منهما زيد فانك لما تذكر الاول توهم كل منهما انه المقصود واذا كررته
تكرر خطابك لاحدهما واقبالك عليه فظهر المراد قال وعلى هذا خرج قول النحويين في بيت رؤبة ان
الثاني والثالث عطفا بيان على اللفظ والمحل وخرجه غيره لا على التوكيد اللفظي فيهما اي احدهما على
اللفظ والثاني على المحل او في الاول فقط والثاني ما مصدر كسقيا لك او مفعول به بمقدر عليك
نصرا على ان المراد اغراء انصر بن سنان بحاجب له اسمه نصر على ما نقله ابو عبيدة وقيل لو قدر احدهما توكيد الضم

شذة اجاز ذلك محمد بن سعدان ووجهه بانه بتقدير يا مثل الخليفة ويا مثل الاسد فلا يناسبه ما قاله الا في هذه الصور اللات او في ضرورة الشعر ومنه قوله فيا لخلاعات اللذان فرأيا كان كبا نا سرا وقوله عباس بالملك المتوج والذي عرفت له بيت العلا عدنان ولا يجوز ذلك مطلقا خلافا لقوم وهم الكوفيون والمعاديون فانهم اجازوا ذلك في غير ما سبق محتجين بالبيتين السابقين وآخرون على ان ذلك ضرورة **فصل** في المستغاث والمتعجب منه الشبيه به **ويخفض المنادى المستغاث بلام مفتوحة مثل** قول عمر رضي الله عنه **يا لله للمسلمين** المستغاث ملوكل اسم نودي ليخلص من شدة او يعين على مشقة وجميع ما ينادى يصح ان يكون مستغاثا ومتعجبا منه ويجب كون الحرف معها يا خاصة وقد يلي واكثر قوله عرضي الله عنه لعمرو بن العاص واعجبا لك يا ابن العاص ولا يجوز حذف الحرف منها واجمعوا على جواز كونها مجلبا بالخلاف المنادى للفصل بينه وبين باللام وحكم المنادى المستغاث ان يخفض بلام مفتوحة كالمثال في المتن وسياتي ذكر متعلقها وهي لام الاختصاص ادخلت علامة للاستغاثة والتعجب واختيرت من بين الحروف لمناسبة معناها لمعناها اذ كل منهما مخصوص بالدعا والاستحضار لغرابة من امثاله وسواء كان المجرور بها لفظا كالمثال المذكور او تقديرا نحو يا لالاحمد ويا لهذا وفتحت اللام على خلاف الاصل في حركتها ولموالجر لوقوع المنادى موقع الضمير ولام الجر تفتح مع نحو له ولك والفرق بين المستغاث والمستغاث له نحو يا لزيد لعمرو بفتح الاولى وكسر الثانية **ويختص المستغاث بلام مكسورة ان كان معطوفا ولم تتكرر يا** وذلك **نحو** قول الشاعر **يبكيك ناءٍ بعيد الدار مغترب يا للكهول وللشبان للعجب** اي يخفض المستغاث بلام مكسورة ان عطف على مستغاث قبله ولم تعد معه يا كالبيت المذكور فانه بفتح لام للكهول وكسر لام للشبان المعطوف عليه بدون يا على الاصل في كسر بالامن اللبس لعطفه على المستغاث فان اعيدت يا فتحت اللام كقوله يا لقومي ويا لامثال قومي لانا من عتوهم في ازديادٍ ولا يلزم ذكر اللام في المعطوف بل يجوز يا لزيد وعمرو ومنه قوله بالعطافنا وبالرباح وابي الخرج الفتى الفتاح **واختلف في اللام هل هي** زائدة او متعلقة بيا او بالمحذوف فيه **اقوال** ثلاثة اولها للمبرد واختاره ابن خروف والثاني لابن جني والثالث لسيبويه والموقول الاكثرين اي هي متعلقة بالفعل المقدر بعد يا ولو ادعو واعترض بانه يتعدى بنفسه واجيب بانه ضمن معنى الالتجا في نحو يا لزيد ويا للدواهي **وليس في لام المستغاث له الظاهر الا الكسر والتعلق بمحذوف** اي ليس لك في لام المستغاث لاجله الظاهر كالمثلين في المثال المذكور الا الكسر على الاصل ولعدم وقوعه موقع المضمر وليس فيها من الاقوال في لام المستغاث الا التعلق بمحذوف غير الذي تعلقت به لام المستغاث كما قطع به ابن عصفور وقطع ابن الصائغ بتعلقها بفعل النداء وقال ابن البلخش متعلق بمحذوف في موضع الحال والاصل يا لعمرو مدعوا لزيد واحترز بالظاهر عن المضمر فانها تفتح معه فاذا قيل مالي ويالك احتمل ان كلا منها مستغاث به ومستغاث له واجازهما ابن جني في قول المتنبي فيا شوق ما اني وياني فيا

واوجب ابن عصفور ان يكون يالي مستغاث له لانه لو كان مستغاثا لكان المعدر يا دعوى وذلك غير جائز الا في باب ظننت قال الخضراوي وهو لازم له لا لابن جني لانه يرى تعلق اللام بيا ويا لا تحتمل ضميرا كما لا تحتملها اذا علمت في الحال نحو هذا بعلي شيخا فهو لازم لابن عصفور لقوله ان اللام في يالزيد لعمرو ومتعلقة بفعل محذوف تقديره ادعوك لعمرو وقد يجر المستغاث له بمن كقوله يا للرجال ذوي الالباب من نفر لا يبرح السفر المردي بهم بناء وقد يقع المستغاث له موقع المستغاث به كقول مهلهل يا لبكر انشروا لي كليبا يا لبكر اين اين الفرار وقد يحذف ان علم مع الاستغاثة كقول عمر رضي الله عنه في هذه الرواية الاخرى يا الله ويا للمسلمين يجعل يا للمسلمين مستغاثا اخر ولو في مثال المتن اول الفصل مستغاث له وقد يحذف ايضا المستغاث به فيقال يا المستغاث لاجله كقوله يا لا ناس الى الاشابة على التغول في اثم وعدوان اي يا لقومي لاناس ولك الحاق آخر المستغاث الفا فتحذف اللام نحو قوله يا يزيد الامل نيل عز وغيث بعد فاقة ولو ان للمستغاث ثلاث حالات الاولى جره بلام مفتوحة كما سبق ولو الغالب الثانية ان يلحق اخره الفا وتحذف اللام وجوبا وفي الاوضح ان حذفها لو الاكثر نحو يا يزيد الامل نيل عز في البيت المذكور وهو دون الذي قبلها واشار الى الحالة بقوله ولك حذفها اي اللام مع اوله والالف مع اخره وتجعله كالمنادى المستقل نحو قوله الا يا قوم للعجب العجيب وللغفلات تعرض للاريب وهي اقل الحالات المذكورة الا يا لقوم للعجب ويجوز في نحو يا للما ويا للعجب فتح اللام وكسرها اي يجوز في ندا المتعجب منه ولو كل اسم لا ينادى الا مجازا نحو يا للما ويا للعجب ويا لله واهي فتح اللام بتقدير مستغاثا به والمعنى تعال فقد جاء وقتك فيتعجب منك الناس وانما يفعل ذلك عند الاستعظام لان الاستغاثة لطلب النصر والعون ورؤية الامر المتعجب منه فيقتضي بالعادة طلب الشخص من يرى ذلك فكانه استغاث عند رؤية ذلك الامر العظيم بما هو من جنسه ليحضر فقال يا للما ونحوه ويجوز كسر اللام بتقدير مستغاثا له وحذفت المستغاث وقصد انك دعوته لذلك الشيء فكانه قيل يا قوم ادعوكم الى كذا فصل في المندوبة وهي لغة الدعاء الى الشر ومنه مراثي الجاهلية لا يسألون اخاهم حين يندبهم في النائبات على ما قال برهانا وفي الاصطلاح ندا المتفجع عليه لفقده حقيقة او حكما او المتوجع منه لكونه محل الم او سببه فمن المتفجع عليه لفقده حقيقة قول عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه حملت اعباء عظيما فاصطرت له وقمت فيه بامر الله يا عمراه اولفقده حكما كقول عمر الفاروق رضي الله عنه حين بلغه حرب قوم من الروم واعمراه واعمراه وكقول الخنساء حين اسرت مع اهلها واصحاباه ومثال المتوجع منه لكونه محل الم قول قيس العامري فيا كبدي من حب من لا يحبني ومنه قول الشيخ واظهراه واركباه او لكونه سببه كقول قيس الرقيات تبكيهم دهما معولة وتقول سلما وارزيته ويندب ما ليس بنكرة ولا مبهما فيقال وازيداه واامير الموسن بالنصب اي ليس كل منادى يصح ندبته بل انما يندب غير النكرة والمبهم والموصوفة علما كان او اسم جنس مضافا او موصوفا او موصولا خاليا من ال محضا بصلته نحو وازيد وازيداه واغلاماه يدا وامن جعفر بير زماه فلا يندب النكرة نحو يا رجلاه اذ القصد بها الاعلام بغطة المصاب ولو سبا في

ع

ذلك وقولهم واجلاه نادر ولا المبهم كاسم الاشارة والموصول بصلة غير مشهورة والعلم غير المشهور
فلا يقال واهذاه ولا وامن ذهباه ولا وابتاه ويشترط في الموصول الذي عينته صلة خلوه من ال كما
مثلنا بوامن حفر بئر زمزماه اذ هو بمنزلة واعبد المطلباه وهذا في المندوب المتفجع عليه لان القصد منه في الندبة
الاعلام به كما مر اما المتوجع منه فتقول منه وامصيباه واويلاه وليسا معرفتين وحكم المندوب في الاداة
والبناء حكم المنادى فتقول في المؤدة المعرفة وازيدُ بالضم وفي المضاف وامير المؤمنين وفي شبههما وا
ضاربا زيدا وثلاثة وثلاثةَ بالنصب ويجوز في الضرورة تنوين المضموم مع الضم والنصب ومنه روي
قوله وافقعسا وابن مني فقعسِ ٭ الابلي اخذها كروسِ ٭ ولو قيل وافقعسُ لجاز وفقعس ابو قبيلة
من بني اسد وكروس اسم رجل وقيل لموعظم الراس وتوابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور
فيه وواضح الاصل في الندبة والاكثر استعمالا ويجوز بيا وسين واعد حوف اللبس نحو وازيد في ندبة
من مات وفي الحضة من اسمه زيد فان امن اللبس جاز كقول جرير ٭ وقت فيه يا مرا سه يا عمرا اذ لو كان
منادى لضم ولك الحاق الالف آخره تقدم ان حكم المندوب حكم المنادى ولكن الغالب ان يلحق آخره
الف مزيدة كان نحو وازيدا او مضافا نحو واغلام زيدا وامعدي كربا واسيبويها واتا بطشرا وقيل يجب
الحاق الالف مع يا كبيت جرير فتبدل عين الفتحة فتحة نحو وازيدا واحزنا اي اذا الحقت الالف
آخر المندوب ابدلت حركة ما قبلها عين الفتحة سواء كانت ضمة او كسرة اعرابية او لا فتحة لمجانسة الالف
فتقول وازيدا واحزنا واعبد الملكا ولا يستغنى عنها بالفتحة فلا يقال واعمر بحذف الالف وابقاء
الفتحة واعلم انه اذا كان آخره مفتوحا استصحبت فتحة نحو واعبد يحوثا واجاز الكوفيون الحاق الالف
بغير المندوب نحو يا زيدا الطويلا ومذهب سيبويه وعامة البصريين المنع ويحذف ما قبلها من الف
او تنوين او يا اضافة ساكنة فيقال واموساه واغلام زيدا وفي غلامي واغلاما
اي يحذف ما قبل الالف من الف في مقصور نحو واموساه بحذف الفه لالتقائها ساكنة مع الف الندبة
ولم يعكس لان الاخير يدل على معنى او تنوين في مضاف اليه او في صلة او في محكي نحو واغلام زيدا وا
من حفر بئر زمزماه واقام زيداه فمن اسمه ذلك او يا اضافة ساكنة اي مضاف اليها المندوب كقولك في غلامي
في مسكين اليا واغلاما وهذا مذهب المبرد واوجب سيبويه اثبات اليا مفتوحة فتقول عنده واغلاميا
واجاز ان عصفور الوجهين بلا ترجيح واحترز بساكنة عن المتحركة فتفتح نحو واغلاميا ه في لغة من
قال غلامي بفتح اليا واما على لغة من قال يا غلام بالثلاث الحركات او يا غلاما بالالف فلا يقال
الا واغلاما ولبعد الاضافة الى اليا عما اذا كانت اليا ساكنة ولا اضافة فتثبت وتحرك بالفتح
نحو واغلام القاضياه وكذا واغلام غلامياه واذا خيف اللبس غيرت الالف نحو واغلاميهو
واغلاميكِ اذا خيف اللبس بالحاق الالف وحذف حركة ما قبلها من ضمة او كسرة ابقيا وغيرت الالف
فجعلا واوا بعد الضمة كقولك في ندبة غلام الغائب واغلاميهو اذ لو ابدلت ضمة الضمير فتحة مع بقا
الالف بحالها لالتبس بندبة غلام الغائبة اذ تقول واغلاميها وجعل يا بعد الكسرة كقولك في ندبة غلامك

بكسر الكاف للمخاطب واغلامكي اذ لو ابدلت كسرة الكاف فتحة مع ابقاء الالف لالتبس بندبة غلامك
بفتح الكاف للمخاطب اذ تقول واغلامكا وانما يجوز في النداء المحض يا غلامكا لاستحالة خطاب المضاف
والمضاف اليه في حالة واحدة ويجاز في المندوب اذ ليس هو مخاطبا حسه ولا تقلب بعد كسرة فعال
فلا يقال وارقاشيه بل وارقاشاه ولا بعد كسرة الاعراب فلا يقال في عبد الملك واعبد الملكيه لانها اللبس
فيهما ومذهب سيبويه ان الالف لا تلحق منادى غير مستغاث ولا مندوب قال ابن مالك وقد اجازه غيره وذكر قول
امراة لعمر بن ابي ربيعة انها رات في نفسها ما مومنيه للمتمنى فصاحت يا عمراه فقال عمر يا كسكا ولكن في
الوقف الحاق الهاء للمدات اي يجوز لك في الوقف ان تلحق ها السكت للمدات وهي الالف والمنقلب
عنها من يا واو واو في المندوب وفي المستغاث ايضا كما صرح به المص في شرح اللمحة وفائدة الحاقها تبيين حروف
المد فانها خفية والوقف يزيدها خفاء والاستغاثة بها على زيادة المدة لاجتماع الساكنين وافاد بقوله
ولك الحاق الهاء ان لك تركها فتقول وازيدا وبقوله في الوقف الى منع الحاقها في الوصل وهو مذهب سيبويه
وعامة النحويين وفي التسهيل ويجاز اداء في الوصل مكسورة ومضمومة وهو قول الفراء ومنه قوله الا يا عمرو
يا عمراه وعمرو بن الزبير اه ويستغنى عنها وعن الالف فيما اخره الف وهما كعبد الله فلا يقال واعبد الله
هاه ولا يقال في جحجاه علما واجحجاهاه لثقل ذلك وصرح بجواز المغاربة ولا يزاد لها في الوصل
عند سيبويه والمبرد الا في ضرورة الشعر ومن الضرورة قول المسيب واحر قلباه ممن قلبه شبم

فصل في ترخيم المنادى والترخيم في اللغة الترقيق والتليين والتسهيل وفي الاصطلاح
حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص واليه بقوله ويجوز ترخيم المنادى اي حذف اخره تخفيفا
اي الترخيم حذف اخر المنادى لاجل التخفيف لا لعلة تصريفية وشمل قوله حذف اخره ما حذف منه حرف
وهو الغالب او حرفان او كلمة وخرج به حذف السوين والحركة في الوقف لانهما بعد اخر الكلمة وخرج
الحذف لعلة كحذف يا قاض في هذا قاض والالف في نحو جلي العوم لالتقاء الساكنين وكحذف اليا من نحو
يدوم قال الله وتسمية الحذف المذكور ترخيما تسمية قديمة روى ان ابن عباس قيل له ان ابن مسعود
قراونادوا يا مال فقال ما اشغل اهل النار عن الترخيم وذكر الزمخشري وغيره عن بعضهم ان الذي حسن
الترخيم هنا ان فيه الاشارة الى انهم يقتطعون بعض الاسم لضعفهم عن اتمامه ان كان معرفة
غير مستغاث ولا مندوب اتفاقا اي انما يجوز ترخيم المنادى بشروط احدها كونه معرفة فلا يرخم قوله
الاعمى يا انسانا خذ بيدي والثاني كونه غير مستغاث ولا مندوب لان القصد فيهما مد الصوت وتطويله
والحذف ينافيه فلا يجوز ترخيمها بالاتفاق ولعله في المستغاث المجرور فان لم يجر فقد سمع ترخيمه كقوله
اعام لك ابن صعصعة بن سعد اي اعامر واجاز ابن جزي وفاقا ابن الصائغ انه ضرورة وهذا
البيت جاء فيه المستغاث بغير يا وللشهور يقيها فيه غالبا كما مر وفي الارتشاف سمع ترخيم مجرور القول
كما زاد منهم يا بسم الله قلنا يا لمال اي يا لمالك ولا تضاف الشرط الثالث كونه غير مضاف لمعرفة
فيه لوقوعه في وسط الكلمة لو رخم الاول وفيما ليس منادى لو رخم الاخر لان المنادى هو المضاف لا المضاف اليه

المحذوف في نحو جعفر وحارث فيقول ياجعف ويا حار بضمة ظاهرة ويا منصرفة جاعلة غير الاول فان
كان الاسم معتلا منقوصا او مقصورا قلت يا ناجي بكون الياء في ناجيه ويا سري في يا سراة فتقدر
الضمة فيهما ويرد ما حذف لواو الجمع من الف المقصور ويا المنقوص في نحو مصطفين وقاضين والاصل
في مصطفين ومصطفون مصطفاون ومصطفايين فحذفت الفهما لالتقا الساكنين وولیت الواو
والياء الفتحة التي كانت قبل الالف واصل قاضون قاضيون استثقلت الضمة على الياء المكسور
ما قبلها فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الياء وقلبت الكسرة التي كانت قبلها ضمة وكذا الكلام في
قاضين نصبا وجرا الكي تبقى الكسرة على حالها فيهما فاذا سميت بمصطفون وقاضون ورخمتهما
بحذف الحرفين كما في منصور فانك على هذه اللغة وهي لغة من لا ينتظر تردد الالف والياء المحذوفين
لما ذكر فتقول يا مصطفي ويا قاضي لزوال الساكنين باللفظ بالترخيم ويجوز عليها ايضا يا مصطف
ويا قاض على ان يكون ترخيما بعد ترخيم اذا وقعت الواو والياء بعد فتحة فالحكم ان تقلب الواو والياء
من نحو كروان وهو ذكر الحباري وصميان بالمهملة وفتحات للشجاع الفا لتطرفها مع الترخيم
مع تحركها وانفتاح ما قبلها وقياسهما اذا وقعا كذلك ان يقلبا الفين فيقال ياكرا ويا صما وان وقعتا
بعد الف زائدة من نحو طفاوة بضم المهملة لدارة الشمس ونحو سقايه قلبتا همزة لتطرفها بعد
الف زائدة وقياسهما اذا وقعتا كذلك ان تقلبا همزة فيقال يا طفأ ويا سقأ وتقلب الواو والياء ايضا اذا
وقعت بعد ضمة وهي واو نحو ثمود فتقلب ياء وتبدل الضمة كسرة فيقال يا ثمي لانه ليس في العربية
اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة الا وتقلب ياء كما تقول اجري وادلي في جمع جرو ودلو وخرج
بالاسم الفعل كيدعو ويعرب المبني كهو وبذكر الضم نحو دلو وبالتزوم نحو هذا ابوك وبنوك واكثرهم
اي العرب يقوله اي المحذوف للترخيم ويسمى لغة من ينتظر وهي الاكثر استعمالا وعليه قراءة بعضهم ونادوا
يا مال فلا يغير ما قبل المحذوف بل يبقيه على ما كان عليه قبل الحذف من حركة تكميا جعف لغة الفاء يا
هرق بسكون القاف ويا كرو ويا صما ويا طعا ويا سعا ويا ثمود فلا يجب القلب فيها
لان المحذوف المنوي كالثابت لتحقق العلة غير متطرف ولهذا يجاب عن كل ما لزم فيه عدم النظير
على هذه اللغة الا ان كان الاسم بقي منه بعد المحذوف حرف يلي الفا وكان مدغما في ذلك المحذوف فانه اذا
لم يكن اصلي السكون يحرك بالحركة التي كانت له في نحو يا محاج مما هو اسم فاعل بكسر في الجيم او فتح في حين
ان كان اسم مفعول نحو يا محاج فان اصله يا محاجج ومثله مضارع ان كان اصلي السكون نحو يا سحار
في سحار بفتح الهمزة وكسرها وهو الاكثر اسم لبيت فانه اذا سمي به ثم رخم حرك بعد حذف الراء الاخيرة
بفتح اي الراء الاخيرة الساكنة لاجل الالف لا غير لان سكونها اصلي لكونها لا لحركة لها قبل الادغام
وهذا مذهب سيبويه وحكى السيرافي في غيره ان ذلك مختار وقال الشلوبين هو اختيار ويجوز مع الكسر
لالتقا الساكنين وقيل تسقط كل ساكن بقي حتى ينتهي الى متحرك فيقال يا سح وبتعيين ينتهي اي
تعيين المحذوف في ما يوهم عدم تقدير مؤنث صفة كان نحو سلمة وضخمة او اسما نحو عرفة

وخصه للالباس بهذا ذكر اسمه مسلم اوضح اوخص وماذهب اليه المص من التسوية بين الصفة والاسم لمذهب البدر ابن مالك والمغاربة يخصونه بالصفات ولا يمتنع ذلك عندهم في الاعلام وان التبس فيقولون في قائمة علما ما قام على اللغتين فان كانت صفة تعين فيها نية المحذوف قالوا ولو ظاهر كلام سيبويه لكن التعليل يقتضي عدم الفرق عند حصوله ويخرج من ذلك نحو ياربع في يا ربعة على لغة من لا ينتظر اذ لا لبس ومعنى نية المحذوف ايضا فيما يلزم سعد بتمامه عدم النظير له نحو جليلان وعرفوه وهبريه وطيلسان لئلا يخالف النظائر فهذه كلها لا يجوز ترخيمها على لغة من لا ينتظر للزوم عدم النظير فيتعين ترخيمها على لغة من ينتظر فمعالم في ترخيم جليلان علما يا جلي ولو قيل يا جلي لزم كون الف فعلي منقلبة عن ياء ولا تعهد الا لالتباسه غير منقلبة عن شيء ويقال في عرفوه علما اذا رخم عرفو ولو رخم بنية التمام للزم فعلي ولا نظير له وبرخم طيلسان بكسر اللام فمقول ما طيلس ولو رخمه بنية التمام لزم وجود فيعل بكسر العين ولا نظير له وكذا لا يرخم على نية التمام نحو فرزدق وقرعمل وعمون لا داعي الى ما ليس من بنيتهم وقد اقتضى كلام المص كالتسهيل اشتراط كون الباقي من الكلمة الصحيحة او المعتلة بعد الاعلام لها نظير في الكلمة التامة اذا رخم على لغة من لا ينتظر وهو مذهب الاخفش والمبرد وكثير من النحويين ونقل نحو عن سيبويه وذهب السيرافي وغيره الى عدم اشتراط ذلك فاجازوا الترخيم على اللغة المذكورة فيما ذكروا ولم يعتبروا ما يؤول اليه الاسم بعد الترخيم بتقدير التمام من كونه ليس على وزن من اوزانهم ويجوز ترخيم غير المنادى للضرورة ان صلح للنداء وكان ثالثا او زائدا على الثلاثة ولا يمتنع فيه نية المحذوف خلافا للمبرد يجوز ترخيم غير المنادى في ضرورة الشعر عند سيبويه والبصريين بشرط ان يصلح للنداء وان يكون ثالثا او زائدا على الثلاثة احرف فخرج بالاول نحو الغلام وان حذف منه شيء فليس بترخيم كقوله لبيد عفت المنا فالقلع فابان بريد المنازل ومنافيه التآقول ذي الرمة يا دار مية اذ مي ناعنا ومن الزائد على الثلاثة قوله لنعم الفتى تعشو الى ضوء ناره طريف ابن مال ليلة الجوع والحصر وسواء كان علما كما في البيت المذكور ام غيره فالترخيم في الضرورة على مذهب من لا ينتظر جائز بالاجماع واما على مذهب من ينوي المحذوف فخالف فيه المبرد وقد ثبت فيه السماع قال الا اصحت حيالكم زماما واصحت منك سآيعة اماما اي اماما ورعم المبرد ان الرواية وما عهدي لهديبي يا اماما وهي لا تدفع رواية سيبويه ان ابن حارث ان استمر او استمرت او امتدحه فان الناس قد علموا وقد يحذف المنادى نحو لا يا اسجدوا انما جاز حذفه لانه مفعول به وقد سبق جواز حذفه لكن لا يلزم ذكر حرف النداء ليدل عليه كما ياتي بخلاف غيره فانه قد يحذف فيسيا منيا كما سبق ومن حذف المنادى قراءة الكسائي الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انها حرف تنبيه ويا حرف نداء والمنادى محذوف اي يا قوم اسجدوا فحذف فيما بعده امر ومثله الدعاء كقوله بالعنة الله والاقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار وتبع المص في جواز حذفه ابن مالك واختار ابو حيان امتناع حذفه وفي المغني اذا ولي يا غير منادى كالفعل نحو لا يا اسجدوا والحرف نحو يا ليتني كنت معهم يا ربما كاسية في الدنيا الحديث او الجملة الاسمية نحو يا لعنة الله اليت فقيل هي للنداء والمنادى محذوف وقيل هي لمجرد التنبيه لئلا

يلزم الاجحاف بحذف الجملة كلها وقال ابن مالك ان وليها دعاء كاليت اوامر كالا ياسجد وانهى للندا
لكثرة وقوع الندا قبلها نحو يا ادم اسكن يا نوح اهبط يا مالك لبعض والانهى للتنبيه او يحذف الجزئين
نحو يوسف اعرض عن هذا ايها الموسنون لعلكم تفلحون والعطف يأ ويعيد انها لايحذفان معا بل قد
يحذف احدهما والمراد بالحذف ياخاصة فيحذف مع القرينة وسمى المنادي مع العلم غير الله نحو يوسف اعرض عن
هذا ومع ايها ايها الموسنون الاية سنفرغ لكم ايها الثقلان ومع الموصول نحو من لايزال محسنا احسن الي و
المضاف نحو اعاد والى عباد الله وشبهه نحو خيرا مزر يدا قبل اما النكرة فسياتي الخلاف فيها الامع الله اي فلا
يجوز حذف الحرف معه بل يلزم ذكره اذ الم يعوض في اخره الميم المشددة كما مر واجازه بعضهم دون تعويض وعليه
قول امية بن ابي الصلت * رضيت بك اللهم ربا فلن ارى * ادين الها غيرك الله راضيا والامع الضمير فلايحذف
الحرف فلا تقول اياك بتقدير يا اياك وندا وه شاذ سمع في ندا ضمير المخاطب المنصوب قول بعضهم يا اياك قد كفيتك
ومن المرفوع قوله * يا ابجر بن ابجر يا انتا * انت الذي طلقت عام جعتا واما شذ مع الله والضمير لانه لابد له
عليه شيء والحذف انما يكون لدليل وبعض ابن عصفور على منع ندا المتكلم نحو يا انا وضمير الغيبة نحو يا اياه وقال
في الرجز المذكور ان منهم من جعل يا تنبيها وانت مبتدا والتاء توكيدا او مبتدا او فصلا والموصول الخبر
وقيل هو منصوب المرفوع موضع المنصوب وقال ابو حيان الصحيح منع ندا المضمر ولم يسمع الا يا اياك قد
كفيتك والا الرجز وهو من نوادر الاشعار واما يا اياك فيا للتنبيه واياك منصوب بفعل محذوف
دل عليه الفعل الذي بعده كانه قال اياك كفيت قد كفيتك ويا الموتى قول جهلة الصوفية ليس جاريا على
كلام العرب والامع المستغاث ومثله المتعجب منه والمندوب فلا يحذف حرف الندا لان القصد فيهن
اطالة الصوت والحذف ينافيه والامع المندوب والنكرة والبعيد المراد بالنكرة هنا اسم الجنس
غير المعين كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي على خلاف فيه ومختار ابن مالك كما قال ابن عقيل جوازه ولا يحذف مع
المنادى البعيد لما ذكر في المستغاث والمندوب ويقل حذف حرف الندا في اسم الجنس المعين وكذا في اسم الا شارة
حلافا للكوفيين فيهما ولا حجة لهم في نحو قولهم اقبل مخوف وقول ذي الرمة اذا جاءني عبى لها قال صاحبي
بشلك هذا الوجه وغزام لان ذلك عند البصريين شذوذ وضرورة واقبل مخوف مثل يضرب للحيلة
على جليس النفس ومنه قولهم اصبح ليل واطرق كرا اي الفحام في القري يضرب للمتكبر ومنه اهو اشر في منه
وفي الحديث عن موسى عليه السلام تو في حجر تو في حجر قال ابن مالك وهذا من افصح الكلام ومنه نور
فجر واشتدي ازمة تنفرجي قيل ومن حذفه مع اسم الاشارة ثم انتم هؤلاء تعلمون انفسكم وجلوا
ذلك على ان انتم مبتدا وهؤلاء خبره وعليه جرى المص في المغني قال والحق بعضهم المنبي في قوله
هذي برزت لنا فهجت رسيسا فاجيب بان هذي برزت مفعول مطلق اي برزت هذه البرزة قد
ابن مالك بانه لايشار الى المصدر الا نعوتا بالمصدر المشار اليه كضربت ذلك الضرب ورده بيت
انشده هو ومولوه يا عمرو انك قد ملكت فجاءتي * فحجابتيك فما اخال ذا قليل واعلم ان تجويزهم حذف حرف
الندا يشكل على قولهم ان عوض عن ادعو او انادي لحذف العوض والمعوض عنه حيث سد في اجلك

شارح

مبحث الاسماء التي لا ترتفع النداء

قال ابن مالك ان العرب لم تقدر حذف النداء عوضا عن ادعو وانادي لاجازتهم حذفها ولم يذكر المصنف الاسماء التي لا ترتفع النداء فلنذكرها تتميما للفائدة فمنها مسموع ومقيس فالمسموع ما ابت وامت ويا هنا واللهم ولؤمان بالضم والفتح معنى كثير اللؤم ولؤمان بالفتح لكثرة النوم وفل وفلة بمعنى رجل وامرأة وليسا مرخمي فلان وفلانة بل هما كهن وهنه هذا قول سيبويه وقال ابو علي وابن مالك هما كنايتان عن العلم العاقل كزيد وهند فهما بمعنى فلان وفلانة فحصل فيهما الحذف ولم يحذفا الا في النداء واما قوله في لجة امسك فلانا عن فل فاصله على فلان حذفت الالف واللام للضرورة انتهى قال اللهم وهو وهم وانما فلك بمعنى فلان وفلانة قال الابناسي قال سيبويه فل المختص بالنداء ليس هو المحذوف في البيت بل معناها مختلف هذا كناية عن علم والمختص كناية عن اسم الجنس ومادة المختص ف ل ي وهو محذوف اللام وتصغيره فلي ومادة هذا ف ل ن وتصغيره فلين والمقيس ما بني على فعلان كمكرمان للعبد الكريم وملامان لصدوق واكثر ما يأتي للذم كمعلكان ومجنبان ومكذبان او على فعل في سب المذكور وسمع منه يا فسق ويا خبث ويا لكع ويا غدر معدولات عن فاسق وخبيث واللكع وغادر او على فعال مبنيا على الكسر نحو يا فساق ويا فجار اي يا فاسقه ويا فاجره قال ابو حيان والاعلم خلافا في اقياسه ومن استعمال لكاع في غير النداء قوله اطوف ما اطوف ثم آوي الى بيت قعيدته لكاع فاستعمله خبرا وهذا الباب الرابع مما يحب حذف ناصبه وهو ما يذكر بعد ضمير المتكلم لتاكيد الاختصاص وهو مدلول لاخص واجب الحذف مذكور بعد ضمير المتكلم الخاص به كانا واني والمشارك فيه نحن وانا ولا يتقدم عليه بل يكون بعد الضمير ويذكر لتاكيد اختصاص مدلول ذلك الضمير من امثاله بالحكم المنسوب الى ذلك الضمير اي يقصد به ذلك لباعث عليه من فخر او تواضع او زيادة بيان وقدر سيبويه عامله اعني وقد تقدم الاشارة المذكور ان كان ايا وهو كثير في الاضافة نحن نحن معاشر الانبيا لا نورث اي الاسم المذكور الآتي للغرض المذكور اتيانه في المعرف بالاضافة كقوله صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الانبيا لا نورث قال سيبويه اكثر الاسماء دخولا في هذا الباب بنو فلان وعشر مضافة واهل البيت وآل فلان انتهى ومن كلامهم انا معشر الصعاليك لا قوت لنا الا على المروة ومنه قول هند نحن بنات طارق نمشي على النمارق فعول بنات معاملة بني في قوله نحن بني ضبة اصحاب الجمل الموت احلى عندنا من العسل وكثيرا ما يجيء العرب اذ ري الناس للضيف اي اكثر الناس قري للاضياف وهو قليل في العلم نحو نا تيما يكشف الضباب انشد البيت المذكور سيبويه والضباب بفتح المعجمة شيء كالغبار يكون على طرف السماء وشد نحو بك الله نرجو الفضل ومثله سحابك الله العظم من وجهين وهما كون الاسم بعد ضمير غير المتكلم وكونه علما وانهم اقتصروا على ما ذكروا لانه لا يأتي معرفة غير ذكر كاسم الاشارة نحو اني هذا لا افعل ولا نكرة نحو انا قوما نفعل هذا وهذا النوع اصله الذي نقل الى الاختصاص لما بينهما من المشاركة اذ المتا محتص بالخطاب من بين امثاله ولكنه فارق المنادى في احكامه المذكورة وياتي كثيرا ايها وايتها فيعطيان ما لهما منادين اي ما في المذكور للاختصاص كثير الفظ ايها وايتها كقوله

مبحث الاختصاص

دي

معتدا به حتى لا يعود له منه انتهى وعن السيرافي والاندلسي ان معنى اياك والاسد جنب نفسك الاسد فالاسد مفعول ثان والواو للدلالة على معنى الجمع ومن المجرور بمن قولك ان تفعل لانه بتقدير من ان تفعل بحذف الجار قياسا مع ان وشذ اياك اياك المراء وسهلة انه بمعنى ان تماري ويمتنع اياك الاسد اي شذ مجيء المحذر منه بعد اياء واخواتها غير معطوف ولا مجرور بمن قال سيبويه زعموا ان ابن ابي اسحاق اجاز في الشعر فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء والشر جالب فاك سيبويه كانه قال اياك بعدم اضمر بعده فعلا فقال اتق المرء فهو منصوب بفعل ناصب اياك بل بعامل آخر وعليه فلا يجب اضمار الفعل فيه والمص حكم بشذوذه قال وسهله اي سهل مجيء المحذور بعد اياك غير معطوف ولا مجرور بمن انه بمعنى ان تماري اي فزان تماري فاجري المصدر مجرى ان تفعل في حذف الجار اما اياك الاسد فيمتنع على قول الجمهور كما مر لان الاصل فيه باعد نفسك من الاسد لامتناع تقدير من مع غير ان وان ويجوز ان كان الاصل احذرك كما مر لان احذر يتعدى الى اثنين بنفسه قال كثير ويحذرك الله نفسه وذكر المص في حاشية التسهيل ان المحذور ثلاثة انواع احدها ان والفعل ويستعمل بمن ظاهرة او مقدرة الثاني اسم ظاهر ويكون بالعطف او بمن ظاهرة ولا تقدر الثالث ضمير غائب ويكون بالعطف فقط قال كذا قالوا ولا يمتنع عندي مجيئه بمن فتقول اياك منه

باب المفعول المطلق

سمي بذلك لانتصابه على المصدرية مفعولا مطلقا لانه المفعول بحسبه ولم يقيد بالجار بخلاف غيره من المفاعيل وهم اذا اطلقوا المفعول لا يريدون به الا المفعول به وكان حق ذلك ان لا يصدق الا على المفعول المطلق لانه الذي اوجده الفاعل كضربت ضربا لكن لما كان المفعول به اكثر المفاعيل دورا خففوا اسمه وهو اي المفعول المطلق عند النحويين مصدر وهو اسم الحدث الجاري على فعله نحو اغتسل اغتسالا بخلاف غسلا فانه في اصطلاحهم اسم مصدر فضلة وهو ما يتم الكلام بدونه واحترز به عن مصدر عمدة كركوعك ركوع حسن وجد جده وضرب ضرب شديد فالمصدر في كل جزء فاعل وناب فعلم ان بين المصدر والمفعول المطلق عموما من وجه لتصادقهما في نحو ضربت ضربا وتخالفهما في نحو وجد جده سلط عليه عامل في معناه سواء كان من لفظه نحو ضربت ضربا او لا نحو قعدت جلوسا ويشمل قوله عامل ما عامله مصدر مثله نحو فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا او ما اشتق منه من فعل نحو وكلم الله موسى تكليما او وصف نحو الصافات صفا والمصدر اصل الفعل والوصف وزعم بعض البصريين ان الفعل اصل للوصف وزعم الكوفيون ان الفعل اصل لهما او اشتق من غير لفظه اما ملاق له في الاشتقاق نحو وتبتل اليه تبتيلا والله انبتكم من الارض نباتا واغتسل غسلا فان تبتيلا مصدر لتبتل لا لتتبل ونباتا اسم عين وغسلا اسم مصدر او غير ملاق كقعدت جلوسا كما مر وملء جلوسا في قعدت جلوسا منصوب بقعد او بجلس مقدرا دل عليه المذكور مذهب الجمهور الثاني وخرج عما ذكر المفعول به وله والحال كسعت كلاءك وقمت اجلالا لك وجاء زيد ركضا فان المصدر فيها لم يسلط عليه عامل في معناه لتوكيد اي سلط عليه ما ذكر لاجل توكيد عامله ان لم يزد معناه على معنى

عامله كمت قياما اذ لا زيادة فيه على ما دل عليه الفعل وسواء كان العامل فعلا كما مثلنا او وصفا او مصدرا كما تقدم فالعامل ان كان مصدرا فهو موكد لنفسه او فعلا او وصفا فهو موكد للمصدر المفهوم منه وخرج بتوكيد عامله نحو كرهت النجور فان الثاني مصدر فضلة موكد لكن لغير العامل في الموكد وفي الارتشاف اذا كان للفعل مصدران موكد وبين مثلا فلا ينصبهما الفعل عند الاكثرين فضربتين مرتين زيدا ضربتين شديدا ضربتين بدل من الاول وذهب جماعة الى انه يجوز ان ينصب الفعل بلا ثة مصادر اذا اختلف معناها فالمفعول المطلق بلا ثة اقسام يكون لتوكيد عامله كما مر ويسمى المبهم او لبيان نوعه او عدده فالمبين للنوع نحو ضربت ضرب الامير والمبين للعدد كضربت ضربتين فالاول ما يخص بعض انواع الفعل ويسمى مختصا والثاني ما يتعرض لبيان كميته ويسمى المعدود والنوع لموازاة معناه على معنى عامله فلا يخرج المفعول المطلق عن احد المعاني الثلاثة فاختصاص النوعي بالاضافة كما مثلنا بضربت ضرب الامير وبالوصف كمت قياما طويلا وبال العهدية كضربت الضرب يريد ضربا بينك وبين مخاطبك فيه عهد اي الضرب الذي تعلم ومنه قوله فوع عنك ليلى ان ليلى وشاتها وان وعدتك الوعد لا يتيسر اي الوعد الذي تعرفه منها والجنسية نحو زيد يجلس الجلوس اي الجنس والمراد به الكثير الذي لا يدل عليه الفعل فالاول المبهم لا يثنى ولا يجمع بالتاء لانه للجنس المشترك وهي واحد ولان المصدر بمنزلة الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع فكذلك ما كان بمنزلته لانه صالح للكثير والقليل والعددي المختوم بتا الوحدة يثنى ويجمع بالتاء فيقال ضربة ضربتين وضربات والثالث النوعي واختلف في النوعي عند اختلاف الانواع والمشهور الجواز وظاهر مذهب سيبويه المنع واختاره الشلوبين وحكى سيبويه من كلامهم الاسعار والعقول والالباب والحلوم ومنع جمع الفكر والنظر والعلم قال ابن الخشاب ولا يعتد بالافكار والعلوم اذ الاعتداد باستعمال العرب وهم من اجازه قياسا وهو مقتضى كلام ابن الحاجب وعليه فمقول قمت قيامي زيد وعمرو وصلت قبولا كثيرة ومن التاكيدي نحو لا اعذبه احدا الا تحلة والله ابتكم من الارض نباتا المفعول المطلق يكون مصدر العامله المسلط عليه كما مر ولهو الغالب وقد ينوب عنه عينه مما يدل على المصدر من غيره نحو قوله تعالى فاني اعذبه عذابا لا اعذبه احدا اي التعذيب او مصدر فعل اخر مرادف لمصدر العامل غير مشارك له في مادته كقول امرئ القيس ويوما على ظهر الكثيب تعذرت علي وآلت حلفة لم تحلل ومثله قعدت جلوسا فالحلفة والالية مترادفتان مختلفتان في المادة كالقعود والجلوس او مشارك في المادة نحو والله ابتكم من الارض نباتا فنبتم نباتا فاختصر اكتفاء بالدلالة الالتزامية ووضح في الاوضح التمثيل بنباتا لاسم العين النائب عن المصدر قال قرسيه وهو مخالف لكلام النحويين وهذه المسئلة المفعول المطلق فيها لتاكيد عامله وكون ناصبه فيها العامل المذكور نسبه ابن يعيش الى الاكثرين لانه لما كان بمعناه وصل اليه كما يصل اليه ما هو من لفظه ومذهب الجمهور كما قال ابن عقيل ان ناصبه فعل مقدر من لفظه قال الرضي والاول اولى

ف

فنباتا مصدر لفعل غير مذكور ومصدر انبت انباتا وقيل نباتا منصوب بانبتكم على حذف الزوائد اي انباتا مثل ما فعل فعلا في ابتكم انباتا

اي مدة غيبة القارطين واسم اشارة موصوف بزمان كخرجت هذا اليوم قال الرضي ولفظ هذا ظرف اتفاقا لدلالة صفته قوله او مضاف اليهما موعينهما او بعضهما هو ايضا مجرور معطوف على ما نابت عن الظرف كجميع واكثر مضافين لنحو يوم وميل تقدم ان الظرف ينوب عنه عدده وصفته والمصدر ورابعها المضاف اليه وهو عينه كجميع وكل كسرت جميع اليوم او جميع الميل وكل اليوم او كل الميل او بعضه كسرت نصف اليوم او الفرسخ او اكثر اليوم او الفرسخ وزاد في الاوضح انابة الجاري مجرى احدها وهي الفاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على تضمن معنى في كقولهم احقا انك ذاهب الاصل افي حق قال اني لحق اي معزم بكذا ام وانك لاخل اليك ولاخر وهي جارية مجرى ظرف الزمان دون المكان لوقوعها خبرا عن المصادر دون الجثة ومثله عيرشك او مهدر اي اوظنا مني انك قائم والحق انك قائم ثم ان ظرف الزمان ينقسم الى مختص ومبهم ومعدود فاشار الى الاول بقوله فقال وما صلح من الزمان جوابا لمتى كيوم الجمعة وشهر رمضان فمختص اي ما صلح من اسماء الزمان جوابا لمتى فقط وهو ما يختص بالاضافة كيوم الجمعة وشهر رمضان مما اضيف اليه شهر من الاعلام الشهور كما سياتي وكيوم الجمل ويوم بعاث فمختص او بصفة كجمعك يوما جاك فيه عمرو او بال كاليوم والليلة وسواء كان محدودا كما ذكر او لا كالزمن الماضي او معرفة او نكرة او معدودا كالعشر الاواخر ام لا فاسم الزمان في ذلك كله مختص لان المراد بمتى الاعلام بالوقت فالواقع في جوابها هو المختص فلا يصلح لجوابها معدود غير مختص كيومين وثلاثة ايام واما نحو الثلاثة الاول من رمضان فمختص بخلاف ثلاثة من رمضان او ما صلح جوابا لكم كيومين فمعدود يعني ان ما صلح من اسماء الزمان جوابا لكم فقط وهو ما له مقدار من الزمن معلوم فمعدود سواء كان نكرة كيومين وسنة وشهرا او معرفة كاليومين المعهودين والاسبوع الذي سمي معدودا لان كم للسوال عن العدد والواقع في جوابها هو المعدود كيوم الجمعة وسائر اسماء الايام وما اضافت اليه العرب لفظ شهر من اعلام الشهور كاياتي او صلح جوابا لها اي لمتى وكم فمختص معدود كاسماء الشهور غير ما اضيف اليه شهر وهو الربيعان ورمضان اي ما صلح من اسماء الزمان جوابا لمتى وكم فهو مختص ومعدود فعلم ان تمثيله السابق بما يخص كل واحد منهما من الصالح لجوابها المختص المعدود اسماء الشهور كمحرم وصفر اذ كل منها اسم للاشهر يوما مع اختصاص زمانه وستثنى من ذلك ما اضيف اليه اي الى اسم العلم لفظ شهر وهو المبدوء برمضان وذلك الربيعان ورمضان نحو سافرت في ربيع وشهر رمضان فهو مختص غير معدود لان الشهر خرج باضافة الى العلم عن كونه للعدد المخصوص اذ لا يضاف الشيء لنفسه وصار حينئذ كزمن ووقت فشهر رمضان بمنزلة زمن رمضان فيكون مختصا غير معدود كما سبق واختصاص اضافة لفظ شهر الى ما ذكر خاصة مذهب بعضهم والاكثر على جواز اضافة الى جميع اسماء الشهور وقد احتمله سيبويه فقال لو قلت شهر رمضان او شهر ذي القعدة صار بمنزلة يوم الجمعة وغيرك اي غير الظروف الزمانية الواقعة جوابا لمتى او كم اولها مبهم كحين قال الرضي وهو ما لا حد له يحصر معرفة كان او نكرة كحين وزمان والحين والزمان واذا جعل مقابلة الوقت وهو ما له نهاية تحصر

سواكان معرفة اونكرة كيوم وليلة وشهر وسنة ويوم الجمعة وليلة القدر دخل تحته القسمان الاولان وهو المختص والمعدود والعمل وهو المظروف كالسير مثلا واقع في جميع المعدود مطلقا اي سواء المختص به كالشهر واليوم واسما الشهور كالمحرم وصفر وغير المختص كشهر ويومين بحسبه اي بحسب ذلك العمل اما تعميما فيعم العمل الجميع او تقسيطا فيقع في بعض كل منها فلو قلت سرت يومين او ثلاثة ايام فلا بد من وقوعه في جميعها لا بعضها وذلك بحسب صلاحية العمل وقد يتعين التعميم كصمت يومين او التقسيط كاذنت يومين واسما الشهور كذلك تقول سار والمحرم فيلزم السير في جميع ايامه تعميما او تقسيطا كما مر فان اضيف اليها شهر جاز كون العمل في جميعها وفي بعضها كما يأتي في المختص فانه منه وزعم الزجاج ان رمضان كشهر رمضان يجوز كون العمل فيها في بعض المذكور والاول مذهب سيبويه وهو الثقة والجمهور الا ان يراد التكثير كسرت سنة فيعامل المنقطع معاملة المتصل مبالغة كالمثال فيجوز وان لم يقع السير الا في بعضها لقصد المبالغة كما تقوله اتاني اهل الدنيا والآتي بعضهم ومثل المعدود الليل والنهار والدهر والابد فيكون العمل واقعا في جميعها كسرت رمضان نص عليه سيبويه والمختص اي غير المعدود منه كاليوم والليلة ويوم الجمعة واسما الاسبوع محتمل لوقوع العمل في جميعه وفي بعضه ان صلح العمل لهما كصومي يوم الجمعة في جواب متى سرت فيحتمل كون السير في جميعه وفي بعضه ويتعين للجميع في نحو صام زيد يوم الجمعة وللبعض في نحو جاء زيد اليوم واما المبهم كوقت وحين فالعمل يكون في جميعه اذ يراد به مر الزمان المقدر الذي وقع فيه الفعل واعلم ان المعدود لا يعمل فيه الا منكرا متناولا فلا يقال مات زيد يومين وانت تريد المعين الحقيقي واما قوله فاماتة الله مائة عام ثم بعثه فالمعنى البثه الله مائة عام قاله في المغني واما المختص غير المعدود فيعمل فيه المنكر المتناول وغيره ذكره في الارتشاف ولتعلم ان اسما الزمان مبهمة ومختصة ومعدودة كلها صالحة للنصب على الظرفية تقول سرت وقتا وحينا ويوما جاك فيه عمرو وسرت يومين واما اسم المكان فلا ينتصب على الظرفية منه قياسا الا انواع مخصوصة اشار اليها المصنف بقوله وشرط المكان الابهام كمكان وناحية واسما الجهات اي شرط انتصاب ظرف المكان على الظرفية اطراد الابهام اي كونه مبهما وهذا موضع من بلائه انواع كما يأتي والمبهم ما افتقر الى مبين في بيان صورة مسماه وذلك كمكان مثلا فان الكون لزمت فيه الميم فصارت كالاصلية ومثله موضع ومقام وناحية وقصد وجهة واسما الجهات الست كفوق واعلى وتحت واسفل ويمين وشمال وذات اليمين وذات الشمال وقدام وامام وتجاه ووراء وخلف وفسر المبهم في التسهيل بما دل على مسمى اضافي محض اي ما لا تعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف اليه واحترز بمحض من الاضافي الدال بنفسه على معين لا يصلح لكل مكان كجوف وباطن وظاهر وداخل وخارج فان قصد شيء منها معنى الظرفية لازمه لفظ في او ما في معناها وفسر المبهم في المغني بكونه صالحا لكل بقعة كمكان وناحية وجانب وفي الاوضح بما افتقر الى مبين في بيان صورة مسماه كما تقدم قريبا قال الرضي والمتقدمون فسروا المبهم بالجهات الست ثم قالوا احمل عليها عندي ويمن ووسط الدار وناحية وقصد وجهة ومكان لمشابهتها للجهات في الابهام فكما ان امام زيد لا يتعين اي موضع هو

مشرب اسم مكان الشرب فاجاب عنها بقوله فهي منصوبة على المفعول به توسعا ويختص ذلك
بالقاصر والمتعدي لواحد اراد ان المذكورات ليست منصوبة بالافعال المذكورة على الظرفية انها هي
مفعولات بها نصب توسعا باسقاط الخافض واجرا القاصر مجرى المتعدي جعل الفعل واقعا عليها
مجازا وهذا مذهب الفارسي واما مذهب سيبويه فهي منصوبة على الظرف كما في دخلت الدار ذكره في الاشراف
وقد عد المص من اسباب التعدية اسقاط الجار كما تقدم قال في المغني ومن اوهام قول جماعة في دخلت الدار
والمسجد او السوق انها ظروف انما تكون ظرف مكان المبهم والصواب انها منصوبة باسقاط الجار توسعا
يجري على مذهب الفارسي في هذا الباب وفي باب دخلت ويختص نصب الظرف الزماني والمكاني على
التوسع بجعله مفعولا به مجازا بالفعل القاصر كسرت اليوم اويوما او المتعدي لواحد كضربت اليوم
زيدا فان جعلت اليوم ظرفا قدرت وصول الفعل اليه بتوسط وان لم يلفظ بها او قدرته مفعولا
على السعة فانت غير ناو في بل تقدر الفعل واقعا باليوم كما يعمل لفظ ضربت في زيد من قولك ضربت زيدا
لكنه مجاز اذ الفعل لا يوثر في اليوم تاثير الضرب في زيد وافاد تخصيصه التوسع فيما ذكر امتناعه في المتعدي
للاثنة وعليه اكثر النحويين لانه ليس له ما يشبه به ويختص التوسع بالمتصرف من الزمان والمكان دون غيره
كسحر وعند واهلة المص ولا بد منه فكانه اكتفى في التنبيه عليه بالمثال تكميل المتصرف من الظروف
ما يفارق الظرفية الى حالة لا تشبهها كاستعماله مبتدا وخبرا وفاعلا ومفعولا ومضافا اليه كاليوم تقول
اليوم يوم مبارك واعجبني اليوم واحببت يوم قدومك وسرت نصف اليوم ومكانك مكان حسن واعجبني
مكانك واحببت مكانك وغير المتصرف نوعان ما لا يفارق الظرفية اصلا كقط وعوض تقول ما
فعلته قط ولا افعله عوض الاول للزمن الماضي والثاني للمستقبل وما لا يخرج عنها الا بدخول حرف
الجر عليه كقبل وبعد ولدن وعند فيحكم عليهن بعدم التصرف مع ان من تدخل عليهن اذ لم يخرجن
عن الظرفية الا الى حالة مشبهة بها لان الظرف والمجرور اخوان ومن غير المتصرف اكثر الظروف المبنية
كاذ واذا وضابط في التسهيل المتصرف بقوله ان جاز ان يخبر عنه او يجر بغير من فمتصرف والا فغير
متصرف وسياتي في تتمة الصرف ذكر المتصرف من الظروف وغير المتصرف ان شاء الله تعالى وقد تقرر
ان ناصب الظرف هو اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه ولهذا اللفظ ثلاث حالات احدها ان يكون
مذكورا وهو الاصل كما مثل هنا ازمنا والثانية ان يحذف جوازا والثالثة ان يحذف وجوبا فاشار
المص الى الحالة الثانية بقوله وقد يحذف عامله جوازا كيوم الخميس واما مكر لمن قال متى صمت
واين جلست اي يجوز حذف عامل الظرف لقرينة كالمثالين المذكورين اذا جيئ بها القائل متى
صمت واين جلست وقد يحذف وجوبا في صفة كقولك مررت بطائر فوق غصن او في صلة
كقوله تع ومن عنده لا يستكبرون عن عبادته او في خبر نحو والركب اسفل منكم او في حال كرايت
الهلال فوق السحاب ومثل الظرف في هذا الحكم الجار والمجرور فمن حذف جوازا قوله تع والى ثمود اخاهم
صالحا اي وارسلنا في تسع آيات الى فرعون فتى واني متعلقان باذهب ومن حذف وجوبا في الاربع المتقدمة

في الظرف نحو او كصيب من السما في الصفة وفي الصلة وله من في السموات والارض والحمد لله في الخبر فخرج على قومه في زينته في الحال فالعامل في الظرف والمجرور في الاربع كون عام واجب الحذف لدلالة الظرف عليه وسده مسده واما الكون الخاص فان قصد ليلة وجب ذكره او وجد جاز حذفه وذكره وفي ذلك قولهم من لي بكذا اي يتكفل لي به وقوله لكما مطلوبي لو تهن اي مستقبلات لها ومنه الحر بالحر والعبد بالعبد والنفس بالنفس والعين بالعين والانف بالانف والاذن بالاذن اي مقتول بالحر ومقتول بالعبد لا كاين لانه غير مقيد والنفس معوله بالنفس والعين مفقوءة والانف مجدوع والاذن مصلومة ومما يجب فيه حذف عامل الظرف اذا اشتغل العامل عنه بضميره كيوم الجمعة صمت فيه فيصب اليوم على الظرف او على المفعول به توسعا ويجوز رفعه كما في زيد مررت به ويجب حذفه ايضا اذا رفع الظاهر نحو اعندك زيد ومما سمع فيه الحذف قولهم حينئذ والان لمن ذكر امرا قد تقادم عهده اي كان ذلك حينئذ واسمع الآن والمعنى كان ما يقوله واقعا وقت اذ كان كذا واسمع الآن ما اقول لك فحينئذ منقطع من جملة والآن من جملة اخرى والقصد به نهي المتكلم عما يتكلم به وامر السامع ما يقوله فاتل هذا الكلام وهذا باب المفعول معه اسم فضلة يذكر بعد واو اريد بها التنصيص على المعية مسبوقة بفعل او ما فيه معناه وحروفه سماه سيبويه منصوبا لانه ينصب ويفعل به ايضا واخر عن المفاعيل لانها قياسية اتفاقا ولمومتردد بين كونه قياسيا او سماعيا والاول العامل لا يصل اليه الا بعد الواو وبخلاف غيره فهو كاذكر المم اسم فضلة يوتى به بعد تمام الكلام تلو واو اريد بها خاصة دون غيرها من عامل او قرينة التنصيص على المعية اي على مصاحبة ما بعدها لمعمول السابق عليها مسبوقة بفعل مذكور متعديا كان او لازما تاما او ناقصا ومنع بعضهم المتعدي وقوم كان الناقصة وما هو في قوته او ما فيه معنى الفعل وحروفه كسرت والنيل وما لك وزيدا وستوى الماء والخشبة وانا سائر والنيل والسائر مركوبة وفصيلها والمراد بالمصاحبة المقارنة في الزمان فيدخل فيه المشتركان في العامل كجيت وزيدا وغيرها كاستوى الماء والخشبة والمشتركان في الفاعلية او المفعولية وغيرها كلمت وزيدا واكرمتك وزيدا وخرج بالاسم الفعل المنصوب بعد الواو في لا تاكل السمك وتشرب اللبن فانها للمعية اي لا تفعل هذا مع فعلك هذا قال الم في الاوضح ويتعين بانه جامد تمثله الاسم لتقديره بالمصدر فينبغي اعطاؤه حكمه وقد صرح به بعضهم قال قرميه وهو الحق فعليه يكون المراد بالاسم اعم من الصريح والمؤول به وخرج بفضلة نحو اشتركا زيد وعمرو وكل رجل وضيعته اذ لا يتم الكلام بدونها وبقوله بعد واو ما لم يكن بعدها من المفاعيل وان صاحب ما قبله كمجرور مع في جلست مع زيد وبالمصاحبة كبعت العبد بثيابه وبقوله اريد بها التنصيص الخ ما لم يرد بها ذلك كواو الحال نحو جاز زيد والشمس طالعة ولانها ايضا دخلت على جملة وكواو العطف المراد بها الترتيب نحو جاز زيد وعمرو قبله او بعده او احتملت الترتيب والمعية نحو جاز زيد وعمرو واذا اريد مجرد التشريك فما بعدها معطوف لا مفعول معه وبقوله مسبوقة بما ذكر نحو هذا لك وايا ك فلا يتكلم به خلافا للفارسي اذ لا فعل قبلها ولا ما فيه معناه وحروفه

خلاف مالك وزيدا كما سياتي توضيح الفرق بينهما **والاصح انه مقيس مطلقا** اي الاصح من الاقوال ان باب المفعول معه مقيس بشروط المذكورة مطلقا اي سواء صح العطف فيه حسنه كقام زيد وعمرو او مجازا كسرت والنيل او امتنع الامران كضحكت وطلوع الشمس وهذا ما صححه ابن مالك وتبعه المص وهو مبني على ما سياتي من انه يستعمل حيث لا يصح العطف وقيل هو قياس في العطف المجازي سماع في الحقيقي فالثاني كقام زيد وعمرو فهذا لا يقال بالنصب الا ان سمع ومنه قوله تبكي عليك بخوم الليل والقمرا اي مع القمر والاول كسرت والنيل وفيه خلاف ونقل ابن هشام الخضراوي قياسيته وقيل قياس فيما يصح فيه العطف دون ما لا يصح فيه بناء على شرطية صحة العطف في الباب قال ابن هشام وعلى هذا اكثر النحاة وهو ظاهر الكتاب وقيل يسمع مطلقا وهو اختيار ابن عصفور **والاصح انه يستعمل حيث لا يصح العطف** لا حسنه ولا مجازا لجلست والسارية بدليل قولهم استوى الماء والخشبة لان استوى هنا بمعنى ارتفع كما في قوله تعالى فاستوى ومنه فاستوى والخشبة هنا مقياس يعرف به مقدار ارتفاع الماء وقت زيادته قال ابو البقاء اذا قلت قم وزيدا فمعناه تابع زيدا في القيام فزيدا مفعول في المعنى وانت فاعل فلا يصح عطفه هنا مع جواز كونه مفعولا معه وقيل لا يستعمل الا حيث يصح العطف حسنه كجاء البرد والطيالسة او مجازا كسرت والنيل اذ يقال سار النيل بمعنى جرى ولا تحور قعدت وطلوع الشمس لان الواو للعطف وانما يعدل عند الى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة كما رجحه المص في شرح اللمحة ونقله ابو حيان عن الجمهور وحكى ابن البوشنى الاجماع عليه **والاصح انه لا يتقدم على المصاحب** له فلا يقال سار والنيل زيدا لان اصل الواو ان للعطف خلافا لابن جني حيث اجاز تقديمه تمسكا بقوله جئت وحشا غيسه وبهمة حصلا لان الست عنها بمرعوي وخرج على ان وحشا معطوف على غيسه قدم عليه ضرورة وانهم منعوا تقديمه على المصاحب مع تقديمه على العامل في باب اولى فلا يقال والخشبة استوى الماء **والاصح ان عامله الفعل او شبهه لا الواو ولا الخلاف** عامله الفعل او شبهه عند سيبويه وجمهور البصريين وشبه الفعل ما فيه معناه وحروفه كالمصدر واسمي الفاعل والمفعول ولا فرق في الفعل بين اللازم والمتعدي والتام والناقص ومنع بعضهم المتعدي نحو ضربتك وزيدا للالتباس بالمفعول به ثم قال الفارسي هو في المعنى كالمفعول فمعنى ما صنعت واباك ما صنعت بابيك وجاء البرد والطيالسة اي بالطيالسة وزعم قوم من الكوفيين ان نصبه بنصب الظرف والواو هيأت له الظرفية وانهم يقصرون العامل على الفعل وشبهه انه لا يعمل فيه غيرهما من ظرف او مجرور او اشارة خلافا لابي علي في اجازته في قوله هذا بعلي اي مطويا وسيرا بالا كون هذا عاملا في سيرا بالواو وهو خلاف ظاهر كلام سيبويه بل عامله مطويا وليست الواو والعامله خلافا للجرجاني ورد بانه لو كان نصبه بها لا تصل الضمير بها كما يتصل بان مع انه لا يقال قمت وك على ارادة اياك ولا الخلاف عامله اي مخالفة الاول في اعرابه فيكون امرا معنويا خلافا للكوفيين اذ الاصل في العامل اللفظي اولي ما لم يضطر الى المعنوي ومعنى الخلاف انك اذا قلت استوى الماء والخشبة لا يحسن تكرار الفعل فيقال استوى الماء واستوى الخشبة لانها لم تكن معوجة فتستوي كما يحسن التكرار

في جاء زيد وعمرو فقد خالف الثاني الاول فانتصب وزعم الزجاج ان عامله فعل محذوف والتقدير في جاء البرد والطيالسة جاء البرد والبس الطيالسة ولما كانت الواو اصلها العطف ولم لابنا في قصد المصاحبة بها كما في كل رجل وضيعته ولا يستلزم قصدها كان للاسم الواقع بعدها احوال تعين النصب على المفعول معه وترجحه على العطف وصعفه فيترجح العطف عليه وامتناعه فيتعين العطف وامتناعهما معا فاشار الرضي اولها بقوله **ويتعين** اي كون المنصوب مفعولا معه **في نحو لا تنه عن القبيح واتيانه انفا** لامتناع العطف بمانع معنوي اذ لو عطف وجر اتيانه لكان المعنى لا تنه عن القبيح وعن اتيانه وهو غير المراد لان المراد النهي عن الجمع بين اتيان القبيح والنهي عنه فتعين نصبه على المفعول معه بالاتفاق **ويتعين** ايضا كونه مفعولا معه **في نحو قمت وبكرا** لامتناع العطف لمانع صناعي وهو كون المعطوف عليه ضميرا مرفوعا متصلا فلا يعطف عليه الا بعد توكيده بضمير منفصل عند الجمهور نحو لقد كنتم انتم وابا كم تعلمون او وجود فاصل كما سياتي تحويد خلوها ومن صلح من ابائهم ولم يوجد في المثال المذكور فتعين كونه مفعولا معه ايضا في **ما شانك وزيدا عند الجمهور** في الامثلة الثلاثة والنصب في هذا والذي قبله بكان مضمرة قبل المجرور في الاول وفي الثاني قبل المضاف لانها تقع في هذا المعنى ولان الاستفهام بالفعل اولى والتقدير ما كان لك وعمرا وما كان شانك وزيدا وزيدا مفعول معه وجرى المص في الاوضح كالرضي على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بدون توكيد او فصل قبيح لا ممتنع وجرى الكوفيون والاخفش على جواز العطف على الضمير المجرور دون اعادة الجار في السعة وعليه جرى ابن مالك والمص كما سياتي وقد ورد منه في القران تساءلون به والارحام وصرح الكسائي بجواز العطف في نحو ما شانك وزيدا قال لا على العطف بل على حذف ما يجر به الاسم الظاهر لدلالة الاول عليه انتهى اما اذا كان موضع الضمير المضاف اليه ظاهرا فليس الا الجر قال سيبويه سمعنا العرب تقول ما شان عبد الله والعرب يشتهيها **ويترجح** كونه مفعولا معه على كونه معطوفا **في نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها وكنت انت وزيدا كالاخ ولا يجوز كالاخوين وفاقا لابن كيسان** لان تقدير العطف يودي الى تكلف في المثال الاول اذ تقديره لو تركت الناقة تراءم فصيلها وتركت فصيلها لرضعها وفيه تكلف وطول عبارة ولو عطفت زيدا في المثال الثاني لزم توجه الامر الى زيد ايضا وانت لم تؤمره وانما امرت مخاطبك ان يكون معه كالاخ ومنه بيت الكتاب فكونوا انتم وبني ابيكم مكان الكليتين من الطحال وكذا يترجح المفعول اذا خيف في العطف توهم المعية نحو لا تنعد بالسمك واللبن ولا يحسن الاكل والسمع فالنصب بين المراد من المعية والعطف لا يبينه فيرجح النصب وافاد بقوله كالاخ بالافراد ان ما بعد المفعول معه من جزء وحال يكون على حسب ما قبله لا حسب المفعول معه والاسم والفعل كالاخوين ومثل بمثل عليه ابن كيسان كما ذكر في المتن قال المص والسماع والقياس يعتضدان ومثله جاء البرد والطيالسة شديدا ولا يجوز للطابقة لها واجازها الاخفش وابن مالك وان كان الافراد اولى نحو جاء زيد وعمرو اضاحكين وكان زيد وعمرو امذكورين تنبيه حيث جاز الرجحان في هذه الصور وغيرها انما هو مع قطع النظر عن مراد المتكلم

لاختلاف معنى الرفع والنصب اذ لا يحتمل النصب غير المعية بخلاف الرفع فانه يحتمل الترتيب وعكسه والمعية اما مع ملاحظة مراد المتكلم فلا يتحقق صورة الرجحان لانه ان قصد النص على المعية تعين النصب والا فالرفع فاين جواز الامرين مع ترجح المفعول معه **ويضعف** كونه مفعولا معه **في نحو قام زيد وعمرو** لان العطف هو الاصل وقد امكن بلا ضعف في اللفظ والمعنى فلا يعدل عنه ويجوز كونه مفعولا معه على الاعراض عن التشريك في الحكم والقصد الى مجرد المصاحبة فاذا قلت مثلا اذهب انت وزيد بالعطف كنت آمرا لها بالذهاب قصدا او وزيدا كان الفعل منسوبا الى الاول تبعا للثاني فتكون آمرا للمخاطب بالذهاب بتعاقر زيد وزعم عبد القاهر وجوب الرفع اذ لا ضرورة الى مخالفة الاصل بلا داع اليه وقال الرضي ان قصد النص على المصاحبة تعين النصب والا فلا **وكذا** اي في جواز الوجهين وترجح العطف **ما شان زيد وعمرو وكيف انت وزيد وما انت وزيد** ومن هذا الاخير بيت الكتاب وما انت والسير في متلف يبرح بالذكر الضابط فهذه الامثلة الراجح فيها العطف على المفعول معه بالجر في الاول ورفع زيد في البقية وان قصدت المصاحبة لزوم الناصب ولا التفات لمن منع النصب من المتاخرين وما مبتدا او خبر على الخلاف سيبويه والاخفش واما كيف فلا يكون مبتدا بل هو خبر **والنصب فيهن بكان مضمرة وليت نا قصة** اي النصب في المذكورات ونحوها جائز بضعف كما مر ولو بكان حال كونها مضمرة لكثرة وقوعها في مثل هذا ونص عليه سيبويه والمعنى ما كان شان زيد وعمرو او كيف تكون وما تكون وزيدا فلما حذف الفعل وجعله برز الضمير وانفصل وارتفاع الضمير على انه اسم كان وما وكيف في المثالين قال في المغني في موضع نصب خبر الكان وصرح هنا بان كان ليست نا قصة وهو قول الاستاذ ابي علي وابي عمرو فتكون كيف في كيف تكون وزيدا منصوبة على الحال وزعم ابن خروف انها نا قصة وصححه ابو حيان وعليه فكيف خبرها كما ذكرناه عن المغني **ولا النصب واجبا** في المسائل المذكورة على المعية والتشريك **ممتنع خلافا للزاعم ذلك** زعم بعض المتاخرين وجوب التشريك وامتناع النصب لغير قال سيبويه النصب قليل في كلام العرب وما نصب مفعولا معه على اضمار كان قوله ازمان قومي والجماعة كالذي مع الرجالة ان تميل مميلا اي ازمان كان قومي وقول عائشة رضي الله تعالى عنها كان ينزل عليه والناس واياه في لحاف كانها قالت وكنت واياه **ويمتنع** اي المفعول معه **وحده** اي دون العطف **في هذا زيد وعمرو خلافا لابي علي** انما يمتنع في المثال المذكور لفقد شرط في شروطه ولوانتفا سبق فعل او ما فيه حروفه ومعناه خلافا لابي علي اجازته في المثال اكتفاء بتقدير الفعل كما في مالك وزيدا وما انت وزيدا ومنع الجمهور والفرق قوة الداعي الى تقدير الفعل في مالك وزيدا وما انت وزيدا بسبب تقدم الاستفهام الذي هو بالفعل اولى وتاخر الجار والمجرور المتعلق بالفعل فكانه مذكور لقوة ما يدل عليه فوجب النصب بخلاف هذا لك وزيدا وهذا زيد وعمرو فليس في الاول الا تاخر المجرور فلم يجعل في رتبة الاول واما الثاني فلا داعي فيه الى تقدير الفعل اصلا فجاز فيه نصبه على ضعف **ويمتنع** المفعول معه وحده ايضا في نحو **كل رجل وضيعته خلافا للمصنف**

يعني حيث وقعت الواو بمعنى مع بعد نفي خبر لم يذكر كالمثال اذ ليس قبل الواو فعل ولا ما يعمل عمله مطلقا
ويمتنع المفعول معه ايضا في نحو **اهلكت عادا وثمود واشتركت زيدا وعمرو** ومزجت عسلا
وماء لانتفاء قصد المعية في الاول وانما افادها في البقية خصوصية فعل اشتركت ومزجت ولان
عمرو ايضا عمك **ويمتنع المفعول معه مع امتناع العطف** ايضا **في نحو علفتها تبنا وماء باردا** او
قوله اذا ما الغانيات برزن يوما **وزججن الحواجب والعيونا فيقدر عامل** اي يمتنع العطف
والمفعول معه حيث لم يصلح للتشريك بتقدير الفعل بعد الواو ولا للمعية لانتفائها او انتفاء فائدة
الاعلام بها كقوله علفتها تبنا وماء باردا حتى بدت هماة عيناها وقوله اذا ما الغانيات البيت فليس
الواو فيهما لعطف مفرد على مفرد لامتناع اشتراك ما بعدها وما قبلها في العامل اذ لا يصح تسليط علفت
على ماء ولا تسليط زججن على العيون ولا للمعية لانتفائها في الاول ولانتفاء فائدة الاعلام بها في الثاني
اذ مصاحبة الحواجب للعيون معلومة لكل احد فيقدر لما لم يقدر عامل ناصب للاسم على انه مفعول
اي ومقترنتها ماء وكحلن العيونا فيكون من عطف جملة على جملة لحذف الفعل والفاعل وبقي المفعول
هذا قول الفراء والفارسي واتباعهما وذهب المازني والجرمي وابو عبيدة والاصمعي الى انه لا حذف وان
ما بعد الواو معطوف على تاويل العامل المذكور بعامل يصح انصباء عليها فيوول علفتها بالمتها وزججن
بحسنهن وزججت المراة حاجبها دققته وطولته فآل ما يمتنع فيه العطف قوله لما اجمعوا امركم
وشركاءكم لان اجمع بمعنى عزم لا ينصب الا الامر والكيد فتعين نصب شركاءكم بمحذوف اي واجمعوا شركاءكم
من جمع وجوز بعضهم العطف بتقدير مضاف اي وامر شركائكم او ينصب على المفعول معه قال الرضي وهو اولى
لسلامته من الاضمار ويمتنع العطف في والذين تبوؤا الدار والايمان لانتفاء المشاركة ويجوز النصب
على المعية كما في الارتشاف وقيل يمتنع لان المراد بالدار المدينة ولانه في مدح الانصار وقد تبوؤا المدينة
قبل التلبس بالايمان فوجب تقدير عامل اي واعتقدوا الايمان وسياتي فيه مزيد بيان في عطف النسق
ويجوز فيه الوجهان نحو اسكن انت والحائط وامر او نفسه وشانك والحج بامضاء دعه في الاول والثاني
وعليك في الثالث هكذا قدره سيبويه في الثالث وقدره المحققون بالزم شانك وحملوا كلام سيبويه
على تقدير معنى ومعنوا اضمار عليك تكملة قال في التسهيل والنصب في حسبك وزيدا درهم
يجب منويا اي كافاك سيبويه ومثله كفيك وزيدا درهم اي ويكفي زيدا درهم فليس زيدا معمولا معه
كما زعم الزمخشري قال ويقدر لعبد ويله اوويلا له وابا بناصب المصدر اي فيقدر في قولهم ويله
واباه وويلاله واباه الزمه الله ويله اوويلاله كذا قدره سيبويه فاباه في المثالين معطوف على مفعول
الزم الاول وليس المفعول معه قال وبعد ويل له اي بالرفع بالزم مضمرا اي فاذا قلت ويله واباه فالاب
منصوب بفعل يدل عليه ويله لانه في معنى المنصوب الذي هو ويلا له تقديره والزم الله الويل اياه انتهى

باب اي هذا باب في الحال واحكامه وهو لغة يذكر باعتبار الصفة الراجعة اليه
وتانيثه باعتبار الهيئة يقال زيد في حال حسنة ويذكر فيقال في حال حسن وقد يؤنث بالها فيقال حالة وهو قوله

والمعنى اشير الي امتكم والصراط ونبه بعض النحو بينا قال وعلى هذا فالشرط اتحاد العامل
تحصيلا او تقديرا **او قد يجر الحال في النفي بما** آن نحو **ما انبعثت بمزوده ولا وكل** وصدق
كما من دعيت الي باساءة فالمزود المذعور والوكل بفتحتين وكله كمنع وتكله اي عاجز
بكل امر الي غيره وهذا ذكره البدر بن مالك وتبعه المص وخالفه ابو حيان وخرج البيت على تقدير
بشخص مذعور وخرج ايضا قوله فما رجعت بخائبة ركاب حكيم بن المسيب منتهاها بتقدير
بحاجة خائبة واستظهر المص خروجه الثاني دون الاول قال لان صفات الذم اذا تعينت على
سبيل المبالغة لم يثبت اصلها وذكر ابن مالك انها ربما جوت بمن الزائدة وجعل منه قراءة زيد بن
ثابت ما كان ينبغي لنا ان نتخذ من دونك من اولياء بمنا نتخذ للمفعول ثم ذكر المص احكام الحال
وهي وصاحبها شبهان بالمبتدا والخبر لانها مخبر عنه وخبر في المعنى فقال **وشرط التنكير**
انما اشترط تقييدها لانها لتقييد الحدث المنسوب الي صاحبها بجنس من الاجناس والدال على
الاجناس النكرات لانك اذا قلت جاءني زيد احتمل اجناسا من المجيء فاذا قلت راكبا تقيد بجنس الركوب
ولبلا توهم نعت عند نصب صاحبها او عدم ظهور اعرابها وهذا مذهب الجمهور واجاز يونس
والبصريون تعريفها نحو جاء زيد الضاحك قياسا على الخبر وعلى ما سمع منه بلفظ المعرفة كما مياتي
واجازه الكوفيون ان كان فيها معنى الشرط وهي مع ذلك نكرة في المعنى نحو عبد الله المحسن افضل منه
المسيئ وانت زيدا اشهر منك عمرا اي عبد الله اذا احسن افضل منه اذا اساء وانت اذا تسميت زيدا
اشهر منك اذا تسميت عمرا قال المص وكلا المثالين لا يتعين لاحتمال غير الحالية مما اجازه الكوفيون
ولكون المحسن وزيدا خبر ني كان اي اذا كان المحسن واذا كنت زيدا **وصاحبها التعريف** لانه يمتنع
المحكوم عليه والاصل ان يكون معرفة قال الله خاشعا ابصارهم يخرجون وقال فخرج منها خائفا يترقب
او التخصيص اي شرط التعريف او ما يقوم مقامه في الايضاح والتعليل من الاشتراك في واحد ثلاثة اولها
التخصيص اما بعمل بسبب اضافة نحو **في اربعة ايام سواء** للسائلين فسواء حال من ايام لتخصيصه بالاضافة
ومثله وحشرناهم فلم نغادر منهم احدا اي عيانا واما بوصف ذكرت برجل فرشيء ما مشيا وكفرآه بعضهم ولما
جاءهم كتاب من عند الله مصدقا وليس منه كما في الاوضح فيها يتفق كلا من حكم ام الغوات شرط تخصيصها من
المضاف اليه فيما ذكر كما مر فيضاف قيل على الاختصاص وقيل بمفعول له وقيل تصدر من معنى يتفق وقيل
حال من كل او ام لوصفه بحكيم تخصصت الحال منه او من ضمير فاعل انزلناه اي امرين او من ضمير مفعول
انزلناه او من الضمير في حكيم او بمفعول منذرين تعلل الاوجه كلها السفاقسي **او التعميم** هذا ما يقوم
مقام التعريف وهو وقوعه نكرة في غير الايجاب **نحو لا يجلس احد منكما** او منكما محتبيا وقوله
ما هم من موت حما وافنا **ولا ترى لهذا باقيا** الا الله تعالى وقال تعالى وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون
ومثل النفي والنهي المذكورين الاستفهام كقوله يا صاح هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر في اجاءة الاملاء
لان النكرة الموصوفة بما ذكر لا يبقى فيها ابهام **او امتناع كونها صفة** اي شرط صاحب الحال التعريف

شرطها

او ما ذكر بعده او امتناع كون الحال صفة له اما لكونها جملة مقترنة بالواو وهي لا تقع من الموصوف وصفته نحو قوله او كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها وقوله مضى زمن والناس يستشفعون بآدم فهل الى ابي ليلى العداة شفيع • وكالواو في ذلك الا فلا يفصل بها بين الصفة والموصوف قال في المغني ولم ير الزمخشري وابو البقاء واحدا منها مانعا وكلام النحويين مخالف ذلك قال الفارسي لا يجوز مررت باحد الا قائم فان قلت الا قائما جاز وقال ابن مالك في قول الزمخشري في نحو ما مررت باحد الا زيد خير منه ان الجملة صفة لاحد انه مذهب لم يعرف لبصري ولا لكوفي فلا يلتفت اليه ومن ادلته الواهية وقوعها المتلاشية انتهى او لكون الوصف بها على خلاف الاصل لجمود ما في ذلك نحو هذا خاتم حديدا ومررت ببر قفيزا بدرهم او امتناع الوصف بها لتقدمها على صاحبها اذ لا تتقدم الصفة على موصوفها في ذلك نحو قوله لمية موحشا طلل على ان صاحب الحال طلل قال سيبويه نصب الحال المتقدمة من النكرة اكثر ما يكون في الشعر وقل ما يكون في الكلام او لمشاركة معرفة لها في الحال ونحو هذا رجل وزيد منطلقين وهو لاناس وعبد الله منطلقا قال ابو حيان وقد ذكر سيبويه مجيء الحال من النكرة كثيرا قياسا من غير اعتبار ما ذكر من الشروط وان لم يكن بمنزلة الامتناع في القوة والقياس هو قول الخليل ويونس وقد جاءت منه الفاظ عن العرب كقولهم عليه مائة بيضا وفيها رجل قائما وفي الحديث وصلى رجال قياما ويقع الحال جامدا للحا
ل
اوصاف منها ان تكون مشتقة اي مصوغة من مصدر للدلالة على متصف بها لانها لا بد ان تدل على حدث وصاحبه والالم تفد بيان هيئة ما هي له ولهذا عرفت بانها وصف او لا تكون الا بالمشتق
بالمشتق
او هو اكثر منه بالجامد كما يأتي وقد تاتي جامدة اما اسم عين او معنى او غيرها ومنها ان تكون نكرة كما
ر
وقد تقع الحال معرفة اي في الظاهر بقرينة ما سبق من اشتراط تنكيرها وسيأتي في وجوب تاويلها حينئذ وكل من الجامدة والمعرفة تقع مصدرا وغيره فوقوعها مصدرا مخالف للاصل من وجهين جموده وكونه معنى اما الاول فظاهر واما الثاني فلانها نفس صاحبها في المعنى وهي كالخبر بالنسبة الى المبتدا وقد سبق انه لا يخبر بالمعنى عن العين ويقع غير مصدر من اسم عين او غيره فتؤول اذا وقعت جامدة بتقسيمها من المصدر وغيره بالمشتقة او وقعت معرفة تقسيمها من المصدر وغيره بالنكرة تاويلا واجبا في الثانية مطلقا لوجوب تنكيرها لانها كالخبر كما مر وفي الاولى كذلك ايضا عند الجمهور بناء على شرطية الاشتقاق فالجامد الواقع غير مصدر منها اسما عين وقعت توبيخا اي تهديدا على ما لا ينبغي من التغلب في الحال اما مع همزة الاستفهام نحو قول هند بنت عتبة اافي السلم اعيارا جفاء وغلظة وفي الحرب امثال النساء العوارك السلم بفتح السين وكسرها الصلح واعيارا جمع عير للحمار الوحشي والعوارك جمع عارك وهي الحائض ومثله اافي الولائم اولاد الواحدة • وفي حروبكم ابناء علات وقولكم ايتمامرة وقيسا حزي او بدون الهرم كقول الاسدي اعور وذا ناب في يوم يعوف بيوم جبلة التقاسو وبنو اسد وفي مقدمة بني عامر جمل اعور وذناب وهو السن والوب تكرهه فقال ذلك لما جعلوه في مقدمتهم انكارا عليهم استقبالهم اياه فلم يسمعوا منه فمضى ان قومه انهزموا كانه نظير بالعور النقص وبالناب الحض والشدة ولا يخفى

مقدرا له الصيد غدا قال الملص واوضح من هذا ان يقال مريدا به الصيد غدا ثم قال والذي يقدر وجود معنى الحال له موصاحبها كالمرور به في المثال المذكور او مقدر للمرور به انه يصيد غدا ويقع محكية قال الملص وهي الماضية نحو جاء زيد امس راكبا قال الدماميني واي رجوع الى الارتكاب كونها محكية مع امكان جعلها مقارنة بان يراد براكبا المجيء المقارن لزمن عامله الماضي ووقع في المتن هنا سقم ولعله من الناسخ فانه قال ومحكية ومثل لها بمررت برجل معه صقر وانما المثال للمقدرة كما ذكروه ومنهم الملص في المغني وانما مثال المحكية ما ذكرناه وهو المطابق لما فسرها به الملص في المغني ويقع الحال ملازمة نحو انزل الكتاب مفصلا وجملة الزرافة يديها اطول من رجليها تنقسم الحال بحسب استعمالها وانواعها والزمه الى قسمين احدهما والغالب ان تكون مستقلة كالوصف المشتق من الافعال العلاجية كجاء زيد راكبا او ماشيا وهي الصفة التي يقيد بها صاحب الفعل كالظرف ولهذا تقدر بفي اي في حال الركوب او المشي والثاني ان تقع ملازمة اي وصفا ثابتا كثبوت افعال الطبائع والخلق والعاهات كولد زيد اعمى او اكمه ولعنت زيدا اسود او الكحل اي ولدا ولعنته بهذا الوصف وعلى هذا الحال ويقع كذلك في ثلاث مسائل احداها النكرة ومتى اقتضاها المعنى ان يدل عاملها على تجدد صاحبها نحو مفصلا في الاية المذكورة فانه حال من الكتاب والعامل انزل ولم يدل على تجدد صاحب الحال المذكورة وهو الكتاب باعتبار نزوله ومثله في الصفة ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث اي لحدوث انزاله اذ كان انزاله وقتا بعد وقت وقد تبين ان المتجدد قسمين ما يدل على تجدد صاحب الحال وما يدل على تجدد صفته له ومثل لهذا الثاني بالاية المذكورة ومثل للاول بخلق الله الزرافة المذكورة وقال ابن الناظم وهم في جعله منفصلا في الاية مثالا للحال التي تجدد صاحبها قال لان الكتاب قديم والانزال حادث والعامل في الاية انما يدل على تجدد صفة له وهو الانزال لا لذاته لانه قديم والانزال الحادث والعامل في الاية انما يدل على تجدد صفة له قالوا ولا وهم في قول ابن الناظم لان العامل دل على تجدد صاحب الحال باعتبار نزوله كما دل على تجدد ذاته لان الكتاب في عرف الشرع غلب على القرآن والقرآن يطلق على معنيين على اللفظ المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للاعجاز بأقل سورة منه وهو حادث ويطلق على مدلول ذلك اللفظ القائم بذاته تعالى وهذا قديم عندنا والملص توهم ان المراد هذا المعنى القائم بذاته وهو لا يعقل انزاله او انه بني كلامه على القول بقدم الحرف كما هو اعتقاد اصحابه الحنابلة ولذلك جعل التجدد باعتبار وصف الكتاب وهو الانزال لاعتبار ذاته فالحاصل ان الكتاب الذي هو اللفظ المذكور حادث مقبل التجدد والانتقال واما القديم الذي لا يقبل ذلك فهو المعنى النفسي كما هو مقرر في علم الكلام ومثل الملص في الاوضح للحال الملازمة بالاية المذكورة هنا وبقوله تعالى قائما بالقسط وقال لا ضابط لذلك بل هو موقوف على السماع وهي المسألة الثالثة في بيان الحال ملازمة ومثل هنا بالاية المذكورة والمثال المذكور على ما ذكر في شرح اللمحة ان الاية مثال للدال العامل على تجدد صفة صاحب الحال والمثال للدال على تجدد ذات صاحبها نحو جاء الله الزرافة الخ فيقيد لها بدل من الزرافة بدل البعض والجملة حال من يديها ملازمة ومن رجليها متعلق باطول والزرافة بضم الزاي وفتحها وتقع الحال ملازمة في غير هذه المواضع لكنه موقوف على السماع وقال في شرح اللمحة زعم بعضهم انها تأتي غير منتقلة

قال

قياسا مطردا وجعل منه دعوت الله سميعا واجيب بانه بمعنى مجيبا **و** تقع الحال **محطا للمعنى** اى يتوقف صحة المعنى المراد على ذكرها **فيمتنع حذفها** حينئذ لذلك **نحو** ولا تمش في الارض **مرحا** اى حيث صحيحا عاملها نهي كالاية مرحا مصدر وقع حالا اى ماشيا مرحا او مرحا والتقدير يمرح مرحا او لاجل المرح فهو مفعول له او نفي نحو وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين وفي الحديث نهي عن بيع الحيوان متفاضلا وما خلقنا من السموات والارض وما بينهما لاعبين وفي الحديث نهي عن الى وفي غير ذلك نحو هذا بعلي شيخا وجيت راكبا في جواب كيف جيت وقد يمتنع حذفها من حيث الصناعة كالواقعة نائبة عن خبر نحو ضربي زيدا قائما او بدلا من اللفظ بفعل نحو اقائما وقد قعد الناس او غير ذلك نحو هنيا مريا كما سياتي وافاد كلامه جواز حذفها في غير ما ذكر مع القرينة كلمتنه في جواب اما لقيت زيدا راكبا **و** تقع الحال **موكدة لعاملها معنى** الحال المذكور قسيم المؤسسة التي مضى ذكرها فتكون هذه في صفاقضلة مسوقة لبيان تاكيد عاملها معنى **او معنى ولفظا** فالاول **نحو ولى مدبرا** ومثله فتبسم ضاحكا ولا تعثوا في الارض مفسدين اذ الادبار التولي والتبسم الضحك والعثو الفساد **و** الثاني **نحو وارسلناك للناس رسولا** وسخر الشمس والقمر والنجوم مسخرات بامره ولم يذكر المص هنا الموكدة لصاحبها ومثاله لا تمش في الارض كلهم جميعا قال المص في شرح الشذور وهذا اهمله جميع النحويين **او** موكدة **لمضمون جملة عقدها من اسمين معرفتين جامدين نحو زيد ابوك عطوفا** اى وتقع الحال موكدة لمضمون جملة معقوده مما ذكر واجاز الاخفش سواء كان اول الاسمين علما او مصدرا كما يذكر في التمثيل الآتي وذلك المضمون الموكد بالحال اما يتعين كالمثال المذكور اى احقه او اعرفه عطوفا كما سياتي تقديره فعطوفا حال لازم للابوة لانها تذكرها عادة العطف والحنو فكون الاب عطوفا مستفادا من قولنا زيد ابوك فالمستفاد من عطوفا مستفاد مما قبله فلذلك كان موكدا **و** من ذلك قول سلم بن داره **انا ابن دارة معروفا بها نسبي** فهل بدارة يا للناس من عار اى انا ابن دارة غير مشكوك في كوني معروفا اى لاشك فيه ومنه ولو الحق مصدقا اذ للحق لا يكون الا مصدقا قال المص والصواب انه يكون مصدقا وكذا نعم اذا قيل ولو الحق صادقا فهي موكدة واما فخر كقولك انا حاتم جودا او تعظيم نحو انا فلان رجلا كاملا او تحقير نحو زيد ما جوده قهرا او تصاغر نحو نحن المساكين مطلوبين او تهويل نحو انا الحجاج سفاك الدما او وعيد نحو انا فلان متمكنا فائق عصبي واشترط توفيق اسمي الجملة المذكورة لان هذه الاحوال انما تؤكد شيأ قد استوفى التعريف والجمود واذا فات الجمود لم تكن الحال موكدة بل محمولة لما موشق او في حكمه ولا تكون الموكدة لهذه المذكورة الا بلفظ دال على معنى ملازم كما سبق او شبيه بالملازم في تقدم العلم به كما لو كان علم ما نطلاق شخص في حاجتك ثم سمعت مزورا يحاتك حسا فقلت مرات فقال انا عبد الله مسطلما في حاجتك **و** تقع الحال **ظرفا نحو فخرج على قومه في زينته** هذا التقسيم للحال المفردة كما سبق وهو الاصل والى جملة وشبهها وهو الظرف والمجرور واراد بالظرف ما شمل الحقيقي كرات الهلال بين السحاب والجار والمجرور ومثل في الاية الثاني خاصة بتنبيها على الاول بطريق الاولى والمعنى خرج على قومه مقترنا ويتعلقان بمستقر او استقر محذوفين وجوبا كما سبق **و** تقع الحال **جملة خبرية من دليل استقبال مرتبطة بالواو نحو** ليئن اكله الذئب ونحن عصبة **او مرتبطة**

على المخبر عنه والخبر جميعا فلا يعمل قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد واجاز الكوفيون التوسط اذا كانت من مجرور موضع نحو في الدار قائما انت وانت قائما في الدار وكذا قائما في الدار انت وقائما انت في الدار فتلخص في التوسط ثلاثة اقوال وفي التعدم كذلك المنع فيهما والموقول جمهور البصريين كامرؤ والجواز فيهما والموقول الاخفش والفراء من الظرف وغيره والموقول ابن برهان فيهما وقال ابن مالك في التوسط فقط واذا تاخر المخبر عنه في مسئلة المتن جاز توسط الحال بلا خلاف فتقول في الدار قائما زيد وفي الدار عند عمرو زيد قائما ويمتنع خالف الحال عاملها معنى وهو الظرف في هذا الحكم فانه يتقدم على عامله المعنوي الذي هو الظرف والجار والمجرور خاصة سواء كان بعد المبتدا نحو زيد يوم الجمعة عندك او فضلة كقوله تعالى كل يوم هو في شان وقولهم كل يوم لك ثوب والحال لا يتقدم عليه عند سيبويه مطلقا ولا عند الاخفش الا بشرط تاخر عن المبتدا كما جرى عليه المص وذلك لتوسعهم في الظرف دون الحال فيتقدم الحال على عاملها ان لم يكن مقرونا بما ذكر ولا كان العامل افعل التفضيل فلا يقال هو خطيبا افصح الناس لان المفضيل صيغة تشبه الفعل الجامد لاختلاطه عن اسم الفاعل ونحو لعدم قبول علامات التثنية والجمع والتانيث ومثله كما قال الرضي الصفة المشبهة لضعف شبهها بالفعل لكن نص البصريون على جواز تقديم الحال عليها فقالوا في قوله عدس ما لعباد عليك امارة نجوت وهذا الحمار طليق طليق هو العامل في محل الحالين وهو حال ويستثنى من افعل التفضيل ما كان عاملا في حالين لاسمين متحدي المعنى او مختلفيهما واحدهما يفضل على الاخر فانه يمتنع تقديمها معا على افعل التفضيل كما حرره عنه ويجوز بل يجب تقديم حال الفاضل منهما عليه كما اشار اليه بقوله الا في نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا وفاقا لسيبويه ومثله زيد منفردا افرد منه عمرا معانا فبسرا حال من الضمير في اطيب ورطبا حال من الضمير المجرور بمن ومنفردا حال من الضمير في افرد ومعانا حال من عمرو وبسرا ومنفردا حالان متضايفان تعدد فا على عاملها وهذا مذهب سيبويه وجماعة وانما جاز وان كان اسم التفضيل لا يعمل كالعامل المعنوي فيما تقدم عليه لتضمنه معنى عاملين اي هذا تزيد طيبة في هذا الحال على طيبة في هذا الحال ومع جواز ما ذكر لا حاجة فيه الى اضمار كان تامة او ناقصة على الاصح اي لاحاجة في جواز ذلك الى اضمار كان تامة عاملة فيها متقدرة مع اذا في المستقبل ومع او في الماضي كما ذهب اليه المبرد والزجاج والسيرافي والفارسي واختاره ابن عصفور ولا الى اضمارها ناقصة كما جوزه بعض المغاربة والمنصوبان حينئذ خبران لاحالان واستدل بالتعريف نحن زيدا المحسن احسن منه المسيء بل الحال المتقدم مما ذكر ونحوه وافعل لا كان التامة خلافا لمن ذكر ولا حرف التشبيه واسم الاشارة في المثال المذكور ولا كان الناقصة في المعرف لان العامل في الحال مقيد به فلو عمل هذا في بسرا تقيدت الاشارة بالبسر كتقيد المجيء بالركوب في جاء زيد راكبا ونحن نعلم صحة الاشارة الى البسر في غير حالة البسرية وقد يعمل ذلك في نحو التشبيه فيعمل في حال سعديه عليه ومتاخر عنه كقوله تعيرنا انا قليل عديدنا فقلت لها ان الكرام قليل ونحن صعاليك انتم ملوكا اي تعيرنا انا فقراء ونحن في حالة نصعلكنا مثلكم في حال ملككم فحذف مثل واقام المضاف اليه مقامه متضمنا معناه واعمله لما فيه من معنى التشبيه قال المص وهذا الاعراب اجود ما قيل في البيت وقال ابو حيان الصحيح فيه ان الكاف بمعنى اي اذا نحن صعاليك ومن شرط جواز

العامل في نحو

تقديم الحال على عاملها مما لم يذكر المص ان لا يكون العامل صلة لال فلا يقال مسرعا الجاني زيد بل يجب تاخيره فتقول الجاني مسرعا زيد او الحرف مصدري نحو يعجبني ان تقوم مسرعا فلا تقول ان مسرعا تقوم وهذا في الحرف المصدري العامل كالمقال فان لم يكن عاملا فلا يمتنع مما باكيا يعجبني زيد والاصل مما يعجبني زيدا باكيا فان كان العامل صلة لغير ما ذكر لم يمتنع التقدم عليه نحو من الذي جاء آتيا جاء الاصل من الذي جاء آتيا وان لا يكون العامل مصدرا مقدرا الحرف مصدري نحو يعجبني ركوب الفرس مسرجا فلا يجوز مسرجا ركوب الفرس يعجبني ويجوز تقديمه ان لم يقدر المصدر بالحرف نحو قائما ضربا زيدا الاصل ضرب زيدا قائما اي اضرب قائما حيث الحال عن العامل واجب في الصور المذكورة ولم يذكرها المص لانه قد سبق منه ان معمول صلة ال والحرف المصدري لا يتقدم عليهما وسياتي في المصدر ان معموله لا يتقدم عليه لا فرق في ذلك بين الحال وغيرها من المعمولات

وتتبع الحال متعددة جواز الواحد بعطف نحو وحيدا وحصورا ونبيا اي تتبع الحال المتعددة لواحد مع اتحاد عاملها قياسا على الخبر والنعت ويجب تعددها بعدا اما بالكسر بان يرد فاء بعدي مقرونة باما او باو قال تعالى انا هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا وقال وقد شفني ان لا يزال يرى عيني حيا لكدا اما طارقا او معاديا ومثل اما لا نحو جئتك لاراعيا ولاراهبا ويستباح في السعة افرادها بعدها كقوله قهرت العدا مستعينا بعصبة ولكن بانواع الحديقة والمكر ولا يجب في غير ذلك بل يجوز تعددها مع الحاد صاحبها او تعدده فالمتعدد لواحد مستعمل بعطف وغيره فالاول كآية المتن لمصدقا وما بعده احوال من يحيى وقال في الاوضح ان الذي في الآية المذكورة ليس من تعدد الحال اي لان كلا منها معطوف لا حال صناعة وقد سبق منه هناك ان الحال اذا وقعت بعد عاطف امتنع ان يكون الرابط الواو وايضا الحال كالخبر ولم يتعدد مع العطف كما سبق تقرير هذا البحث في الخبر **والثاني المتعددة لواحد لغير عطف نحو راكبا ضاحكا** وقال علي اذا مررت ببلى تخفية زيارة بيت الله رجلان حافيا وتعدد الحال مع اتحاد الصاحب كما مثلنا لمو مذهب ابي الفتح قياسا على تعدد النعت اتفاقا وعلى تعدد الخبر في الاصح مع اتحاد المنعوت والمخبر عنه وذهب الفارسي وابن عصفور وجماعة على المنع الا في اهل التفضيل كما مر واولوا المثال والبيت ونحوهما على التداخل ومعناه ان يكون الاولى في المثال حالا من زيد وعاملها جاء والثانية حالا من ضمير الاولى المستكن وهي العامل او هي صفة للاولى **ويقع الحال متعددة يجمع في الاتحاد نحو** سخر لكم الشمس والقمر دائبين اي ملازمين لما اريد منهما والاصل دائبة ودائبا **و** سخر لكم الشمس والقمر والنجوم **مسخرات** اي تتعدد الحال لواحد كما سبق وللمتعدد قيل والنظم حينئذ ان لا تعدد لان كل حال راجعة لصاحبها نظير قول بدر الدين من مالك في يداك يدر تجبى خيرها انه ليس من تعدد الخبر لان يداك في قوة مبتدأين فحكم تعدد التعدد لان كل خبر بعد والمخبر عنه فيحمل الحال على ما ذكر المص متعددة لمتعدد بجمع اي مع جمع الحال من الجمع المقابل للتفريق فيشمل جمعها وتثنيتها ويكون ذلك في صورة اتحاد الحال لفظا ومعنى لان الجمع حقيقة احضر سوا اتحدا اعرابا بان له الحال كالمنصوبات في الامثلة بعد ضمير او اختلف اعرابه نحو لقي زيد عمرا ضاحكين وظاهر كلامه وجوب الجمع وليس الظاهر وقال الرضي لا مانع في التفريق نحو لقيت

الاسم يفسر المقادير بل المقدرات بها اذ هي المبينة ولهذا ادخل عليها من كما ستعرفه فقوله وهو الكيل الخ اي المقدر
بالكيل والوزن والمساحة كصاع برا وقفيز تمرا ومنوين عسلا وهو تثنية منى كقصي ويقال فيه من بالتشديد
وهذا جريب نخلا وشبرا رضا والمراد بتمييلا الصاع وعسل بيلا المنوين ونحل بيلا الجريب ونحو ذلك اما اذا
اريد بالمقادير نفس الآلات التي يكال ويوزن ويمسح بها لم تحتج الاضافة ولا يجوز النصب تقول عندي
ظرف عسل تريد وعاء العسل ومثله قفيز بر ورطل زيت للآلة التي يكال بها البر ويوزن بها الزيت اي يصلح
لذلك والقسم الثاني من المفرد شبهها اي شبه المقادير وهو المقاييس التي لم توضع للتقدير تحقيقا بل تقديرا
والمراد بها اذا انتصب الاسم عنها المقدرات بها على وزان ما سبق في المقادير وذلك نحو مثقال ذرة خيرا ومثقالي سمنا
وباب ساجا وخاتم حديدا وان لنا امثالها ابلا وغيرها شآ فالمثال الاول لما يشبه الوزن اي المقدر
به الوزن لان مثقال الذرة ليس مما يوزن به عرفا والثاني ما يشبه الكيل اي المكيل به ومثله ما في السما موضع راحة
سحابا مما يشبه المساحة ومثله ما كان وزنا للتمييز كباب ساجا وخاتم حديدا فان الباب والخاتم وزنا للساج والحديد
ونصب هذا على التمييز هو مذهب المبرد وقيل على الحال وهو مذهب سيبويه وعليه جرى الم في الحال قال وخيرها الاضافة
والتمييز ارجح لسلامته من جمود الحال ولزومها ووقوعها عن نكرة وكذلك التمييز عن المثلية نحو لنا امثالها ابلا
وما لنا مثله رجلا ولوحسبا بمثله مدحا قال ابو حيان ومذهب سيبويه انه في المقاييس ومذهب الفارسي انه ليس منها
قال ابن الصائغ وقولهم على التمرة مثلها زبدا يشبه المقدار لان المعنى على التمرة قدر مثلها ومن ذلك التمييز عن
الخبر به نحو لنا غيرها شآ وان لنا سواك رجلا هو محمول على ذلك انسانا بالصد به ويجوز جر النوعين
يعني المقادير وشبهها بمن مطلقا اي سواء كان المميز مضافا نحو ملء الارض من ذهب ولي امثالها من ابل وغيرها من
شآ او لم يكن نحو رطل من زيت وصاع من بر ومن هذه الجارة للتمييز للتبعيض كما في الارتشاف وعين وقال
الشلوبين يجوز كونها بعد المقادير وشبهها زائدة ان لم يكن المميز بالنيا للمفعول مضافا كشبر ارض وقفيز
بر ومنوي عسل فان اضيف نحو مثله مددا وملء الارض ذهبا لم يجز جره بالاضافة لان المركب لا يركب ثانيا ووجب
النصب وجاز الجر من كما مر الا اذا اقام التمييز المضاف اليه جاز جره بالاضافة فيجوز في نحو زيد اشجع الناس رجلا زيد اشجع
رجل فان لم يتم مقامه ولم يصلح المضاف اليه للحذف لم يجز الا النصب كزيد اكرم الناس ما لا وقد اجيز في النوعين وجهان
اخران الاتباع فيجوب التمييز باجواب ما قبله صفة وهو قول سيبويه وقال ابن السراج رطل زيت ولي مثله رجل وخمسة
ابواب على البدل والحالية وفيه تكلف الاشتقاق كالصفة والقسم الثالث من المفرد الاعداد من نحو احد عشر
كوكبا الى نحو تسع وتسعون نجمة والمراد بالاعداد الصريحة التي تستعمل في المعدودات لا مجرد العدد كما
مر في الكيل والوزن وينتصب التمييز عنها من احد عشر الى تسعة وتسعين بدخول الغاية والبدا كالاثنين في المتن وما بينهما
وهو المركب نحو اثنا عشر عينا والعقود كواحد وعشرين بلا س لبلة وتم سعات ربه اربعين ليلة وتمييزها مفرد منصوب
كما مر وجاز الفراء في احد عشر رجلا واحد عشر الرمخشري سبا طا نوله لنا اثنتي عشرة اسباطا تمييزا واوعد غيره بدلا من
اثني عشر والتمييز محذوف وقد يرد مفردة ولو كان اسباطا تمييز الذكر العدد لان السبط مذكر وقال ابن مالك هو تمييز لانه
ان اتصل به ما يراد به المعنى كما هنا فان ذكر اما بعده رجح حكم المباينة كما رجح ذكر كعبان ومعصم في قوله ثلاثة اشخاص

كاعبان ومعصر فلا يجوز جر تمييز العدد بمن كما افهمه تخصيصه ذلك بالنوعين السابقين فلا يقال احد عشر من درهم وحكى الكسائي ازمن العرب من يضيف العشرين واخواتها الى المفسر معربا ومنكرا فيقول عشرو درهم وارعوثوب قال ابوحيان وهو شاذ عند اصحابنا لا يبنى عليه غيره وعطفه الاعداد على المقادير يؤذن بانها ليست منها وهي طريقة الفارسي وابن عصفور وابن مالك قال المص وهي طريقة المحققين لان المراد بالمقدار عالم تر حقيقته بل مقداره حتى انه تصح اضافة المقدار اليه والعدد ليس كذلك الا ترى انك تقول عندي مقدار رجال اربعة ولا تقول عندي مقدار عشرين رجلا الا على معنى اخر وبعضهم يجعل المقدر شاملا للعدد وعليه جرى ابن الصائغ والـ
وقال في البديع العدد وان كان مقدارا فهو ليس له آلة يوقف بها والقسم الرابع كناياتها اي كنايات الاعداد وهي
ثلاث كم الاستفهامية نحو كم عبدا ملكت ويجوز جر بمن ظاهرة مطلقا او مقدرة ان دخل على
كم جار كنايات الاعداد ثلاث كما قال المص والكناية لغة ضد التصريح واصطلاحا هذه الالفاظ المذكورة للاعداد فالاولى كم الاستفهامية وهي اسم بمعنى اي عدد صالح لقليل العدد وكثيره نحو كم عبدا ملكت ويجوز الفصل بينها وبين مميزها في السعة نحو كم لك عبدا وكم اتاك رجلا ولا يجوز ذلك في العدد نحو عشرين واحد عشر الا في الضرورة كقوله على انني بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولا كميلا وقوله في خمسة عشر من جمادي لبلة لا تطلع على الفراش رقادي ومميزها كمميز عشرين واخواتها لا يكون الا مفردا خلافا للكوفيين منصوبا ويجوز جر تمييزها بمن حال كونها ظاهرة مطلقا اي سواء جرت كم ام لا نحو كم من عبد ملكت ويجوز جر تمييزها بمن مقدرة ان دخل على كم جار قال سيبويه سالت الخليل عن قولهم على كم جذع بيتك مبني فقال القياس النصب ولكن قول عامة الناس واما الذين جروا فانهم اراد وا معنى من ولكنهم حذفوها تخفيفا وصارت على عوضا منها انتهى فجر تمييز كم الاستفهامية بمن مقدرة بشرطه المذكور هو مذهب الخليل وسيبويه والجماعة وخالف الزجاج فزعم خفضه بكم والحذف وضعف بالتزامهم دخول حرف الجر عليها حينئذ ولو كان على الاضافة لم يلزم قال الرضي مميز كم الاستفهامية لم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو فلا ادري ما صحته قال الشيخ سعد الدين بعد نقل هذا عنه واقول سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية انتهى فاحتج بالاية على ورود مجرورا بمن وفي جوابه من اللطف والظرف ما لا يخفى واما كم الخبرية وهي اسم بمعنى كثير وتشارك الاستفهامية في الاسمية والابهام والافتقار الى التمييز والبناء على السكون ولزوم التصدر على المختار كما ياتي وزاد ابوحيان جواز حذف تمييزها بدليل خلافا لمن منع حذف تمييزها وزاد الرضي اختصاصها بالنكرات وتفارقها بكون الكلام مع الخبرية محتملا للتصديق والتكذيب وان المتكلم بها لا يستدعي جوابا لانه مخبر بخلاف الاستفهامية وانها تختص بالماضي فلا يقال كم غلمان سالملكهم ويجوز كم عبد استعرته وان البدل منها لا يوجب حرف الاستفهام بخلاف الاستفهامية كما ياتي تقول كم رجال في الدار عشرون بل ثلاثون وتقول كم مالك اعشرون ام ثلاثون وان تمييز الاستفهامية مفرد ا ما ومنصوب ولا يجوز جره الا بشرط كما مر واما الخبرية فتمييزها مجرور ا ما باضافتها اليه لا بمن محذوفة خلافا للفراء بدليل منع جره عند انفصاله في النثر بل يكون منصوبا كتمييز كم الاستفهامية كقوله كم نالني منهم فضلا على عدم اذ لا الكادني الاقارب

وذكر المصنف حكم كم الخبرية هنا استطرادا الان كلامه هنا في المنصوب وقد زعم قوم ان لغة تميم جواز نصب تمييز الخبرية اذا كان مفردا وجعلوا منه بيت الفرزدق الآتي كم عمة لك في رواية فتمييز الخبرية مجرورا دائما كما بينه المصنف بقوله فتمييزها مجرور دائما ولو جمعا اما مفرد كتمييز المائة والالف فما فوقها من المائتين والالف باضافتها اليه فتقول كم عبد ملكت بالجر والافراد كما تقول ملكت مائة عبد والف عبد وقد جاء في الشعر جمع مميز المائة وظاهر كلام سيبويه جوازه في الشعر والحق جوازه في النثر ايضا كما في قراءة الاخوين خمسمئين والكسائي ثلاثمئة سنين باضافة مائة قال الفراء من العرب من يضع السنين موضع السنة واغربه الاكثرون على قراءة تسعين مائة بدلا او بيانا والتمييز محذوف وضعفه بعضهم بان النكرة لا تبين عند البصريين وبان تقدير البدل يفسد المعنى سعدير ثلاث سنين وقرأ ابي ثلاث سنة وقرئ سنون باضمار هي ومن اعربه بدلا او بيانا وقال التمييز محذوف سعدير ثلاثمائة زمن او وقت وقد جا تمييزها مفردا منصوبا كقوله اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب المسرة والفتاء او مجموع اي تمييز الخبرية بعد جرها اما مفرد كما مر او مجموع كتمييز العشرة فما دونها الى الثلاثة فانه يكون مجرورا باضافتها اليه ومجمعا كالعشرة فلس وثلاثة اعبد وسبعة ابحر وعندان يكون جمع تكسير من ابنية القلة كما مثلنا وقد يكون جمع تصحيح في مسالتين ان يحمل تكسير الكلمة نحو بيع سموات وخمس صلوات وسبع بقرات وان يجاوز ما احمل تكسيره نحو سبعمئات فانه مجاوز لسبع بقرات ويضاف لبنآء الكثرة في مسئلتين احداهما ان يحمل بنا القلة نحو بضعة عشر جوار واربعة رجال وخمسة دراهم والثانية ان يكون لها بنا قلة ولكنه شاذ قياسا او سماعا فينزل لذلك منزلة المعدوم فالاولى نحو ثلاثة قروء مهموع قرء بالفتح وجمعه على اقراء شاذ والثانية ثلاثة شسوع فان اشسوعا قليل الاستعمال وقد يكون تمييزها مفرد اللفظ كاسم الجنس والجمع الكثير وتمر فيجر بمن فالاول نحو اربعة من الطير وقد يخفض باضافة العدد نحو وكان في المدينة تسعة رهط وفي الحديث ليس فيما دون خمس ذود صدقة وتمييز الخبرية بالمفرد اكثر من تمييزها بالمجموع وهي في الحالين للتكثير عند المبرد وقوم من النحاة وزعم طاهر وتليمه ابن عروف انها للتقليل والتكثير كرت وقالا انه مذهب سيبويه والكسائي وفهم من تخصيص المصنف الجر والافراد والجمع بتمييز كم الخبرية وتخصيصه الجمع بتمييز العشرة فما دونها والافراد بتمييز المائة فما فوقها ان تمييز ما بين العشرة والمائة المنصوب لا يكون الا مفردا كما اشار اليه بقوله باحد عشر كوكبا وتسع وتسعون نجمة ويجوز في قوله يعني الفرزدق كم عمة لك يا جرير وخالة فدعا قد جلبت علي عشاري الجر على الاجوار اي يجوز في المتعاطفين نحو عمة وخاله في البيت المذكور وهو للفرزدق يهجو جريرا ثلاثة اوجه احدها الجر لهما بكم على جعلها خبرية فتميزها مجرور كما سبق والثاني الرفع عليه اي على انها خبرية ايضا مع تقدير جلبة او وقت ورفعها على الابتدا او جلبت خبر المبتدا والخالة وخبر الاخرى محذوف وسوغ الابتدا بعمة وصفها بلك وبعد عا محذوفة مدلولا عليها بالمذكور مع المحطوفة وهي التي اوجبت اصابعها من كثرة الحلب ونحوه والثاني جلبت للوحدة لانها عمة واحدة وخالة واحدة وكم نصب على المصدر او الظرفية اي كم جلبة او وقتا وعدي جلبت بعلى لتضمنه معنى تسلطت اي عمانك

وحالانك حلين عليّ عشاري جمع عشر احلبات كثيرة اوزمانا كثيرا والثالث المنصب على ان تميزه نصب
تمييز الجزية المزوا وعلى الاستفهام التهكمي كان نفس الحلب ثابت الا انه ذهب عنه عدد الحالبات اي
احربي يا جرير بعدد عمائك وحالانك اللاتي كن يخدمنني فقد نسيه وعليه وعلى الاول فكم مبتدا وقد حلبت
الجزو السالم لجماعة لانها عمات وخالات والثاني في كنايات العدد كذا والاكثر استعمالها مكررة بعطف
ودونه تاتي كذا على ثلاثة اوجه احدها ان يكون جارا ومجرورا على اصلها وهما كاف التشبيه وذا الاشا
ربة كقولك رايت زيدا فاضلا ورايت عمرا كذا اي كزيد وقد تدخل عليها ها التنبيه نحو هكذا عرشك والثاني
ان تكون مركبة من كلمتين مكنيا بها عن غير عدد كالحديث يقال لابعد يوم العيد اذكر يوم كذا وكذا فعلت كذا وكذا
والثالث وهو المراد هنا ان تكون كلمة مركبة مكنيا بها عن عدد مجهول الجنس او المقدار ويوافق كاين الاتية
الاتية في البنا والابهام والافتقار الى التمييز ويخالفها في عدم التصدر فتقول قصت كذا وكذا درهما ويجب
في تمييزها النصب فلا يجوز جر بمن مقدرة ولا بالاضافة خلافا للكوفيين ومذهب البصريين ان تمييزها
مفرد منصوب دائما وانها لا تستعمل غالبا الا معطوفا عليها فزعم ابن حروف انهم لم يقولوا كذا درهما ولا
كذا كذا درهما وذكر ابن مالك انه مسموع لكنه قليل والذي لك اشار المصنف بقوله والاكثر استعمالها
مكررة بعطف ومن استعمالها مع العطف قوله عد النفس لغني وهو بوساك ذاكرا كذا وكذا لطلقا به نسيي الجهد
ودونه نحو لك كذا كذا درهما خلافا لمن نقله ابن حروف والثالث من كنايات العدد كاين والغالب جر
تمييزها بمن كاين بمنزلة كم الخبرية في افادة التكثير ولزوم التصدير وانجرار التمييز الا ان جر تمييزها بمن ظاهرة
لا بالاضافة قال تعالى وكاين من دابة لا تحمل رزقها الله وقد ينصب كقوله اطردا ياسا بالدعا فكاين الما
حم يسر بعد عسر وكاين اسم مركب من كاف التشبيه واي المنونة ولهذا جاز الوقف عليها بالنون لان التنوين لما
دخل في التركيب لشبهه النون الاصلية ولهذا رسم بالنون في المصحف ويقال فيها كاين بالف بعد الكاف
وهمزة مكسورة منونة وتوافق كم في الابهام والبنا وافادة التكثير غالبا نحو وكاين من نبي قتل معه ربيون
كثير وقد يفيد الاستفهام نادرا ولم ينبه عليه الا ابن مالك تبعا لابن قتيبة وابن عصفور واستدل عليه
بقول ابي لابن مسعود رضي الله عنهما كاين تقرا سورة الاحزاب اية فقال ثلاثا وسبعين وتخالفها
في انها مركبة وكم بسيطة وانها لا تقع استفهامية عند الجمهور وانها لا تجر خلافا لابن قتيبة وابن
عصفور في اجازتهما بكاين بتبع هذا الثوب وان جرها لا يقع مفردا وان تمييزها مجرور بمن غالبا
وزعم ابن عصفور لزومه ويرده قوله سموه وكاين رجلا اتيت والبيت المذكور انفا وذو والتي
اربعة محول عن مضاف فاعل كاشتعل الراس شيبا وسرعان ذا اهالة لما تم الكلام على
تمييز ما ابهم من الذوات شرع في تمييز ما ابهم من النسب وهو اربعة اقسام احدها غير محول وسياتي والثاني
محول وسيتي منقولا وهو بلاثة اقسام منقول من مضاف فاعل ومن مضاف مفعول ومن مضاف غيرهما
فالاول هو الذي يصح اسناد العامل او شبهه كاسم الفاعل اليه اي التمييز كقوله تعالى اشتعل الراس شيبا
اصله اشتعل شيب الراس وقولهم سرعان ذا اهالة اي سرعت اهالة ذا وسرعان ملك الفاعل فعل محذ

سرح والاصالة الشحم فصح اسنادا شتعل الى شيب واسناد سرعان الى هالة ثم حول الاسناد فيهما عن
المضاف اليه المضاف اليه الذي هو الراس في الاية وذا في المثل واذا صح كون التمييز جزء الما قبله صح جعله لما انتصب
عنه او الملابسه المقدر نحو كرم زيدا ابا يصح ان تقول زيد اب فيجوز ان يكون زيد هو الاب اي كرم زيد
نفسه ابا اي ما اكرمه من اب فلا يكون حسنه مشغولا من فاعل وتدخل من عليه ويجوز ان يكون التمييز ليس
لزيد بل لابيه فيكون الاصل كرم ابو زيد اي ما اكرم اباه فيكون مشغولا من فاعل ولا يجوز دخول من عليه
واذا لم يصح كونه جزءا مما قبله تعين ان يكون لملابس ما انتصب عنه نحو طاب زيدا را فيكون محولا
او عن مضاف مفعول نحو وفجرنا الارض عيونا هذا هو الثاني المحول عن مضاف مفعول نحو وفجرنا الارض
عيونا وغرست الارض شجرا اصله فجرنا عيون الارض وغرست شجر الارض ومنه ما احسن زيدا ادبا
اصله ما احسن ادب زيد بخلاف ما احسنه رجلا لا يقال ما احسن رجله وهذا المحول عن المفعول اثبته
اكثر النحويين وسيبويه الشلوبين وجماعة وخرجوا الاية على البدلية على حذف المضاف اي فجرنا الارض
عيونا او على المفعولية باسقاط الجار اي بعيون وقال رد اعلى الشلوبين لو كان كما زعم لم تلتزم
العرب في مثل ذلك التنكير والتاخير عن الفعل ولصرحوا بالجار في وقت وايضا فليس الشجر مغروسا
بها ولا العيون مفجرا بها بل هي نفس الشجر المغروس والعيون المفجر او غيرهما اي مضاف غير الفاعل
والمفعول كالمبتدا وذلك بعد اسم التفضيل الصالح للاخبار به عنه نحو انا اكثر منك مالا
وهذا هو الثالث وهو المحول عن مضاف غير فاعل ولا مفعول وهو الواقع بعد اسم التفضيل الصالح
للاخبار به عن التمييز وعلامة ذلك صحة جعله فاعلا للتفضيل بعد جعله فعلا فيصح في الاية ان
يخبر باكثر عن مالي فتقول مالي اكثر ويصح جعل التمييز فاعلا لاكثر بجعله بمعنى كثر مالي لان ما صلح لان
يخبر عنه صلح لان يكون فاعلا في المعنى فتقول تعالى انا اكثر منك مالا الاصل مالي اكثر من مالك فاخذ المضاف
الذي هو المبتدا ونصب على التمييز واقيم المضاف اليه مقامه منفصلا فصار انا اكثر مالا منك
اذ يصح جعله فاعلا في المعنى لو جعل افعل فعلا فيقال كثر مالي كما قدمناه ومثله زيد احسن وجها
اصله وجه زيد احسن فانه لم يصلح للفاعلية بعد جعل افعل فعلا لم يجز نصبه وتعينت اضافة
نحو مال زيد اكثر مال وزيد اكرم رجل اذ لا يقال مال زيد كثر ماله اذ لا يكون للمال مال ولا زيد كرم
رجل اذ لا يخبر بكرم رجل عن غيره واما قوله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى لما لبثوا امدا فاحصى
فعل هذا جواب عن سؤال مقدر كانه قيل يشكل على اشتراط صلاحية الاخبار باسم التفضيل عن التمييز
قولك انا احيى لما لبثوا امدا فامدا تمييز مع انه لا يصلح ان يقال الامد احيى لانه ليس محصيا بل محيى
فجوابه ان احيى فعل ماض لا افعل تفضيل فليس مما نحن فيه وامدا مفعوله والجملة جزاي ولما لبثوا
حال من امدا وما مصدرية لان صفة النكرة اذا تقدمت عليها اعربت حالا وقيل احيى افعل تفضيل من
الاحصاء بحذف الزوائد كقولهم هو احيى للمال وافلس من ابن المدلو وامدا منصوب بفعل دل عليه التفضيل
كقوله وامزج بها ماء السيوف لوانها لاهل التميز لما سبق واما او اشد خشية او اشد ذكرا فالاول

حال بتقدير كذوي خشية الله والثاني اما عطف على اباكم او خبر فكونوا اوحال من
ذكرا او ذكرا مصدر لاذكروا وهذا ايضا جواب سوآل مقدر اي ان قيل ان الظاهر ان تقدير الاية
الا وليا ذا فريق منهم يخشون الناس كخشية الله او اشد خشية من خشية الله وفي الثانية فاذكروا الله ذكرا
كذكركم اباكم او اشد من ذكركم اباكم وافعل الاخبار به عن التمييز في الاثنين فالجواب ان الاول
حال وفريق مبتدا ومنهم صفة ويخشون الناس خبره وكخشية الله من اضافة المصدر الى المفعول
وهو في موضع الحال من فاعل يخشون والمعنى يخشون الناس كذوي خشية الله اي مثل او مشبهين اهل
خشية الله او اشد خشية معطوف عليه وان الثاني وهو او اشد ذكرا منصوب بالعطف على اباكم
او ذكركم اشد مذكورا منى اباكم او منصوب على انه خبر فكونوا مقدرا محذوفا عليه بالمعنى اي فاذكروا الله
كذكركم اباكم او كونوا اشد ذكرا لله منكم لاباكم او نصبت اشد على انه حال من ذكرا على انه نعت له تقدم
عليه وشاع مجيء الحال منه مع تنكيره لتعدم الحال عليه كما في لمية موحشا طلل او نصب ذكرا على انه مصدر لـ ذكروا
اي اذكروا الله ذكرا اشد من ذكركم اباكم وهذا اختيار ابي حيان وانتقده المص بانه يلزم منه الفصل بين
العاطف والمعطوف بالجار وقيل معطوف على الضمير المجرور بالمصدر اي كذكركم اباكم او كذكر قوم
اشد منكم ذكرا قاله الزمخشري وفيه العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار وان قدر انعتا
لمصدر محذوف من باب شعر شاعر اي ان قدر اشد خشية او اشد ذكرا كان كل منهما نعتا لمصدر مقدر من لفظ
العامل المذكور وهو يخشون واذكروا فلا يتاتى نصب التمييز الا بان يجعل من باب شعر شاعر وجن جنونه
وهو لبناء الفعل او ما في معناه الى غير من هو له مجازا كالمصدر في الآتين بجعله فيهما نفس الفاعل مبالغة
فيصح حينئذ ان يكونا تمييزين لكونهما فاعلين في المعنى مجازا بجعل الخشية ذات خشية والذكر ذا ذكر
والتقدير حسبما يخشون الناس خشية مثل خشية الله او خشية اشد خشية من خشية الله واذكروا الله
ذكرا اشد ذكرا من ذكركم لاباكم فان لم يجعل من هذا الباب امتنع عطفه لما ذكر من شرطية صلاحيته
للاخبار بل يكون معطوفا على اسم الله والمعنى كخشية الله او كخشية اشد من خشية على فرض وجود
ذلك وانما فضل زيدا فضل الناس رجلا لتعذر الاضافة وهذا اشارة الى جواب
اشكال على شرطية ما ذكر في اسم التفضيل وهو تجويزهم المثال المذكور مع ان رجلا الذي هو المميز
لا يصح فاعلا لافضل التفضيل اذ لا يقال زيد افضل رجل فالجواب ان النصب انما جاز لتعذر
اضافة افضل الى النكرة بعد ان اضيف الى الناس فعدل الى النصب اذ لا يضاف الشيء مرتين فلو
حذف المضاف اليه قام التمييز مقامه فيقال زيد افضل رجل هذا اذا كانت النكرة تغني عن المضاف
اليه كالمثال والا تعين النصب نحو لو حسنا مثل مدد املأ الارض ذهبا اذ لا يجوز مثل مدد
ولا ملأ ذهب تكميل اذا اتحد مميز النسبة بما قبله معنى طابقه في الافراد وفرعيه فتقول كرم زيد
رجلا والزيدان رجلين والزيدون رجالا واما حسن اوليك رفيقا فانما افرد لان رفيقا وخليطا
وصديقا يستغني بمفردها عن جمعها كثيرا في الاخبار وغيره اولان التقدير وحسن رفيق اوليك رفيقا

لحذف المضاف وجا التمييز على وفقه وكذا ان لم يحذ فيطابق نحو حسن زيد وجها والزيدون وجوها وظهرا وابواضا فان كان معنى التمييز مفرد التعين افراد لفظه كقولك في ابنا رجل واحد طاب الزيدون اصلا وكرموا ابا وكذا اذا لم يقصد اختلاف انواع المصدر نحو زكى الاتقيا سعيا وجاد الاذكيا وعيا فلو قصد اختلاف المصدر لاختلاف محله جازت المطابقة نحو تخالف الناس اراء وتفاوتوا اذهابا وهل ينبئكم بالاخسرين اعمالا وافراد المبين بعد جمع ان لم يوقع في محذور نفسا وقرءا عينا اولى من انفس واعين لافادة المقصود باختصار قال تعالى فان طبن لكم عن شي منه نفسا فان اوقع الافراد في محذور لتعين تركه فجمع ولو بعد مفرد فمقول كرم الزيدون ابا بقصد ما اكرمهم من اب وما اكرم اباهم ولو افردت لاوهم ان المقصود كرم ابي الزيدين وهو واحد وكذلك تقول نظف زيد ثيابا بالك لوقلت ثوبا لاوهم انه واحد وقوله او غير محول عطف على قوله محول عن مضاف فهو قسيم المحول وهو رابع الاقسام ممن ميز النسبة وهو ضربان كما في شرح اللمحة مشبه بالمفعول وغير مشبه فالاول نحو قولك امتلا الاناء ماء ولغم رجلا زيد ووجه الشبه ان امتلا مطاوع ملا فكانك قلت ملا الماء اناء ثم صار الماء تمييزا بعد ان كان فاعلا وان المعنى نغم الرجل زيد ثم حول الاسناد من الظاهر الى المضمر وجعل المرفوع تمييزا لذلك المضمر والثاني هو المشار اليه بقوله ومنه اي ومن غير المحول ما يشبه بالمفعول نحو سدرة فارسا من الواقع بعد ما يفيد المبالغة والتفخيم كوضع التعجب كالمثال المذكور واكرم به ابا وما اشجعه رجلا وارجحت جارا بمعنى اعجبت فاذا قلت لاحد سدرة لم تعلم ماي شي مدحته فاذا قلت مثلا فارسا او شاعرا عرف انك مدحته بكمال الفروسية والشعر واصل سد القسم ولا تدخل اللام فيه الا على اسم الله والتعجب معها لازم واضيف الى اسم قصد التعجب منه لانه تعالى يشبه العجائب والعرب تضيف الى اسمه ما تعظمه ايذانا بانه من الاشيا العجيبة كقولهم سد انت وسد ابوك فمعنى سد دره ما اعجب فعله وقيل المراد به الخير لاعتقادهم ان اللبن مادة كل خير تقوته الضيف ويسقونه الخيل وقد يضاف للمخاطب وللضمير المتكلم وللظاهر كما صرح به الرضي واكثر ما يمثل به مضافا للضمير الغيبة وفارسا تمييز على الاصح وان كان مشتقا وقيل حال وانما لم يكن التمييز في مثال المتن وفي ارجحت جارا من المحول مع انه فاعل في المعنى اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا لانه لا يصح ان يقال الاصل عظم فارسك ولا عظم جارك اذ المراد بالفارس والجار المخاطب لا غيره كما قاله المص ومن التمييز غير المحول نحو قولهم ويحه رجلا وحسبك به انسانا ويجوز جره بمن نحو زيد ويحه رجلا وويله انسانا وزيد حسبك به انسانا وكفى بالله وليا وكفى بالله وكيلا وشهيدا وقولهم بالله رجلا وبالها قضية واشال ذلك مما يقصد به التعجب والتفخيم فهذا كله تمييز عن نسبة في شبه جملة لما فيه من معنى الفعل فمعنى سد دره فارسا عجبا من زيد فارسا وكذا البقية وليست محولة لان هذه التراكيب وضعت ابتدا كذلك ومثله التمييز في باب نعم رجلا وحبذا رجلا زيد وباب ربه رجلا فهو من التفخيم ايضا ويجوز جر التمييز غير المحول الذي لم يشبه بالمحول اما المشبه بالمحول نحو امتلا الاناء ماء فلا يجوز جره بمن كما صرح به في شرح اللمحة وانما

يجر بمن غير المحول الذي لم يشبه بالمحول كما افاده تاخيره ذكر الجر بمن بعد قوله ومنه غير المحول الذي لم يشبه به نحو سودان من فارس وقال الله عز وجل هل من قاتل ونعم زيد من رجل وجبذا زيد من رجل قال ياجبذا جبل الريان من جبل وجبذا ساكن الريان مكانا واما المحول عن الفاعل والمفعول فلا يجوز جر بمن كما افهمه قصار النصب جواز جر غير المحول من تمييز النسبة **ولا سدم على عامله مطلقا خلافا للكسائي والمازني والمبرد في المحول** اي لا يجوز تقديم التمييز على عامله مطلقا اي سواء كان عامله مجردا كعندي رطل زيتا او فعلا جامدا نحو ما احسنه رجلا او متصرفا تمييزه غير منقول نحو كفى بزيد رجلا باجماع في هذه الثلاثة كما حكاه ابن مالك فلا تقول عندي زيتا رطل ونحوه ومتصرفا تمييزه منقول كطاب زيد نفسا فلا يجوز نفسا طاب زيد وخالف الكسائي والمازني والمبرد والجرمي فاجازوا التقديم على الفعل المتصرف اي الذي تمييزه منقول لما سبق من نقل الاجماع على منعه نحو كفى بزيد رجلا وما جرى عليه المص من منع تقديم مطلقا هو مذهب سيبويه والفراء واكثر اهل البصرة ين وصحح ابن مالك وابو حيان جواز تقديم المحول الذي عامله متصرف قياسا على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ولكثرة السماع فيه كقوله ضيعت حزمي في ابعادي الاملا وما ارعويت وشيبا راسي اشتعلا وقوله انفسا تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا قال المص وهما ضرورتان وهذا مما فارق فيه التمييز الحال فانه يتقدم على عامله المتصرف بشرط كما مر **ويجوز ذكره مع فاعل نعم وبئس المظهرين نحو** قول جرير بئس الاخطل **والتخليص من المحل فحلهم فحلا واهم زلا منطيق خلافا لسيبويه** والزلا بالمد لاصقة العجز حقيقة الاليه وقوله تزود مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا وقوله نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت رد التحية نطقا او بايما وخالف سيبويه والسيرافي فمنعا ذلك مطلقا اذ لا ابهام يرفعه التمييز ومنع بعضهم اذا لم يفد معنى زائدا على ما يعيد العامل فان افاد جاز نحو نعم الرجل رجلا صالحا زيد وفي الاثر نعم الرجل من رجل لم يطأ لنا فراشا وهذا صححه ابن عصفور قال **ولقلة** يجوز حذف التمييز اذا قصد بها الابهام او كان في الكلام ما يدل عليه نحو كم مت اي كم يوما عليها تسعة عشر ولا يجوز حذف المميز وانما التمييز الا ان يوضع غيره موضعه كقولهم ما رايت كاليوم رجلا وقد يحذف من غير بدل كقولهم لله دره رجلا اي لله دره ما رات كاليوم رجلا ذكره في الارتشاف **باب الاستثنا** الاستثنا هو الاخراج بالا او احدى اخواتها او احدى اخواتها تحقيقا او تقديرا فالاخراج جنس وبالا او احدى اخواتها فصلة خرج به التخصيص ونحوه والمراد بالخروج تحقيقا الاستثنا المتصل الآتي بيانه وتقديرا المنقطع قال ابن السراج اذا كان الاستثنا منقطعا فلا بد ان يكون ما قبل الاداة دالا على ما يستثنى انتهى ولذلك حسن قام القوم الا حمارا ولم يحسن الا ثيابا قال الرضي والاستثنا يشكل باعتبار مفعوليته لان زيدا في قولك جا القوم الا زيدا ان قيل انه غير داخل في القوم فهو خلاف الاجماع لاجماعهم ان المتصل مخرج ولا اخراج الا بعد الدخول فان جاز الشك في مثله لم يصح له على دينار الا دانقا للعلم بان دانقا مخرج من الدينار والباقي بعده هو المقر به واذا قيل انه داخل في القوم والا لاخراجه بعد دخوله كان المعنى جا زيد مع القوم ولم يجي ومع تناقض ظاهر ينبغي ان يجتنب كلام العقلا عن مثله وقد ورد منه في القرآن كثير نحو فلبث فيهم الف سنة

الاخمسين عاما فيكون المعنى اذا قلبت فيهم الخمسين ولم يلبث تلك الخمسين تعالى الله عن مثله علوا كبيرا
وقيل لموعيزد اخل بل القوم في المثال عام مخصوص اي اريد بهم جماعة وليس زيد فيهم وقول
الالخ قرينة تدل السامع على مراد المتكلم القوم غير زيد قال وليس بشيء لاجماع اهل اللغة ان المراد
بالاستثنا هو اخراج الا بعد دخول وقال بعضهم ايضا لموعيزد اخل والمستثنى والمستثنى منه
والاداة بمنزلة اسم واحد فقولك له علي عشرة الا واحدا بمنزلة علي تسعة لا فرق بينهما من وجه
ولا دخول هنا ولا اخراج وهذا هنا غير مستقيم لقطعنا بان عشرة في المثال دال على المعنى الموضوع
له مفردة بلا استثنا وهي الخمسة ان والا يعيد الاستثنا وواحدا موالمخرج وتسعة لا تدل على
شيء من هذه المعاني البتة وقال آخرون ولعل الصحيح الدافع للاشكال ان المستثنى داخل في
المستثنى منه وانه في مثال حاني غلام زيد للخمسين فالحاصل انه دخول المستثنى في المستثنى منه ثم اخراجهم
بالا واخواتها انما كان قبل اسناد الفعل او شبهه اليه فلا يلزم التناقض في حا القوم الا زيدا لانه
بمنزلة قولك القوم المخرج منهم زيد جاؤني وفي المثال الاخر العشرة المخرج منها واحدا له علي وذلك
لان المنسوب اليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة والعمل بموضوع المنسوب والنسبة
معه بخلاف الاسم في نحو زيد ابوك فان الرابطة التي هي النسبة مقدرة بين المبتدا والخبر وفي الاستثنا
لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع الا والمستثنى فلا بد من وجودهن اللام قبل النسبة
ولا بد ايضا من حصول الدخول والخروج قبل النسبة فلا ساقط ما هنا ملخصا **لا يكون المستثنى منه نكرة**
مبهمة بدأ المص باحكام المستثنى منه قبل المستثنى فقال لا يكون المستثنى منه اي مذكورا كان او مقدرا
نكرة مبهمة اي غير عامة ولا مخصصة فلا تقال جاءوني الا رجلا ولا جا رجال الا زيدا فان عمت النكرة
نحو ما قام احد الا زيدا او خصصت نحو قام رجال بيد كانوا في الدار الا زيدا جاز لحصول الفائدة التي عليها
المدار وافهم اشتراط ما ذكر للمستثنى منه جواز كون المستثنى نكرة مبهمة وفي الارتشاف لا يصح استثنا
القوم الا رجلا منهم ولا من النكرة غير العامة نحو قام رجال الا رجلا **ولا** يكون المستثنى منه **غير دال**
على متعدد لانه في الاستثنا المتصل الذي هو الاصل يجب شموله للمستثنى وغيره بحسب الدلالة ليكون
الاستثنا لاخراجه ومنعه من الدخول تحت الحكم فلا بد مراعاة التعدد **قيل ولا** يكون المستثنى منه **عددا**
اي يطلق العقود وغيرها وهو ما صححه ابن عصفور ونقله عن البصريين لان اسما العدد نصوص فكما لا
يخرج عن النصية في غير الاستثنا لا يخرج عنها فيه الا ان كان اسم العدد قد خرج عن النصية الى ان
صار مما يكثر به مبالغة ولا يراد به ظاهره فيصير حينئذ ظاهرا في العدد لا نصا فيجوز الاستثنا
منه كسائر الظواهر التي يستثنى منها قال وعلى ذلك ورد قوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما
فان المائة والالف والسبعين مما يستعمل للتكثير كقولك اقمت الف سنة اي زمانا طويلا فكان ذلك
راجعا من حيث العادة لاحاله حياة انسان الف سنة **وقيل يجوز** الاستثنا من اسما العدد
الا في العقود كالعشرة والعشرين فلا يجوز على هذا علي عشرة الا اثنين او عشرون الا خمسة لان مبنى

الكلام على الاختصار فثمانية احضر في الاول وخمسة عشر احضر في الثاني ومحل هذا القول حيث لا يكون
للمبالغة والتكثير كالالف والمائة والسبعين والا فهو لقي قلت فيهم الوسنة الاخمس عاما المستثنى
منه عدد فكيف يمتنع بنه عليه بعضهم وبوطاهر **ولا يكون المستثنى مستغرقا ولا زائدا ويكون النصف**
خلافا للبصريين واكثر خلافا لهم وبعض الكوفيين اي لا يكون المستثنى مستغرقا للعدد المستثنى
منه ولا يجوز عندي سبعة الا سبعة وادعى الامدي وابن الحاجب الاجماع عليه وتعقبا بانه حكي عن
مالك في احد طاق ملاما الا ملاما فوان ولا يكون زائدا على قدر المستثنى منه وهذا قد علم من
امتناعه في المستغرق وانما صرح به لان من نقل عنه ان قولك له علي الف الا الفين يكون منقطعا
ويجوز كون المستثنى نصف المستثنى منه كله على عامه الاخمسين وجواز ذلك مذهب ابي
عبيد والسيرافي واكثر الاصوليين ونقله الشيخ ابو حامد عن اكثر الكوفيين ومنع ذلك البصريون
فيجب عندهم بقاء اكثر من النصف من المستثنى منه ويجوز كون المستثنى اكثر من النصف وهو مذهب
الاكثرين وخالف في ذلك البصريون وبعض الكوفيين ونقل ابن السمعاني جوازه لكن عن الامام
السيد ابي الحسن الاشعري ودليل صحة استثناء النصف قم الليل الا قليلا نصفه فنصفه بدل من
قليلا بدل كل سعد وقم الليل الا نصفه ودليل صحة استثناء اكثر من النصف قوله تعالى ان عبادي
ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الغاوين لانهم اكثر من غيرهم بدليل وما اكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين
دل ذلك على ان الاكثر ليس بمؤمن وكل من ليس بمؤمن فهو غاو وفي الحديث كلكم جائع الا من اطعمته
وقد اطعم الاكثر قطعا ويكون المستثنى مفردا كما ذكر وجملة وجعل منه ابن خروف الا من تولى وكفر
على ان من مبتدأ خبره فيعذبه الله والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع وقال الفراء
في قرئوا منه الا قليل ان قليل مبتدأ حذف خبره اي لم يشربوا وقال حماد في قراءة الا اوامك بالرفع
انه مبتدأ والجملة بعده خبر وليس في ذلك ما مررت باحد الا زيد خير منه لان الاستثناء مفرغ
والجملة حال من احد باتفاق او صفة له عند الاخفش والجملة في الا انهم ليأكلون الطعام حال وفي
فاعلت زيدا الا يفعل الخير مفعوله **واذا كان المستثنى بعض المستثنى منه وامكن توجيه العامل**
اليه فالاستثناء متصل والا فمنقطع اي ينقسم المستثنى الى متصل ومنقطع وحقيقة المستثنى كما قال الرضي
متصلا كان او منقطعا المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا انتهى فخرج العموم
الا زيدا المستثنى منه والعامل متوجه اليه فهو متصل فان لم يكن المستثنى بعض المستثنى منه سواء كان
من جنسه نحو قام بنوك الا ابن زيد او لم يكن من جنسه نحو قام القوم الا حمارا او كان بعضا منه لكن
لم يمكن توجه العامل اليه كقوله تعالى لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى فالاستثناء منقطع اي
لكن الموتة الاولى ذاقوها في الدنيا اذ لا يتوجه لا يذوقون الا الموتة الاولى ومثله ولا تنكحوا ما نكح
اباؤكم من النساء الا ما قد سلف وقد كثر ورود المنقطع في الكتاب والسنة كالآيتين المذكورتين وقوله
فسجدوا الا ابليس لم يكن الا من الجن الله تعالى سلم لا يجاد في المرسلون الا من ظلم لا يسمون فيها خوفا

والاصح انه مقدر الوقوع بعد لكن لا بعد سوي وعلى الاول فالاصح ان الاداة لاخراجها
الاصح ان الاستثنا المنقطع من حيث المعنى مقدر الوقوع بعد لكن المشددة وهو مذهب البصريين فمعنى ما في
الدار احد الا حمار الكون فيها حمارا وذلك لانه في حكم جملة متصلة من الاولى مستدركة وليس مستثنى مما قبله حقيقة
ولهذا لا يقال استثنى الحمار منهم وانما انتصب لانه اسم بعد الا مخالف لما قبلها كالمتصل فاعطى اعرابه ليس
من حيث المعنى مقدر الوقوع بعد سوي كما ذهب اليه الكوفيون وبعد غير المثال عندهم سوي حمار وعلى
الاول وهو مذهب البصريين فالاصح ان اداة الاستثنا لاخراجها والمتاخرون لما راوها بمعنى لكن قالوا
في الناصبة نصب لكن اولكنما وجرها في الاعلى محذوف فمعنى المثال في جا القوم الا حمار الكن حمارا
لم يجي والواو قد يذكر مع وله تعالى الا قوم يونس لما امنوا كشفنا عنهم عذاب الخزي هو منقطع لان قوم
يونس ليسوا من جنس من تحت قرية وجوز الزمخشري اتصاله على معنى النفي اذ المراد من القرية اهلها اي اهل قرية
ويجب نصب المستثنى بالا ان تقدم او كان مستثنى من موجب او منقطعا او مردودا به كلام
اي يجب نصب المسمى بالا واما غيرها فسياتي حكمه ولم يحتج لتقييد الا بغير الوصفية احترازا من الا التي بمعنى
غير لان ما بعد الوصفية ليس مستثنى والمستثنى بالا قسمان فتم اعرابه النصب وهو اذا اعدم على
المستثنى منه مطلقا متصلا كان او منقطعا في سياق ايجاب او غيره كقوله تعالى الا آل احد شيعته
وما لي الا شعب الحق شعب ولا يجوز فيه الاتباع لان التابع لا يتقدم على المتبوع وكذا
يجب نصب المستثنى بالا اذا كان المستثنى منه مذكورا وليس تاما ثم ان لم يكن يسبق بنفي ولا نهي ولا
استفهام سمي موجبا لحصد يجب نصبه مطلقا متصلا كان او منقطعا فان فقد الايجاب بتقدم نفي ونحوه
دون التمام فسياتي فيه تفصيل في المتصل والمنقطع مثال المستثنى في الموجب التام قوله تعالى فشربوا
منه الا قليلا ويجب ايضا نصب المستثنى بالا اذا كان منقطعا نحو قام القوم الا بعيرا وكذا يجب نصب
المستثنى ولو كان منفيا ان كان مردودا به كلام تضمن الاستثنا فان قال قائل لي عندك عشرون
الا درهمين فاردت تجحد ما ادعاه قلت مالك عندي عشرون الا درهمين بالنصب فيكون تمام قولك
مالك عندي الذي ادعيته ولو رفعت الدرهمين لكنت مقرا بالدرهمين جاعلا الثمانية عشر اذ الرفع
بمنزلة قولك مالك عندي الا درهمان وهذا ماخوذ من كلام ابن السراج وتبعه ابن مالك والمصنف ويترجح
ابداله اي المستثنى ان كان الكلام غير موجب كما هو شرط لجواز الابدال من المستثنى منه ان
لم يتراخ عنه ولم يكن منقطعا هذا هو القسم الثاني وهو لا يتعين نصبه بل يجوز فيه الاتباع
على البدلية او العطف فاذا فقد الايجاب بان سبق الكلام بنفي نحو ولو بقع التمام اي ذكر المستثنى منه
فان كان الاستثنا متصلا كقوله تعالى ما فعلوه الا قليل بالرفع في قراءة غير ابن عامر فترجح رفع قليل بدلا من
ضمير فعلوه على نصبه على الاستثنا ونحو لا يقم احد الا زيد وهل يهلك الا القوم الفاسقون ومنه ومن يغفر
الذنوب الا الله ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون اذ المعنى لا يغفر ولا يقنط واعرابه حينئذ بدلا
وهو مذهب سيبويه والبصريين والاتباع فيه عند الكوفيين على العطف لا على البدلية والا اذ لا حرف عطف

وفي الاوضح انه عند الكوفيين عطف بيان وحيث جاز الوجهان اي النصب على الاستثنا والابدال فيترجح
الابدال في المستثنى منه على اللفظ ان لم يتعذر والا فعلى المحل مشروط بان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه لقصد
التناكل بينه وبينه كالاية الاولى ما فعلوه الا قليل ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك بالرفع والنصب عزى جيد
وقرئ به في السبع في الآسن ومن الابدال على المحل لتعذره على اللفظ نحو ما فيها من احد الا زيد بالرفع وليس
زيد بشيء الا شيء يجيء به بالنصب للبدل من شيء وقول المص ولم يكن منقطعا هذا انما يأتي على لغة تميم الذين
يجيزون في المنقطع النصب والابدال لا على لغة من يوجب نصبه حسبما وهم اهل الحجاز مع ان الافصح عند
تميم ما اوجبه الحجازيون **ويضعف** ابداله **ان تراخى** فيترجح النصب عند تراخي المستثنى عن المستثنى
منه ما ثبت احد في الحرب ثباتا نفع الناس به الا زيدا بالنصب ويضعف رفعه على الابدال فان احد لضعف
التناكل حسد المتقص في البدل لطول الفصل بينه وبين المبدل منه والاصل فيه حديث تحريم مكة لا يختلى
خلاها ولا يعضد شوكها فقال العباس يا رسول الله الا الاذخر فقال الا الاذخر بالنصب **وكذا** يضعف
الابدال ويترجح النصب **ان تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه عند المازني** اي اذا توسط المستثنى
بين صفة المستثنى منه وبينه صفة اعرابه بدلا ويترجح نصبه نحو ما حاباني احد الا زيد خير منك وما مررت بالقوم
الا زيدا الشعر آه وانما اختار المازني النصب لان الصفة كالجزء للموصوف فكانه تقدم على كل المستثنى منه
ونقل عن المازني انه حسد يوجب نصبه وظاهر كلام سيبويه ان الابدال اولى في النصب واختاره ابن مالك
تبعا للمبرد ووجه ان المبدل منه وهو الموصوف متقدم والصفة فضلة فلا اعتداد بالمتقدم عليها فاذا قيل
اذا تقدم المستثنى اسم ظاهر معمول للابتدا او لاحد نواسخه جاز ابداله من الظاهر والمضمر نحو ما طلب احدا
يقول ذلك الا زيدا بالنصب على البدل من احد او بالرفع على البدل من المستكن في يقول وكذا ما قام احد
احد الا زيد بالرفع بدلا من الاخ وبالجر بدلا من احد **وتميم تجيز اتباع المنقطع الصالح للعا** مل
هذا الحكم خاص بتميم واما الحجازيون فيوجبون نصب المستثنى المنقطع وتميم ترجح نصبه وانما وجب الاتباع
اذا صلح تسلط العامل السابق الا على المستثنى معمولين ما فيها احد الا حمار بالرفع لصحة قولك ما فيها
الا حمار قال وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس وحمل المحترى على الفهم قال الا يعلم من في السموا
والارض الغيب الا الله فمن في محل رفع فاعل يعلم والغيب مفعوله والا الله المستثنا منقطع لعدم اندراجه
في مدلول لفظ من لانه تعالى لا يحويه مكان وجاز مرفوعا بدلا من من على لغة تميم قال الوجان والمستور
الى الذهن واما اذا لم يصلح تسليط العامل الذي قبل الا على المستثنى تعين النصب انتفا فحوما زاد هذا
المال الا ما نقص وما مصدرية اذ لا يمكن ان يقال زاد النقص وقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من
امر الله الا من رحم اي لكن من رحمه الله معصوم فمن في محل نصب فالمستثنى منه وعوعاصم
والمستثنى ما المستثنى منه لم يصح بخلاف ما اذا حذفت انس في الست السابق فانك تسعى عنه فتقول
وبلدة ليس بها الا اليعافير **ولا عمل لا لان حذف المستثنى منه ويسمى استثناء مفرغا** اذا
حذف المستثنى منه فلا عمل لا لان الحكم عند وجودها حينئذ كهو عند عدمها فتكون على حسب العامل نحو ما قام

قال ابن عقيل وقد جاء منه مواضع كثيرة وتكلف تاويلها لايخفى والاولى اسقاط التكلف وتزاد اللام قياسا لتقوية عامل ضعف بالفرعية اي يكون فرعا في العمل لغيره وهو المصدر والوصف فانهما فرعان عن الفعل في العمل كما مياتي او ضعف التاخير اي باحتراز عن معموله سواء تعدى لواحد او لاثنين فالذي ضعف بالفرعية نحو وله تعالى فعال لما يريد وتراعة للشوى ومصدقا لما معهم وضربي لزيدا حسن وانا ضارب لعمرو ومثال ما ضعف بالتاخير نحو وله تعالى والذين هم لربهم يرهبون ان كنتم للرويا تعبرون وهذا مثال المتعدي لواحد ومثال المتعدي لاثنين وله احتجاج لاتقطع العصاة مناهم ولا اسم يعطى للعصاة منها فان زيدت في المعمول مع التاخر عن العامل ففي حالة التقدم اولى وفي التسهيل اختصاص زيادتها بالمتعدي لواحد وقد اجتمع تاخر العامل وفرعيته في قوله تعالى وكفى بالله شاهدين نذير البشر ان كان نذيرا بمعنى منذرا فان كان بمعنى الانذار فاللام مثلها في سقيا لزيد وتزاد اللام سماعا في نحو ردف لكم يعني من الفعل المتعدي ومفعوله كالاية المذكورة كذا في التسهيل وتبعه المصنف وقال في المغني انه ليس من ذلك خلافا للمبرد ومن وافقه بل ضمن ردف معنى اقترب فهو مثل اقترب للناس حسابهم ومثل لها بقوله اجار لمسلم ومعاهد قال وهذه هي الزائدة في المعنى واما المقوية فزائدة محضة لما يحصل في العامل من الضعف بتاخره فلذلك يصح ان يقال انها مساعدة بالفعل الذي قوته ولا هي معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين المنزلتين تنبيه اقتصار المصنف على زيادة ما ذكر من الحروف يعلم ان غيرها لاتزاد او تزاد شذوذا وقد نزع الفراء زيادة الى كما مر في الكلام عليها والفارسي زيادة في كما مر والى زيادة عن وعلى والبا عوضا وقدم في بحثها والقسم الثاني من حروف الجر مايختص بالظاهر دون المضمر ومنه كي ومتى ولعل في لغة من جرها وما عداها لمن سبعة تا القسم وواوه ورب مما يختص من حروف الجر بالظاهر تا القسم وتختص بالجر باسم الله وربما قالوا تربي وترب الكعبة وواو القسم واضافة البا للقسم والواو لضمير يودن بانهما انما يستعملان في الجر اذا كانا للقسم بخلاف البا واللام كما سبق ولا تختص الواو بالظاهر بعينه واذا تلاها واو اخرى نحو والتين والزيتون فهي واو العطف عند الخليل وسيبويه وقبل واو القسم قال المص ولو كان كذلك لاحتاج من الاسمين الى جواب وساتي تمة الكلام عليها ورب وهي حرف عند البصريين واسم عند الكوفيين وفيها ست عشرة لغة ضم الراء وفتحها وكلاهما مع التشديد والتخفيف والاوجه الاربعة مع تا التانيث ساكنة او محركة ومع المجرد منها فهذه اثنتا عشرة والضم والفتح مع اسكان الباء وضم الحرفين مع التشديد والتخفيف ولا تجر الا نكرة وليس معناها التعليل ولا تما حلافا للاكثرين ولا للتكثير ولا تما حلافا لابن درستويه والصحيح ما قاله المص هي للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا ومن تجيئها للتكثير قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين والحديث يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيمة وللتعليل كقوله الا رب مولود وليس له اب وذي ولد لم يلده ابوان وذي شامة غراني حد وجهه مخلد لم ينتضني لاوان وكمل في خمس وعشرين مثابة ويهرم في سبع ثمانون اراد آدم وعيسى والخضر ولها الصدر تختص بها من حروف الجر باحكام وجوب تصديرها على ما تتعلق به فلا يقال لقيت رجلا قال الرضي لان الغلة تجري مجرى الشيء فلما تصدرت كالشيء وليس المراد تصديرها اول الكلام قال

والوان

تيقنت ان رب امري خيل خاتنا **وقد يجر ضمير الغيبة** كقوله ربه امرا بك فاك امنع عزة وغني بعيد خصاصة قال الزجاج معنى ربه رجلا اقل به في الرجال ولغيرين قد يستعمل بابجر هاضمير الغيبة قليل واذا اجرت رب الضمير **فيلزم ح افراده وتذكيره وتفسيره بتمييز مطابق للمعنى** لزوم افراده ومابون مذهب البصريين فتقول ربه رجلا ورجلين ورجالا وامراة وامراتين ونساء ومن الكوفيين مطابقة الضمير حكوا عن العرب ربها امراة وربهما رجلين وامراتين وربهم رجالا وربهن نساء ويلزم عند البصريين ايضا تفسيره بتمييز مطابق للمعنى المقصد للمتكلم لا للفظ الضمير في الافراد وفرعيه كالاصله المذكور ولا يحذف وان دل عليه الكلام لا تقول في جواب هل رايت رجلا عالما ربه رايت بخلاف نعم رجلان زيد وقد يجر هذا التمييز شذوذ اكقوله وربه عطب انقذت من عطبه **واذا اجرت رب الظاهر لزم تنكيره وغلب وصفه كاغلب حذف متعلقها وصفه** يلزم تنكير مجرور رب الظاهر واجاز بعضهم توفيه نحو ربما الحامل الموثل فيهم وخرج على زيادة ال والغالب وصف مجرورها ولا يلزم خلافا للمبرد وابن السراج والفارسي واكثر المتاخرين ومنهم الشلوبين قال في البسيط ولزومه راي البصريين لان متعلقها يحذف غالبا فجعل لزوم الوصف كالعوض لكن الاول ظاهر نص سيبويه لان ما فيها من معنى الكثرة والقلة يغني عن الوصف وغلب وصفه عليه كغلبة حذف متعلقها بفتح اللام اي عاملها وغلب ايضا مجيء متعلقها ولا يلزم خلافا للمبرد والفارسي وان كان هو المشهور بل قد يكون صفة وستقبلا قال فان اهلك فربة فتى سيبكي علي مخضب رخص البنان وخرج على ان سيبكي صفة والعامل ماض محذوف اي لم افقد حقه وهذا كله تفريع على ان رب تحتاج لما تتعلق به وذهب الرماني وابن طاهر الى انها لا تتعلق بشيء كالباء في بحسبك درهم وكلولا ولعل زائدة من حروبها وانما هي كافة لمبتدا او فعل محذوف بحو رب رجل لقيته او لقيت وعلى التعليق فقيل موضع مجرورها نصب ابدا وهو مذهب الزجاج وقيل على حسب العوامل فالرفع على الابتداء في نحو رب رجل صالح عندي والنصب على المفعولية نحو رب رجل صالح لقيت والرفع او النصب على الاشتغال في نحو رب رجل صالح لقيته وتقدر العامل بعد المجرور لا بعد الجار لصدرية رب وهي زائدة في الاعراب دون المعنى وهذا اول الاحقش والجرمي وصوبه المص ويجوز مراعاة محل مجرورها كثيرا وان لم يجر مررت بزيد الفاضل الاقليلا **وغلب دخولها حينئذ** اي حين اهمالها **على الجملة الفعلية** الماضية لفظا ومعنى كقوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات ومن اعمالها القليل ربما ضربة بسيف صقيل بين بصري قطعته نخلا ومن دخولها على الاسمية قوله ربما الحامل الموبل فيهم وعناجيح بينهن المهار **وحذفها وبقاء عملها بعد الفا كثير** اي حذف رب وبقاء عملها محذوفة كثير بعد الفا كقوله فتلك سبيلي قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذي تمائم محول **وحذف رب وبقاء عملها بعد الواو اكثر** منه بعد الفا نحو وليل كموج البحر ارخى سدوله علي بانواع الهموم ليبتلي **وحذف رب وبقاء عملها بعد بل قليل وعلى مع التجرد** عن الواو والفا وبل **اقل** كقوله بل مهمه قطعت بعد مهمه ومثال على مع التجرد عن المذكورات قوله رسم دار وقفت في طلله كدت اقضي الحياة من جلله اي من اجله وقيل من عظمه في عيني وليس الجر حسنا بالفا وبل اتفاقا ولا بالواو خلافا للمبرد فائدة قال المص حذف حرف الجر

الحرف الزائد لان مجرورها في موضع رفع بالابتدا بدليل رفع ما بعده على الجزية في قوله لعل ابي المغوار منك قريب
الثالث لولا فيمن قال لولاي ولولاك ولولاه فالضمير مجرور بها عند سيبويه ومحله الرفع بالابتدا كما مر الرابع
رب في نحو رب رجل صالح عندي اولقيت لان مجرورها مبتدا في الاول مفعول في الثاني الخامس كان للتشبيه
قاله الاخفش وابن عصفور مستدلين بانه اذا قيل زيد كعمرو فان كان المعلق اشتراكا فالكاف لا تدل عليه
بخلاف نحو زيد في الدار وان كان فعلا مناسبا للكاف ومواشيه فهو متعد بنفسه لا بالحرف السادس حرف
الاستثنا وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفضن فانهن لشبههن الفعل عاد خلن عليه كما ان الا كذلك وذلك عكس
معنى التعدية الذي هو ايصال معنى الاسم الى الفعل ولو صح تعلقها لصح في الا واسا علم ومن قاعدتهم انهم
يتسعون في الظرفية والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما كما سبق مرارا في الابواب وفي فصلهم بهما الفعل الذي
من معموله نحو كان في الدار زيد جالسا او فعل التعجب منه نحو ما احسن في البيت لقا زيد وما اثبت
عند الحرب زيدا وبين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو فلا تلحني فيها فان بحبها اخاك مصاب القلب جم بلابله
وبين الاستفهام والفعل الجاري مجرى الظن نحو اعندك زيد تقول الدار جامعة وبين المضاف والمضاف اليه
وبين حرف الجر ومجروره نحو هذا غلام واسه زيد واشتريته بواسه درهم وبين اذن ومنصوبها نحو اذن
واسه نرميهم بحرب وقدموها خبرين على الاسم في باب ان نحو ان في ذلك لعبرة ان لدينا انكالا وعلى بين
لصلة ال نحو وكانوا فيه من الزاهدين على راي وعلى الفعل المتعلق بما نحو ونحن على فضلك ما
استغنينا وعلى العامل المعنوي في قولهم اكل يوم لك قوت ذكر هذا كله في المغني وبعضه قدم وبعضه ياتي
س

باب القسم وجوابه

الحق هذا الباب بما قبله لانه من فروع باب الجر ويراد في القسم الالية والحلف والايلا واليمين والفعل المستعمل من الاولين غير جار عليهما اذ هو قسم والى والتا اقساما وايلا ومن الثالث والرابع جار حلف والى والخامس لم يستعمل منه جار ولا غيره وانما هو اسم جارة لا مصدر وكانوا عند التحالف يضع الرجل يمينه على يمين صاحبه تاكيدا للعقد ثم قيل للحلف يمين والكلام محصور في تعريف القسم وفي المقسم به والمقسم عليه وهو الجواب وفي حروف القسم وفيما يتلقى به جواب القسم وهي اعرف الجواب فاما القسم فهو كما قال ابو حيان جملة يؤكد بها جملة اخرى
تالية خبرية غير تعجبية سواء لفظ بها كاقسمت باسه او كانت مقدرة نحو باسه اي اقسمت وتكون فعلية
كما مثلنا واسمية نحو انا حالف باسه ولعمر اسه ونحوه وانشائية كما ذكر وخبرية نحو واقسموا
باسه جهد ايمانهم فهو خبر عما صدر عنهم من جملة الانشا واحترز بجملة اخرى عن نحو زيد قائم نحو
زيد قائم فان الثانية هي الاولى وبغير التعجبية عنها فانها لا تقع مقسما عليها وجملة القسم الاسمية والفعلية
اما صريحة في القسم وهو ما يعلم بمجرد النطق به كونه حالفا وغير صريحة وهي ما ليس كذلك فالصريحة من الاسما
لعمر اسه وايم اسه ومن الافعال اقسمت وحلفت وآليت وغير الصريح منها عهد اسه وميثاق اسه ونحو
شهدت وعهدت وعلمت في الخبر مضمنة معناه نحو علم اسه وعاهدت اسه واوثقت اسه لكل من هذا انما
يعلم انه قسم بقرينة ومنه قوله ان علمت علي ما كان من خلق لقد راعني هوايَ اليوم داود وقوله لقد علمت لتاتين بيتي

ان المنايا لا تطيش سهامها • وقوله • والثانية لا تفك ملغية قول الوشاء فالغت لم قبلا فالجملة
فيما ذكر قسمية لتلقيها ما يتلقى به القسم الصريح والجملة بعد ماض معنى القسم من علمت ونحوه قيل
في موضع مفعول علمت وقيل لان القسم لا يعمل فيه جوابه فان كانت متعلقة باللام ولم تتضمن معنى
القسم فهي مفعول لا محالة وجعل في التسهيل من غير الصريح نحو نشدتك وعمرتك الله ونحوهما مما يستعمل
في الطلب تقدمت واقسمت تقول نشدتك الله الا اعطيتني وعمرتك الله لا تطع هواك والمغاربة
انما يسمون هذا استعطافا لا قسما لان القسم لا يجاب الا بجملة خبرية وهذا يجاب بالطلب كقوله
بعيشك يا سلمى ارحمي ذا اصابة • وبأداة الطلب كقوله • بربك هل للصب عندك راقة • وتحصل ان القسم
• يتعلق به الحنث او البر ولا يتحقق ذلك الا فيما يدخله الصدق والكذب وما ذكره ابن مالك طريقة
• بعضهم والاسم الكريم مع نشدت وعمرت منصوب بنزع الخافض اصله نشدتك بالله من نشد الضالة
اذا طلبها والمعنى طلبت منك بالله وكذا الاصل عمرتك بالله والمعنى ذكرتك بتذكير يعم القلب واللسان
وقد يبدل في اللفظ بحرتك الله عمرك الله بفتح الهاء وضمها وقعدك وقعيدك الله اما عمر فمصدر على حذف
الزوائد ويجوز ضم عينه ويلزم الاضافة مع اللام ودونها ويضاف للظاهر والمضمر ومعناه عند البصريين
البقاء والتقدير تعمير يومن نصب الجلالة بعده جعل الكاف موضع الفاعل ومن رفعها جعله مفعولا
والجلالة فاعل والعامل على السابق في عمرتك الله الذي هو بدل منه اي اسالك بتعمير قلبك الله او بتعمير الله
قلبك واما قعدك وقعيدك فقيل هما مصدران كالحس والحسيس والناصب اقسم ومعناه المراقبة
اي اقسم بمراقبتك الله وحكى ثعلب انهم يقصون قضا الله قسما فيقال على هذا قضا الله لافعلن
وقد يبدل المصدر من فعل الجملة الصريحة كقسم والية قال فقسما لاصطرفن على ما سمتني ما لم تسومي
هجرة وصدودا وقال • الية • ليحيقن بالمسيء اذا • ما حوسب الناس طرا سوء ما عملا • او معنى المصدر
نحو يمين وقضا وحق ويعين قال زهير تميننا لنعم السيدان وجدتما • على كل حال من سحيل ومبرم • وفي
التنزيل قال فالحق والحق اقول لاملان فهذه كلها نائبة مناب القسم واما المقسم به فكل اسم معظم ان كان
المقسم يريد تحقيق ما اقسم عليه وتثبيته وان كان معهوده الحنث اقسم بغير معظم كقوله • وحياة هجرك
غير معتمد الا اتباع الحنث في الحلف • ما انت فاحسن ما رايت ولا كليني بهجك سنهى كليني • اقسم بحياة هجرها
ولم يعتقد عنده رغبة في ان يحنث بموت هجرها قال ابن عصفور والقسم على هذا الطريق قليل
واما حروف القسم فمايدتها اتصال الفعل الظاهر وهو فعل القسم الى المفعول به وهو المقسم به
قال المص ويستغنى عنها اذا كان القسم جملة اسمية كعهد الله لافعلن ولعمرك انهم لفي سكرتهم يعمهون
واين الله لافعلن واحرف القسم المشهورة الباء واللام والواو والتا كما مر بها في الباب قبله
واشار هنا الى احكامها مع بقية حروفه التي ليست مشهورة وبعض الالفاظ التي يقسم بها فقال
تختص بالرب من ومن اي يختص بالرب من حروف القسم بكسر الميم ومن بضمها فلا يستعملان الا
معه نحو من او من ربي لافعلن قال الجوهري وربما قالوا من الله بضم الحرفين وبفتحها وبكسرهما

والمكسورة اكثر استعمالا وهي عند سيبويه حروف جرت مقام الباء وضم الميم لدلالة التعين معناها وعوضت
عنها بها الى باب القسم وتختص باسم التاء واللام ويلازمها التعجب اي وتختص باسم التاء واللام المذكورتان
في الباب قبله فلا يدخلان الا على اسم الكريم ويلازمها اي الواو واللام معنى التعجب فلا يخلوان عنه قال الزمخشري لانهما انما
يقسم بهما في الامور العظام فلا يقال تالله ولا الله لا يقدم زيد قال تعالى حكاية عن ابراهيم وتالله لاكيدن اصنامكم
كانه تعجب من تسهيل الكيد على يده مع عتو نمرود وقهره انتهى وقال سيبويه يبقى على الايام ذو جسد قال الكسائي اي اقسمت
لا يبقى احد فاعجب لذلك للماضي اقسمت معنى التعجب عدي باللام كما تقول اعجب لزيد وذكر الزمخشري ان التاء
قد تخلو من معنى التعجب وكذا اللام كما ذكره ابو حيان عن سيبويه فيحمل لزوم التعجب لهما على الغالب ويلزمهن اي
الحروف المذكورة الاربعة ويلزم الواو حذف المتعلق اي يلزم الحروف الاربعة مع الواو القسمية السابق
ذكرها في الباب قبله حذف المتعلق وهو فعل القسم وجوبا نحو من زيي انك لكاذب الله لابوحن الاجل
الله لقد تركك الله علينا والله ربنا ما كنا مشركين فلا يجوز ذكر الفعل معهن واجاز الكسائي مع الواو
نحو حلفت والله لاقومن واقسمت والله لاذهبن ولا يحفظه البصريون فان ورد منه شيء اول على تمام الكلام
عند حلفت ثم ابتدا بالقسم مقدرا تعلق الواو بمحذوف ولا شرط للباء التي هي اصل حروف القسم بل تستعمل
مع الظاهر مطلقا نحو بالله وبالرحمن لافعلن ومع المضمر نحو بك لافعلن ومع التعجب ودونه محذوفة المتعلق ومذكورته
نحو اقسم بالله لافعلن وتستعمل ايضا للقسم الاستعطافي نحو بالله هل قام زيد اي اسالك بالله مستحلفا وتستعمل
فيه غيرها فلا يقال بالله والله اخبرني كما يقال بالله وانما حكم باصالتها لان اصلها للالصاق فهي بلصوق فعل القسم
بالمقسم به وابدلت الواو منها لمناسبتهما لكونهما شفويتين واما التاء تبدل من الواو كما في تراث وورا
فلهذا اقتصرت عن الواو فلم تدخل الا على اسم الله وندر ترب الكعبة واشذ منه تالرحمن وتحياتك
اي ندر دخول التاء على غير الله نحو ما حكي الاخفش ترب الكعبة واشذ منه حكاية ابن خالوية تالرحمن وتحياتك
لان الرب اكثر استعمالا في القسم من الرحمن ومن الحياة ولان المقسم به في تحياتك غير معظم وهو قليل كما سبق
ويحذف الحرف مع متعلقه فيجب النصب اي لا يجوز حذف الحرف الذي للقسم بالكلية وعوضه ان لم
يكن فيه معنى التعجب فلا يحذف من نحو بالله لتفعلن ويبقى على الايام ذو جسد وفي الارتشاف تخصيص الحذف
بالباء ويحذف ايضا متعلق الحرف وهو فعل القسم فيجب عند حذفها النصب للمقسم به نحو الله او يمين الله او عمر
لافعلن ونحو قول امرئ القيس فقلت يمين الله ابرح قاعدا ولو قطعوا راسي لديك واوصالي بنصب
يمين ومعنى يمين ما اقسم به الله تعالى من قوله والشمس وضحاها والليل والنجم والضحى ونحوها قال الفارسي
لما حذف الحرف الى المقسم به فعل القسم المضمر فنصبه واجاز ابن خروف وتبعه ابن عصفور هذا الوجه وان
ينتصب بمضمر يصل بنفسه لتقديم الزم يمين الله قال ابو حيان واحسن منه نصبه باضمار فعل متعد
الى واحد اي الزم يمين الله قال ابو علي نصب الله في قولك الله لافعلن بتقدير احلف بالله فلما حذف الحرف
وتعلقه وصل الفعل المحذوف الى اللفظ بنفسه واجزم به المصمر من وجوب النصب حسن لو قول
حكاه ابو حيان بصيغة التمريض ونقل هو وغيره عن البصريين جواز الرفع على الابتدا والخبر

حذف قسمي او قسمي بمن الله لعم قال الرضي المختار النصب وعليه اقتصر في التسهيل وذكر الوجوب
الا في اسم الله تعالى فالجر مع تعويض الف الاستفهام او القطع او هما فتثبت الالفان او
يحذفان او احدهما ودون عوض يجوز الوجهان اي لا يجر المقسم به مع حذف الجار الا في اسم الله تعالى
خاصة فيلزم جره بحرف القسم المحذوف بشرط تعويض الف الاستفهام عن الحرف اي بتعويض همزة متى جيء بها
الف نحو الله لافعلن فتبدل همزة الله الفا صريحا او تسهل كما هو القياس في الرجل ولا يحذف للبس
ولا تبقى همزة للاستفهام والمراد بها على صورة همزة الاستفهام لا معنى الاستفهام ولذلك عبر عنها المصنف بالف
الاستفهام قال الرضي وهي اما للانكار كقول الحجاج آالله لتعوين عبد من العبيد فتقول كذا او للاستفهام
كقوله صلى الله عليه وسلم لابن مسعود حين قال هذا راس ابي جهل آالله الذي لا اله غيره او بتعويض الف القطع
قال الرضي وذلك في مكان مخصوص وهو ان يكون قبله فاء قبلها همزة الاستفهام يقول قائل والله لافعلن
فتقول افالله لتفعلن وان شئت فالله بغير همزة وهمزة القطع عوض عن الحرف وقد قرئ لا يكتم
شهادة آالله بتنوين شهادة وقطع همزة الجلالة ذكره في شرح اللمحة فكان همزة الله حذفت في الدرج
ثم ردت عوضا من حرف الجر او بتعويضها التنبيه عن الحرف فتثبت حينئذ الالفان الف ها والف
الاسم المعظم اي همزته الاصلية بان تقطع مع كونها في الدرج نحو ها الله وهذه اللغة دون التي
بعدها او تحذف الالفان وهو القياس كما في وما الله بغافل فيقال ها الله وهذه متوسطة في الكثرة
والقلة بين التي قبلها والتي بعدها او تحذف احداهما اي احدى الالفين وتثبت الاخرى فان حذفت
الف ها وحدها قلت ها الله او الف الجلالة وحدها قلت ها الله فيلتقي ساكنان على حدها الف ها
واللام الاولى من الاسم وهذه اللغة اكثرها قال الرضي فاذا جيء بها للتنبيه فلا بد ان تجيء
بلفظة ذا بعد المقسم به نحو ها الله ذا واي ها الله ذا قال والظاهر ان ها التنبيه من تمام اسم الاشارة
قدم على اللفظ المقسم به عند حذف الجار ليكون عوضا عنه قال ابو حيان ولا تستعمل هذه الاعواض
الا في اسم الله ويتعين النصب في غيره فتقول العمر لافعلن واذا عوض الحرف المحذوف بشيء مما ذكر جاز
نصب الاسم المعظم كغيره كما مر وجر حكي سيبويه والاخفش الله لافعلن ومنه قوله الارب من تغشته الله صح
وموتمن بالغيب غير امين وكلام المصنف يعطي ان الجمع التعويض وبه صرح في الارتشاف وافهم
قصر جواز الجر في اسم الله فقط مع حذف الحرف ان غيره لا يشاركه في ذلك والمذهب جمهور البصريين واجاز
الكوفيون وبعض البصريين الجر في غير اسم الله وعليه قول كثير من المعربين منهم الزمخشري في فوائح السور
اجاز كونها في محل جر باسقاط حرف الجر قال الم ومريم ودياته لا اجوبة للقسم في السورة وال عمران
ومريم ويونس ونحوهن وعلى مذهب الجمهور يجب نصب الاسم كما جزم به المصنف واجاز ابو حيان رفعه ورواه
عن البصريين كما مر قريبا والرضي وابن عصفور النصب والرفع وليس الجر في حال التعويض بالعوض خلافا
للاخفش وابن عصفور بل هو لحرف القسم المحذوف وان كان لا يدخله وهذه احكام الجملة القسمية
اذا كانت فعلية اما الاسمية فان ابتدي فيها بمعين للقسم حذف الخبر وجوبا كما مر في لعمرك لافعلن ومثله

على ... وضع على
التعلق واو وعد عند بهم والمعروف
منه كلا عنه ... بالله بالحول
القرآن اقرب رفعة ... وان نوى
وحبب ... وكذا انتب الله وان نصبه بفعل
منها حاز نصبه ... اسم
تقدير نحو ...

ايمن الله والا فجوازا نحو لعهد الله وامانة الله لافعلن كذا وعهد الله اي احلف بعمرو وعهد الله ثم حذف
الجار فنصبا بالفعل وقالوا الكا الله وعلى الله وعلى الرحمن مقسما بهما مرفوعين بالابتدا والخبر مجرور قبلهما او
تم الكلام في المقسم مع المقسم به واحرفه اشار الى حكم الجواب بقوله **والجواب ان كان مثبتا فالاسمية**
باللام او ان او بهما او دونهما للطول الجواب هو جملة المقسم عليه الموكدة بالقسم وتكون اسمية
وفعلية ولا تكون الا خبرية لان المقسم متعلق به الحنث والبر ولا يتحقق ذلك الا فيما يدخله الصدق ق
والكذب ولا تحتاج جملة القسم الى حروف كذلك جملة المقسم عليه وهو الجواب يحتاج الى حروف تربطه
بالقسم ثم ان الجواب يكون مثبتا ومنفيا والاول يكون جملة اسمية او فعلية فالاسمية تصدر باللام المفتوحة
المفيدة للتاكيد كقوله تعالى ثم لنحن اعلم او بان المكسورة المشددة نحو ان سعيكم لشتى او المخففة ويلزمها
اللام غالبا نحو ان كل نفس لما عليها حافظ اي ان كل نفس لعليها لخففت ان وبطل عملها وزيدت اللام
وما في خبرها تاكيدا على تاكيد والجملة جواب قوله والسما والطارق او باللام مع ان نحو انك لمن المرسلين
ويجوز ان يجردهما اذا طال ما بين القسم وجوابه كقول بعض العرب اقسم بمن بعث النبيين مبشرين
ومنذرين وختمهم بالمرسل رحمة للعالمين هو سيدهم اجمعين وقد يجردان دون استطالة كقول الصديق
رضي الله تعالى عنه في حق عمر رضي الله عنه والله ما كنت اظلمه قال ابو حيان ينبغي ان يحمل هذا على الشذوذ
بحيث لا يحسن ولا يقاس عليه لان اصحابنا لم يذكروا الاستغنا عنهما وقال ابن مالك حذفهما يحسن مع الطول ولا
يحسن دونه **والفعل الماضي المتصرف باللام مقرونة بقد** اي اذا كان الجواب جملة فعلية فعلها ماض
متصرف غير تال لمعموله يصدر باللام مقرونة بقد نحو تالله لقد آثرك الله علينا زاد في التسهيل او بربما او
بما رادفها كقوله لئن برحت دار بليلى لربما غنينا بخير والديار جميع وقوله ولئن بان اهله لبما كان يوهل
اي لربما **وقد يخلو** الماضي **منهما للطول نحو قتل اصحاب الاخدود** اي قد يخلو الفعل المذكور من اللام
وقد اذا استطال ما بين القسم وجوابه كالاية المذكورة جوابا لقوله والسماء ذات البروج **او** قد يخلو
الفعل المذكور **من اللام نحو افلح من زكاها** فانه جواب القسم بالشمس وما بعدها **او** يخلو **من قد نحو**
قوله تعالى ولئن ارسلنا ريحا فراوه مصفرا **لظلوا** من بعده يكفرون فهو في الاية الاولى خلي عن اللام وفي الثانية
عن قد وهذا الثاني تعاده في المغني من قوم ثم قال وهو سهو لان ظلوا مستقبل لانه مرتب على الشرط
وساد مسد جوابه فلا سبيل فيه الى قد اذ المعنى ليظلن ولكن النون لا تدخل الماضي ومثل له بقول
امرئ القيس حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صالي ومنه في غير استطالة قول ام
من غفار والله لنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم والاقتصار على اللام اكثر من الاقتصار على قد وقيل
لا بد مع اللام من قد ظاهرة او مقدرة قال ابن عصفور اذا اجيب بالقسم بماض مثبت متصرف فان
كان قريبا من الحال جيء باللام وقد نحو تالله لقد قام زيد او بعيدا منه فباللام فقط كقوله في البيت
لناموا وقال الزمخشري قد مع لام الجواب للتوقع لان السامع يتوقع الخبر عند سماع المقسم به **و** الفعل الماضي
الجامد والفعل **المتصرف التالي معموله** يصدر **باللام نحو** قوله **لعمري لنعم الفتى مالك**

وكقول ام حاتم يمينا لقد ما عضني الجوع عضة فاليت ان لا اسمع الدهر جائعا اي يصدر الفعل الجامد والمحول الفعل المتصرف الثاني محوله باللام كنعم في البيت الاول وعضي الثاني محوله وهو قد ما فيصدر المحول باللام فقط ولا يقترن بقد وعبارة التسهيل ويجب الاستغنا باللام الداخلة على ما تقدم من محول الماضي انتهى وطوا وضح التخصيص التصدير باللام للمحول دون عبارة المص فليتامل ويصدر المضارع الخالي باللام نحو لاقسم كالاستقبالي التالي تنفيسا او محولا او قد اي يصدر الفعل المضارع الخالي باللام فقط ويمتنع معه النون الآتي ذكرها كما ذكره في المغني نحو قرأة قبل لاقسم بيوم القيمة وقوله لئن بك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي اوسع وقيل لا يقسم على الحال لتحقق وجوده فلا يحتاج لتاكيده بالقسم وحكي عن البرد وردبانه قد يعوق عن المشاهدة عائق والصحيح جوازه ونقل المص عن البصريين انهم يقدرون في نحو لاقسم سيدا انهم لا يجيزون لمن قصد الحال ان يقسم الا على جملة اسمية وقال المغاربة يجعل الفعل خبرا مبتدا او محولا الى فاعل ويخبر به فيقال والله لانا اقوم الان او انا قائم الآن ونقل والله لا اقوم وفيه نظر لقرأة قبل المذكورة ونظير المضارع الخالي في التصدير باللام فقط الاستقبالي التالي تنفيسا نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى والسين كسوف ولم يسع والله سيقوم زيد وكذا الاستقبالي التالي محولا له كقوله تعالى ولين تم او صلتم الا الى الله وسيذكر النون معها كقوله ولنعلمن اخلدن وماله بدلا اذا انقطع الاخاذ فعا وفي التسهيل ويصدر في الطلب بفعله او اداته او بالا او ما بمعناها انتهى فالاول بعيشك يا صليع ارحمي ذا صبابة والثاني بربك هل للصب عندك راقة والثالث بالله ربك الا قلت صادقة هل في لقائك للمحمود من طمع والرابع قلت له بالله يا ذا البردين لما غبت نفسا او نفسين عبت في الاناة ترب منه وكالخالي للاستقبالي التالي قد نحو والله لقد اقوم عد التنبيه افاد المص ان محول جواب القسم قد يتقدم عليه نحو خرا عن اللام كما مر وقد يتقدم ايضا عليها اذا كان ظرفا او مجرورا نحو والله عندك او في الدار لا قومن قال تعالى عما قليل ليصبحن نادمين فان كان غيرهما لم يتقدم عليها واما المستقبل غير التاليها اي المذكورات اي السبعة والمحول وقد فيصدر باللام والنون نحو قوله تعالى وتالله لاكيدن اصنامكم اي الفعل المذكور يوكد بالنون الموكدة ثقيلة كانت او خفيفة وباللام كالاية المذكورة ويجوز وربي ليبعثن وظاهر عبارة انه لابد منهما وهو مذهب البصريين فلا يجيزون الا كحدهما الا في الضرورة والكوفيون يجيزون تعاقبهما في الكلام ووافقهم الفارسي وابن مالك في التسهيل ومن الاستغنا باللام عن النون قوله ابن رواحة فلا وابي بهما جميعا ولو كانت بها عرب وروم وبالنون عن اللام قوله وقتيل مرة اثأرن فانه فرع وان اخاكم لن يثأرا تنبيه هذه اللام التي يصدر بها الافعال هي لام التوكيد كما قاله في شرح وتسمى لام القسم وليست لام الابتدا لانها كما قال ابن الخباز لا تدخل على الجملة الفعلية الا في باب ان قال في المغني وهو مقتضى قول ابن الحاجب والزمخشري وهذا الذي ذكرناه هو في الجواب المثبت واما الجواب المنفي فيصدر بلا العاملة عمل ليس او ان نحو والله لا رجل افضل منك او والله لا رجل في الدار وقد يلزم تكرارها كما مر نحو والله لا زيد قام ولا عمرو وسوا كان المنفي جملة اسمية كما ذكر او فعلية فعلها ماض او مضارع او يصدر بما الحجازية او المشبهة بها نحو والله ان زيد قائم او ان يقوم زيد او ان قام زيد قال تعالى ولئن زالتا ان امسكهما من احد من بعده ان الاولى شرطية والثانية نافية وتصدير الجملة المنفية الواقعة جوابا بالحروف المنفية الثلاثة واقع

كثيرا في كلامهم او كان الجواب المنفي بلم اولن فالمصدر المنفي بها ما يأتي نادرا فلا يقاس عليه بل قال ابن جني انه ضرورة كقوله ابو طالب واسه لن يصلوا اليك بجمعهم حتى اوسد في التراب دفينا وحكى الاصمعي انه قال لاعرابي الك بنون قال لا ولكن لي بنات ولعاق لم تقم عن مثلهم بنجية وتحذف لا مع المضارع كثيرا نحو تالله تفتؤ اي يكثر حذف لا مع الفعل المضارع كالاية المذكورة وقوله فقلت يمين الله ابرح قاعدا اي لا تفتؤ ولا ابرح وقضية تخصيصه الحذف بلا منع حذف ما واطلق في التسهيل حذف الباقي ولم يسمع الا في لا قال ابن الخباز ما رايت في كتب النحو الا حذف لا وزاد في التسهيل حذف الباقي مع الماضي ان امن اللبس كقوله فان مئيت آليت بين المقام والركن والحجر الاسود تسكب ما دام عقلي معي ومدة امد الرمد اي ما سبيتك ويكثر حذف النافي لتقدم نفي على القسم كقوله فلا واله ناديي الحي ضيفنا هرقا بالمسآة والعلاط بهملتين الذكر بسواي ما ناديي وقد اجتمعا في قوله تالله تفتؤ وربك لا يموتون وقد يكون الجواب مع تقدم نفي على القسم مثبتا كقوله تالله لقد اكرمك بعد قوله فلا اقسم بمواقع النجوم اي فاقسم ولا زائدة لتنا اوفلا انا اقسم فحذف المبتدا واشبعت فتحة اللام اوفلا رد لكلام مخالف المقسم عليه وقد يحذف لا من اللبس نافي الجملة الاسمية وضعه المغاربة واستشهد ابن مالك بقوله واله ما ثلمت وما ثلم منكم بمعتدل سنكم ولا متقارب قال اراد ما ما ثلمت فحذف النافية وابقى الموصولة ويجوز على مذهب الكوفيين كون الباقية النافية ويمتنع ذلك عند البصريين تتمة قد يكون جواب القسم قسما كقوله تعالى وليحلفن ان اردنا الا الحسنى اي والله ليحلفن فهو جواب القسم المحذوف وهواي ليحلفن قسم ايضا جوابه ان اردنا الا الحسنى ومع بعض المغاربة وقوع القسم جواب القسم قال في المغني مثله جواب القسم ما يحكى لحوام لكم ايمان علسا بالغه الى يوم القيمه ان لكم لما تحكمون لان معنى ام لكم ايمان علينا بالغة ام اقسمنا واخذنا مواثيقكم لا تقدرون الا الله واذا حدثنا مواثيقكم لا تستكون دماكم وعلك لان اخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف قاله كثير منهم الزجاج ويوضحه واذ اخذ الله ميثاق الذين اوتوا الكتاب ليبيننه للناس اخرى قد يستغنى للدليل كثيرا بالجواب عن القسم محولا فعلن كذا قال الملحي قيل لافعلن ولقد فعل ولئن فعل فثم جملة قسم متدرة واللام جوابه محولا عذبه عذابا شديدا ولقد صدقكم الله وعده لئن اخرجوا لا يخرجون معهم قال واكثر دخولها على ان وتسمى الموديه والموطئة بان الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشروط وقد يحذف مع كون القسم مقدرا نحو ان اطعتموهم انكم لمشركون وفي نحو لزيد منطلق خلاف البصريون على ان اللام للابتداء والكوفيون على انها للقسم وقد يستغنى عن جواب القسم بمعمولة كقوله تالله يوم ترجف الراجفة اي ليبعثن بدليل ما بعده او بقسم مسبوق ببعض حروف الاجابة الاتي ذكرها ومنه بلى وربنا او ربما اغنت جير وهي من حروف الاجابة كما صححه ابن مالك ولا جرم على لفظ المقسم مرادا قال فالوا فهزت فقلت جير لتعلمن عما قليل ايتنا المفهور وحكى الفراء عن العرب لا جرم لاتينك وهذا

باب الاضافة هي لغة الامالة اضفت ظهري الى الحايط اي اسندته ويطلق اصطلاحا على النسبة
مطلقا ومنه قول سيبويه هذا باب الاضافة وهي المسمة فالاضافة عند النحويين اسناد اسم الى ما اقيم مقام تنوينه
او نونه التالية للاعراب فالاول كمولك في غلام علام زيد والثاني كمولك في مسلمين ومسلمين مسلماك ومسلمي
وما اقيم مقام تنوينه اعم من ان يكون اسما كما مثلنا او فعلا نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وجئتك كرامة
ان تغضب وكفى في اضافة الشيء لغيره ادنى ملابسة كمولك تعاشية اوضحاها لما كان العشية والضحى طرفي
النهار صح اضافة احدهما الى الاخر وكان الاصل عشية يوم اوضحاه قال الزمخشري فان قلت هل لا يقال عشية
اوضحى وما فائدة الاضافة قلت الدلالة على ان لبثهم كانهم لم يلبثوا يوما كاملا بل ساعة منه عشية اوضحى فلما
ترك اليوم اضافه الى عشية فهو كمولك كان لم يلبثوا الا ساعة من نهار انتهى يجب تجريد المضاف من تنوين
او نون شبهه فيجر التالي قال في التسهيل المضاف هو الاسم المجعول جزء ما يليه خافضا له فقوله جزء يشمل
الموصول والمركب المزجي والموصوف بصفة لازمة ودخل في قوله ما يليه الاسم والجملة والحرف المصدري وصلته
كما مر التمثيل بها وخرج بقوله خافضا له الموصول وما بعده فيجب تجريد المضاف اي ازالة ما فيه من تنوين ظاهر
او مقدر نحو ثوب زيد ودراهم ويجب تجريده من نون تشبه التنوين وهي نون التثنية والجمع وشبههما نحو
تبت يدا ابي لهب والمقيمي الصلاة ونحو اقبض ابنتك وعشرتك ازيلت النون المشبهة للتنوين منها
للاضافة ولا يزال نون لا تشبهه كالتي عليها علامة الاعراب نحو بساتين زيد وساطعي الانس وافهم
ان ذلك لا يزال للاضافة كتا الثابتة وقد تزال ان امن اللبس نحو واقام الصلاة وقولهم فلان ابو
عذرها اي واقامة الصلاة وابو عذرتها فان اللبس بمذكر او جمع لم تحذف التاء نحو عائشة وثمرة واذا جرد
المضاف ما ذكر جر التالي له وهو المضاف اليه وكون التالي المضاف اليه والاول المضاف هو الصحيح وقول من
وقيل عكسه واتهم المصنف انه لا يفصل بينهما كما سياتي وان المضاف هو عامل الجر في المضاف اليه وهو مذهب سيبويه ودليله
اتصال الضمير به وانما يتصل بعامله وهو احد الدلالة الذي اجاز سيبويه فيها اعمال الاسم الجامد وتاتيها رفع المبتدا
الخبر وتاتيها النصب للتمييز وقال الزجاج عامل الجر هو الحرف المنوي وتنوي في اذ كان اي التالي وهو المضاف
اليه ظرفا للاول كذكر الليل وشهيد الدار تنقسم الاضافة الى معنوية ولفظية وستاتي فالاولى ان يكون
المضاف غير وصف عامل في المضاف اليه وهذه ان كان المضاف اليه ظرفا كالمثالين ونحو الحسين رضي الله عنه
قتيل كربلا ففي الظرفية سنوية اي مكر في الليل وعثمان رضي الله عنه شهيد في الدار والحسين قتيل في كربلا
وهذا القسم ذكره المصنف تبعا لابن مالك قال ابن مالك وقد اغفله اكثر النحويين وهو ثابت في الكلام الفصيح
بالنقل الصحيح وفي الاوضح انه ثابت بقلة والمانعون وهم الجمهور يقدرون اللام في امثلتها على التوسع
وتنوي من البيانية ان كان كلالة التالي اي للاول وكان صالحا للاخبار به اي التالي عنه
اي عن الاول كخاتم حديد اي خاتم من حديد والحديد كل الخاتم وقد يعكس عنه اذ يقال الخاتم
حديد ومثله باب ساج وهذا القسم ثابت بكثرة قال ابن مالك ومن هذا اضافة الاعداد الى المعدود
والمقادير الى المعدودات وتنوي اللام في البواقي وهو ما لم يكن التالي ظرفا للاول ولا كلالة صالحا للاخبار عنه

كغلام وبد ويوم الخميس ومنبر الخطيب اي تنوي اللام التي للملك او للاختصاص اي معناها في الباقي وهو ما ذكرنا
ودلك كغلام ريد ويد زيد وان كان كلا له اذا لم يصلح الاخبار به عنه كراس زيد وكذا ان صح الاخبار به عنه لكن لم يكن
له كلا له ولا ظرفا كيوم الخميس وافاد تمثيله سوم الخميس جواز اضافة المسمى الى الاسم فيوم مو المسمى بالخميس الاسم وتظير
سعيد كرز ولا يلزم في كل ما اضافة بمعنى اللام جواز التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي مومدلولها فقولك
طورسينا ويوم الخميس بمعنى اللام ولا يصح اظهارها في مثل ذلك ومثل المص بغلام ريد ومنبر الخطيب هو في اللام في الاول للام
الملك وفي الثاني لام الاختصاص وفي الاوضح ان الاضافة بمعنى اللام لكثرته وبمعنى من اكثر وبمعنى في قليله وزاد
الكوفيون الاضافة بمعنى عند نحو ناقة رؤد الحلب اى عند الحلب والرؤد التي تملا الرفد وهو القدح الضخم يقرى فيه
الضيف وحلبة واحدة ثم اشار المص الى ان هذه الاضافة معنوية كما يرشد اليه قوله بعد واذا كان المضاف صفة الخ
والى تقييده بقوله **ويتخصص المضاف بالمنكر كغلام امراة** اي يتخصص المضاف بالمضاف اليه المنكر كغلام رجل
وعبد امراة والمراد بالتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات على ما مو الشائع في عرفهم فغلام رجل اخص من غلام
ويتعرف المضاف بالمعرف اي باضافته الى المعرف **كغلام زيد** وقد مر انه في رتبة ما اضيف اليه في التعريف الا
ما استثنى ولما افاد ت هذه الاضافة امرا معنويا وهو التخصيص او التعريف سميت معنوية ومحضة وتنفصل لانها
خالصة من تقدير الانفصال الآتي في اللفظية ومن اجل تعريف المضاف الى معرفة لا تجامع الاضافة المعرف اذ هو
حاصل فيكون تحصيلا للحاصل بل متى اريد اضافة المعرف فان كان بالحذف منه او عما نكرة بان يجعل واحدا
من الجملة كما مر فلا يقال الغلام زيد ولا زيدكم الا ان حذف ال من الاول وقد مر الشياع في المانى ولهذا استغنت
اضافة المفردات والمبهمات لتعذر تقدير تنكيرها واعلم ان المقصود لذاته هو المضاف فالصفة في نحو جاء
غلام زيد الظريف لم لا لزيد الا لدليل لان المضاف اليه انما جيء به لغرض التعريف او التخصيص ولم يؤت به
لذاته وقد يكون الامر بالعكس نحو كل فتى يسعى فآيز فالصفة للمضاف اليه لان المضاف انما جيء به هنا لقصد
التعميم للحكم عليه تنبيه اذا كان المضاف مشتقا او ما في معناه كانت اضافته مفيدة للاختصاص
باعتبار الصفة الداخلة في مفهوم المضاف كما في كاتب زيد ما يفيد اختصاص الكتابة لان قائمة هي به
ولا سائر معانيه واعراضه فان كان اسم عين فاضافته تفيد اختصاص المضاف مطلقا اي غير مقيد بصفة
داخلة في مسمى المضاف فاذا قلت دار زيد افاد اختصاصها في الملكية والسكنى ثم ذكر ان المضاف لمعرفة انما
يتعرف **ان لم يكن عريقا** اي اصيلا **في الابهام كغير ومثل وحسب** اذا اريد بها مطلق المغايرة والمماثلة والكفاية
فمررت برجل غيرك او مثلك او حسبك من رجل فيتخصص بهذا ولا يتعرف بالاضافة لشدة الابهام فيه فان غيرك
صالح للمغاير وكذلك يصح وصف النكرة بها كالمثلنا وتعليل عدم تعريفها بتوغلها في الابهام هو مذهب ابن
السراج والسيرافي ومذهب س والمبرد تعليله بكونها في معنى اسم الفاعل الذي لا تتعرف بالاضافة والمعنى مررت
برجل مغاير او مماثل او كاف فان اريد المغايرة او المماثلة في شيء مخصوص كشخص اشتهر بمماثلتك في شجاعة او علم
فتقول جاءني مثلك كان معرفة اذا قصد مماثلتك في الشيء الفلاني وكذا مغايرك قال ابن مالك قد يعني بغير ومثل
مغايرة خاصة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفها واكثر ما يكون اذا وقعت بين ضدين وكذلك جعلت غيرني

ولو بدل غير المغضوب عليهم صفة للذين انعمت عليهم لانه ليس لمن رضي الله عنهم صفة غير المغضوب عليهم فتخصيص غير المغضوب عليهم بالمرضي عنهم ومذهب ابن السراج ان غير يعرف اذا كان المغايرة واحدا نحو الحركة غير السكون وبالم بكاف التمثيل الى ما هو في معناها من تربك وشبهك وحدنك قال ابو حيان وما خذها السماع والماخوذ منها ماذكر من ربك ويحوك وناهيك وكافيك وهدك اي انفلك وصف بحالته وسرعك اي حسبك من رجل وكفوك مثلث الكاف وقيد الا وابد وفاقة عبر الهواجر اي غابرة فيها وحاره مثل التخاد وحجر مثل الكف في بعض ذلك ولا يجمع بل يقال وربت رجلا كافيك من رجل وبامراة كافيك من امراة ومن رجل كافيك من رجلين وهكذا ومعنى ناهيك من رجل اي يستغنى عن ذكر من ذكره فيعرف المضاف بالمعرف ان لم يكن نوعا فيما ذكر ولم يكن واقعا موقعا يستحق النكرة نحو لا ابا لك ورب رجل واخيه وكل شاة وسخلتها وكم ناقة وفصيلها اذا وقع المضاف لعموم او موقعا يستحق النكرة كمد حوذ لا النافية في المثال ولا يعرف بالاضافة اذ لا تقول لا الا في النكرة ومثله جاء وحده اذ هو حال بمعنى منفردا وربه رجل واخيه فالاخ معطوف بصاف الى ضمير يعود الى مجرور رب وهي لا تجر المعارف ونحو كل شاة وسخلتها بدرهم لان كلا لا يضاف الى معرفة مفردة ونحو كم ناقة وفصيلها لان ناقة تميز وفصيلها معطوف عليه والتمييز واجب التنكير والتقدير لا ابالك ورب رجل واخ له وكل شاة وسخلتها وكم ناقة وفصيلها ثم ذكر المصنف بعض ما يكتسب الاسم بالاضافة غير التعريف والتخصيص فقال وربما اكتسب الاول الصالح للحذف تانيث الثاني كقطعت بعض اصابعه اي ربما اكتسب المضاف المذكر الصالح لان يحذف تانيث الثاني وهو المضاف اليه المونث كالمثال المذكور ومثله تلبعط بعض السيارة بالمثناة الفوقية فعض فيهما مذكر اكتسب التانيث من المضاف اليه وهو قطعت في المثال وتلبعط في الاية مما بعده لانه لصحة حذفه كان المضاف اليه هو الثاني اذ يصح ان يقال قطعت اصابعه وتلبعط السيارة وقال طول الليالي اسرعت في نقضي نقضن كلي ونقضن بعضي وقال وباحب الديار شغفن قلبي ولكن حب من سكن الديارا واندس وتشرق بالقول الذي قد اذعته كما شرقت صدر القناة من الدم وما انس قول ابن حزم بحب صديقا شاملا واحذر الذي يكون كعمرو بين عرب واعجم فاني صديق السوء مرني وشاهدي كما شرقت صدر القناة من الدم اراد بما الكناية عن الناقص كنقص ما الموصولة وابهموا الكناية عن المزيد الآخذ ما ليس له كاخذ عمرو والواو في الخط وشمل اطلاق المم الموت الظاهر والمضمر وسمعه الفراء فلا يجيز الاصابع قطعت بعضها ولا القناة شرقت صدرها وربما اكتسب المضاف المذكور تانيث الثاني كامر او اكتسب تذكيره نحو قوله امارة العمل مكسوف بطوع هوي وعقل عاص الهوى يزداد تنويرا اي وقد يكتسب المضاف المونث الصالح للحذف تذكير المضاف اليه كابيت المذكور فاخبر عن امارة بمكسوف قال الم ويحتمل ان منه ان رحمة الله قريب من المحسنين انتهى فيصح حذف امارة فيقال العمل مكسوف بطوع هوي ورحمة فعال الناسة قريب من المحسنين واحتر بصلاحية الحذف في المثلثين عن نحو غلام هند ذهبت وامة زيد جا اذ لا يقال هند ذهبت والذاهب غلامها ولا زيد جا والجاي امته لان اللفظ لا يعم ذلك وزاد في التسهيل مع كثرة اكون المضاف بعضا من المضاف اليه كمثال المتن او كبعضه نحو اجتمعت اهل اليمامة وكاوى شاكي الابنغ نفسا ايمانها لان الايمان كالبعض من النفس كلاف لوم الجمة ولا تقال لوم الجمة منها لان اليوم ليس كبعض الجمة واشار المصنف بقوله ربما لكون الاصل والافصح التذكير في المسئلة الاولى والثالثة والثانية ولهذا قرا الجمهور يلتقطه بالتحتية فوائد يكتسب الاسم

بالاضافة انصار الله الفتح والجر كررت بالرجل الحسن الوجه فان رفع الوجه فيما يأتي فيه فتح اللام لخلو الصفة لفظا
عن ضمير الموصوف وفي نصبه يجوز باجراء القاصر مجرى المتعدي والتخفيف كصارب زيد وهو احفظ من ضارب زيدا
اذ لا سوس فيه والطرفية نحو تأتي الكلا حين وقوله انا ابو المنهال بعض الاحيان والمصدرية وسعلم الذين ظلموا
اي منقلب ينقلبون فاي منصوب مطلق اي ينقلبون اي انقلاب ووجوب التصدير كوجوب تصدر المبتدأ في
نحو غلام من عندك والخبر في نحو صيحة اي يوم سفرك والمفعول نحو غلام ايهم اكرمت ومن ومجرورها نحو من غلام
ايهم انت افضل ووجوب الرفع في علمت ابو من زيد والى هذا اشار بعض الفضلا بقوله عليك بارباب الصدور فهم غدا
مصافا لارباب الصدور وتصدرا واياك ان ترضى صحابة ناقص فتحط قدرا من علاك وتحقرا واشار بخفض رجل
الى قول امرئ القيس كان ابانا في عرانين وبله كبير اناس في بجاد مزمل فرجل صفة لكبير اناس فحقه الرفع فخفض لمجاورته
للمخفوض ومواناس والاعراب نحو هذه خمسة عشر زيد فيمن اعربه ويحتمل ان يكون لمجاورة بجاد والاكثر البناء
وذلك اذا كان المضاف بهما كغير ومثل ودون او كان زمانا بهما والمضاف اليه اذ نحو ومن خزي يومئذ وقع غدا
يومئذ يقرأ ان بجزم يوم على الاعراب وفتحه على البناء والمضاف اليه فعل مبني كقوله على حين عاتبت المشيب على الصبا وقوله
على حين يستصبين كل حليم رويا بالفتح ولهما توجيه في الاعراب واما ان كان المضاف اليه فعلا معربا او جملة اسمية
فالبصريون يوجبون الاعراب والصحيح جواز البناء ومنه قراءة نافع هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بفتح يوم
وقوله تذكر ما تذكر من سليمى على حين التواصل غير داني ولما انقضى الكلام على الاضافة المعنوية المحضة وما يفيده
شرع في الاضافة اللفظية واحكامها مشيرا اليها بقوله **واذا كان المضاف صفة والمضاف اليه معمولها**
سميت لفظية لانها انما تفيد التخفيف نحو هديا بالغ الكعبة او رفع القبح نحو حسن الوجه
اي اذا كان المضاف صفة والمراد بها ما عدا اسم التفضيل من اسم الفاعل والمفعول واسمه المبالغة والصفة المشبهة
وكان المضاف اليه معمولا لتلك الصفة قبل الاضافة اما مرفوعا او منصوبا سميت هذه الاضافة لفظية وغير
محضة لان المجرور بها حينئذ ليس مجرورا في الحقيقة فالصفة المشبهة جائزة العمل ابدا فاضافتها الى ما هو فاعل
في المعنى لم تجعله في صورة المفعول لفظا لحسن الوجه على ما مأتي لفظيه وكذا عمل اسم الفاعل والمفعول في مرفوع
موسبيها فانه جائز دون شرط كما مياتي نحو مضاربته ومسود وجهه فان اضيفا الى السببي المذكور كضاربة
وسود الوجه فهي لفظية واما عمل اسم الفاعل في المفعول به واسم المفعول في النائب والمفعول المنصوب في
باب اعطي وعلما في غير ذلك من المفعولات فشرط الاعتماد وكونه بمعنى الحال او الاستقبال كما مياتي فاذا اضيفا
والحالة هذه الى المفعول كزيد ضارب عمرو الآن او مضروب العبد او معطي الدرهم فاضافتهما لفظية ولكن لا يضافان
فيطلوبانها الا الى الفاعل والمفعول لشدة طلبهما لهما ومثلهما في ذلك اشتقة المبالغة وسميت هذه الاضافة
لفظية لانها انما تفيد امر اللفظ وهو اما التخفيف بحذف التنوين الظاهر كقوله لقد علم ذو اعدل منكم هديا
بالغ الكعبة فالغ اسم فاعل اضيف الى معموله فحذف تنوينه لفظا ومثله من ضاربات عمرو ولو لم يضف لنون بالفا
وضاربات او بحذف التنوين المقدر كما في ضوارب زيد وحجاج بيت الله فحصل بالاضافة بحسب المضاف من
التنوين تخفيف وكحذف التنوين حذف نون التثنية كضاربا زيد في الجمع كضاربو اريد والاصل في الصفة

فرفع ابوه ثم خفض مزمل
بين قولي معربا ومحذرا
صح

المذكر

المذكورة ان تحمل النصب فتعدل الى الاضافة للتخفيف اذ لا تنون معها ولا نون او تفيد الاضافة رفع القبح
لحسن الوجه فان في رفع الوجه خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف كما مر لانها اذا رفعت الوجه لم ترفع ضميره
اوملابس ضميره اذ لا يتعدى المرفوع وفي نصبه فتح اجرا العامل مجرى المتعدي وفي الجر تخلص منهما وقد مر
الكلام في هذا قريبا فيما تكسبه الاضافة ومن ثم امتنع زيد الحسن وجهه بالاضافة لامتناع فتح الرفع لحصول الربط
بالمضاف اليه والحسن وجه لا تنتفي فتح النصب لان النكرة تنصب تمييزا والدليل على الاضافة اللفظية
لا يفيد الا الامرين المذكورين فقط دون التعريف او التخصيص ولذا وصف هدبا النكرة سالع الكعة المضاف
الى معرفة ولا يصح وصف النكرة بالمعرفة ووقوعه حالا في قوله ثاني عطفه والحال واجب التنكير وجب هذه الاضافة
ايضا غير محضة لانها في تقدير الانفصال اذ اصل ضارب زيد ضارب زيدا فالاضافة كلا اضافة وانتفى
المصنف ضابط اللفظية عن ضابط المعنوية فكانه قال ما لم يدخل تحت الضابط المذكور فهو المعنوية اذ
لا ثالث لها عند الجمهور كما اعتمده المصنف وكتبه خلافا لمن في التسهيل من اثبات قسم ثالث وهو شبيه بالمضاف وما
لم يدخل تحت الضابط المذكور صور منها ما ليس المضاف فيه صفة ولا المضاف اليه معمولا للمضاف قبل الاضافة نحو
غلام زيد واضافة المسمى الى الاسم كسعيد كرز وشهر رمضان اي سعيد الذي هو صاحب هذا الاسم وشلة شهر رمضان
واضافة الاسم الى الصفة كمسجد الجامع وصلاة الاولى ودار الاخرة وجانب الغربي وتقلة الحمقاء وعكسه وهو اضافة
الصفة الى الاسم نحو سحق عمامة وجرد قطيفة واخلاق ثياب وهذان القسمان جوزهما الكوفيون حيث اختلف
اللفظان مستشهدين بالامثلة المذكورة بغير تاويل ومنعهما البصريون واوجبوا التاويل لان الصفة على الموصوف
ولا يضاف الشيء الى نفسه ثم الاكثرون منهم انه في الاول على حذف مضاف اي مسجد الوقت الجامع وصلاة الساعة
الاولى ودار المدة او النشاة الاخرة وفي الثاني جرد قطعة اي تقدير موصوف اي شيء جرد اي بال ثم يحذف
وتضاف الصفة الى جنسها للتبيين اي شيء جرد من جنس القطيفة وشيء سحق من جنس العمامة ولا يقاس ذلك
بل هو مقصور على السماع وصرح ابن عقيل بعدم القياس في النوعين واضافة الموصوف الى القائم مقام الوصف
كزيد الخيل اي صاحب الخيل لانه كان صاحب خيل كريمة وقوله فان فريق الحق لن تتبع الهوى ولن تبتلوا في الله لومة
اي فريقا اصحاب الحق واضافة الموكد الى الموكد لحنثك ولومة لائم واضافة الملغى الى المعتبر كقوله الى الحول
ثم اسم السلام عليكما وعكسه وهي الغاية انه لا يعتد به كما لا يعتد بالحرف الزايد كقول الحطيئة فلو لوت
عنق السماك قبيلة وقوله اقام بغداد العراق وشوقه ولما دمشق الشام شوق مبرح وما دخل تحت الضابط
المذكور ما المضاف فيه صفة والمضاف اليه معمولا له قبل الاضافة نحو كاتب القاضي والوصف الذي يراد به الحال
او الاستقبال نحو خالق السموات ومضارع مضافة معنوية فلذلك توقف بها المضاف فوقع صفة للمعرفة
في قوله تعالى مالك يوم الدين ولا يدخل ايضا نحو اعجبني ضرب اللص لان المصدر وان كان عاملا في المضاف اليه
فليس بوصف ثم ذكر صورا اختلف في كون اضافتها لفظية ام لا فقال وليس منها اي الاضافة اللفظية نحو ضرب الامير
ودار الاخرة وافضل القوم خلافا للمازني في ذين اي في اضافة الاسم الى الصفة واضافة افعل
التفضيل ولا برهان في الاولين اي ليس في الاضافة اللفظية اضافة المصدر الى معموله المرفوع كضرب الامير

لا يتم

او المنصوب كاكل الخبز ولا اصافه الاسم الى الصفة نحو دار الاخرة وصلاة الاولى ولا اصافه افعل التفضيل
نحو زيد افضل القوم بل الاصافه في الثلاث معنوية وفاقا للاكثرين وخلافا للمازني في اصافه الاسم الى الصفة
وفي اصافه افعل التفضيل وخلافا لابن برهان بفتح الموحدة في الاولين اي في اصافه المصدر لمعموله والاسم الى
صفته ودليل الجمهور على انها غير لفظية نعت المصدر بالمعرفة في قوله ان وجدي بك الشديد اراني عاذرا فيك وعذلا
وامتناع الجمع بين الاضافة ولا يعال مثلا المسجد الجامع الا بالتبعية ولزوم ثبوت التعريف في نعت المعرفة نحو
فتبارك الله احسن الخالقين على تقدير احسن صفة وملوم واحضار ان مالكا ان اصافه المصدر وافعل التفضيل
محضة وما عداها من اضافه الاسم الى الصفة وعكسه وشبه ذلك فاذكرناه موشية بالمحضة فاثبت قسما ثالثا في
الاضافة قال ابو حيان ولا اعلم له سلفا في ذلك **ولا تجامع الاضافة الا الاولى نحو الضاربي زيد**
والضاربي زيد والضارب الرجل اوراس الرجل والرجل الضارب غلامه اي لا تجامع
الاضافة المعنوية لفظيا مطلقا سواكان بال او بغيرها كما مر ولا اللفظية لفظيا غير مطلقا ولا الا اي
سواقلنا انها مع الصفة للتعريف او موصولة الا في اضافة وصف معرب بالحرف كالمثنى كالضاربا زيد
وقوله ان بعضنا غير مستوطنا عدن فانني لست يوما عنهما بغنى وكالمجموع على حده كالضاربي زيد والمعطي الصلاه
وقوله ليس الاخلا بالصيغ مسامعهم الى الوشاة ولو كانوا ذوي رحم او في اضافة وصف لمعموله المقرون بال نحو
مررت بالضارب الرجل وبالجعد الشعر والضاربات الرجل قال اتانا بها قيل وما في دمآبها شفآ وهن السبعات الخواتم
او لمعموله المضاف الى ما اضيف لما فيه الا نحو الضارب راس الرجل قال لقد ظفر الزوار في فيه العدا بما جاوز
الآمال بالقتل والاسر او في اضافة وصف لمعموله المضاف لما فيه ضمير ما فيه ال كررت بالرجل الضارب غلام قال
الوداعات المستحقة صغوه مني وان لم ارج منك نوالا والافصح في هذه واللتين قبلها النصب فلذلك اخرها
عن الاولين فهذه خمس صور لا يجوز في غيرها اضافة ما فيه ال خلافا للفراء في اجازته اضافة الوصف المحلى بال
الى المعارف مطلقا كالضارب زيدا وهذا او الضاربك ولا مستند له من نظم ولا نثر بل بتعين النصب اذ لا
مقتضى للجر كما في الاولين من الخمس لحصول التخفيف بحذف نون التثنية والجمع وجاز في نحو الجعد الشعر وان
لم يكن فيه تخفيف حملا على ما حصل فيه التخفيف وهو الحسن الوجه كما حملوا النصب فيه على النصب في الضارب الرجل
كما سياتي في الصفة المشبهة واختلف في موضع الضمير في الضاربك وضاربك فقال المبرد والمازني والفراء في
موضعه خفض فيهما وقال الاخفش نصب وقال سيبويه الضمير كالظاهر فهو في الضاربك منصوب وفي ضاربك
مخفوض وفي الضاربال والضاربوك الوجهان النصب وسقوط النون للطول والجر وسقوطها للاضافة
وتجوز جر المعطوف على مجرور ذي اللام ان كان مثله كجا الضارب الغلام والمراة او مضافا الى مثله
كجا الضارب الغلام وجارية المراة او الى ضميره كجا ضارب المراة وغلامها فان كان غير ذلك لم يجز جره عند
المبرد وابن مالك نحو هذا الضارب الرجل وزيدا وهذا لعدم صحة الضارب زيد وقد اجازه سيبويه
حكاه عنه الشلوبين وابن مالك واعلم ان الغالب على الاسما صلاحيتها للافراد والاضافة كغلام وثوب ومنها
ما يمتنع اضافة كالمضمرات والاشارات وكغيرا ي من الموصولات ومن اسما الشرط واسما الاستفهام ومنها

ما هو واجب الاضافة الى المفرد وهو نوعان ما يجوز قطعه عنها لفظا كل وبعض واي قال تعالى كل في فلك فصلنا بعضهم على بعض ايا ما تدعوا فلها سمى بها مريد بيان ومنها ما يلزم الاضافة لفظا وهو ثلاثة انواع ما يضاف للظاهر والمضمر نحو كلا وكلتا وعند ولدى وقصارى وسوي وحماي ومعناه غاية الشيء نحو جاء الى ان تفعل كذا ومثله قصاري ومنها ما يختص بالظاهر كاولي واولات وذى وذات قال تعالى نحن اولوا قوة واولات الاحمال وذا النون وذات الصدور ومنه ذاتا وذوات ومنها ما يختص بالمضمر اي مضمر كان وموجده نحو اذا دعي الله وحده فيلزمه النصب والافراد والتذكير والاضافة الى الضمير مطابقا نحو جاء زيد وحده وجاءت هند وحدها وقد يجر بعلى نحو على ابو زيد قبض كل درهم على حدة وتجر باضافة نسيج وحجيس وعير وسقاط المدح نسيج وحده اي متفرد بالفضل وعلم وغيره وفي الذم حجيس وحده وعير وحده تصغير حش ولد الحمار وعير ولد الحمار وبوت نسيج وشتى وجمع وردمائي وحده مضافا الى ضمير مثنى نحو جاآ وحديهما وفعلنا وحدينا وما يختص بضمير المخاطب ولد مصاد ومثناة لفظا ومعنا التكرار وهي لبيك بمعنى اقامة على اجابتك بعد اقامة وسعديك بمعنى اسعادا لك بعد اسعاد ولا يستعمل الا بعد لبيك وحنانيك بمعنى تحننا عليك بعد تحنن ودواليك بمعنى مداولة لك بعد مداولة وحذافيك بمعنيين بمعنى اسراعا لك بعد اسراع قال ضربا هذا ديك وطعنا محضا وعامل لبيك في معناها وعوامل البابين في لفظها وشذ اضافة لبى الى ضمير الغائب في قوله فقلت لبيه لمن جاءني والى الظاهر في قوله دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبي يدي مسور فهذا كله في الاضافة الى المفردات ولم تعرض له المهم لكثرته انما تعرض لما يضاف الى الجمل لاختصاصها بمواضع معينة فاشار اليها بقوله ولا تضاف الى جملة الا حيث وايه بمعنى علامة ودوبي اذهب بذي تسلم واسما الزمان غير المتناة اي لا يضاف الى جملة اسمية او فعلية الا حيث والثلاثة بعدها وهذه الاربعة هي المشهورة وزاد عليها في المغني اربعة وهي لدن وريث وقول قايل والاربعة المذكورة هنا بعضها يضاف الى الجملة وجوبا وبعضها جوازا فمن واجب الاضافة حيث مثلث الثاء تقول جلست حوث وهو للمكان اتفاقا قال الاخفش وقد ترد للزمان والغالب بصلها على الظرفية او خفضها من فتضاف وجوبا للجملة اما اسمية نحو جلست حث ان جالس او فعلية نحو جلست حيث جلس زيد وقد تضاف الى المفرد كقوله ويطعنهم تحت الحبي عند ضربهم بعيض العوالي حيث لي العمائم ولا تعاس عليه خلافا للكسائي ولا شرط في اضافتها للجملة ظرفيتها واضافتها الى الفعلية اكثر من الاسمية وقد تجر بغير من كقوله لدى حيث القت رحلها ام قشعم وقد تنتصب مفعولا اي به وفاقا للفارسي وحمل عليه قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالاته اذ معناه يعلم نفس المكان قال ابو الفتح فاضافها حيث الى المفرد اعربها والذرف اضافتها الى المفرد اضافتها الى جملة محذوفة كقوله اذا ربدة مرحت ما تحت له اتاه بريا خليل بواصله اي مرحت هبت والربدة الريح اللينة وما زائدة وريدة فاعل المحذوف تفسيره بتحت واذا اتصلت بها ما الكافة ضمنت معنى الشرط وجزمت فعلين كقوله حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان واما انه بمعنى علامة من جهتها الاضافة لمفرد وتضاف جوازا الى الفعلية المتصرف فعلها مجردا من ما كقوله واياه لقد عون الخيل شعثا كان على منابكها مداما او مقرونة

بما الزائدة عند سيبويه او المصدرية عند ابن جني وابن مالك في قوله الا من سلف عني بما يأتي ما تحبون الطعاما
او الكافية في قوله الكيما الى قومي السلام رسالة بأية ما كانوا ضعافا ولا عزلا واما دون في قولهم اذهب
بذي تسلم فالباء ظرفية وذي صفة لزمن محذوف ثم قال الاكثرون هي بمعنى صاحب والموصوف نكرة اي اذهب في
وقت صاحب سلامة وتقدم في الاسماء الستة ان ذو تلزم اضافتها الى غير ياء المتكلم كذي مال وتجوز اضافتها
الى جملة في المثال المذكور هنا وتختلف الفاعل في اذهب وتسلم بحسب المخاطب نحو اذهبي بذي تسلمين واذهبوا
بذي تسلمان ونحو ذلك واما اسما الزمان فيجوز اضافتهما الى الجمل ظروفا كانت او لا كقوله تعالى والسلام علي
يوم ولدت وانذر الناس يوم يأتيهم العذاب فاليوم ظرف في الاول مفعول به في الثاني ودخل فيما ذكره اذ
واذا اللذان هما الاصل فيما يضاف من اسما الزمان الى الجمل فلا يضاف الى الجمل الا ما ساواهما في الابهام او قاربهما
فيبنى وجوبا ان لزمت وذلك ما لا يختص بوجه كحين ومدة وزمن ومذ ومنذ وسائر الكلام عليها واذ واذا
وما يختص بوجه دون وجه كغداة وعشية ولا يجوز اضافة الزمان المحدود بالتثنية الى الجملة خلافا لابن كيسان
في جواز اضافة الى ذلك فلو كان غير مثنى ودل على اختصار ما تحته من العدد اختصارا اوليا كاسبوع وشهر
وعام وجمعة فمقتضى اطلاق المص جواز اضافته وعليه بعض المحاربة ونص غيرهم على المنع وعليه ابن مالك في التسهيل حيث
قيد بالمبهم ويرده قوله فمضت سنة ليوم ولدت فيه وافتى بتقييده بالمثنى جواز اضافة المجموع غير المحدود
نحو ازمان قومي والجماعة ذكره المص في حاشية التسهيل ومن اسما الزمان ملاذ اضافتها الى الجملة واجبة بالاتفاق
اذ واذا والعامل القائل باسميتها وقد يحذف احدى شرطي الجملة مع اذ فيفيض من لا خبرة له انها مضافة للمفرد كقوله
هل رجس ليل قد مضين لنا والعيش منقلب اذ ذاك افنانا وتقديره اذ ذاك كذلك ومثله قول الاخطل
كانت منازل لا ف عهدتهم اذ نحن اذ ذاك دون الناس اخوانا نحن وذاك مبتدأ ان حذف خبرهما اي اذ نحن
نتالفون اذ ذاك كائنين وذهب بعضهم الى ان اذا غير مضافة الى الجملة وانها معمولة للفعل الذي يليها
لا للجواب حملا على اخواتها من اسما الشرط واختاره ابو حيان واما لدن وريث فمضافان جوازا الى الجملة
الفعلية المتصرف المثبت فعلها فاما لدن فهي اسم لمبدا غاية زمانية او مكانية ومنه لزما لدن سألتمونا
وفاتكم فلا يكن منكم للخلة فجنوح واما ريث فهي مصدر راث اذا ابطا عومل معاملة اسما الزمان
في التوقيت بحينك صلاة العصر قال خليلي فقارث اقصى لباته من العرصات المذكرات عهودا
وزعم ابن مالك ان الفعل بعدها على اضمار ان وفي الغرة لابن الدهان ان سيبويه لا يرى اضافة لدن
للجملة ولذلك قال في قوله من لدن شولا فلدن كانت شولا ولم يعتد فلدن كانت واما قول وقايل وكلوه
قولا للرجال يهضمن منا مسرعين الكهول والشبانا وقوله فاجبت فالكيف ان نصالح تحتي ملتك وبيني عواد
اي قلت انا صالح بنيه ما وجبت اضافة ما كرجب سانحة وما لم يجب اضافته يجوز اعرابه وبناؤه
حملا على اذ واذا ثم ان كان الذي يليه فعلا مبنيا ترجح البناء لمناسبة قوله على حين عاتبت المشيب على الصبا
او فعلا معربا او جملة اسمية ترجح الاعراب عند الكوفيين ووجه عند البصريين واعترض عليهم بقراءة نافع هذا
يوم ينفع الصادقين صدقهم بالنصب وقوله على حين التواصل غير داني وقد ذكرنا هذا عند ذكر ما تفيده الاضافة

وشرط الجملة خبريتها وتجردها عن ضمير المضاف وشذ نحو قوله مضت سنة ليوم ولدت فيه
وعشر بعد ذاك وحجتان اي شرط الجملة المضاف اليها خبريتها بدليل الاستقراء سواء كانت مثبتة او منسوخة
الابتداء بلا التبرئية او ما ولا العاملتين عمل ليس او مصدرة بمتصرف ماض او مضارع كقوله على حين التواصل غرني
وحيتك يوم لاحر ولا برد وقوله على حين ما هذا بحين تصابي وقوله وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة وقوله
على حين عاتبت المشيب وقوله ايوم لا يقدر او يوم قدر ويوم لا يمنع ويوم لا يملك نفس ولا تضاف الى جملة
شرطية فلا يجوز اذا ان تاتنا تاتنا تك واذ ما تكرمه الاان اضطر شاعر اليه ويشترط ايضا تجرد
الجملة من ضمير المضاف اليها نحو يوم قام زيد ولا تقول فيه ليس لنا ما يشترط فيه فقد الرابط في الجملة
سوى هذا المحل واجمع واخواته كما سياتي في التوكيد فاذا قلت اعجبني يوم قمت فيه امتنعت الاضافة
لان الجملة حينئذ صفة ولا يضاف الموصوف الى صفته وشذ الاضافة الى جملة فيها ضمير المضاف كالبيت المذكور
قال المم وهذا الحكم جرى على كثير من النحويين والصواب في نحو قولك اعجبني يوم ولدت فيه تنوين يوم وجعل
الجملة بعده صفة ويشترط في الجملة فعليتها مع اذا وشذ نحو قوله اذا باهلي تحته عبطلية اشتراط
فعلية الجملة المضاف اليها اذ هو عند غير الاخفش والكوفيين نحو واذ اطلعم النسآ واما نحو اذا السماء
انشقت فالسماء مرفوع بفعل محذوف كما مر وشذ اضافة اذا الى الجملة الاسمية كالبيت المذكور وتمامه
لم ولدها فذاك المدرع بفتح الراء المشدده وهو الذي امه اشرف من ابيه ويعول على اضمار كان كما اضمر في
وضمير الشان في قوله وبيت ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها وتخصيص الفعلية باذا يفهم
مخالفة اذ في ذلك فتضاف الى الجملتين وقد اجتمعا في قوله تعالى اذا اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار
ومثلها ما حمل عليها من اسما الزمان فالمستقبل كاذا في اختصاصها بالفعلية والماضي كاذ في الاضافة للجملتين
فتقول آتيك زمن تقدم الحاج لا زمن الحاج قادم واتيتك زمن قدم الحاج او زمن الحاج قادم وقال
ابن مالك في شبه اذ دون شبه اذا محتجا بقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون واجاب المم بان هذا ونحوه
ما نزل فيه المستقبل لتحقق وقوعه منزلة الماضي فحمل على اذ على حد قوله ونفخ في الصور وانتفا ابتدائها
باسم بعده فعل ماض مع اذ اي وشرط الجملة الاسمية مع اضافة اذ اليها ان لا يبتدا باسم بعده فعل ماض
فلا يقال جيت اذ زيد قام لما فيه من العصر بين المتناسبين الفعل الماضي واذ لانها لما مضى من الزمان
ولهذا حسن اذ زيد يقوم واذ يقوم زيد واذ زيد قائم لسلامته من العصر المذكور ولا يخفى ان حامل عليها
مثلها في ذلك قال الرضي والجملة في هذا المحل الخفض والاضافة الى ظاهر لفظها بلا خلاف وفي المغني
الاضافة الى المصدر لان معنى يوم يقدم زيد يوم قدومه قال ابو حيان والظاهر ان الاضافة فيها
تفيد التعريف وقال الرضي ينبغي ان لا تعرف المضاف اذا كان فاعل الفعلية او مبتدا الاسمية نكرة نحو
جيتك يوم قدوم امير او يوم امير كبير قدم اذ المعنى يوم قدوم امير ثم اشار الى احكام المتضايفين فقال
ويجوز حذف المضاف اليه بشرطين احدهما افراده الا فيما سمع من يومئذ وحينئذ وساعتئذ
اي يجوز حذف المضاف اليه اذا دلت قرينة على تعيين ذلك المحذوف كما في غيره والحذف بشرطان احدهما افراده

او كان اسم الفاعل مجردا من ال الموصولة فيعمل بشرطين احدهما كونه حالا او استقبالا اي بمعنى الحال او الاستقبال
لشبهه بالمضارع والاعمال بمعنى الماضي خلافا للكسائي وهشام وان يصلح فلم يشترطوا كونه حالا او استقبالا واجازوا
ان ينصب بمعنى الماضي سواء ودي لواحد او اكثر والشرط الثاني اعتماده على نفي او استفهام او مخبر عنه او موصوف
خلافا للاخفش والكوفيين فانهم لم يشترطوا الاعتماد على شيء مما ذكر فيعمل بمعنى الحال او الاستقبال مع الاعتماد على نفي
او استفهام او مخبر عنه او موصوف او ذي حال نحو ما ضارب زيد عمرا الآن او غدا وانما شرط لعمله الحال او الاستقبال
ليتم شبهه بالفعل معنى كما شابهه بالموازنة لفظا فلذا اذا كان للماضي فانه وان شابهه معنى لم يشابهه لفظا لانه لا يوازنه
مستمرا فلا يلي الماضي المجرد عنها المفعول الا مجرورا بالاضافة ولا يجوز ان ينصبه لنقص شبهه حينئذ واضافته محضة كما مر
ليس في تقدير الانفصال ثم محل الخلاف في نصب المفعول به ونحوه من المعمولات لكونها اجنبية اما النصب للظرف فيجوز لانه يكفيه
رائحة الفعل قال الرضي وسيجيء الحاق الحال بالشبيه بها من الظرف والمفعول المطلق لانه ليس بأجنبي واما رفعه عند تجرده
من ال وكونه بمعنى الماضي للفاعل فقال الكسائي في شرح اللمحة انه يرفعه ظاهرا كان او مضمرا على الصحيح اي فيجوز مررت برجل قائم
او ضارب ابوه امس واما المضمر فلحكي ابي عصفور انه يرفعه ايضا مرتاب أولي بنا على ذلك مستندا الى حكاية اطلاقه في
اللمحة حيث قال وان لم يكن بال لم يعمل فقال كان الاولى ان يقول لم ينصب لانه يعمل في الفاعل ظاهرا كان او مضمرا على الصحيح
قال والعذر له انه كلامه في عمل النصب ولهذا قال لا يقول حاء ضارب زيدا امس بل يحذف اضافته انتهى مع ان قضية
كلامه هنا اشتراط ما ذكر لعمله في جميع المعمولات لكن سياق كلامهم واشاراتهم يظهر منها ان الشروط المذكورة انما هي لعمل النصب
ومثل النفي الصريح في الاعتماد عليه الموول به نحو انا ضارب زيدا عمرا ومثل الاستفهام الصريح المقدر كقوله ليت شعري
نفيم العذر قومي ام هم في الحب لي عاذلونا اي اميم ومثل الموصوف لفظا الموصوف تقديرا كقوله تعالى ومن الناس
والدواب والانعام مختلف الوانه اي صنف مختلف ومنه ما طالعا جبلا اي ما رجلا طالعا وانما اعتمد على شيء مما
ذكر لم يعمل مطلقا عند جمهور البصريين خلافا للاخفش والكوفيين كما مر ثم ان اشتراط الامرين المذكورين لعمل النصب
هو الجواز لا الوجوب فان الاضافة جائزة كما سياتي وقد جرى بالاعمال والاضافة ان اسم الفاعل ان بلغ امرا وكاشفات ضره
وما احتجه الكسائي ووافقه على جواز اعماله في الازمنة كلها من قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه وقولهم هذا
ماؤه بارد امس فالاية عندنا محمولة على حكاية الحال الماضية ومعناها ان يفرض ما وقع في الزمان الماضي واقعا حال
التكلم فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل قال الزمخشري انما جاء ذلك في الماضي المستغرب
كانك تحقره للمخاطب وتصوره له فيتعجب منه نحو رايت الاسد فاخذ السيف فاقتله والواو في وكلبهم
واو الحال وباسط واقع موقع يبسط لحكاية الحال ولذلك قال تعالى وتقلبهم ولم يقل وقلبناهم واما المثال
قال الكسائي فالامر فيه سهل لان الظرف والمجرور يعمل فيهما رائحة الفعل ولهذا قالوا في قوله تعالى وهو الله في السموات
وفي الارض ان المجرور متعلق باسم الله لما فيه من معنى المعبود فلا يلزم من علمه فيه شهوته في غيره ونحو قولك
هذا معطي زيد درهما امس هو على اضمار عامل خلافا للسيرافي اي ما احتج به السيرافي لا عماله بمعنى
الماضي المتعدي لاكثر من واحد كالمثال المذكور ونحو هذا ظان زيدا مطلقا امس بالصفة حوالا الى مفعوله الاول
ونصب الثاني وجوبا كما في الاوضح وغيره قال تعالى انى جاعل في الارض خليفة وجاعل الليل سكنا فالجواب على ان

انتصاب الثاني وحوبا كما في الاوضح وغيره قال تعالى انى جاعل في الارض خليفة وجاء في ذلك على اضمار عامل
يدل عليه اسم الفاعل الماضي اي اعطاه درهما وظنه منطلقا وفاقا للفارسي والجرمي والجمهور ولا يجوز نصبه باضمار
وصف مستقبل لانه اذا لم يعمل مذكورا فاولى ان لا يعمل محذوفا واضمار العامل المذكور خالف فيه السيرافي والاعلم والشلوبين
فقالوا انتصاب معمول اسم الفاعل المذكور لشبهه بالفعل من حيث طلبه ذلك المعمول مع عدم امكان اضافة اليه
فصار كالموصول به ال او موصوفا بالاضافة مثله ومن هنا يعلم ان اسم الفاعل المتعدي لاكثر من واحد يكون ما يتعدى
المضاف اليه منصوبا بلا خلاف وانما الخلاف في التخريج هل نصبه باسم الفاعل او بتقدير عامل تتميم اذا اتبع
المجرور نحو هذا ضارب زيد وعمرو فالوجه جر التابع على اللفظ ويكون نصبه باضمار وصف مستقبل او فعل اتفاقا
وبالعطف على المحل عند بعضهم ويتعين اضمار الفعل ان كان الوصف غير عامل فنصب الشمس في وجاعل الليل سكنا
والشمس باضمار جعل لا غير الا ان قدر جاعل على حكاية الحال والله اعلم فكلام المص على الظن في وجاعل الليل انه بمعنى
الماضي فانتصب سكنا بفعل مقدر اي جعله سكنا او بجاعل عند من يجيز عمله ماضيا وهو الكسائي وهشام او
لانه لما وجبت اضافته الى الاول لم يمكن اضافته الى الثاني وهو مذهب السيرافي وذكر لهم ان نصب والشمس باضمار
جعل لا غير بناء على ان جاعل الليل بمعنى الماضي وقال الاخفش نصبها بالعطف على محل الليل على ان اسم الفاعل
دال على جعل مستمر في الآن منه فيكون عاملا ويكون للمجرور بعده موضع فيعطف عليه قال السفاقسي
اراد بقوله مستمر في الآن منه انه في آن جاعل الليل سكنا اما حالا او مستقبلا لا فعل لانه بمعناها وكلام الاخفش
يؤول الى حكاية حال ماضية كمذهب الجماعة واما العطف على الموضع فمذهب سيبويه انه لا يجوز وهو الصحيح فقد
ازلك المرجئ احد القولين لكنه هنا اعرى لسلامته من تكلف الاضمار انتهى ومن قولنا تتميم اي هنا اتمام ذكر
استطرادا لانه سياتي بالتمام في هذا او عم عند قوله ويجوز في تابع المحفوظ مراعاة المحل الخ وما احق به الاخفش والكوفيون
على جواز اعمال اسم الفاعل دون الشرط الثاني وهو الاعتماد على ما مر من قوله خبير بنو الهب فلانك ملغيا فقاله اي اذا الطريق
على التقديم والتاخير للمبتدا وتقدير خبير في البيت كتقدير ظهير من قوله لو والملائكة بعده كظهير
اي فخبير عندهم مبتدا وبنو فاعل ولا يجوز كون بنو الهب مبتدا لاداته الى الاخبار بالمفرد عن الجمع وجوابه
ما ذكر من تقدم الخبر وتاخر المبتدا وقولهم بان هذا يودي الى الاخبار بالمفرد عن الجمع يرد بان تقدير خبير في
البيت كظهير في الاية المذكورة واخبر ظهير عن جمع وهو الملائكة وصح ذلك لان فعيلا يستعمل للمفرد وفرعه كما
قاله السفاقسي وغيره واهمل المص شرطين كونه مكبرا وكونه غير موصوف قبل العمل خلافا للكسائي فيهما وبقوله
اخذ النحاس في المصغر واخذ باقي الكوفيين بهما وساعلى المثنى والمجموع فلا تعمل عندهم في هذا
ضويرب زيدا بالنصب بل يجب اضافته ولا هذا ضارب عاقلا زيدا فان اخر معموله نحو هذا ضارب زيدا
عاقلا جاز ومحل الخلاف ايضا في الاعمال في المفعول به واحق به الكسائي في نحو سويرا فرسنا لاجته فيه لان العمول
ظرف وما استدل به على اعماله بعد الوصف في قوله وتابعه تخشى علي فخرج على ان
تخشى حال من الضمير المستكن في قاتلة او على ان الهاء مفعول المحذوف اي قالت او تقول وعلة المنع انه التصغير
والنعت يخرجانه عن وقوعه موقع الفعل باب المثال وهو ما حول للمبالغة من فاعل

الى فعال او فعول او مفعال بكثرة او فعيل او فعل بقلة نحو اما العسل فانا شراب
المثال يحول عن فعله وهو الخامس من العوامل العاملة عمل افعالها وهو في الاصطلاح ما حول للمبالغة من صيغة فاعل كـ
نقال بتشديد الواو من نحو كذاب فان ابو حيان ولا يكون في المبالغة الا فيما يمكن فيه التكثير فلا يقال زيد قتال عمرا
ويحول الى صيغة فعول كضروب والى مفعال كمكار بكسر الميم وتحويله الى هذه الثلاث الصيغ كثير ولذلك وافق
جميع النحويين وسيبويه في قوله بجواز اعمالها عمل اسم الفاعل ويحول ايضا من صيغة فاعل الى فعيل كعليم والى فعل كحذر
بفتح فآيه وكسر عينه لكنه قليل فيهما ولهذا خالف بعض البصريين في جواز اعمالها عمل اسم الفاعل وعن اي طلحان هذه
المثل تتفاوت في المبالغة فنعول لمن كثرة الفعل وفعال لمن صار له صناعة ومفعال لمن صار له كالآلة وفعيل
لمن صار له كالطبيعة وفعل لمن صار له كالعادة ومن امثلة الاول قولهم اما العسل فانا شراب بنصب العسل وقوله
اخا الحرب لبّاسا اليها جلالها وليس بواجب الحلايف اعقلا ومن امثلة الثاني قول ابي طالب ضروب نصل السيف
سوق سمانها بنصب سوق ومن امثلة الثالث ما حكى سيبويه انه لمخبار لوالكها جمع تالكة للناقة السمينة او
الغنية الحسنة اي يخبر سمان الابل والمراد المبالغة في وصفه بالجود ومن امثلة الرابع قول بعضهم ان الله
سميع دعاء من دعاه بنصب دعاء وقالوا لموحنيظ عملك وعمل غيرك وقال فتاتان اما منهما فشيمة هلالا
واخرى منهما شبه البدرا ومن امثلة الخامس قول زيد الخيل رضي الله عنه اتاني انهم مزقون عرضي فجاس الكريهين لها فديد
وهو محول عن مازق للمبالغة يقال مزقت الثوب امزقه مزقا فهو مزق وقال ابو حيان ولا اعلم احدا حكاه في
النثر انما حكاه سيبويه في الشعر واعمال الامثلة المذكورة مذهب سيبويه وجماعة من البصريين كما وسع الكوفيون
اعمال الجميع قالوا لزيادتها على الفعل اذ لا مبالغة فيه وجعلوا المنصوب بعدها باضمار فعل يفسره المثال
فتقدير انا العسل فانا شراب اي اشرب العسل وكذا الباقي قالوا ولذلك لا يجوز تقديم المنصوب بعدها
ورد الاول بكثرة ورود المنصوب بعدها نثرا ونظما والاصل عدم التقدير والثاني بسماع التقديم كما
سبق في شراب وسمع في فعول في قوله على الشوق اخوان العزا يهيج وسمع اكثر البصريين اعمال الاخيرين
ثم اذا كانا غير محولين عن فاعل كظريف وكريم وطس لم يعملا كما يوخذ من قوله ما حول للمبالغة اذ الكلام في
ابنية المبالغة لا في الصفة المشبهة وكذا لا يعمل فعيل بمعنى مفاعل كجليس وجليب وشرطه كاسم الفاعل
اي وشرط عمل المثال باي صيغة كان من الخمس المذكورة عند من يقول باعماله عمل الفعل من الرفع والنصب
كشرط اسم الفاعل فان كان بال عمل مطلقا او مجردا منها فبالشرطين المذكورين وحكمه في الرفع حكمه اتفاقا واختلافا
ومنع ابن خروف وشيخه ابن طاهر جواز اعماله بمعنى الماضي وان لم يجر في اسم الفاعل واستدلا بقوله وشواهد
على جواز تعديم المحول ايضا بكيت اخا اللاوى اجمد يومه كريم رؤس الدارعين ضروب زعما ان
قائله يندب رجلا ميتا قال ولانه اقوى من اسم الفاعل بالمبالغة وكذا قال الرضي لا يشترط فيه الحال
والاستقبال كما لا يشترط في الصفة المشبهة واجاب المص عن البيت بانه على حكاية الحال ثم ان غالب التحويل
اللاتي المجرد كما اشار اليه بقوله من فاعل واشار الى غير الغالب بقوله وقد يبنى من افعل فعال كدراك
وسآر او مفعال كمعطاء ومهوان ومعوان وفعيل كنذير وسميع واليم اي قديم

من الفعل وهو اللائق المزيد فيه الهمزة فعال كدراك لمدارك وسآر من اسأر اي ابقى وحساس من احس وقد يبنى منه فعال كعطار وهوان وعوان من اعطى واهان واعان وقد يبنى منه فعيل كنذير واليم وسميع من انذر وآلم واسمع قال ان ربحانة الداعي السميع ولم يذكر مفعولا من افعل كزهوق من ازهق قال جهول وكان الجهل فيها سجية غشمشمة للقاتلين زهوق اي كثيرة الازهاق وغشمشمة عزيزة النفس وسمع فعال كحسان ووضاء اي كثير الحسن والوضاءة ومن المتعدي كقتال الكثير القراءة قال في الارتشاف ولا نعلم احدا اعمل قرآ في مفعول فلا يجوز زيد قرا السور قالوا واذا دخلت التاء تاكيدا للمبالغة في فعول كمرقة او فعال كعلامة او فعال كعلامة ونسابة استوى فيها المذكر والمؤنث ولا يعمل شيء منها في المفعول **باب اسم المفعول وهو ما دل على حدث ومن وقع عليه كمضروب ومكرم وشرطه كاسم الفاعل**

السادس من الاسماء العاملة عمل فعلها اسم المفعول وهو في الاصطلاح اسم دل بوضع على حدث ومن وقع عليه ذلك الحدث اوجري مجرى الواقع عليه ليدخل اوجدت مزيدا فهو موجد وعلمت عدم خروجك فهو معلوم ودخل في الحدث المصدر وسائر الصفات ثم خرجت بقوله ومن وقع عليه وصيغته من اللائي للمجرد على مفعول كمضروب وشرط ومن غير اللائي للمجرد بلفظ اسم فاعله بشرط فتح ما قبل الاخر ككرم ومستخرج ومنطلق به وشرط عمله كشرط اسم الفاعل ويعمل عمل المفعول والتابع المفعول به لفظا كزيد مضروب غلامه او محلا كمن هو مسرور به وينصب المفعول النائب عن الفاعل ما ينوب عنه من مفعول به او ظرف او مصدر او جار ومجرور فيعطى ما اعطى واعطي نحو زيد معلوم فضله شأنا وزيد معطى غلامه درهما فان كان بال عمل هذا العمل مطلقا او مجردا عنها فالشرطين المذكورين لاسم الفاعل وشرط ايضا كونه غير صفة ولا منعوتا قبل العمل كما مر في اسم الفاعل قال في التسهيل ينوب في الدلالة لا العمل عن مفعول بقلة فعل اراد كذبح وطرح بمعنى مذبوح ومطروح وفعل كقبض ولقط اي بفتحتين بمعنى مقبوض وملقوط وفعله اي كلقه وصنعة بمعنى ملقوم ومصنوع ولا يعمل شيء منها فلا يقال مررت برجل ذبح كبشه وينوب عنه بكثرة فعيل اي كاجير وصريع وهو اكثر منها استعمالا ولا يعمل ايضا وفي المغرب لابن عصفور اسم المفعول وما كان بمعناه من الصفات محكوم بالنظر الى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المبني للمفعول انتهى قال ابن عقيل فعلى هذا يجوز مررت برجل جريح ابوه ويحتاج الى سماع واستعمال فعيل بمعنى مفعول كثيرا مرفوعا كثرته قال ابن مالك لا يقاس فلا يقال ضريب في مضروب وعليم في معلوم واجاز بعضهم القياس على ما سمع فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل كعقيل فلا يجوز عنده عليم ولا قدير بمعنى معلوم ومقدور وضريب بمعنى مضروب لوجود عالم وقادر وضارب ثم اشار المصنف الى احكام يشترك فيها الوصف والمصدر بقوله **وتثنية المصدر والصفات وجمعهن كالمجرد**

اي تثنية الصفات المذكورة من اسمي الفاعل والمفعول والامثلة والمصدر وجمعهن جمع سلامة او تكسير لمذكرا ولمؤنث كالمجرد في الفعل والشروط فيفعل المصدر مثنى او مجموعا وسمع في الارتشاف عمل المثنى منه واما المجموع فاجاز عمله ابن عصفور وابن مالك وسمع من كلامهم ملاحس البقر اولادها وقال وقد بعدتني موعدا لوفت به مواعيد عرقوب اخاه بيثرب ومواعيد جمع موعد وسمع قوم عامله مجموعا واختاره ابو حيان ومثال عمل الوصف مثنى قول عنترة والناذرين اذا لم اللقهما دمي

ولم يجز من تهيد مجد وسودد فنصب التابع فيهما على المحل واحتج بجواز ذلك في الوصف بقوله تعالى والى الاصباح وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر فنصب الشمس على محل الليل فان قيل جاعل الليل في الآية بمعنى الماضي فلا محل للمخفوض حتى يجوز رعايته بل يتعين اضمار فعل كما صرح به في الاوضح فالجواب ان الاستشهاد به على تقدير حكاية الحال الماضية مع ان الزمخشري حيث جعله معطوفا على محل الليل زعم ان الفاعل دال على جعل مستمر في الازمنة لا الماضي بخصوصه قال السفاقسي اراد الزمخشري ان جاعل الليل اما حال او مستقبل فعمل لذلك قال الدماميني موافقا لقوله هنا والاصح عند الحذاق في كل من المصدر والوصف اضمار عامل لنصب التابع كما في الايات السابقة ولرفعه في غيرها مدلولا عليها بالمضاف المذكور او فعلا او وصفا منويا كفعال في محاه الافلاس وخاف اليمانا وفي الآية وجعل الشمس وهذا ظاهر مذهب سيبويه وعليه المحققون من البصريين لان من شرط العطف على المحل وجود المجوز اي الطالب لذلك المحل وهو مفقود فيما ذكر فلو وجد المجوز جاز النصب على المحل نحو هذا الرجل اخاك وزيدا لانه يصح هذا الضارب اخاك وزيدا بتمامه تابع معمول اسم الفاعل الصالح لنصب المفعول ان كان المعمول منصوبا نصب التابع وجوبا واجازه الكوفيون والبغداديون الجر كما سبق في بيت امرئ القيس وان كان المعمول مخفوضا والتابع لفظا او توكيدا فقيل بحرف فقط نحو هذا ضارب زيد العاقل نفسه وقيل وبمضاف ايضا وعطف البيان كاللفظ وان كان التابع بدلا او عطف نسق والوصف عاريا من ال فالجر نحو هذا ضارب زيد اخيك وعمرو ويجوز النصب عند من لم يشترط التجرد كالاعلم فيقول اخاك وعمرا ومن شرطه منع النصب فان نصب في العطف اضمر ناصبا له وهو ظاهر قول سيبويه وان قرن الوصف بال مثنى او جمع سلامة جاز الجر والنصب ذكره ابن عصفور فتقول هذا ضارب زيدا اخيك وعمرو والضاربو زيدا اخيك وعمرو وان ثنيت اخاك وعمرا وفي جواز النصب نظر بناء على اشتراط التجرد وان قرن بال وهو غير ذينك فالتابع ان عري من ال او من الاضافة التي ماهي فيه او التي في ضمن ما هي فيه نصب نحو هذا الضارب الرجل اخاك وزيدا واجاز سيبويه العطف على اللفظ ومنعه المبرد وانما يعرف ال فقد سبق ذكر حرفه ذكر هذا كله ابن عقيل في شرح التسهيل

باب الصفة المشبهة باسم الفاعل

اي المعدى لواحد فيقال لها ذلك لانها مشبهة في المعنى باسم الفاعل ولذلك يقال للمنصوب بها المشبه بالمفعول فنصب الوجه في قولك زيد حسن وجهه تشبيها له بمفعول ضارب في زيد ضارب رجلا قال سيبويه هذا باب الصفة المشبهة باسم الفاعل فيما عملت ولم تقو ان تعمل عمل الفاعل لانها ليست في معنى الفعل المضارع وانما شبهت بالفاعل فيما عملت فيه **وهي الموضوعة لغير تفضيل مقيدة للثبوت كحسن وظاهر** اي الصفة المشبهة في الاصطلاح هي الموضوعة لغير تفضيل مقيدة للثبوت اي الاستمرار واللزوم في جميع الازمنة ولذلك لم تصغ الا من اللازم ولا تكون دالة على معان لا تتغير كحسن واعور واعمى واسود واذا قصد بها الحدوث حولت الى بناء اسم الفاعل كقوله فما انا من رزء وان جل جازع ولا بسرور بعد بوتك فارح وخرج باسم التفضيل بقرينة به وبقوله مقيدة للثبوت اسم الفاعل والمفعول فانهما للتجدد واللازم كضارب ومضروب وقائم والمراد بالثبوت ما يشمل المحقق كحسن وظاهر

والمقدر كمنقلب القلب فتقدير ثبوت معناه وهو ثبوت عدم ثبوته كذا قال ابن مالك وقال الملخ قد يقال
هذا ثابت تحقيقا ولانتفاقة اذ يقال ثبت له عدم الثبوت وقال الملم في الشذور والصفة المشبهة كل
صفة صح تحويل اسنادها الى ضمير موصوفها اى يحوز يد حسن وجهه بنصب وجهه فان الاصل رفعه لانه الذي قام به
الحسن فلما اريد المبالغة حول الاسناد الى الضمير فصار المعنى حسن هو ونصب وجهه تشبيها بمفعول ضارب
في زيد ضارب رجلا وذكر الملم في المغني انا لصفة تفارق اسم الفاعل في احد عشر امرا اولها صوغ من القاصر
والمتعدي كقائم وضارب والانصياغ هي الاثر الظاهر كحسن وظريف ثانيها انه يكون للازمنة الثلاثة
ولا تكون هي الا للحاضر اي الماضي المتصل بالزمن الحاضر ثالثها مجاراتها للمضارع في الحركات والسكنات
وهي تجاري كخلق اللسان ولا تجاري ولهو الغالب كظريف رابعها جواز تعديتها منصوبة عليه كزيد
عمرا ضارب ولا يجوز زيد وجهه حسن خامسها كون معموله سببيا واجنبيا كزيد ضارب غلامه وعمرا وهي تخصص
بالسببي كزيد حسن وجهه ويمتنع زيد حسن عمرا سادسها انه لا يخالف فعله في العمل وهي تخالفه فينصب
مع قصور فعلها كزيد حسن وجهه ولا يقال حسن وجهه خلافا لبعضهم واما الحديث ان امراة كانت
تهراق الدما فالدما تميز على زيادة الف سابعها جواز حذفه وابقاء معموله ولهذا اجاز والا انا زيدا ضا
وهذا ضارب زيدا وعمرا ونصب عمرا اما صار فعلا ووصف منون ولا يجوز مررت برجل حسن الوجه
والعمل بخفض الوجه ونصب الفعل ثامنها انه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل واضافة الى ضميره
كمررت بقاتل ابيه ويقبح مررت بحسن وجهه تاسعها انه يفصل مرفوعه ومنصوبه
كزيد ضارب في الدار ابوه عمرا ويمتنع عند الجمهور زيد حسن في الحرب وجهه برفعه او نصب عاشرها
انه يجوز اتباع معموله لجميع التوابع ولا يتبع معمول قاله الزجاج وتناجزوا المغاربة ويتكل عليهم
الحديث في صفة الدجال اعور عينه اليمنى حاجبي عشرها جواز رفع مجروره على المحل عند من لا يشترط
المجوز ويحتمل ان يكون منه وجاعل الليل سكنا والشمس ولا يجوز يوحسن الوجه والدين بجر الوجه
ونصب الدين وقد اشار الملم الى بعض ما ذكره في المغني فقال ويلزم الحال والعمل في سببي
مؤخر ويمتنع مراعاة محله اذ اخفض بها ويلزم الصفة المشبهة ما قال سوا رفعت او نصبت
وحقيقة الحال اجز امتعاقبة منكرا وآيل المستقبل واواخر الماضي ولهو المراد بقول الملم في المغني
في تقييد الحال بالزمن الماضي المتصل بالحاضر بخلاف اسم الفاعل فانه يكون للازمنة الثلاثة كما مر
وللازمنها الحال لم يشترط في عملها ذلك ويلزم العمل من رفع ونصب وخفض في سببي وهو المضاف الى
ضمير موصوفها او الى مضاف الى ضمير موصوفها كمررت برجل حسن وجهه او وجه ابيه او الى المعرفة بال كالحسن
الوجه او المضاف الى المعرفة منها كحسن وجه الاب او مجردا من ال والاضافة ومضاف الى ضمير مقدر
كمررت برجل حسن وجها اي منه او المضاف الى مجرد ومعه ضمير مقدر كحسن وجاب اي له فهذه ستة
احوال للمعمول كما مثلنا مفصلة في كلامه ولا تعمل الصفة في الاجنبي فلا تقول زيد حسن عمرا كما مر ولا تعمل
في السببي الاوخر افلا يتقدم معمولها عليها فلا تقول زيدا وجهه حسن ويمتنع مراعاة محل معمولها المخفوض

تخصص هي

ربه

باضافتها مرفوع او منصب فلا يقال موحسن الوجه والمدين بالنصب ولا بالرفع ايضا خلافا للفراء
اجازة الرفع وقيده بالمحل احترازا عن المنصوب فلا يتبع بمجرور في البابين واجازه المغاربة فيهما ثم
اشار المص الى حكم معمولها من الاعراب من رفع ونصب وخفض فقال يخفض معمولها باضافتها اليه وتارة
يرفع معمولها فاعلا او بدلا وتارة ينصب تمييزا او مشبها بالمفعول به ويتعين الثاني اي النصب على
التشبيه ان كان معمولها معرفة اي يرفع معمولها اما على انه فاعل وعليه اقتصر الجمهور فلا ضمير حينئذ في الصفة
لرفعها الظاهر نعم لا بد في ضمير متعلقها يعود على الموصوف لتصح خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف
ملفوظ به كزيد حسن وجهه او مقدر كزيد حسن وجها اي منه او على انه بدل من الضمير المستتر في الصفة الذي هو
الفاعل قال ذلك الفارسي في قوله تعالى حالت عدت صفحة لهم الابواب جوز كون الابواب نائبة عن الفاعل بدلا
من ضمير مستتر في مفتحة نائب عن الفاعل بدل بعض من كل كما قاله المص وعلى التقديرين فالتقدير الابواب منها او ابوابها
قال في المغني والاولى رفعه على الفاعلية وتارة ينصب بها مع قصور فعلها تمييزا ان كان نكرة كزيد حسن وجها
او نصب على المشبه بالمفعول به اي بمفعول اسم الفاعل كما مر فالوجهان جائزان في المعمول النكرة فان كان معمولها
معرفة اما بال او بالاضافة تعين الثاني اي النصب على المشبه بالمفعول كزيد حسن الوجه او حسن وجه ابيه
او وجهه والاكثر حينئذ نصبه على التمييز لوجوب تنكير التمييز وقال الكوفيون هو على التمييز فيها بناء على جواز
تعريفه عندهم وقد مضى الصفة غير التمييز والمشبه بالمفعول ففي النهاية انها نصب المصدر والظرف
والمفعول له ومعه والحال فالصفة المشبهة بالمفعول ثلاثة الصفة المشبهة والمصدر والظرف المتسع فيه
كضربته زيدا واليوم صمته كما سبق في باب المفعول فيه ومسائلها الممثلة ست وثلاثون لانها
اما بال كالحسن او بدونها كحسن والمعمول مع كل منهما اي مع المقرونة بال ومع المجردة منها
اما ذو ال كالوجه او ذو اضافة لضمير الموصوف كوجهه او ذو اضافة الى احد هذين يعني الى
ذي ال كوجه الاب او الى مضاف لضمير الموصوف نحو وجه ابيه او ذو اضافة الى مجرد من ال والاضافة
وبعد ضمير مقدر نحو وجها اي منه فهذه اثنا عشرة صورة وهو مع كل منها اي الاثني عشرة اما مرفوع
او منصوب او مجرور فالاثنا عشرة تحصلت من ضرب حالتي الصفة اي افتقارها بال وتجردها في
الستة الاحوال المذكورة للمعمول ثم المعمول بحسب الاعراب مع كل منهما اما مرفوع او منصوب
او مجرور فهذه ثلاثة احوال مضروبة في اثني عشر يكون ستة وثلاثين اشار المص الى اربعة اوجه
ممتنعة منها والى جواز الباقي فقال والممتنع منها ان يخفض المجرد من ال ومن الاضافة
المشبهة بصفة مقرونة بال اي المسمى بالمشبه والملابس اربعة اوجه احدها ان يخفض
المعمول المجرد من ال ومن الاضافة الى ما فيه ال بصفة اي باضافتها له لعدم كونها مقرونة بالحاء
دون الحروف وكونها بال وذلك كمررت بالرجل الحسن وجهه او الحسن وجه ابيه او الحسن وجه او
الحسن وجه فالامثلة الاربعة ممتنعة كما افهمته عبارته لان الصفة والمعمول كما ذكر وانما امتنعت
هذه الاربع لان الاضافة فيها لم تفد تخصيصا كما في غلام زيد ولا تخفيفا كما في حسن الوجه ولا

استغنى بحذف الرابط كما في نحو الحسن الوجه لوجوده لفظا في الاولتين وتقديرا في الاخرتين بخلاف الصفة
التي لا تكون معربة بالحركات فاذا سرح اللحية وملوقيد قال ابن مالك ولا بد للاحتراز من الصفة المعربة
بالحروف فلا يمتنع نحو الزيدان الحسنا وجها وحسنا وجوها والزيدون الحسنوا وجها او وجوها واحترز بكون الصفة
مقرونة بال عن المجردة منها لحسن الوجه فهو جائز وفهم من تخصيص امتناع حذف المعمول باضافة الصفة اليه
فيما ذكر جواز حذفه باضافتها اليه فيما عدا ذلك من الصور وان اضافة الصفة لمعمولها مطردة وان كان
فاعلا في المعنى وليست مستغنة ولا مستحقة بخلاف اسم الفاعل من المتعدي فان اضافته لمرفوعه مستغنة كما
وفي اللازم فانها وان جازت لا تحسن لان الصفة مطلقا لا تضاف لمرفوعها الا بتحويل الاسناد عنه
بدليل تابيثهم في هند حسنة الوجه ولانه لولم يقدر كذلك لزم اضافة الشيء الى نفسه لانها نفس المرفوع كما مر
فاذا قلت زيد حسن وجها حسن ان تقال حسن الوجه لان حسن وجها جاز ان يسند الحسن الى جملة مجازا بخلاف
زيد كاتب ابوه لا يحسن فيه زيد كاتب الاب لان من كتب ابوه لا تسند الكتابة اليه الا بمجاز بعيد ولا يمتنع
نحو زيد حسن وجهه مطلقا خلافا للمبرد ولا في النثر خلافا لسيبويه لا يمتنع نحو زيد حسن
وجهه بجر وجهه مطلقا لا في نثر ولا في شعر خلافا للمبرد في منع ذلك فيهما ولا يمتنع اي ذلك في النثر خلافا
لسيبويه في منعه ذلك في النثر خاصة دون الشعر ومنه الحديث اعور عينه اليمنى واجاز مسوغ في
الشعر كونه على انى مطروف عينيه كلما • تصدى من البيض الحسان قتيل • وانما صح بهذه المسيلة مع فهم
جوازها مما مر تنبيها على الخلاف فيها وما ذهب اليه من الجواز مطلقا هو مذهب الكوفيين وابن مالك
لكن على قلة وافهم تخصيصه الاربع المذكورة بالامتناع جواز زيد حسن وجه برفع وجه واشد الفرا
ثوب ودينار وثوب ودرهم • فهل انت مرفوع بما هنا راس • وفي الايضاح ان مثل ذلك لا يجيزه
احد ولين يصح فجواز مذهب الكوفيين ثم اكثر المصرين على منعه واختاره ابن عصفور والاصح انه
لا تشبيه في المرفوع اي لا تشبيه للصفة في رفع معمولها باسم الفاعل بل رفعها لحملها على الفعل ولا
تكون مشبهة باسم الفاعل الا اذا انتصب ما بعدها او انخفض وهذا مذهب ابن عصفور وذهب ابو علي
وابو الفتح انها مشبهة في الاحوال الثلاثة والاصح ان الخفض مع نصب اذا لا يضاف الشيء لنفسه
اختلفوا في رتبة الرفع والنصب والخفض فذهب السهيلي الى ان الرفع ناشيء عن الخفض والنصب
ناشيء عن الخفض وذهب ابن الرماح وابن هشام الخضراوي الى انه يمكن ان تكون الاضافة مع رفع وان
تكون مع نصب والاصح الذي ذهب اليه ابو علي وسار اليه الرضي ما ذكره المص ان الخفض مع نصب اذا الصفة
الرافعة للظاهر هي نفس المرفوع بها فالضارب في قولك زيد ضارب غلامه عمرا ولو غلامه اذ لو كانت
الاضافة عن رفع كان كاضافة الشيء الى نفسه وهو ممتنع بل لما قصد اضافتها اليه جعلوا المرفوع
في صورة المفعول لان الصفة الناصبة غير المنصوب بها في المعنى الا ترى ان الضارب في المثال السابق
عمرو فاذا اضيف اليه بعد نصبه كان كاضافة الشيء لغيره فنصب المحول ثم اضيف اليه حتى لا يستكره في
الظاهر فالنصب اذا توطئة للجر والاصح ان الحسن الوجه على حذف الضمير لا على نيابة ال عنه يعني

اعرواحي للحقيقة منهم • واضرب منا بالسيوف القوانسا • فقوله بانتصاب القوانس وهو جمع قونس لاعلى البيضة الحديد وهو ايضا عظم ناتئ من اذنى الفرس بفعل محذوف دل عليه افعل اي يضرب القوانس ولا يقدر اسم التفضيل لانه لا يعمل النصب مذكورا فكيف محذوفا **الا ان افهم** اسم التفضيل المتعدي **علما او جهلا فبالباء** يتعدي فان افهم علما بشيء او جهلا به تعدى بالحرف وعرف وشذ اعرف وادري بالباء لا باللام لان الافعال منها ربما يتعدي اليه بحرف كعلمت به وجهلت به وزيد اجهل بالجر مكرر **او افهم حبا لشيء او بغضا** لشيء **فيتعدي بالى الفاعل ويعدي باللام للمفعول** اي اذا افهم اسم المفعول المتعدي حبا لشيء او بغضا له عدي الى الفاعل بالى والى المفعول باللام فتقول زيد احب الى عمرو من بكر فهو فاعل الحب اي عمرو يحب زيدا اكثر من بكر فعديت التفضيل باللام للمفعول وهكذا الحكم في التعجب فتقول ما احب زيدا الى عمرو والمعنى ان عمرا يحب زيدا حبا بليغا ومثله احبب بزيد الى عمرو وان قلت ما احب زيد الى عمرو وزيد هو المحب وعمرو المحبوب ومثله ما ابغض زيدا الى عمرو وما ابغض زيد الى عمرو **ولا يرفع** اسم التفضيل **في الغالب ظاهرا الا وهو منفي والمرفوع مفضل على نفسه باعتبارين** لا يرفع اسم التفضيل غالبا ظاهرا ولا ضميرا منفصلا فلا تقول مررت برجل افضل منه ابوه او افضل منه انت برفع الاب بافضل الا في لغة ضعيفة حكاها سيبويه وذلك لانه ليس له فعل بمعناه ولشبهه في التنكير بافعل في التعجب فيلزمه التذكير ورفع الضمير الا اذا سبق بنفي وكان مرفوعه مفضلا على نفسه باعتبارين نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل بالضم منه في عين زيد فهو في هذا يرفع الظاهر والمثال المذكور لعبت المسئلة بمسئلة الكحل ومثله حديث ما من ايام احب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة الا ان المرفوع في المثال فاعل وفي الحديث نائب عن الفاعل اذ المعنى يحب فيها الصوم وانما رفع في المسئلة المذكورة لصحة وقوع فعل موقعه بمعناه وهو يحسن في المثال المذكور ويجب في الحديث ولاستيفائه شرط الرفع من سبقه بنفي ويكون مرفوعه باعتبارين والكحل في المثال والصوم في الحديث مفضل على نفسه باعتبارين فهو فاضل في اعتبار في عين زيد ومفضول باعتبار في عين عمرو وكذا الصوم في العشر فاضل فيها مفضول في غيرها ومن شرطه ان يكون بين ضربين اولهما للموصوف والثاني للمرفوع كالمثالين ثم انه قد يحذف الضمير الثاني وتدخل من اما على الاسم الظاهر كلا او علي محله او على ذي المحل فتقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من كحل عين زيدا ومن عين زيد ومن زيد فتحذف مضافا او مضافين وقد لا يوتى بعد المرفوع بشيء فتقول ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل وقالوا اما احد احسن به الجمال من حسن الجمال بزيد ثم انهم اضافوا الجمال الى زيد للابسته اياه ثم حذفوا المضاف وانما يجعل المثال عند البيانيين من الفصل بين من هو من باجنبي **ولا يطرد تاويله بما مشاركة فيه** وتاولوا **وربكم اعلم بما في نفوسكم** وهو احوى عليه خلافا للمبرد انسلاخ افعل عن معنى التفضيل اكثر من الحوين واثبته ابو عبيدة والمبرد والمتاخرون ومنهم الزمخشري وابن مالك واستدلوا بالآيتين وقولهما علم بعالم والمعنى بينهن اذ لا تفاوت في نسبة المعلومات والمقدورات اليه سبحانه وتعالى ومطرد او مقصور على السماع واختار السيد عدم الاطراد كما اختاره بعضهم وعلى الاطراد المبرد والمتاخرون ووجه من

قصر على السماع ان الوارد قابل للتاويل بحسب اعتقادهم وقدرتهم والقياس على اصولهم لو اهون الا ان في
بعض التاويل تكلفا ومنه هو آياتي هن اظهركم اي ظاهرات لا يصلحها الا الايتي اي الشيتي قال
ابن عقيل والوجه انه مطرد والمطابقة فيه حينئذ جائزة بقلة ان كان منكرا ومنه كان صغرى
وكبرى مواقعها اذا السلخ افعل في معنى التفضيل وكان منكرا جازت فيه المطابقة بقلة ولزوم الاوزان
والله اكرم في المطابقة قوله اذا غاب عنكم اسود العين كنتم كراما وانتم ما اقام الايم اي ايام والايام
جمع الام بمعنى لئيم واذا صح جمع افعل المجرد عن ال والاضافة المسلخ عن معنى التفضيل اذا جرى على جمع
كالايم في البيت جاز تانيثه اذا جرى على مؤنث لكنه قليل فيهما كما ذكره وعلى المطابقة قول ابي نواس
كان صغرى وكبرى من فواقعها حصباء در على ارض من الذهب لان صغرى وكبرى تانيثا اصغر واكبر
بمعنى صغير وكبير لا بمعنى التفضيل ومن الافراد قولهم اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا واحسن مقيلا نحن
اعلم بما يستعون به والمطابقة لازمة ان كان مضافا للمعرفة نحو الناقص والاشج اعدلا
بني مروان اذ الاضافة اسم التفضيل المسلخ عن معنى التفضيل الى المعرفة وجبت مطابقته لما حوله
كالمثال المذكور اي الناقص والاشج عادا لابني مروان لانهما اعدل من غيرهما بينهم لا اعدل في غيرهما
منهم والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان لقب بذلك لنقصه ارزاق الجند
والاشج عمر بن عبد العزيز بن مروان لقب بذلك لاثر شجة بجبينه رضي الله تعالى عنه وهذا
باب المعرب والمبني تقدم معنى الاعراب لغة واصطلاحا واول الشرح ولعدم ان
المعرب هو الاسم والفعل المضارع وبدا هنا في المعرب من الاسماء لانه الاصل وثنى بالمبني لانه الفرع وعرف
ممكن والاسم المعرب سمي ممكنا وعصر الاسم فيما بنا على انه لا واسطة بينهما وهو الصحيح وقيل الاسماء قبل التركيب
موقوفة لا معربة ولا مبنية واختاره ابن عصفور ومذهب ابن مالك انها مبنية والبنا لغة وضع الشيء على
صفة يراد بها الثبوت واصطلاحا اختلف فقيل بمعنوي وقيل لفظي والاول يعود الى لزوم اخر
الكلمة حركة او سكونا لغير عامل اعلال والثاني يقول لموجبي به لا لبيان مقتضى العامل من بقية الاعراب
وليس حكاية ولا اتباعا ولا نقلا ولا تخلصا من سكونين ثم ان الاسم اما معرب وهو الاصل كما مر
او مبني وهو الفرع كما سبق ثم اشار الى سبب بنا الاسم فقال وهو اي الاسم المبني وشبه الحرف وضعا
كتاء وناء من قمنا الاصل في الاسماء الاعراب كما مر وانما بني الاسم اذا اشبه الحرف شبها قويا
يدنيه منه وانواع الشبه خمسة احدها الشبه الوضعي وهو ان يكون الاسم على حرف او كتاء او على حرفين
كنا من قمنا فالاول شبيه بالواو والتاء والثاني شبيه بقد وبل والثاني الشبه المعنوي المشار اليه بقوله
او فاشبه الحرف معنى كمتى وهنا فالشبه المعنوي هو تضمن الاسم معنى من معاني الحروف سواء وضع
لذلك حرف ام لا فالاول كمتى فانها تستعمل شرطية تقوم فهي حينئذ شبيهة بان الشرطية واستفهاما كمتى تصر
فتشبه حينئذ همزة الاستفهام والثاني نحو هنا فانها تضمنت معنى الاشارة الذي في حيث ان يوضع لاحرف
لانه كالخطاب والتنبيه فهي مبنية ح لتضمنها معنى الحرف الذي كان يستحق الوضع الثالث الشبه الاستعمالي

كلم يضربا ولم تضربي يا هند فان كان فعل الامر غير الاخر وهو ما اخره الف او واو او ياء آخره حذف آخره فتقول في غزو واخشى وارمي لم اغز ولم اخش ولم ارم وتقول في الاغزوا واخش وارم كما ان مضارعه يجزم كذلك وذهب الكوفيون الى ان الامر معرب مجزوم بلام الامر المقدرة فتقدير اضرب عندهم لتضرب فهو عندهم يقطع من المضارع وقوله او معرب قسيم لقوله والفعل اما مبني اي وهو ما تقدم او معرب وهو المضارع في غير ما ذكر اي حيث لم يتصل بالنون كما تقدم وحيث لم يباشره نون التوكيد كما ذكر وقدم المصنف ذكر بنا المضارع على اعرابه اما لانحصار محل بنائه واما لكون البناء في الفعل اصلا واتما اعرب المضارع دون اخويه لمضارعته اي لمشابهته للاسم قال ابن مالك ووجه المشابهة ان كلا منهما يعرض له بعد التركيب معان تتعاقب على صيغة واحدة كقولك لا ياكل السمك ولا يشرب اللبن فانه تحتمل النهي عن الفعلين فيجزم الثاني كالاول والنهي عن الجمع بينهما فينصب الثاني والنهي عن الاول واستئناف الثاني فيرفعه فيزول اللبس الحاصل في الفعل بالاعراب كما يزول اللبس الحاصل في الاسم بالاعراب في نحو ما احسن زيدا الى التجب وما احسن زيد في الاستفهام وما احسن زيد في النفي فلما اشتراك الاسم والفعل المضارع في قبول المعاني بعد التركيب لمشابهة فاعرب لكن الاسم ليس له بد من الاعراب لان معانيه مقصود عليه والمضارع قد تعتريه من الاعراب بعد راسم مكانه فلهذا جعل الاسم اصلا والفعل وبهذا حاصل كلامه في شرح التسهيل قال والجامع بينهما ما ذكرته اولا من الجمع بينهما بالابهام والتخصيص ودخول لام الابتداء ومجاورة المضارع في الحركة والسكون لان المشابهة بهذه الامور يعزل عما جيء بالاعراب لاجله بخلاف المشابهة التي اعتبرتها انتهى ومن اعتبر المشابهة بالاول يقول فلان رجلا مبهم لصلاحيته للخير وغيره من افراد الرجال ويتخصص باحد افراده بدخول لام العهد كذلك يضرب صالح للحال والاستقبال ويتخصص للحال بلام الابتداء وللاستقبال بالسين وسوف ثم ذكر المصنف ان جميع الحروف مبنية لاخط لشيء منها في الاعراب فقال والحروف كلها مبنية لانها لا تصرف ولا يعتقب عليها من المعاني ما يحتاج الى الاعراب وهذا يجمع عليه وسواء كانت على حرف كالياء والواو او حرفين كهل وبل او ثلاثة كنعم وبلى او اربعة كلولا ولوما او خمسة كلكنّ بالتشديد ولا يوجد حرف على حرفين غيرها والاصل في كل مبني من الاسم والفعل والحرف ان يبنى على السكون لانه اخف ولا يعدل عنه الا لسبب

باب اعراب المضارع

لما ذكر ان المضارع معرب في غير حالة اتصاله بالنون ومباشرة نون التوكيد بين حركة اعرابه فقال يرفع الخلوه من ناصب وجازم اي يجب رفع المضارع عند تجرده عنهما اجماعا واما الخلاف في رافعه على اقوال اصحها قول الفراء واتباعه ان رافعه تجرده عن الناصب والجازم وردّ بان التجرد عدمي فلا يكون عاملا واجيب بانا لا نسلم انه عدمي وانما هو عبارة عن استعمال المضارع على اول احواله مخلصا عن لفظ يقتضي لغيره وهذا الاستعمال ليس بعدمي وقال الكسائي رافعه حرف المضارعة وردّ بان حرف الشيء لا يعمل فيه وقال الخليل مشابهته للاسم وردّ بان المشابهة اقتضت اعرابه من حيث الجملة لا بخصوص الرفع وقال البصريون خلوه من محل الاسم بدليل انه اذا دخل عليه ما يختص بالفعل كلم ولن استغنى رفعه وردّ بان تعاقبه في حالا يقوم زيد اذا الاسم لا يقع بعد حرف التخصيص والرادّ لها الى قول الفراء والمصنف رحمه الله وينصب المضارع بلن

ينصب المضارع المعرب باربعة احرف بلن وكي وان المصدرية واذا وبدا بلن لانها لا تكون الا
ناصبة تحول لن يسرح عليه عاكس وموجوف نفي ونصب وتخليص لاستقبال المضارع وليست لن مركبة
من لا ان وذلك لتقديم معمول معولها عليها نحو زيدا لن اضرب زعم الخليل والكسائي تركيبها من لا التي
وان الناصبة فحذفت الهمزة تخفيفا والالف لالتقاء الساكنين ورد ذلك سيبويه بجواز تقدم معمول معولها
عليها فلو كان اصلها ما امتنع تقديم معموله عليها لان ان موصول حرفي والفعل المنصوب به
صلتها وزيدا معمول الصلة فلا يتقدم ولا يتوهم انها مبدلة من الف كما زعم الفراء ان اصلها لا وان النون مبدلة
من الالف لان المعروف عكس ذلك ولموالدال النون الفاء نحو لنسفعا بل هي حرف بسيط عند سيبويه والجمهور
ولا تفيد تابيد النفي كما ذكره الزمخشري في انموذجه ولا تاكيده كما قاله وكثافة بل ولك لن اقوم كقولك
لا اقوم في احتمال التاكيد وعدمه اي لن اقوم في زمن الازمنة المستقبلة ولان نفيها قيد باليوم وسواء نحو
فلن اكلم اليوم انسيا ورجوع موسى في لن يسرح عليه عاكس حتى يرجع الساموسي ولان التقييد يكون تكرارا
في لن يتمنوه ابدا والاصل عدمه وقال الزمخشري في الانموذج لن تعطى التاكيد ما لا تعطاه لا في المستقبل
قال ابن عصفور وهو دعوى بلا دليل بل النفي بلا قد يكون اكد لان النفي بلا قد يكون جوابا للقسم بنفي نحو
والله لا افعل كذا والنفي بلن لا يكون جوابا ونفي الفعل اذا اقسم عليه اكد وزعم بعضهم ان الجزم بلن لغة لبعض العرب
كقوله فلن يحل للعينين بعدك منظر وهو محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الالف والى ذلك اشار بقوله ولا تمنع دعائيه ولا اجا
حلافا للزاعميه اي زاعمي جميع ما ذكر في لن زعم ابن السراج ان لن تمنع الدعاء واختاره ابن عصفور وجعلوا منه فلن
اكون ظهيرا للمجرمين ووافق المص في المعنى ابن السراج وذلك فقال انها تاتي للدعا كما انت لا لذلك والحجة فيه قوله لن تزالوا
كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال وقد بينا زاعمي ما ذكر في لن الا زاعم الجزم فلن يغنيه قال ابو حيان والادلة في الآية
المذكورة للدعا لان الدعا لا يكون للمتكلم لا تقول لا اسيء زيدا ولا اسقيت زيدا على طريق الدعا انما يكون ذلك للمخاطب
والغائب يعني فاعل فعل الدعا لا يكون الا مخاطبا او غائبا نحو لا غرا الله لزيد ولا عمرت لزيد وينصب بكي
المصدرية وهي الثاني من نواصب المضارع وهي بمنزلة ان المصدرية معنى وعملا بدليل صحة حلول ان محلها
وذكرها بعد لن لمشاركتها لها في عمل النصب بلا شرط وذلك نحو كيلا تاسوا اي لسلا تحزنوا واحتيج الى المصدرية
عن التعليلية فانها جارة والنصب بعدها انما هو بان مضمرة بعدها وتتعين المصدرية ان نلت اللام كالاية
المذكورة ولكيلا يكون لان الجار لا يدخل على الجار والتعليلية ان ناصرت عنها اللام او ان كقوله
كي لتقضيني رقية ما • وعدتني غير مختلس وقوله كيما ان تزر وتخدعا ولا تظهران بعد كي الا في ضرورة الشعر
ولا يجوز في النثر خلافا للكوفيين ويحتمل الامرين ان تجردت عنهما نحو كيلا يكون دولة او اقترنت بهما كقوله
اردت لكيما ان تطير بقربتي • فتتركها شنا ببيداء بلقع • فتقدير التعليلية في الاية تكون ان مقدرة بعدها وتقدير
المصدرية تكون موكدة بان فاتي تاتي كي اسما مختصرا نحو كيف كقوله • كي تجنحون الى سلم وما ثئرت قتلاكم
ولظى الهيجا تضطرم • وتاتي حرفا جارا للتعليل كاللام وهي الداخلة على ما الاستفهامية نحو كيمه وعلى ما المصدرية نحو
فاما ترين حي الغبيط • كيما يضر وينفع • وعلى ان المصدرية مضمرة نحو جيت كي اكرمني كامر وينصب ايضا باذا

بآيات ربنا ونكون من المؤمنين في قراءة من نصب ويكون واما الدعا فلم يسمع به في الواو ولا الرجا ولا العرض ولا التحضيض وانما قاسه النحويون في المواضع الاربعة على الفا كما قاله ابو حيان ومثال ذلك رب اغفر لي ويوسع علي في الرزق ولعلي ساجتهد واعلم والا يتزل نصب خيرا وملاما تساوتكرمك والحق الفرا الترجي بالتمني في نصب المضارع بان مضمرة وجوبا مستدلا بقراءة من قرأ لعلي ابلغ الاسباب باسباب السموات فاطلع بالنصب وارتضاه ابن مالك وذكره المص في شرح قطر الندا فعليه انواع الطلب ثمانية فائدة في العطف على المعنى اي على التوهم قول العرب لالزمنك او تعطيني حقي لان ان المضمرة والفعل في تاويل مصدر معطوف على مصدر متوهم اي ليكونن لزوم لك مني او قضاء منك لحقي ومثله ملما ساهجرتا وكذلك يقدر في جميع المواضع والواو مثل الفا كقوله لالبس جلدا او تظهر الجزع اي للجمع بين الامرين ففي واو المعية وهي عاطفة مصدر على مصدر متوهم كما تقدم اي للجمع بجلد او اظهار الجزع وبعد حتى اي يتمران وجوبا بعد ما بعدم ذكره وبعد حتى فيخلص اضمارها وجوبا في خمسة مواضع بعد الكون الماضي المنفي وبعد او بمعنى الى او الا وبعد فا السببية وواو المعية والجا بعد حتى ويستعمل على ثلاثة اوجه جارة وتقدم عملها في المجرورات وهي المرادهنا وعاطفة وبتا تي العواطف وحرف ابتدا يبتدا بها الجملة المستانفة اسمية كانت او فعلية بشروط معروفة والمذكورة هنا هي الجارة وتدخل على الاسم الصريح فتكون بمعنى الى نحو حتى مطلع الفجر وعلى المؤول فان والفعل نحو فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى امر الله ونصب تاليها جايز ان صح موضعه الماضي نحو قوله تعالى مستهم البأساء والضراء وزلزلوا حتى يقول الرسول اي اذا تلاها المضارع وحالية ليست حقيقية بل محكية رفع وجاز نصبه اذا لم تقدر الحكاية فقول الرسول ماض في المعنى لانه حكاية حال عن امم سالفة اخبرها النبي صلى الله عليه وسلم امته تصبيرا لهم على ما لاقوه من اذى الكفار ولكنه مؤول بالمستقبل نظرا الى انه غاية لما قبل حتى ولو المس والزلزال فهو مستقبل بالنظر اليه فجاز نصبه ورفعه اوله بالحال لان الحال والمؤول به يجب رفعه بعد حتى فعناه حينئذ حتى حال الرسول والذين امنوا معه انهم يقولون ذلك قال بدر الدين ابن مالك علامة الحال والمؤول به ان يصلح الفا موضع حتى ومعنى حكاية الحال ان يفرض ما وقع في الزمن الماضي واقعا في زمن التكلم فقال بعضهم ان كان الفعل الذي بعد حتى مترقبا فهو الحال او متوقعا فيه لكنه متمكن منه غير ممنوع فهو المؤول بالحال فنصب يقول في الاية جايز لصحة وقوع الماضي ولو قال موضعه فيكون مستقبلا بالنسبة لما قبل حتى ورفعه على حكاية الحال كما ذكرنا ونصب تالي حتى واجب ان كان مستقبلا محضا نحو قوله تعالى لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى ونحو لا يزال الوزير يقاتل حتى يولي اي يجب نصب المضارع التالي حتى بان مضمرة ان كان مستقبلا محضا اي غير مؤول بالحال كالامثلة الثلاثة الاخيرة فرجوع موسى مستقبل محضا بالنسبة الى قتال الكفار المسلمين ونصبه ممتنع ان كان حالا فضلة مسببا عن جملة قبلها اي قبل حتى كسرت حتى تدخلها الآن اي يمتنع نصب المضارع اذا كان حالا او مؤولا بالحال مسببا عن جملة قبل حتى كالمثال المذكور وحتى حينئذ ابتدائية وتدخل في المثال فضلة لانه بعد جملة مسبب عنها لان سبب السير ولو لا يمكن تاويله بالمستقبل ونحو قولك سرت حتى تدخلها امس

يحتملها فالنصب جائز على تاويله بالمستقبل نظرا الى ما قبل حتى وهو السير والرفع جائز على تاويله بالحال لان الفعل اذا وقع وقد تم اتصاف فاعله بالزم عليه صار مستقبلا بالنسبة الى ذلك الحال فنصب وهو يقدر اتصافه بالشروع فيه فيكون حالا فيرفع او نحو سرت حتى ادخلها غدا فالنصب واجب لانه مستقبل محض كما يجب النصب في نحو اسير حتى تطلع الشمس خلافا للمبرد لان طلوعها مستقبل بالنسبة الى السير ولا وجه لرفعه لانتفاء سببية السير للطلوع وكما يجب النصب في نحو ما سرت حتى ادخلها خلافا للاخفش وجب نصبه لانتفاء سببية ما قبلها في المثال لانتفائه ووجب النصب ايضا في نحو اسرت حتى ادخلها خلافا له اي للاخفش والمبرد لان سببية ما قبلها مشكوك في وقوعه فلو كان ما بعدها مسببا لزم وقوع المسبب مع انتفاء السبب او الشك فيه وهو باطل وكما يجب النصب في نحو كان سيري امس حتى ادخلها ان قدرت ناقصة والظرف غير خبر هذا التركيب يأتي على ثلاثة اوجه ان قدرت كان تامة وجب الرفع لان ما بعد حتى حال فضلة مسبب وكذا ان قدرت ناقصة والخبر امس متعلقا بامر مقدر محذوف فان علقته بسير نصبت وجاز النصب ان قدرت ناقصة وحتى مع ما بعدها جرا وهو منطوق المتن والوجهان في وجوب الرفع مفهومان من تعيينه لما ذكر بسهات الاولى فلم ان المجموعة من السيلة مكسبة تعلم او ظن موغاب لا لازم بدليل وآخر دعواهم ان الجر سبب رب العالمين الثاني نصب المضارع بعد لام الجحد مورها عند الكوفيين وان مضمرة عند البصريين وينظهر اثر الخلاف في نحو ما كان محمد طعامك ليأكل ولا يجيز البصريون لان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها ويجيز الكوفيون اذ لا يمنع عمل ما بعد اللام فيما قبلها وعلى راي الكوفيين قوله لقد علمت اسم عمرو لم اكن مقالتها ماكنت جاهلا سمعا الثالث انه قيل تقدير ان بعد اللام يلزم منه الاخبار بالمصدر عن الجثة وهو ممنوع فالجواب ان الاخبار بالفعل المقدر بالمصدر عن الجثة جائز وان لم يجز الاخبار بالمصدر عنها لدلالة الفعل بصيغته على الفاعل والزمان بخلاف المصدر لا سيما وقد التزم اضمار ان فصار مخرطا في سلك الفعل الرابع المنصوب بعد او بمعنى الا ظرف لما قبلها بجذف مضاف اي كسرت كعوبها الا وقت ان يستقيم فان كان بمعنى الى فمحله الجر بتاويل مصدر مجرور بالظرف والظرف مجرور بالى اي الا لزمنك الى وقت اقتضائي الخامس اجاز سيبويه النصب بان بعد العلم اذا اول بغير نحو ما علمت الا ان يقوم قال لانه كلام خرج مخرج الاستفهام كقولك اتريد عليك ان تقوم السادس جرى سيبويه ان بعد الخوف مجراها بعد العلم ليتيقن المخوف نحو خفت ان لا تفعل وخشيت ان لا تقوم بالرفع واجاز الفراء في الاشاري النصب بعد العلم غير الموول ومنعه الجمهور السابع اجاز بعضهم حذف لام الجحود واظهار ان مستدلا بقوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى واجازه ابن عصفور مرة ومنعه اخرى والصحيح المنع ولا حجة في الآية لان يفترى في تاويل مصدر مرفوع الخبر اي وما كان افتراء الخلق او ذا افترا او مفتري وقدر ابو البقاء ممكنا ان يفتري الثامن نصب المضارع بعد او التي بمعنى حتى او الى الصالحة فيه تقديرات ثلاثة في نحو لالزمنك او يعطيني حقي حتى يصح للتعليل وللغاية وللاستثناء الاول ويتعين الاول في نحو لاطيعن الله او يغفر لي والثاني في لاسطرنه الى يجيء الي ان يجيء والثالث في لاقتلن الكافر او يسلم اي الا ان يسلم وضعف القول باطراد

تقديرها بالا ومن قال باطراد تقديرها بكى او الى التاسع الاخفش اجاز الرفع فى نحو ما سرت حتى ادخل البلد فقيل هى مسئلة خلاف بينه وبين سيبويه وقيل انما اجازه على ان يكون اصل الكلام واجبا ثم ادخلت اداة النفى على الكلام باسره فتعينت ان تكون عنك سير كان عنه دخول قال ابن عصفور هذا الذى قاله جيد وينبغى ان لا يعد خلافا فائدة المراد بكون ما بعد حتى سببا ان يكون فاعل مضمونها لموقاعل الفعل قبلها او سببى يشتمل به اللفظ السابق نحو سرت حتى ادخل البلد او حتى يدخل بعد اذا قلت ذلك فى حال السير وقد انتهى الكلام على نواصب المضارع اشار الى ذكر جوازمه فقال **ويجزم بلام الطلب** هى لام الامر نحو لينفق ذو سعة من سعته ولام الدعا نحو ليقض علينا ربك واحترز بها عن لام غير طلبية كاللام التى تنصب بها المضارع بعدها كام ولام الطلب مكسورة **وتسكينها مع الفا والواو اكثر** من تحريكها نحو فلستجيبوا لى وليؤمنوا بى **وتسكينها مع ثم** كراهة الكوفيين وقالوا ثم لبعض انتهم الاية باسكان اللام **دونه** اى اقل من تسكينها مع الفا والواو وبهذه الزيادة ورد قول من خص اسكانها مع ثم بالشعر وليس تسكينها بعد ثم بضعيف ولا قليل ولا ضرورة خلافا لزاعم ذلك **وان كان الفعل لفاعل المخاطب استغنى غالبا عنها وعنه بالفعل** جزم لام الطلب فعل الفاعل المخاطب ومثل كقوله تعالى قد ذلك فلتفرحوا الاية وقوله فى قراءة من قرأها وبمثله الحديث لتاخذوا مصافكم والغالب الاستغناء عنها وعنه بفعل الامر ويراد باللام ومحبوبها الخبر لا الطلب فيجزم ايضا كقوله تعالى قل من كان فى الضلالة فليمدد له الرحمن مدا وقيل فليمدد دعاء والجمهور على ان لام الامر لا تحذف وتبقى عملها الا فى الشعر كقوله محمد نفسك كل نفس وقوله فلا تستطل منى بقائى ومدتى ولكن كن لخيرك ناصبا اى ليعد وليكن وسمع ذلك المبرد مطلقا واجاز الكسائى فى الكلام شرط تقديم قل نحو قل لعبادى الذين امنوا يقيموا الصلاة والجزم عند الجمهور فيها شرط مقدر بعد الطلب تقديره ان تاتنى اكرمك وقيل الجزم بنفس الطلب لتضمنه معنى ان الشرطية وقول الخليل وسيبويه وقيل بالطلب لنيابته مناب الجازم المقدر كما نصب ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه **ويجزم المضارع ايضا بلا الطلبية** هى الناهية نحو لا تشرك بالله والدعائية وسواء كان المنهى مخاطبا كما مثلنا او متكلما نحو لا اراك ههنا وهذا ما اقيم فيه المسبب مقام السبب الاصل لا تكن ههنا فاراك قيل ومنه ولا تقربا هذه الشجرة لا تقيمن الذين ظلموا اسلم خاصة المعنى لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم ثم عدل عن النهى عن التعرض الى النهى عن الاصابة لان الاصابة مسببة عن التعرض ولا تصلين لا وجوزوها الا فى ضرورة كقوله ولا اذاحق قومك يظلم اى لا يظلم اذا حق قومك وفى التسهيل وقد يليها مجرورا بحلولها ولا يخصه بالضرورة **وجزم فعل المتكلم باللام قليل** كالحديث قوموا فلاصل لكم وقوله ولتحمل خطاياكم **وجزمه بلا اقل** من جزمه باللام كقوله اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد واما الجزم بلا للفعل المبنى للمفعول فكثير نحو لا اخرج ولا تخرج لان المنهى غير المتكلم **ويجزم المضارع ايضا بلم ولما وبيقينا نادر وبقلبا نادر ما حاشا** اى يجزم المضارع بلم ولما وشركان فى الحرفية والنفى والجزم وقلب المضارع المحتمل للحال والاستقبال الى المضى نحو لم

يلد ولم يولد ولما يقض ما امره ولما يذق وقوا عذاب ويعتبر فان في الشيء امور يختص كل بها شيء دون
الاخر كما اشار اليه بقوله وتختص لم دون لما بالاقتران باداة الشرط نحو فان لم تفعل فما بلغت رسالته
ولا يقال ان لما تفعل وتختص ايضا بجواز رفع مصحبها قليلا الخ قوله لولا الفوارس من نهم واسرتهم
يوم الصليفا لم يوفون بالجار وقيل رفعه ضرورة وقال ابن مالك رفعه لغة وزعم اللحياني ان بعض العرب
ينصب بلم كرآة بعضهم المشرح نصب يسوح وذكر ان عطية على ان الاصل نشرح بالنون الخفيفة ابدلت
الفا ثم حذفت تخفيفا وقد يليها الاسم معمولا لفعل الشرط يفسره ما بعده كقوله فطنت فمهما اغنى
ثم ملة فلم اغنا الغة غير والمت والى ما ذكرناه من انها قد ينصب بها اشار بقوله قيل وتختص
بنصبه في قوله في اي يومي من الموت افر ايوم لم يقدر او يوم قدر قال ابن مالك وزعم بعضهم
ان المنصب بلم لغة اقراه اياها بعض السلف لم اشرح لك بعض الحا والبيت المذكور وهو محمول
عند العلما على ان الفعل موكد بالنون الخفيفة ثم حذفت وبقي اثر عطية المذكور وربما يختص موافقة
ان المفتوحة الخفيفة وجواز الا تليها معمول معمولها للضرورة بقوله قذاك ولم اذا الخ
التقينا تكن في الناس يدرك المراة فصل بين لم وبين مجزومها تكن بمعموله وهو اذا الخ
العسا كما جا في ان المفتوحة الخفيفة المصدر به المفصل منها وبين معمولها الظرف وشبهه للضرورة
نحو يعجبني ان عندك لعندزيد وان في الدار لعندزيد واجاز بعضهم الفصل باذكر اختيارا
وبعضهم الفصل بين الطرف وشبهه كيعجبني ان زيدا يضرب وتنفرد لما خاصة دون لم بلزوم اتصال
منفيها بالحال اي بخلاف لم فان منفيها قد يستمر الى الحال نحو لم اكن بدعائك رب شقيا وقد تقطع
نحو لما ياتي على الانسان حين من الدهر لم يكن شيا مذكورا من ثم اي من حيث لزوم اتصال منفيها بالحال
امتنع ان يقال لما يقم ثم قام وجاز لم يقم ثم قام وتنفرد لما ايضا باشتراط صلاحية منفيها
للثبوت من ثم من حيث اشتراط صلاحيها لذلك امتنع ان يقال لما يجتمع الضدان اذ لا يصح
ثبوت اجتماعهما ويجوز لم يجتمع الضدان وشرط ايضا ان يكون منفيها قريبا من الحال بخلاف منفي لم
فلا يجوز لما يكن زيد في العام الماضي مقيما وقال ابن مالك ان هذا الشرط في لما غالب لا لازم فكان المص
وافقه فلم يذكره ويختص لما ايضا بجواز حذف ما اي حذف منفيها في النثر كقاربت البلد ولما اي
تنفرد لما بجواز حذف منفيها في الاختيار دون التقييد بالضرورة كالمثال المذكور اي ولما ادخلها
بخلاف لم فلم تحذف الا ضرورة كقوله احفظ وديعتك التي ودعتها يوم الاعارب ان وصلت وان لم
تصم وما اختص به لما ان منفيها يتوقع ثبوته بخلاف لم تحو لما ذوقوا عذاب اي لم يذوقوه الآن
وذوقهم له متوقع قال المص وهذا الفرق بينهما بالنسبة الى المستقبل اما الماضي فهما فيه سيان في نفي
المتوقع وغيره مثال المتوقع ما لبث ولم يقم اولما يقم ومثال غيره لو لبث ابدا لم يقم ولما يقم ومثال غيره
كالام ولا الطلبيتان ولم ولما كل منهما انما يجزم فعلا واحدا ويجزم فعلين ان واذما حال
كونهما حرفين الحوازم لفعلين لتسمي ادوات الشرط وهي كلم وضعت لتعليق جملة بجملة تكون الاولى

تابعا لابي بكر فهذا عطف بيان لا نعت لان اسم اشارة حسن غير مقصود بخلاف النعت كضارب وظريف ونحوه وكا
الموصول كاسم الاشارة وذي بمعنى صاحب واسما النسب كمررت بزيد هذا اي الحاضر ورجل ذي مال ورجل
دمشقي اي منسوب الى دمشق المسوق لتخصيص نكرة كجاءني رجل تاجر او تاجران ابوه او توضيح لمعرفة
كجاء زيد الكاتب او الكاتبان ابوه او مدح مجرد للمنعوت كالحمد لله رب العالمين او ذم مجرد له كاعوذ بالله من الشيطا
الرجيم او ترحم عليه نحو اللهم اني عبدك المسكين او توكيد لما دل على المنعوت نحو عشرة كاملة او لفظة واحدة
وقيده بقوله غير لفظي ليخرج اللفظي فقد يكون مستقلا كرد الفاصل الفاصل وزاد بعضهم النعت للتعميم
نحو ان الله تعالى يرزق عباده الطائعين والعاصين والتفضيل كمررت برجلين عجمي وعربي وللابهام
نحو تصدق صدقة قليلة او كثيرة ويتبع النعت منعوته في واحد من اوجه الاعراب البلاثة الرفع
والنصب والجر ويتبع في واحد من التعريف والتنكير فلا يجوز مخالفته في شيء من ذلك ويشترط في النعت
ان لا يكون اعرف من منعوته بل يكون مثله او دونه كمررت بالرجل العالم ومررت بزيد العالم ولهذا قالوا في
صاحبك فوقك مررت بالرجل صاحبك انه بدل لا نعت لان المضاف الى المضمر كالعلم كما مر ثم ان رفع التا
بعد تبعيته في اثنين مما ذكر ضميرا مستترا يعود على المنعوت سواء كان معناه له او السببية كمررت برجل
حسن او حسن الوجه تبع المنعوت في واحد من التذكير والتانيث وواحد من الافراد وفرعيه الى التثنية
والجمع فلا يجوز مخالفته في شيء من ذلك وحينئذ يصح قولهم النعت يتبع منعوته في اربعة من عشرة نحو مررت برجل حسن
فحسن لما رفع ضميرا راجعا الى رجل تبعه في تذكيره وتنكيره وافراده وجره وقيس الباقي عليه ثم ان محل ذلك
ما لم يمنع مانع من التبعية كما في جريح وصبور ونحوهما مما يستوي فيه لفظ المذكر والمونث وكما فصل من في التفضيل
مما يجب افراده وتذكيره وكالصفات التي لا تزمت التانيث كرجل ربعة وامراة ربعة ورجل هرم وامراة هرمة
والا فسم لقوله ان رفع اي وان لم يرفع الضمير المذكور بل رفع اسما ظاهرا او ضميرا بارزا فهو في التذكير والتانيث
والافراد والتثنية والجمع كالفعل فمعقول مررت برجل قائمة امه كما تقول قامت امه وقام ابوها كما تقول قام
ابوها وبرجلين قام ابوهما كما تقول قام ابوهما وبرجال قام اباؤهم كما تقول قام اباؤهم وعلى لغة اكلوني البراغيث
قاموا ابواهما وقاموا اباؤهم ولكن الاحسن في النعت المسند الى جمع ان يجمع جمع تكسير نحو جاءني رجل
قعود غلمانه ثم بلى ذلك في الحسن افراده نحو قاعد غلمانه ثم بلى الافراد في الحسن ان يجمع جمع تصحيح نحو جاءني
رجل قاعدون غلمانه وهذا الثالث ضعيف ثم استشكل المص فاويلا يقول او جسم مطابقة النعت للمنعوت
في اربعة من عشرة بشروطه فكيف الترتيم الافراد والتذكير في المصدر الموصوف وان لم يطابق موصوفه فاجاب
بقوله وانما التزموا في المصدر الموصوف به الافراد والتذكير اي مطلقا فذلك الالتزام لتقدير مضاف
الى المصدر مطابق للموصوف فيما يجب فيه المطابقة وذلك لان النعت بالمصدر خلاف الاصل لانه يدل على المعنى
لا على صاحبه والنعت به عند البصريين على تقدير مضاف فنحو زيد رجل عدل اي ذو عدل قال ابن مالك كانهم
قصدوا التنبيه على ان الاصل ذو عدل فلما حذفوا المضاف تركوا المضاف اليه على ما كان عليه من الافراد و
التذكير لان المصدر لا يثنى ولا يجمع فان ذكر المضاف وجب مطابقته للموصوف فتقول رجل ذو عدل ورجلا

ذو اعدل ونسوة ذوات عدل ومذهب الكوفيين ان المصدر المنعوت مؤول بالمشتق فعندهم رجل عدل
اوزور او خطر او رضي بمعنى عادل وزآئر وساخط ومرضي وفيه مذهب ثالث وهو النعت بنفس المصدر
مبالغة فيه تاويل والاحذف بجعل العين نفس المعنى مجازا ونسبه شرط في النعت بالمصدر ان لا يكون
اوله ميم زآئدة كمزاح وميسرة والنعت اما مساو للمنعوت كررت بالرجل الشجاع او اعم كزيد الفاضل
هذا في المعارف واما النكرات فلا يمتنع النعت بالاخص فيها نحو رجل فصيح وغلام يافع وعلى ما ذكر فيجوز
مررت بالرجل اخيك بدل لا نعت لان اخيك مضاف الى الضمير فهو في رتبة العلم كما سبق ولمواعرف من ذي
الاداة كاعلم وكونه بدلا جآئز كما سياتي ثم استشكر قائلا يقول المشترطة كون النعت مستقا او مؤولا به فكيف
التزم وصف المشار به بذي الاداة نحو مررت بهذا الرجل فاجاب بقوله وانما التزم وصف المشار به
بذي الاداة لابهامه والمبهم يطلب صفة تعين ذاته والاسآء الدالة على الذوات هي اسماء الاجناس وتعريفها
باعتبار معناها انما هو باللام ومن ثم اي من حيث ان ذا الاداة اذا عين ذات المبهم كان احسن من ذي
اداة لا يعينها بل بتعينه على ابهامه حسن مررت بهذا الكاتب لانه يعلم انه رجل ووصف مررت بهذا
الابيض لاحتمال انه ثلج او ملح او غيرهما لكن فالابهام باق وجوز ابن عصفور في مررت بهذا الرجل ان الرجل
نعت للعهد وعطف بيان للحضور والبدلية ايضا جآئزة وفي التسهيل ان الجامد المحض عطف بيان على الاصح
وتبعت النكرة وذوال الجنسية بمفرد وبظرف ومجرور تامين نحو انا نخاف من ربنا يوما عبوسا
قطريرا ورايت طآئرا على او فوق غصن هذا في النكرة ومثال نعت ذي ال والحارث الجنب وتصدق بالدنيا
الاحمر والرجل خير في المراة وبعجبني التمر على او فوق الاغصان وشرط تمام الظرف والمجرور اذ لا تتم الفآئدة
بالناقص منهما والتام ما يفهم بمجرد ذكره وذكر معموله ما يتعلق به والناقص ما لا يفهم بمجرد ذكره ذلك وقد
علم مما تقدم انهما حيث وقعا خبرا او صلة او صفة او حالا تعلقا بمحذوف تقديره كائن او استقر لا الصلة
فيتعين فيها تقدير استقر كما تقدم وتبعت النكرة وذوال الجنسية بجملة خبرية فيها ضمير المنعوت ولو
تقديرا اي تبعت المذكورات بجملة خبرية اي محملة للصدق والكذب فلا يجوز مررت برجل اضربه ولا بعبد
بعتكه قاصدا لانشآء البيع وما جآء ظاهره ذلك اول باضمار قول كقوله جآءوا بمذق هل رايت الذيب قط
اي جآءوا بمذق مخلوط بالماء مقول عند رويته هذا الكلام ويشترط اشتمالها على ضمير يربطها بالمنعوت اما
ملفوظا نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله او مقدرا نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيا اي
تجزي فيه فان اجتمعن اي المنعوت المذكورة لمنعوت واحد فالارجح والافصل ان يبدا بالمفرد فالظرف
ثم الجملة لان المفرد هو الاصل ثم توسط الظرف وشبهه ثم يوتى بالجملة نحو قال رجل مومن من آل فرعون
يكتم ايمانه وقد تقدم الجملة كقوله لمّا فسوف ياتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المومنين اعزة على
الكافرين وخرج عليه الفارسي وهذا كتاب انزلناه مبارك قال ابن جني والصفتان ان رفعت احداهما
ظاهرا دون الاخرى قدمت الاخرى كمررت برجل قآئم عاقل ابوه ثم الظرف نحو الرافعة ثم الجملة ويجوز
قطع النعت المعلوم منعوتة حقيقة او ادعآء رفعا بتقدير هو ونصبا بتقدير فعل لا يتلفظ به

مع عامله نحو قمت وعجبت منك لان اعادته مجرد ايحوجه عن الاتصال او اكد الحرف غير الجوابي
فيعاد مع ما دخل عليه او مع ضميره الحرف الجوابي كنعم ولا يوكد بهما بلا شرط لكونه كالمستقل بصحة
الاستغناء به عن ذكر المجاب به كقولك نعم ولا جوابا لهل قام زيد واما غير الجوابي فيجب فيه ان
يفصل بينهما وان يعاد مع التاكيد ما اتصل بالموكد ان كان مضمرا كقوله تعالى ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا
وعظاما انكم مخرجون فاعيد مع ان الثانية ما اتصل بالاولى وان كان المتصل الموكد اسما ظاهرا اعيد
هو نحو ان زيدا ان زيدا فاضل او ضميره نحو ان زيدا انه فاضل وهو الاولى وشذ اتصال الحرف بالحرف
في قوله حتى تراها وكات وكان اعناقها مشددات بقرن لكون الموكد على حرف واحد واسهل منه قوله
ان ان الكريم يحلم مالم يرين من اخاه قد احيانا واسهل منه قوله فاصبحن لا تسالنه عن بمآيه اصعد
في علو الهوا ام تصوبا لكون الموكد على حرفين ولاختلاف اللفظين او اكدت جملة فالاجود الفصل
بثم ان لم يلبس بان توهم العود نحو كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون واولى لك فاولى ثم اولى لك فاولى
يعني ان الاجود في تاكيد الجملة بالجملة ان يقترن الموكد بعاطف وهو ثم في الاكثر كالآيتين فالفصل
بما ذكر اولى من وصلها وقد اتى تاكيد الجملة بغير عطف كقوله صلى الله عليه وسلم لا غرو فو الله لا غرو
وانما لم يكن الفصل بثم اجود ان لم يلبس كان يوهم العود في قولك ضربت زيدا ضرب زيدا لان العطف بثم
صريح في العود المنافي للتاكيد وقوله او معنوي قسيم لقوله اما لفظي اي التوكيد اما لفظي كما تقدم او معنوي
وهو تابع بالفاظ مخصوصة ولهذا لم يحده المص وحده في التسهيل بانه التابع الرافع توهم اضافة الى المتبوع
او ان مراده المخصوص فالاول كجاء زيد نفسه اذ لولا التوكيد لامكن ان يقال الجاء خبره او متاعه
وانك اذا تكلمت مجاز الحذف فبذكر النفس ارتفع ذلك والثاني كجاء القوم كلهم فلولا التاكيد لامكن كون
الجاء بعضهم وانك اطلقت العام واردت الخاص فالنوع الاول اشار اليه بقوله ولمثلي بالنفس
والعين وتوخر العين عنها عن النفس ان اجتمعا كجاء زيد نفسه عينه ولا يعكس والنفس والعين يؤديان
مع المؤد كما مثلنا ويجمعان على وزن افعل بضم جمع قلة مع غير المؤد ولمثنى والمجموع الا ان ذلك
مع المجموع واجب ومع المثنى راجح ويليه الافراد ثم التثنية كرهوا جاء الزيدان نفساهما واعيناهما
لما فيه من اجتماع تثنيتين فاعلاه جاء الزيدان انفسهما ثم نفساهما ثم نفساهما وترجيح افرادهما على
تثنيتهما هو راي ابن مالك وغيره يعكس ذلك واليه الاشارة بقوله وقد يؤدان مع المثنى فيقال
جاء الزيدان نفسهما اعينهما كما رجحه ابن مالك ويطابقان فيقال جاء الزيدان نفساهما اعيناهما كما
رجحه غير ابن مالك فتلخص للمثنى حالات ثلاث كما ذكرنا ومثلهما اي النفس والعين كل شيء اضيف الى ما
يتضمنه من مفهم اثنين ولا لباس ان تتوبا الى الله فقد صغت قلوبكما ربنا اننا ظلمنا انفسنا
ما اخر كما عن بيوتكما واذا اخذتما مضاجعكما اي كل شيء مؤد عن الاضافة اذا اضيف الى ما تضمنه من لفظ
مفهم اثنين بان يكون المضاف جزء المضاف اليه او جزئيه وسوا اضيف لفظا نحو صغت قلوبكما او معنى
يلبس ان تتوبا الى الله الاية والجمع اكثر استعمالا وحسنه اضافته الى المثنى لانهم كرهوا اجتماع

تثنيتين فعدلوا الى الجمع ولا يجوز الافراد الا في الشعر الا ابن مالك فانه يختار لفظه على لفظ التثنية
فقطع راس الكبش اولى عنده من قطع راسا الكبشين وغيره بعكس واما الجمع فيختار عند الجميع على الافراد
والتثنية فان لبس المضاف الى مبهم اسين باب احمل ان يكون لكل واحد من المضاف اليهما اكثر من
واحد نحو قطعت اصبعا الزيدين لم يجز الجمع فان امن اللبس جاز كقوله صلى الله عليه وسلم اذا اوى احدكم
الى مضاجعكم وما اخرجكما من بيوتكما اذ لا لبس في ان يكون لكل واحد من المضاف اليهما اكثر من بيت او
مضجع وايضا المضاف فيهما ليس بجزء من المضاف اليه واما الاية الاولى فالمراد بها عائشة وحفصة
والمضاف اليهما جزء منهما فجاز فيه ما ذكر والمراد بالاية الثانية آدم وحوى عليهما السلام والارجح فيما
اذا افرق متضمن اسين وذلك في نحو قوله تعالى ان الذين كفروا من بني اسرائيل على لسان داود وعيسى
ابن مريم الافراد كما في الاية وهو ارجح من لساني داود وعيسى لان لسان لم يضف الى مبهم اسين بل الى داود
وعيسى معطوف فلم يضف آخر مقدر والواجب في قصتما درهميكما التثنية لان الجمع يلبس لان
غير رافع والافراد يوهم ان المنبوض درهم واحد وانما جاز الافراد والجمع في صفت قلوبكما للعلم مع
الافراد لان المراد به اثنان وفي الجمع ايما لكل منهما وكذا انفسنا ويؤكد بكل لغير اثنين ان جز ابنفسه
او بعامله هذا هو النوع الثاني من التاكيد المعنوي وهو ما يرفع توهم ارادة الخصوص ويكون بكل لغير اثنين
وهو المؤد والجمع وليس ذلك مطلقا بل بشرط ان يجز ان كان ذا اجزاء نحو فسجد الملائكة كلهم اجمعون او كان
يجز ا بعامله كاشتريت العبد كله فان العبد يمكن ان يجز ا باعتبار الشراء ولا يقال جاء زيد كل اذ لا يجز الا
بنفسه ولا بعامله ويؤكد بكلا وكلتا لهما ان صح مكانهما مؤد واتحد معنى المسند اي يؤكد بكلا
وكلتا المثنيين والمثنيين ان صح وقوع مؤد موقع المثنى المؤكد بهما نحو الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما
بخلاف نحو اختصم الزيدان كلاهما اذ لا يصح اختصم احد الزيدين فلا حاجة للتاكيد بخلاف جاء الزيدان كما
قال تعالى يخرج منهما اللولو والمرجان بتقدير يخرج من احدهما فساغ التاكيد ويشترط ايضا اتحاد معنى المسند
الى المؤكد بهما كما مثلنا فلا يجوز مات زيد وعاش عمرو كلاهما لاختلاف المسند ويجب ان يضفن اي كل
وكلا وكلتا والنفس والعين لضمير المؤكد بفتح الكاف المطابق له فيقال جاء زيد نفسه عينه وجاء الزيدان كلاهما
والزيدون كلهم والهندان كلتاهما وفي التسهيل انه قد يستغنى عن الاضافة الى الضمير بالاضافة الى مثل
الظاهر المؤكد بكل وعجل منه قول كثير • كم قد ذكرتك لو اجري بذكركم • بكاشة الناس كل الناس بالقمر •
قيل ولا حجة فيه لاحتمال كون كل هنا بمعنى الكاملين فلم يفصلها الا على الكاملين وهو امدح ومثلهم القوم
كل القوم يا ام خالد وقد يستغنى بكليهما عن كليتهما كقوله تمت بقربى الزبيرين كليهما اليك وقربى خالد
قال ابن عصفور وهو من الحمل على المعنى اي بقربى الشخص وقد يستغنى بكلاهما عن كليهما وكليتهما نحو جاء
الرجلان كلاهما وكذا المراتان ذكره في التسهيل قال ابن عقيل ويحتاج الى شاهد ولا يستغنى عن الضمير
بنية اضافة خلافا للفراء والزمخشري ونقل عن الكوفيين وعليه خرج قراءة من قرا انا كلا فيها ورد
بان كلا بدل او حال من ضمير الظرف يعني فيها هكذا قال المص وقال فريد هذا على راي من يجيز تقديم

وحبيب

ان يكون زيدا فضل الناس الا ان افضل التفضيل بعض لما يضاف اليه ولا يتاتى ان يكون بعض الناس وقوله
او الاستغناء مرفوع عطفا على احتماله اي يوجب البيان بدلا الا ان امتنع احتماله لمحل متبوعه او امتنع
الاستغناء عنه وذلك في نحو هند ضربت زيدا اخاها فاخاها بيان لزيد لا بدل منه لانه لا يستغني
عنه لكونه رابطا للجملة المخبر بها المبتدا باشتماله على ضميره ولو اعرب بدلا لكان من جملة اخرى لان البدل
في نية تكرار العامل فتقدير ضربت اخاها فيبقى المبتدا بلا رابط في خبره اذ تقديره حينئذ هند
ضربت زيدا ومما يمتنع فيه البدل ايضا ان يتبع مجرور اي نحو اي الرجلين زيد وعمرو افضل لانه يلزم
منه تقدير اي زيد وعمرو ولو ممتنع لان ايا لا تضاف الى معرفة الا عند قصد التجزية نحو اي الرجل
احسن عينه ام وجهه قال كاتب اصل هذه النسخة من هنا فقد من نسخة الشارح بيده ورقت
من شرح اخيه اسماعيل بن ابراهيم العلوي اخيه العلامة الى اخره وسيعلم ذلك والله اعلم من كلام الفقيه
اسمعيل بن ابراهيم العلوي اخيه العلامة وعبر عن ذلك في شرح الشذور بقوله او وجب ذكره
فلعله سقط من قلم الناسخ او المصنف سهوا احدى العبارتين والاولى اقرب واياها الحق المتصرفون في نسخ
الكتاب فيكون عطفا على احتماله محل الاول وامتنع الاستغناء عنه بان يكون الكلام مفتقرا الى رابط ولا رابط
الا التابع بتقدير كونه عطف بيان كالمثال لانه لو اعرب اخاها بدلا لكان جملة اخرى فان البدل في نية
تكرار العامل فيودي ذلك الى بقا المبتدا بلا رابط ولا يجوز تقديره نعتا لانه اعرف مما جرى عليه هكذا قالوا
وفيه نظر لان الربط في ذلك موجود حسا فلا مانع كما صرح بنحوه في تلخيص المفتاح في المغني و يتعين البيان ايضا
حيث اضيف افعل التفضيل الى عام بتقسيمه نحو زيد افضل الناس النساء والرجال وهند افضل الناس
النساء والرجال فلا يجوز التابع في ذلك بدلا لامتناع حلوله محل الاول اذ لا يقال زيد افضل النساء
ولا هند افضل الرجال ولذلك غلط من قال انا اشعر الجن والانس وكذا تفضيل مجرور اي نحو اي
الرجلين زيد وعمرو افضل لا يجوز كون زيد بدلا اذ لا يلزم منه تقدير اي زيد وعمرو ولو ممتنع لان ايا
لا تضاف الى معرفة الا عند قصد التجزية نحو اي الرجل احسن عينه ام وجهه وتفضيل مجرور كلا نحو
كلا اخوينا زيد وعمرو قال ذلك فيمتنع ان يكون زيد وعمرو بدلا لان كلا لا تضاف الا الى مثنى لفظا
ومعنى فهذه المسائل كلها ما عدا مسئلة الرابط داخلة تحت قوله او امتنع احتماله محل الاول فلي اخر مسئلة
الرابط عن مسئلة الفصل قال في شرح النظر استثنى بعضهم يعني من جواز اعراب البيان بدلا مسئلة وبعضهم
مسئلتين وبعضهم اكثر من ذلك وتبع الجميع قولي انه يمتنع احتماله محل الاول انتهى الظاهر ان مسئلة الرابط لا تدخل
تحت ذلك فلذلك اوردها في الاوضح والشذور بضابط اخر وكذا نحو اسم الاشارة اذا وقع تابعا لمناد مضموم او منصوب
نحو يا زيد هذا ويا غلام زيد هذا فانه لا يصح اعرابه بدلا ولا لكان منادى وحرف النداء لا يحذف من اسم الاشارة عند البصريين
كما مر فهذه المسئلة ايضا لا تدخل تحت الضابط المذكور فجملة ما ذكر من المستثنيات ست مسائل وقد ذكرها مع ما الحقته
معها العلامة المرادي في ابيات فقال لغتجا في لطف البيان مسائل يخص بها فاعطف ولا تك مبدلا فهي الثاني المكرر
ونحو وفيما به ربط الكلام تحصلا وفي زيدا افضل الناس متبعا بلفظ الرجال والنسا مفصلا وتفضيل مجرور

النظر من هنا فقد من نسخة الشارح وكلت من شرح اخيه اسماعيل ابن ابرهيم العلوي الى اثنا وانع الصرف

لعله لا تدخلت

باب كذا كذا • وبالدافيه مسائل تجتلى **باب عطف النسق** والكوفيون يقولون باب النسق واكثر ما يقول سيبويه باب الشركة **وهو** اي عطف النسق بمعنى معطوف النسق **التابع** فشمله مع سائر التوابع واخرجها بقوله **المقرون ولو تقديرا** اي ولو كان اقترانه في التقدير **بحرف من حروف ثمانية** وقد يرد عليه الصفة المعطوفة على اخرى كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم والجملة المؤكد بها جملة اخرى مع ثم نحو كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون فانه يصدق على كل ذلك انه تابع مقرون بحرف من الحروف الثمانية فيكون عطف نسق وربما يجاب بان المراد بالحرف ما يوتى به لاتباع ما بعده لما قبله بدليل انه فسر كل واحد منها بما لا يكون له الا اذا كان هو المتبع لما بعده بما قبله والتبعية في المثالين متحققة بدون الحرف المقرون بهما وشمل المقرون المفرد والجملة وبقوله ولو تقديرا ما حذف منه العاطف وحده او مع المعطوف فالاول ما في الحديث تصدق رجل من دينار من درهمه من صاع بره من صاع تمره اي ومن درهمه اذ الكلام في دراهم وكذا البقية ومنه قوله كيف اصبحت كيف امسيت ما ينزع الحق من قلوب الكرام اي وكيف امسيت وجواز تقدير العاطف كما اشار اليه هو مذهب الفارسي واختاره ابن عصفور وابن مالك وتبعهما المص ومنع ذلك ابن جني والسهيلي وتبعهما ابن الصائغ وخرج بالمرجح على البدل واما البيت فيحتمل ان الاستمرار على هاتين الكلمتين ما ينزع ولو قدر عاطف لاحضر في الكلمتين من غير مواطاة وذكر في المغني ان حذف العاطف بابه الشعر كقول الخطيئة ان امرأ رهطه بالشام منزله يبرين جار لعمري شد ما اغتربا اي قالوا ولك ان تقول الجملة صفة ثانية لا معطوفة وحكي ابو زيد اكلت خبز الخامر اقبل على حذف الواو وقيل على بدل الاضراب وحكي ابو الحسن اعطيته درهما درهمين بلا تنوين وخرج على اضمار او ويحتمل البدل المذكور وقد خرج على ذلك آيات احدها قوله تعالى وجوه يومئذ ناعمة اي ووجوه عطفا على وجوه يومئذ خاشعة والثانية ان الدين عند الله الاسلام فيمن فتح الهمزة اي وان الدين عطفا على انه لا اله الا هو ويبعد ان فيه فصلا بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوبين وبين المنصوبين بالمرفوع وقيل بدل من ان الاولى وصلتها او من القسط او معمول للحكيم على ان اصله الحاكم ثم حول للمبالغة والثالثة ولا على الذين اذا اتوك لتحملهم قلت لا اجد اي وقلت وقيل هو الجواب وقولوا جواب سوال مقدر كانه قيل فما حالهم اذ ذاك وقيل قولوا حال من اضمار قد واجاز الزمخشري ان يكون استينافا اي اذا اتوك لتحملهم تولوا ثم قدر انه قيل لم تولوا باكين فقيل قلت لا اجد ما احملكم عليه ثم وسط بين الشرط والجزاء واما حذف العاطف مع المعطوف نحو سرابيل تقيكم الحر والبرد ولا تستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل ومن انفق بعده وقاتل ولا تفرق بين احدى من رسله اي واحد ونحو فارسلوني يوسف ايها الصديق اي فارسلوه فاتاه وقد يغني عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيرا نحو بلى وعمر العامل لم تضرب زيدا اي بلى زيدا وعمرا وبالفا قليلا نحو فانفجرت فضرب فانفلق وكذا افعده من صيام اي فافطر فعدة **وهو** اي الحروف الثمانية **الواو** والفا وثم وحتى واو وام وا ويل وجعلها الفارسي تسعة بزيادة لكن وواقعة الحجاني وتبعه المص في غير هذا الكتاب وابن معطي عشرة بزيادة اما وجعلها هنا كالتسهيل ثمانية باسقاطها لكنه ذكر حكم لكن مع بل استطرادا لما اشتركا فيه من الاحكام

وجعلوا ذلك فرقا بين العطف بالواو وباو وتخص الواو من بين حروف العطف بجواز اقترانها بلا الزائدة شرطين اشار اليهما بقوله ان عطفت على منفي ولم يقصد المعية نحو ما قام زيد ولا عمرو قال تعالى وما اموالكم ولا اولادكم بالتي تقربكم عندنا زلفى فبذكر لا يعلم ان الفعل منفي عنهما في حالة الاجتماع والافتراق ولو تركت لاحتمل نفي الاجتماع فقط والعطف بها حين تقترن بلا من عطف الجمل عند بعضهم على اضمار العامل والمشهور انه من عطف المفردات واذا فقد احد الشرطين امتنع دخولها فلا يجوز قام زيد ولا عمرو انما جاز ولا الضالين لان في غير معنى النفي وانما جاز قوله فاذهب فاي فتى في الناس لحوه من حقه ظلم دع ولا جل لان المعنى لا فتى احرى نحو وهل يهلك الا القوم الفاسقون ولا يجوز ما اختصم زيد ولا عمرو لانه للمعية لا غير واما قوله تعالى وما يستوي الاعمى ولا البصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوي الاحياء ولا الاموات فلان الثانية والرابعة والخامسة زوائد لأمن اللبس وجد في التسهيل المنفي بغير المستثنى احترازا من نحو قاموا الا زيدا وعمرا فلا يجوز ولا عمرا وان كان منفي الا زيدا ولكن لا يوجد فيه ذلك اللبس فاستغنى عنها بخلاف ما قام زيد ولا عمرو وتخص بعطف ما لا يستغني عنه كاختصم زيد وعمرو واشترك زيد وعمرو وانا وزيد ومنان وهذان زيد وعمرو وسواء عبد الله وشر وهذا من اقوى الادلة على عدم افادتها للترتيب كما قاله المص ومنه جلست بين زيد وعمرو ولهذا كان الاصح يقول الصواب بين الدخول فحومل في قول امرئ القيس واجيب بان التقدير بين نواحي الدخول فهو كقولك جلست بين الرمدن والعرين او بان الدخول يشتمل على اماكن وفي اختصاصها بهذا الحكم نظر فقد ذكر في المغني ان ام المتصلة تشاركها في نحو سواء علي قمت ام قعدت فانها عاطفة ما لا يستغني عنه واجاز الكسائي في نحو ظننت عبد الله وزيدا المختصمين ثم والفاء واو وابو علي البصريون والفراء الواو وقال الفراء يجوز رجلا يقول اختصم عبد الله فزيد وتخص بعطف بعض متبوعها غير الغاية على جملته نحو قل من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى فجبريل والصلاة الوسطى بعض الملائكة والصلوات ونحو الفارسي وابن جني ان العطوف عليه اريد به غير المعطوف ذهابا منهم الى انهما لا يكونان الا غيرين وحتى تشاركها في هذا الحكم كما سياتي لكن ذلك البعض الذي بعطف حتى لا يكون الا غاية فلذلك احترز بقوله غير الغاية فتحقق بالاختصاص وتخص بعطف اعم منه اي من متبوعها الاخص نحو قوله تعالى رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مومنا وللمومنين والمومنات ورد عليه بقوله عليه الصلاة والسلام ومن كانت هجرته الى دنيا يصيبها او امراة ينكحها بعطف الاخص على الاعم بالواو ويدل لقوله عليه الصلاة والسلام الدنيا متاع وخير متاعها المراة الصالحة ذكر الزركشي في نكته على عنوان الاحكام وهذا التعميم عكس ما قبله الذي يلوح في عطف الاخص على الاعم وبذلك عبر عنه في المغني وتخص بعطف مرادف اي مرادف المتبوع نحو قوله تعالى انما اشكو بثي وحزني الى الله اي اليك عليهم صلوات ربهم ورحمته عوجا ولا امتا وفي الحديث ليلني منكم ذوو الاحلام والنهى ثم قال والنهي والنوى لها كذبا وميتا وزعم بعضهم ان الرواية فيهما ولكن ان تقدد

الاحلام في الحديث جمع حلم فالمعنى ليليني البالغون العقلا ومنه في الفعل فما وهنوا لما اصابهم في سبيل الله وما ضعفوا وقوله اقري واقفر اعدام الهيثم وزعم ابن مالك ان ذلك يأتي في الواجب ومنه ومن يكسب خطيئة او اثما قال في شرح بانت سعاد وفيه نظر لامكان ان يراد الخطيئة ما وقع خطأ والاثم ما وقع عمدا **وتختص بعطف عامل حذف وبقي معموله على ما** اي على عامل اخر **يجعله واياه** اي يجر المعطوف والمعطوف عليه معنى واحد نحو قوله اذا اما الغانيات برزن يوما **وزججن الحواجب والعيونا** اي وكحلن العيونا او يجمعها معنى حسن ولولا هذا التقدير لورد اثنتي بدرهم فصاعدا اذ التقدير فذهب المرصاعدا ونحو قوله والدين تبوؤا الدار والايمان اي واعتقدوا الايمان لان في تبوؤا واعتقدوا معنى لازما وهذان مذهبان في المسئلة جمعهما ابن مالك وتبعه الحلم احدهما اضمار عامل وقد صرح به في المفعول به والثاني يضمر الاول معنى يصلح للعاملين **وتختص بعطف مفرد سببي على اجنبي حيث الربط واجب** كما في باب الصفة **كمررت برجل قائم ابوه وابنه** وفي باب الاشتغال نحو **انا بها ضربت عمرا واخاه** وفي باب الخبر نحو زيد قائم عمرو وغلامه **وتختص بعطف نائب لم يستوعبه عن تثنية او جمع** في اختيار او ضرورة فنيابتهما عن التثنية نحو قول الحجاج وقد اتاه نعي محمد ابنه ومحمد اخيه **انا لله محمد ومحمد في يوم** وقول الفرزدق يخبرهما ان الزرية لازرية بعدها **فقدان مثل محمد ومحمد** وبنيابتهما عن الجمع نحو قوله **ولقد شربت ثمانيا وثمانيا** وثمان عشرة واثنتين واربعا وقوله وزدن اثنتين واثنتين واربعا بعادون هسا عال المداهن لحي في المعاطفات في هذه المذكورات التثنية والجمع وان كان اصلها لو العطف كما قالوا الا ان تعطفا بدلا عن العطف تخفيفا لشبه الاعلام الملتزم فلذلك جعل الاشارة بالعطف وان كان هو الاصل تأسيا والتثنية والجمع منوبا لان ذلك الاصل فقد صار مرفوضا فلا يرجع التصحيح في مثل اثنان واثنتان الا في شذوذ واضطرار وكذا لا يرجع العطف بعد التثنية والجمع دون شذوذ واضطرار مع قصد التذكير كقوله لو عد قبر وقبر كان اكرمهم ميتا وابعدهم عن منزل الوابي وقول الاقوه الاودي ان الجاة اذا ما كنت ذا بصر عن منزل ليخ البعاد والبعاد وقال جرير يخدي بها الحب افي على الكبها خمس وخمس وتاديب وتاديب والعطف فيما ذكر دليل الكرم اسن كما ويكون المعنى كذلك نحو فارجع البصر كرتين اي كرات عليلا مرورا بما اغنى في هذا النوع التكرير عن العطف ومنه قوله تعادكا دكا وصفا صفا اي كا بعد دك وصفا بعد صف كامر والامع فصل بين المعاطفين اما ظاهر كقولك جاءني رجل طويل ورجل قصير ولو ثنيت واخرت الصفتين جاز او فصل معنى نحو جاءني رجل واكرمت الرجل والذي ضربته اي اكرمت الرجل الجاءني والرجل الذي ضربته ومنه قول الحجاج محمد ومحمد في يوم اي محمد اخي ومحمد ابني وفي غير ذلك لا يمتنع زيد وزيد بل يجب ان يقال زيدان الا في الضرورة كقوله كان بين فكها والفك فارة مسك رجلت في شك اراد فكيها فعطف للضرورة واستعمال العطف في موضع الجمع عنه في موضع التثنية لان الجمع ليس بمحدود اذ قد ذكر احاده معطوفا بعضها على بعض كما فعل بالمثنى الا اذا كان مدلولا عليه ببعض الفاظ العدد جاز استعمال العطف موضعه كما في

البيتين السابقين كقولك الى نواس امتها يوما ويوما وثالثا ويومالة يوم الترحل خامس وهذا البيت
مما سئل عنه الادبا فيقولون كم اقاموا والجواب ثمانية لان يوم الاخر قد وصف بان يوم الترحل خامس له
وحينئذ فيكون يوم الترحل هو الثامن بالنسبة الى اليوم الاول هكذا قال المص في المغني وذكر الدماميني قصد لذلك
تدل على ان الاقامة كانت خمسة ايام وتخص بعد على بيف والمراد بالسيف الملاءة والتسعة وما بينهما
بضع وبضعة كما سياتي **كخمسة وعشرين** وبضعة وتلاثين **وتخص** بعطف **مفصولا** من **تابعه** وصوابه من
متبوعه غير المجرور واما المفصول من متبوعه المجرور فسياتي وجواب ذكر الجار معه او نصبه محذوف سوآ فصل
من عاطفه ام لا والعطف اما **بظرف او** جار **ومجرور نحو** قوله تعالى ان الله يامركم ان تودوا الامانات الى اهلها
واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل اي ان تودوا الامانات وان تحكموا بالعدل اذا حكمتم بين
الناس وقوله تعالى الله الذي خلق سبع سموات ومن الارض مثلهن فتفصل بين المتعاطفين باذا الظرفية في
الاولى والجار والمجرور في الثانية وقضية اطلاقه انه لا فرق بين الاسم والفعل وقيده في التسهيل
بان لا يكون المعطوف فعلا فلا يقال قام زيد وفي الدار قعد ولا زيد يقوم وعندك يقعد ولم يفرق
بين الواو وغيرها مما هو على حرف واحد او اكثر والمغاربة يقولون ان كان على اكثر من حرف جاز الفصل
بالمذكورين وبالقسم نحو قام زيد ثم والله عمرو وان كان على حرف لم يجز الا في الشعر ولم يفرقوا بين الاسم
والفعل واطلاق المص مخالف لكلام المغاربة ولكلام ابن مالك وذكر في المغني في قوله تعالى الم تعلموا
ان اباكم قد اخذ عليكم موثقا من الله ومن قبل ما فرطتم حكاية قول ما فرطتم نصب بالعطف على ان وصلتها
اي الم تعلموا اخذ ابيكم الموثق وتفريطكم قال ويلزم على هذا الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف
وتوهم انه لا يجوز مطلقا قال فان قيل فقد جاء جعلنا من بين ايديهم سدا ومن خلفهم سدا رددنا انا
في الدنيا حسنة وفي الاخرة حسنة قلنا ليس هذا من ذلك كما توهم ابن مالك بل المعطوف متلبس على شيء واحد
انتهى لا جرم انه لم يذكر هذا في خصائص الواو وفي المغني **وتخص** بعطف **مقدم على متاخر للضرورة** قوله
الا ياسنة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام اي السلام عليك ورحمة الله قال ابو الفتح فيما نقله
المص في شرح بانت سعاد والناس يشنعون هذا البيت على انه من باب تقديم المعطوف على المعطوف عليه
وليس بلازم لجواز ان يكون العطف على ضمير السلام المستتر في عليك على حد قول بعضهم مررت برجل سوآء
والعدم قال المص ولا يرد عليه انه تخلص من وجه ضعيف الى وجه ضعيف لان عرضه في البيت محتمل فلا
دليل فيه لان العطف على الضمير المرفوع يعني بدون فصل سهل من بعد عدم المعطوف فانه لا يقع الا في الشعر
نعم ومن زعم ان الظرف لا يحتمل ضميرا مطلقا او لا يحتمل ضميرا مع التقديم لزم عنده ان يكون البيت من تقديم
المعطوف انتهى واختصاص الواو بذلك لا جرى عليه المص كالتسهيل توفيقا بين المصرين واجاز هشام وثعلب
ذلك مع الفاء وثم واو ولا **وشرط التقديم** اي تقدم المعطوف على المعطوف عليه غير ما اشار اليه مع كونه لا يكون
الا بالواو **ان لا يتصدر** يعني ان لا يقع الواو صدرا نحو وعمرو زيد قائما من يريد زيد وعمرو قائما من قال
في الارتشاف ولا نعلم خلافا في هذا الشرط **وان لا يلي** عاملا جامدا فلا تقول ما احسن وعمرا زيدا ولا ان

وعمرا زيدا قائمان وان لا يكون المعطوف مجرورا فلا تقول مررت وزيد بعمرو ومع هذه الشروط
مذهب البصريين اختصاصه بالشعر كما اشار اليه بقوله للضرورة ومذهب الكوفيين جوازه في الكلام
وهو عند البصريين في المنصوب اقبح منه في المرفوع ومنع هشام التعديم فما لا يستغني عنه نحو اختصم
زيد وعمرو وقال النحاة انه مذهب البصريين وعليه فشروط التعديم خمسة واجاز ذلك ثعلب في تخفض
بعطف مخفوض للمجاورة نحو قوله تعالى شواظ من نار ونحاس وقرأ ابي عمرو وابن كثير
خفض ونحاس مع كونه معطوفا على شواظ لمجاورة نار وظاهر انه ليس معطوفا على نار لان الشواظ
وهو اللهب الخالص لا يكون من النحاس الذي مواحد المعادن وفي الكشاف والبيضاوي ان النحاس هو
الدخان وانشد يضيء كضوء سراج السليط لم يجعل الله فيه نحاسا فيكون معطوفا على نار وقيل
هو الصفر المذاب يصب على رؤسهم وقرئ نحاس بالضم عطفا على شواظ وهو ظاهر والخفض بالجوار
كثير وقد قيل ان منه قوله تعالى وحور عين فيمن جرهما فان العطف على ولدان مخلدون لا على اكواب
باعتبار المعنى اذ المعنى ان الولدان يطوفون عليهم بالحور وقيل على جنات وكانه قيل المقرون في جنات
وفاكهة ولحم طير وحور وقيل على اكواب باعتبار المعنى اذ المعنى يطوفون عليهم ولدان مخلدون باكواب
منعوتون باكواب وقيل في قوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بالخفض انه عطف على ايديكم لا على رؤسكم اذ
الارجل معسولة لا ممسوحة ولكنه خفض لمجاورة رؤسكم قال الحق والذي عليه المحققون ان خفض الجوار يكون
في النعت قليلا كقول بعضهم هذا جحر ضب خرب بالجر الاكثر الرفع قال كان ثبيرا في عرانين وبله كبير انا س في بجاد مزمل
وفي التوكيد نادرا كقوله ياصاح بلغ ذوي الزوجات كلهم ان ليس وصل اذا انحلت عرى الذنب قال الفراء
انشدنيه ابو الجراح بخفض كلهم فقلت له هلا قلت كلهم يعني بالنصب فقال هو غير في الذي قلت انا سمعته انشد
اياه فانشدنيه بالخفض ولا يكون في النسق لان العاطف يمنع من المجاور وقال الزمخشري لما كانت
الارجل من بين الاعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها كانت مظنة للاسراف المذموم شرعا
فقطعت على الممسوح لا للمسح ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد من صب الماء عليها وقيل الى الكعبين
فجيء بالغاية اماطة لظن من يظن انها ممسوحة لان المسح لم يضرب له غاية في الشريعة وقد انكر السيرافي
وابن جني الخفض على الجوار رأسا وتولى قولهم جحر ضب خرب بالجر على انه صفة لضب ثم قال السيرافي الاصل جحر ضب
الجحر فيه بتنوين جحر ورفع الجحر ثم حذف الضمير للعلم به ثم اجرى ضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر وقال ابن
جني الاصل جحر ضب جحره ثم اتيب المضاف اليه عن المضاف فارتفع واستتر وليزمها استتار الضمير
مع جريان الصفة على غير من هي له وذلك لا يجوز عند البصريين وان امن اللبس وقول السيرافي ان
هذا مثل مررت برجل قائم ابواه لا قاعدين مردود لان ذلك انما يجوز في الوصف الثاني دون الاول
لانهم لا يعترفون في الثواني ما لا يعترفون في الاوائل وفي الارتشاف قال بعض من عاصرناه اكثرهم
يخصه بالمجرور وقد جاء في المرفوع في قوله سبي الهلوك عليها البيعل النضل رفع النضل اتباعا للمرفوع
قبله تنبيه جملة ما ذكروه هنا من خصائص الواو اثنا عشر حكما ورد في المغني اختصاصها باحدها ل

معطوفها المعاني اللازمة المعية والترتيب وعدمه كما مرّ فان سلم ذلك فهو مستفاد من كونها لمطلق الجمع لكنه غير مسلم لان حتى تشاركها في ذلك كما نص عليه في المغني فقال انها بمنزلة الواو وقد نقضه بذلك الدماميني وبأقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله وقدم القول عليه في باب كان وبأقترانها بما نحو اما شاكرا واما كفورا وسيأتي الكلام عليه وبعطف الصفات المعرفة مع اجتماع معنوتها كقوله بكيت وما بكاك على حزين على ربعين مسلوب وتالي وقدم انها تختص بالعطف في التحذير والاغراء الثاني الفآء وتكون للترتيب وهو نوعان معنوي كقام زيد فعمرو وذكري وهو عطف مفصل على مجمل نحو فاكلها الشيطان عنها فاخرجهما فقد سألوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله وناداي نوح ربه فقال ونحو توضأ فغسل وجهه فيديه فمسح راسه فرجليه وقال الفراء لا تفيد الترتيب مطلقا وهذا مع قوله ان الواو تفيده كما مر عنه غريب واحتج بقوله اهلكناها فجآءها باسنا بان المعنى اردنا اهلاكها او بانها للترتيب الذكري وقال الجرجاني لا تفيد الترتيب في البقاع ولا في الاخطار بدليل بين الدخول فحومل وقولهم مطرنا مكان كذا فمكان كذا وان كان وقوع المطرين فيهما في وقت واحد والتعقيب وهو في كل شيء بحسبه الا ترى انه يقال تزوج فولد له ان لم يكن بينهما الا مدة الحمل وان كان مدة متطاولة ودخلت البصرة فبغداد اذا لم يقم في البصرة وبين البلدين فلك الله تعالى الم تر ان الله انزل من السمآء ماء فتصبح الارض مخضرة وقيل الفاء في هذه الاية للسببية لان الثاني اذا تعقبه ترتب عليه وتسبب عنه وفيه نظر لجواز ان يكون الاول بعد الثاني ولا يكون عقبه نحو ان يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة ووقع في ايضاح الفارسي ان ثم اشد تراخيا من الفآء وهم ان فيها تراخ وتاوله ابن ابي الربيع في شرحه وقوله مطلقا راجع الى المعنيين المذكورين اي ان الفاء تفيدهما سواء عطفت مفردا على مفرد او جملة على جملة بل قال الرضي انها تفيد الترتيب سواء كانت حرف عطف ام لا بخلاف التي للسبب كما اشار اليه بقوله والسببية اي وتاتي لذلك غالبا مع جملة او شبهها مما يفيد معنى الفعل وهي الصفات كما في التسهيل والمعنى والمراد ان السببية يغلب في الفآء اذا عطفت جملة على جملة او صفة على صفة فالاول نحو وكزه موسى فقضى عليه فعلمّ ادم من ربه كلمات فتاب عليه والثاني لاكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه من الحميم واستظهر بقوله غالبا في مجيئها في ذلك لمجرد الترتيب نحو فراغ الى اهله فجآء بعجل سمين فقربه اليهم لقد كنت في غفلة من هذا فكشفنا عنك غطاءك ونحو فاقبلت امراته في صرة فصكت وجهها ونحو فالزاجرات زجرا فالتاليات ذكرا وقال الزمخشري للفآء مع الصفات احوال احدها ان تدل على ترتيب معانيها في الوجود كقوله يالهف زمانه للحر الصابر فالغانم فالآيب اي الذي اصبح فغنم فآب والثاني ان يدل على ترتيبها في التفاوت من بعض الوجوه نحو قولك خذ الاكمل فالافضل افعل الاجمل فالاحسن فالاجمل والثالث ان تدل على ترتيب موصوفاتها في ذلك نحو رحم الله المحلقين فالمقصرين انتهى وعلم مما تقرر انه لا تنافي بين السببية والعطف لعم لا تلازم بينهما كما قال الرضي فقد تكون سببية وهي غير عاطفة فتدخل على ما هو جزء مع تقدم كلمة الشرط نحو ان لقيته فاكرمه

وبدونها نحو زيد فاضل فاكرمه ويعرفه ان يحصل بتقدير اذا الشرطية قبل الفآ وجعل مضمون الكلام السا
شرطا لان المعنى في مثالنا اذا كان كذا فاكرمه وبوكثير في القران قال تعالى ام لهم ملك السموات والارض
فليرتقوا في الاسباب قال اما اخبر منه خلقتني من نار وخلقته من طين قال فاخرج منها اي اذا كان عندك هذا
الكبر فاخرج وكثيرا مايكون فا السبب بمعنى لام السبب وذلك اذا كان مابعده سببا لما قبله كقولك اعط زيدا
فانه فاضل واحرج منها فانك رجيم فهذه قد دخل على مامو الشرط في المعنى كان الاولى دخلت على مامو الجزآ
في المعنى وقد يوتى بها موقعها موقع السببية وليست بها بل زآئدة وفآئدة زيادتها التنبيه على ان ما
بعدها لازم لما قبلها لزوم الجزآ للشرط كما في نحو اذا جآ نصر الله والفتح الى قوله فسبح انتهى فقد صرح
المص بان الفآ قد يخلص لمعنى السببية ويخرج على العطف كالتي في جواب الشرط وفي نحو احسن اليك
فاحسن اليه وكما في نحو زيد يطير الذباب فيغضب كما سياتي وقال في شرح بانت سعاد ومنه انا اعطينا
الكوثر فصل لربك والنحر لانه لايعطف الانشا على الخبر ولا العكس على هذا قول الاكثرين وهو الصحيح انتهى
وتختص الفآ من بين حروف العطف **بتسويغ الاكتفا بضمير** واحد **من جملتي خبر** سواكان
الضمير في الاولى او في الثانية نحو خالد يقوم فيقعد عمرو وهند يقوم زيد فتقعد قال تعالى الم تران الله انزل من
السمآ مآ فتصبح الارض مخضرة وقوله • واسآن عين بحسن المآثرة • فيبدو وتارات يحم فيعرف **او من**
جملتي صلة نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب والذي يقوم هند فيغضب عمرو **او في جملتي حال**
ولم يذكر هذا غيره وزاده المص قياسا على مامر نحو مررت بزيد يبكي فيضحك عمرو ولهند يبكي زيد فتضحك ولو
جئ في هذه المسآئل بغير الفآ لم يجز لان شرط ما عطف على جزآن يصلح وقوعه كذلك فان كان بالفآ
لم يشترط ذلك لانها لما فيها من معنى السببية تجعل ما قبلها وما بعدها بمنزلة جملتي الشرط والجزا وهما في
حكم الجملة الواحدة الا ترى انه لايجوز زيدان قام غضب عمرو ويجوز زيدان سافر عمرو اقام ولذلك قال
جملتي خبر فجعل الخبر مجموع الجملتين كما في جملتي الشرط والجزا الواقعتين جزا وكذا نظآئره وافاد بذلك ان المحل
لذلك المجموع ولا محل لكل واحدة من الجملتين على الانفراد لانها جزء الخبر ونحوه ولذلك صح لابي البقا ان يدعي
ان يصح في قوله تعالى الم تران الله انزل من السمآ مآ فتصبح الارض مخضرة وعطف فاعلى انزل فلا محل له لان الفآ
في ذلك ونظآئره من نحو زيد يطير الذباب فيغضب قد اختصت بمعنى السببية واخرجت عن العطف كان
الفآ التي في جواب الشرط كذلك ويكون ذكر ابي البقا للعطف تجوزا وسهوا انتهى وماذكره ياتي عليه مثله في عبارته
هنا ومما يلتحق بهذا البحث كما قال المص انه اذا قيل قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم فليست الجملة الاولى
في محل نصب والثانية تابعة لها بل الجملتان معا في موضع نصب ولا محل لواحدة منهما لان المقول مجموعهما وكل
منهما جزء المقول كما ان جزئي الجملة الواحدة لا محل لواحد منهما باعتبار المقول انتهى وهذا الذي ذكره يتبين
قول صاحب الكشاف في قوله تعالى ستجدني ان شآء الله صابرا ولا اعصي لكما ان جملة اعصي في محل نصب عطفا على
صابرا ولا محل لها عطفا على ستجدني وقد سالني عن ذلك بعض من يتبنى للحذق في العربية كيف يكون لا محل لها
مع ان المعطوف عليها في محل نصب بالمقول فاجبته بانها جزء المقول والجزء لا محل له وانما المحل للمجموع وارته

ذلك من كلام المص فاراه و الثالث ثم ويقال فيها ما قيل في حرف عطف ولغت بالحاق التاء ساكنة وتحركة وهي موضوعة للترتيب والمهلة وفي كل منهما خلاف اما الترتيب فزعم قوم انها لا تقتضيه مطلقا تمسكا بقوله تعالى وهو الذي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وبداخلق الانسان من طين ثم جعل نسله من سلالة ثم سواه ونفخ فيه من روحه ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون ثم اتينا موسى الكتاب تماما وقد اجيبت عن كل اية بما يخصها و الجواب العام للكل انها في ذلك للترتيب الاخباري وانه يقال للحفيد ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب ثم اخبرك ان الذي صنعت امس اعجب ونقل صاحب جمع الجوامع تبعا لابيه السبكي القول بذلك عن العتابي في صورة وقفت هذا على زيد ثم على اولاده قال الرهاوي وهذا وهم عليه وانما قاله في صورة ما لو زاد على التصوير المذكور بطنا بعد بطن بناء على ان هذا يقتضي التسوية وهو ممنوع في ثم فترجع الى اصل الاشتراك حملا على السداد ولا تكون ثم للترتيب بل لو كان العطف بالواو وزاد ذلك كان للترتيب خلافا للبعض لان لفظة بعد تشعر بالترتيب قطعا انتهى واما المهلة فزعم المرزوقي انها قد تتخلف عنه بدليل قولك اعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب لان ثم في ذلك للترتيب الاخباري لا ان اخبي بين الاخبارين وجعل منه ابن مالك قوله تع ثم آتينا موسى الكتاب قال ابن دحية الحبر وكونها للتراخي اتسع ان كان بها الشرط لان الجزاء يتراخى عن الشرط ولذلك لا يقع في باب التفاعل والانفعال لمنافاة معناها معنا وقال ابو القاسم الراغب والعبارة الجامعة ان يقال حرف عطف يقتضي تاخر ما بعدها عما قبلها اما تاخر بالذات او المرتبة او الوضع وقد تعاقب الفاء وثم اي تقع الفاء موقعها كقوله كهز الرديني تحت العجاج جرى في الانابيب ثم اضطرب فالظم كما قاله المص انها واقعة موقع الفاء في ذلك اذ الهز متى جرى في الرمح عقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه وزعم الاخفش وتبعه ابن مالك في التسهيل ان الواو والفاء وثم قد تخرج عن التشريك بان تقع زائدة فلا تكون للعطف البتة قال في المسامل الصغير يقول كتاب وفي بيتنا ما به يرون الوادي في باب كان وخرج عليه فلما ذهب وابه واجمعوا ان يجلوه وفتحت ابوابها ونقل المص القول بزيادتها عن الكوفيين قال وهو ظاهر من قوله فما بال مراسيع لاجر عظمه خفاظا وينوي في سفاهته كسري وقوله ولقد فعلت في المجالس كلها فاذا وانت تعين من سعني وحكى الاخفش انهم يقولون احول وجدير يريدون احول وجدر فزادوا الفاء وقدم الخلاف في زيادتها في الجزم متى اجزم وقال غيره ارائي اذا ما بت بت على هوى فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا اي فاصبحت فزادثم ونقل المص القول بزيادتها عن الاخفش والكوفيين قال وحملوا على ذلك حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت ثم وليتم مدبرين والبصريون يتاولون ذلك كله صيانة للحرف عن الزيادة و الرابع حتى وعدها من ادوات العطف كما ذكره مو مذهب البصريين وهو قليل بحث انكره الكوفيون البتة ويجعلون مجرورها في القوم حتى ابوك وراتهم حتى اباك ومررت بهم حتى ابيك على ان حتى فيه ابتدائية وان ما بعدها على اضمار عامل وقد روي العطف الناس وابو زيد وغيرهم عن العرب لكن ذلك لغة ضعيفة غير مشهورة وهي موضوعة للغاية اي غاية ما قبلها اما في زيادة او نقص نحو مات الناس حتى الانبياء وحتى الجامون وقد

اجتمعا في قوله قتلناهم حتى الكماة فانهم يخافون ناحية بينا الاصاغر والغاية مع حتى داخلة فيما قبلها قال
المص بانفاق لانها بمنزلة الواو وخلافها في الجارة فيها الخلاف كام **لا للترتيب** اي لا تفيده قال المصنف هي
كالواو في افادة الجمع من غير تعرض لترتيب خلافا لابن الحاجب والزمخشري وغيرهم فانها عندهم مثل الفاء اي في الترتيب
وبالاول قال الخصاف والصيرفي وعليه جرى ابن مالك في العمدة والمص محور حفظت القرآن حتى البقرة وان كانت اول
محفوظ او متوسط وفي الحديث كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس ولا ترتيب في تعلق القضاء بالمقضيات انما الترتيب
في كونها متوسط ابن اياز فقال الترتيب الذي تقتضيه حتى ليس على ترتيب الفاء وثم وذلك انهما يدنيان احد
الفعلين على الاخر في الوجود وهي بترتيب الغاية والنهاية واوضحه الرضي فقال العاطفة تفيد ان المعطوف هو الجزء
الغايق اما في القوة او الضعف على سائر اجزاء المعطوف عليه وقد يكون تعلق الفعل العامل في المعطوف عليه والمعطوف
فيما بعد حتى اسبق في تعلقه بالآخر كقولك توفي الله كل نبي حتى آدم وفي اثنا تعلقه بالاخر الاخر بحو مات الناس كلهم حتى الانبياء
فالمقصود ان الترتيب الخارجي لا يعتبر فيها كالا يعتبر فيها المهلة بل المعنى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى
او عكسه انتهى **وشرط معطوفها** غير ما سبق **كونه مظهرا** لامضمرا كان ذلك شرط
مجرورها كما في شرح اللمحة ولم ار هذا الشرط لغير ابن هشام وهو حق يشهد بصحة الاستعمال والقياس **وكونه بعضا** مما
قبله بان يكون واحدا من جمع كقدم الحاج حتى المشاة او جزأ من كل نحو اكلت السمكة حتى رأسها قال الشيخ عبد القاهر والذي
اوجب ذلك كونها للغاية والدلالة على احد طرفي الشيء لا يكون من غير فعل لهذا كان فيها معنى التحقير والتعظيم وذلك ان الشيء
اذا اخذته من اعلاه فادناه غايته وهو الحقير وان اخذته من ادناه فاعلاه غايته وهو العظيم فالانبياء عليهم السلام
غاية الناس اذا ابتدي بالادني والمشاة غاية الحاج اذا ابتدي بالاعلى انتهى **او شبهه** اي شبه البعض نحو اعجبني
الجارية حتى حديثها ويمتنع ان تعقل حتى ولدها والذي يضبط ذلك كما قال ابن مالك حل حيث يصح الاستثناء ويمتنع حيث
يمتنع الاستثناء ولهذا لا يجوز ضربت الرجلين حتى افضلها وانا حار حتى بغلها لان الفاء للتعقيب والزاد في معنى
الفاء ما يتعقله انتهى ومن ذلك يعلم انه لابد ان يكون الاسم بعدها مخصوصا كما في الاستثناء فقد شرط ذلك الفراء وتبعه
في التسهيل فلا يجوز اتيتك اليوم حتى يوما كما لا يجوز الا يوما فان وقت جاز كما يجوز حتى يوم الجمعة والا يوم الجمعة
هذا الشرط خالفت الواو واختصت بعطف المفردات دون الجمل لان البعضية او شبهها لا يتاتى الا في المفردات
هذا هو الصحيح وزعم ابن السيد في قول امري القيس سريت بهم حتى تكل مطيهم وحتى الجياد لا يقدن بارسان فحتى
رفع بتكل ان جملة تكل مطيهم معطوفة بحتى على سريت بهم ويقارنها ايضا بما سيأتي من جواز اعادة الجار معها
والخامس او وهي موضوعة **لاحد الشيئين او الاشياء** واما بقية المعاني التي ذكرها المتاخرون وانها ها
بعضهم الى اثنا عشر فيستفاد من غيرها كما اشار الى بعضها بقوله **مفيدة** اي تفيد مع ذلك بحسب القرائن **بعد**
الطلب التخيير فيما يمتنع فيه الجمع نحو تزوج هندا او اختها وخذ من مالي درهما او دينارا فان قيل قد مثل العلماء
بايتي الكفارة والفدية للتخيير مع امكان الجمع بين الخصال قيل يمتنع الجمع بين الاطعام والكسوة والتحرير
اللاتي كل منهن كفارة والصيام والصدقة والنسك اللاتي كل منهن فدية بل قطع واحدة منهن كفارة او فدية
والباقي قربة مستقلة كذا اجاب في المغني ولا يخلو من نظر **او الاباحة** ان لم يمتنع الجمع نحو جالس الحسن او

ابن سيرين ويعلم الفقه والنحو واذا دخلت لا النافية امتنع فعل الجمع نحو ولا تطع منهم آثما او كفورا او المعنى لا تفعل احدهما فايها فعلت هو احدهما وتلخيصه انها تدخل للنهي عما كان مباحا وكذا حكم النهي الداخل على التخيير وفاقا للسيرافي وادعى الزمخشري ان التخيير والاباحة قسم واحد وامتناع الجمع في خذ من مالي درهما او دينارا والجمع للقرينة العرفية لا من مدلول اللفظ كما ان الجمع بين مجالسة العلماء والزهاد وصف كمال لا نقص فيه وذكر ابن مالك انه اكثر ورود او للاباحة في التشبيه نحو فهي كالحجارة او اشد قسوة والتقدير نحو فكان قلوب قوس او ادنى فلم يحصها بالمسبوقة بالطلب ومفيدة بعد الخبر الشك في ذي النسبة للمتكلم نحو لبثنا يوما او بعض يوم او التشكيك للسامع مع علم المتكلم بالحال كقوله نحن او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين قال المص في الاولى قال الرماني وكذا الثانية ايضا فلا وجه لتخصيصه بالاولى ويعبر عن هذا المعنى بالابهام بالوحدة وجوز الفراء ان يكون بالمشاة التحتية لان القصد التلبيس على السامع قال الرماوي وفيه نظر لان الابهام القصد ان يقع المخاطب في الوهم واما الابهام فقدم الاعلام بالمعنى ولو لم يقصد وقوعه في الوهم فهو اعم انتهى او التفريق المجرد من التخيير والابهام والشك والتشكيك نحو قوله تعالى وقالوا كونوا هودا او نصارى ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما واما المعاني المذكورة فيها تفريق صحيح يجمع ما ذكر من تخيير وما بعده وتبع في التعبير بالتفريق ابن مالك في التسهيل وعبر عنه في منظومته وفي شرح الكبرى بالتقسيم نحو الكلمة اسم او فعل او حرف قال والتعبير بالاول اولى لان استعمال الواو في التقسيم اجود نحو الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله كالناس محروم عليه وجارم ومن محيشه باو وقوله وقالوا اثنتان لابد منهما صدور رماح اشرعت او سلاسل قال المص ومجيء الواو للتقسيم اكثر لا يقتضي ان اولا تاتي له بل اثباته الاكثرية للواو يقتضي الثبوت في اوبعلة وقد صرح بثبوته في البيت وليس فيه دليل لاحتمال ان يكون المعنى لابد من احدهما لحذف المضاف كما قيل في يخرج منهما اللولو والمرجان وغيره عدل عن العبارتين فعبر بالتفصيل ومثله بالاية الاولى وبقوله تعالى وقالوا ساحر او كذاب اذ المعنى وقالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى وقال بعضهم ساحر وقال بعضهم مجنون فاوفيها للتفصيل الاجمالي قالوا وقد تخلف الواو فتقع للجمع وفاقا للكوفيين والاخفش والجرمي واحتجوا بقول توبة وقد زعمت ليلى بانى فاجر لنفسي تقاها او عليها فجورها وقيل هي فيه للابهام وقول جرير جاء الخلافة او كانت له قدرا كما اتى ربه موسى على قدر قال المص والذي رايته في ديوان جرير اكانت وقوله وكان سيان ان لا يسرحوها اويسرحوها واغرب السرخسي اي وكان ان لا يسرحوا للابل وان يرعوها سيان لوجود التحط وانما قدر كان شايعا للا يلزم الاخبار عن النكرة بالمعرفة وقوله قوم اذا سمعوا الصريخ راياتهم ما بين ملجم مهرة او شافع وعليه خرج شخنا جمال الدين محمد الصديق الصانع قوله عليه الصلاة والسلام من قال سبحان الله وبحمده كل يوم ماية مرة لم ياتي احد بافضل مما جاء به الا رجل قال مثل ما قال او زاد عليه اي وزاد عليه اذ حملها على بابه يودي الى التفضيل من لم يزد عليه بل قال مثل قوله ولا وجه له قال المص ومن الغريب ان جماعة منهم ابن مالك ذكروا ان مجيء او بمعنى الواو ثم ذكروا انها تجيء بمعنى ولا نحن ولا على انفسكم ان تاكلوا من بيوتكم الاية وهذه تلك

بعينها وانما جاءت لا لتوكيد النفي السابق وما فهمه من يوهم تعلق النفي بالمجموع لا بكل واحد وذلك يستفاد من دليل خارج عن اللفظ ومثلوا الاجماع ونظم قولك لا يحل الزنا والسرقة ولو تركت لا في التقدير لم تصر وزعم ابن مالك ان او التي للاباحة حالة محل الواو او قد يخلف بل تكون للاضراب فمن سيبويه اجازة ذلك بشرطين تقدم نفي او نهي واعادة العامل نحو ما قام زيد او ما قام عمرو ولا يقم زيد او لا يقم عمرو ونقله عنه ابن عصفور ويونس انه قال في قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا ولو قلت او لا تطع كفورا انقلب المعنى يعني انه يصير امرا بأحد الشيئين الاول والثاني فقط وقال الكوفيون وابو علي وابو الفتح وابن برهان تأتي للاضراب مطلقا احتجاجا بقول جرير ماذا ترى في عيال قد برمت بهم لم احص عدتهم الا بعداد كانوا ثمانين او زادوا وثمانية لولا رجاؤك قد قتلت او اذى وقول ابن السماك او كلما عاهدوا اهد ابسكون الواو واختلف في الواو من قوله الى مائة الف او يزيدون فقال الفراء بل يزيدون هكذا جاء في التفسير مع صحته في العربية وقال بعض الكوفيين انها بمعنى الواو وللمصريين فيها اقوال قيل للابهام وقيل للتخيير اي اذا رآهم الرائي تخير بين ان يقول هم مائة الف او يقول هم اكثر نقله ابن الشجري عن سيبويه قال المص وفي ثبوته عنه نظر ولا يصح التخيير بين سببين الواقع احدهما وقيل للشك مصروفا الى الراوي ذكره ابن جني وهذه الاقوال غير القول بانها بمعنى الواو ومثلوه في وما امر الساعة الا كلمح البصر او هو اقرب فهي كالحجارة او اشد قسوة وتخيير بتقدير في المعنيين يؤذن بان ورودها لهما على تقدير ثبوته قليل وهذه سبعة معان مذكورة في كلام لا وزيد ما منا ولهوان يكون بمعنى في الاستثنا وهي التي ينصب المضارع بعدها باضمار ان كقولهم لا قلنه او يسلم وقوله كسرت كعوبها او تستقيما وحمل على هذا المعنى بعض المحققين قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النسا ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة فقدر تفرضوا منصوبا بان مضمرة لا مجرورا بالعطف على تمسوهن لئلا يصير المعنى لا جناح عليكم فيما يتعلق بمهور النسا ان طلقتموهن في مدة انتفا احد الامرين مع انه اذا انتفى الفرض دون المسيس لزم المهر واذا انتفى المسيس دون الفرض لزم نصف المسمى فكيف يصح نفي الجناح عند انتفا احد هذين الامرين واجاب ابن الحاجب بمنع كون المعنى مدة انتفا احد الامرين بل مدة لم يكن واحد منهما وذلك منفيهما جميعا لانه نكرة في سياق النفي فخلاف التقدير الذي ذكره فانه لا ينفي الا احدهما وقيل انها بمعنى الواو وبوجد قول المفسرين انها نزلت في رجل انصاري طلق امرأته قبل المسيس وقبل الفرض وفيها اقوال اخر وتاسعها وهي ان تكون بمعنى الى نحو لالزمنك او تقضيني حقي وهذه كالتي قبلها سبق ذكرها في نواصب المضارع فلم يحتج لاعادتها هنا مع ما في ذلك مما سبق ذكره وعاشر اذكره الحريري وهو التقريب نحو ما ادري اسلم ام ودع قال المص ولم يبين الفساد بل فيه للشك وانما استفيد التقريب من اثبات اشتباه السلام بالتوديع او حصول ذلك مع تقارب ما بين الوقتين ممتنع او مستبعد وحادي عشرها ولهو للشرطية نحو لاضربنك عشت او مت اي ان عشت او مت بعد الضرب وان مت بعده قال المص وينبغي لمن يقول ذلك ان يقول والعطف لانه قدر مكانها وان وثاني عشرها ولهو التبعيض نحو وقالوا كونوا هودا او نصارى نقله ابن الشجري عن بعض الكوفيين قال المص والذي ظهر لي انه اراد معنى التفصيل فان كلا واحد مما قبلها والتفصيلية وما بعدها بعض لما تقدم

عليها من المجمل ولم يرد انها ذكرت لتفيد التبعيض قال بعد ذكر هذه المعاني والتحقيق انها موضوعة
لاحد الشيئين او الاشياء وقد يخرج الى معنى بل والواو واما بقية المعاني فمستفادة من غيرها والعجب انهم
ذكروا ان من معانيها صيغة افعل التخيير والاباحة ومثلوها بنحو خذ من مالي درهما او دينارا او جالس الحسن
او ابن سيرين ثم ذكروا ان اوتقيدها ومثلوا بالمثالين المذكورين **والسادس ام** وعدها هنا من حروف العطف
هو المشهور وذكر ابن النحاس عن ابي عبيدة انها بمعنى الهمزة فاذا قال اقام زيد ام عمرو فالمعنى اعمرو قام فيصير
على مذهبه استفهامية وقال محمد بن يسوعه في البديع اما ام فقد تلي الهمزة وليست بحرف عطف وهي موضوعة **للتسوية**
نحو سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم سواء علينا اجزعنا ام صبرنا **او** موضوعة لـ**طلب التعيين** نحو اريد
عندك ام عمرو ويجاب بالمعين فيقال زيدا وعمرو ولا يقال لا ولا نعم اذ لا معين فيه وطلب التعيين ليس
بام وحدها كما يقتضيه عبارته بل بها وبالهمزة كما صرح به في المغني وهو اوضح وكذا التسوية كما لا يخفى ويعطف
بعد هذا باو قياسا ويكون الجواب بنعم او لا وذلك انه اذا قيل ازيد عندك او عمرو فالمعنى احدهما عندك
ام لا فان اجبت بالمعين صح لانه جواب وزيادة **وكلاهما** اي التي للتسوية والتي لطلب التعيين **مشركان**
في الوقوع **بعد همزة داخلة على احد المستويين** كما مثلنا وعلامة الاولى ان يصح حلول المصدر موضع
الجملة الاخرى اي المعنى سواء عليهم استغفارك وعدمه وعلامة الثانية ان تسد مسد الهمزة وام كلمة اي الا
ترى انه يصح ايهما عندك في مثال ازيد عندك ام عمرو **وتسمى ام في النوعين متصلة** لان ما قبلها وما
بعدها لا يستغنى باحدهما عن الآخر **وتسمى ايضا معادلة** لمعادلتها الهمزة في افادة التسوية في النوع
الاول والاستفهام في الثاني ويعرف النوعان من اربعة اوجه اولها وثانيها ان الواقعة بعد همزة التسوية
لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر
وليست تلك كذلك لان الاستفهام معها على حقيقته والثالث والرابع انه الواقع بعد همزة التسوية لا
يقع الا بين جملتين ولا يكونان معها الا في تاويل المفردين ويكونان فعليتين كما رأيت واسميتين كقوله
ولست ابالي بعد فقدي مالكا ٠ اموتي ناء ام هو الآن واقع ٠ **ومختلفتين** نحو سواء عليهم ادعوتموهم ام انتم
صامتون وام الاخرى تقع بين المفردين وذلك هو الغالب في نحو انتم اشد خلقا ام السماء بناها وبين
الجملتين ليس في تاويل المفردين ويكونان ايضا فعليتين كقوله قومي للضيف مرتاعا فارقني ٠
فعلت اهي سرت ام غادي على الادح في ان هي فاعل لمحذوف يفسره سرت او اسميتين كقوله
لعمرك ما ادري وان كنت داريا ٠ شعيب بن سهم ام شعيب بن منقر الاصل اشعيب بالهمزة في اوله
والتنوين في اخره فحذفهما للضرورة والمعنى ما ادري اي الشعيبين هو ومثله فوالله ما ادري
فما ادري وسوف اخال ادري ٠ اقوم آل حصن ام نساء والذي غلط ابن الشجري في هذا حيث جعلهما من
النوع الاول توهم ان معنى الاستفهام فيه غير مقصود البتة لما فاته لفعل الذرابة وجوابه ان معنى قولك
علمت ازيد قائم علمت جواب ازيد قائم وكذلك ما علمت وبين المختلفتين نحو انتم تخلقونه ام نحن الخالقون
بناء على الارجح من كون انتم فاعلا تنبيه قد يكتفى بذكر احد المعادل نحو هذا ام لا **وتسمى ام**

في غير ذلك اي في مستوفيها بهمزة التسوية او طلب التعيين وهي ثلاثة انواع المسبوقة بالخبر المحض نحو الم تنزيل الكتاب لاريب فيه من رب العالمين ام يقولون افتراه والمسبوقة بهمزة غير الاستفهام نحو الهم ارجل يمشون بها ام لهم ايد يبطشون بها والهمزة في غير ذلك للانكار فهي بمنزلة النفي والمتصلة لا تقع بعدها ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة نحو هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور فهي هذه المواضع تسمى ام منقطعة لاستقلال الجملة بعدها فلذلك كانت بمعنى بل اي لا يغارقها الاضراب والاضراب المذكور صفة كاشفة للمنقطعة ثم قد تكون للاضراب مجردا كما في هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور ام جعلوا لله شركا اما الاولى فلانه لا يدخل الاستفهام على الاستفهام واما الثانية فلان المعنى عن الاخبار عنهم باعتقاد الشركا قال الفرا يقولون هلا قتلتها حتى ام انت رجل ظالم يريدون بل انت وقد تتضمن مع ذلك اي مع الاضراب استفهاما انكاريا او طلبيا فالاول كقوله تعالى ام له البنات ولكم البنون تقديره بل الله البنات اذ لو قدر بها الاضراب المحض لزم المحال والمانى كقولهم انها لابل ام شاة التقدير بل اهي شاة وزعم ابو عبيدة انها قد تاتي بمعنى الاستفهام المجرد فقال في قول الاخطل كذبتك عينك ام رايت بواسط غلس الظلام من الربابيخيلا ان المعنى هل رايت ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين انها ابدا بمعنى بل والهمزة جميعا وان الكوفيين خالفوهم في ذلك والذي يظهر قولهم اذا المعنى في نحو ام جعلوا لله شركا ليس على الاستفهام ولانه يلزم البصريين دعوى التاكيد حيث دخلت على الاستفهام كما في نحو هل يستوي الظلمات والنور ام ماذا كنتم تعلمون ام من هذا الذي هو جند لكم وقوله انى جزوا عامرا سوأة لهم ام كيف يجزونني السواي من الحسن وظاهر كلام ان المنقطعة تكون عاطفة وقال ابن مالك في شرح الكافية واما ام المعتمد عليها في العطف فهي المتصلة والمغاربة يقولون ان ام المنقطعة ليست للعطف لا في مفرد ولا في جملة وحصره ام المتصلة والمنقطعة مذهب اكثر المحققين وذهب ابو زيد الانصاري الى انها تكون زائدة فقال في قوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين ان التقدير افلا تبصرون انا خير والسابع لا وشرط العطف بها ان تقع بعد ايجاب اي جزمت بدليل ما عطف عليه نحو زيد قائم لا قاعد او لا عمرو ويقوم زيد لا عمرو وضربت زيدا لا عمرا ومررت بزيد لا عمرو وقال الكسائي لا يكادون يقولون ذلك حتى يكون الواو نص مسوية على جوازه ومنع قوم منهم الزجاج العطف بلا بعد الماضي فلا يقال عندهم قام زيد لا عمرو والصحيح كما اقتضاه اطلاقه الجواز قال امرؤ القيس كان وبارا حلفت بليونة عقاب تنوفي لاعقاب الغوائل ودبار اسم راع وحلفت ذهبت والليون فوق ذات لبن وبنوفي جبل عال والغوائل جبال صغار او بعد امر نحو اضرب زيدا لا عمرا او بعد نداء نحو يا زيد لا عمرو نص على جوازه سيبويه وقال ابن سعدان ليس شيء من هذا في كلام العرب واجاز الفرا اعلم زيدا لا عمرا قائم واختار الكسائي والفراكون لا تضار والدة بالرفع منونا

ضراب

على الاكل نفس والصحيح انه مستانف او لا يعطف بها بعد نفي فلا يقال لن يقوم زيد ولا يقعد عمرو بالنصب
بل يرفع على القطع وشرط في المغني ايضا ان لا تقترن بعاطف فاذا قيل جاءني زيد لا بل عمرو والعاطف بل
ولا رد لما قبلها وليست عاطفة واذا قلت ما جاءني زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ولا لتوكيد النفي في
هذا المثال مانع اخر من العطف بلا وهو تقدم النفي وقد اجتمعا في قوله ولا الضالين وشرط متعاطفيها التغا
اي عدم صدق المعطوف عليه على المعطوف فلا يجوز جاءني رجل لا زيد لانه يصدق على زيد اسم رجل بخلاف جاءني
رجل لا امراة نص عليه السهيلي قال في الاوضح وهو الحق وقد ذكر هذا الشرط ابو الحسن الابدي في شرحه للجزولية
فقال لا يعطف بلا الا بشرط وهو ان يكون الكلام الذي قبلها بمفهوم للخطاب نفي الفعل عما بعدها
فيكون الاول لا يتناول الثاني كجاءني رجل لا امراة وجاءني عالم لا جاهل فلو قلت مررت برجل لا عاقل لم يجز لانه
ليس في مفهوم الكلام الاول ما ينفي الفعل عن الثاني وهي لا تدخل الا لتاكيد النفي وهي وان كانت ينوى بها
لما سيق النفي فكذلك لينفي ما يقصد تاكيده بها بخلاف غيرها من ادوات النفي كلم ولا انتهى وما ذكره من مفهوم
الخطاب انما ياتي على القول بمفهوم اللقب وهو ضعيف ولذلك علل المسئلة الشيخ تقي الدين بغير ذلك بما
فيه طول وقد استشكل هذا الشرط مع قول اهل البيان حيث تكلموا على القصر وجعلوا منه قصر الافراد ان شرط
قصر الموصوف افراد احد متنافي الوصفين كقولنا زيد كاتب لا شاعر فكيف يمتنع هذا مع كلام التسهيل
والآمدي واجاب تقي الدين السبكي فيما صنفه في هذه المسئلة بانه لا منافاة بين الكلامين وقول اهل البيا
عدم تنافي الوصفين معناه انه يمكن صدقهما على ذات واحدة بخلاف الوصفين المتنافيين وهما
اللذان لا يصدقان على ذات واحدة كالعالم والجاهل فان الوصف باحدهما ينفي الوصف الاخر لاستحا
احدهما ذاتا بخلاف شاعر وكاتب فالوصف باحدهما لا ينفي الوصف بالآخر لاستحالة احدهما ذاتا
بخلاف شاعر وكاتب فالوصف باحدهما لا ينفي الوصف بالاخر لامكان اجتماعهما في شاعر وكاتب وانما يجيء نفي
الآخر اذا اريد قصر الموصوف على احدهما بما يعينه القرائن وسياق الكلام فلا يقال مع ذا كيف يجمع الكلامان
لظهور امكان اجتماعهما انتهى والثامن بل ومثلها فيما سياتي لكن اما بل فتقدم عن الارتشاف
الاتفاق على كونها من حروف العطف واما لكن فذهب الاكثرون انها لكون عاطفة ولا تحتاج الى الواو تقول ما
قام زيد لكن عمرو وما ضربت زيدا لكن عمرا وهذا ما جرى عليه في المغني وغيره من كتبه وشرط مع كونها عاطفة
ما سياتي تجردها عن الواو وقبلها والواو زائدة اذا عطفت ولو اختيارا ابن عصفور وقيل العطف بها وا
بالخيار في الاتيان بالواو وهي زائدة اذا عطفت وتركها ولو قول ابن كيسان وقيل ليست من حروف
العطف واليه ذهب يونس وابن مالك بل هي حرف للاستدراك والعطف بما قبلها من واو قالوا ولم يسمع
من كلام العرب اجتماعها بدونها وقول النحويين لكن قام عمرو ما قام زيد لكن عمرو من كلامهم لا من كلام العرب
وهل العطف من قبيل عطف المفردات ولو قول يونس اذا الحمل والتقدير ولكن قام عمرو واختار ابن
مالك وعليه جرى المصنف في باب كان كما مر وانما ذكرها في هذا الباب مع انه قد ذكر ان احرف العطف ثمانية
وقد استوفاها تتميما للفائدة لشاركتها بل في الاحكام الاتية وعليه فكان حقه ان يوردها بصيغة

التنظير كما قال في الشذور وبل بعد النفي او النهي لتقرير متلوها واثبات نقيضها كذلك انتهى ويحتمل انه ذكرها مرتبة على انها من حروف العطف ولكنه دخل في العدة فقال ثمانية وهي تسعة كيف والعطف بها في الجملة يكاد ان يكون كالمجمع عليه كما يؤخذ من كلام الرضي تصريحا ومن كلامه في المغني تلويحا فانه ذكر انها للعطف بشرطين ان تكون بعد نفي او نهي كما سياتي والثاني ان تستعمل بدون الواو ثم قال واختلفوا في نحو ما قام زيد ولكن عمرو فذكر الاول الذي ذكرها في باب كان وعليه يعطف فعل لكن حيث وليها مفرد ووقعتا بعد نفي او نهي فيكونان لتقرير ما قبلهما على حاله مع ايجاب النفي لما بعدها نحو ما قام زيد بل ولكن عمرو ولا يقم زيد لكن او بل عمرو ويكونان رد اعلى من اعتقد ان بالقيام زيدا لا عمرو ويكون زيد مقررا له نفي القيام او ليفهمه عنه وعمرو مقرر له القيام وعدم النهي عنه ومنه قوله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا بل احياء وكالنفي الصريح في ذلك المؤول نحو زيد غير قائم بل قاعد فمن ثم اي اجل تقريرها لما قبلها على حالته وجعل ضدها لما بعدها وجب الرفع في المعطوف بهما على خبر ما النافية كما في نحو ما زيد قائما لكن قاعد او ما زيد قائما بل قاعد على انه خبر مبتدا محذوف فيكون من عطف الجمل لا المفردات وقيل انه عطف على التوهم لانه كثيرا ما يقع خبرها مرفوعا بعد الغرور الهاء عن العمل فيتوهمون ان الاول مرفوع ولم يجز نصبه لانه موجب مالا يعمل في الموجب كما مر واجاز المبرد مع ذلك ان يكونا لنقل معنى النفي والنهي لما بعدها وتبعه ابن عبد الوارث وعليه فيصح نصب قاعد ويختلف المعنى بذلك فان قيل ما قام زيد بل عمرو او لكن عمرو واحتمل ان يكون المراد بل ما قام عمرو حتى لو قال ماله علي درهم بل درهمان لم يلزمه شيء اذ التقدير ماله علي درهمان ايضا فيكون النفي للامرين قال في شرح الكافية وما ذكره مخالف لاستعمال العرب وما ذكرته من ان ما قبلها مقرر على حاله هو ما ذكره ابن الحاجب وابن مالك والمص وغيرهم قال الرضي وظاهر كلام الاندلسي انه مسكوت عنه وقال انه الظاهر وبه جزم المولى سعد الدين ثم ذكر الاول قولا آخر وبل تزيد على لكن بانها حيث وليها مفرد بعد اثبات اي خبر مفرد كجاءني زيد بل عمرو او بعد امر نحو اضرب زيدا بل عمرا يكون حينئذ لنقل الحكم وهو الاثبات او الامر عما قبلها لما بعدها ويصير ما قبلها مسكوتا عنه فلا يحكم عليه بشيء كان المتكلم قال الحكم على الثاني والاغراض للاول لانه مبني عنه الحكم قطعا وفي كلام ابن الحاجب انها تقتضي في نحو جاءني زيد بل عمرو عدم مجيء زيد قطعا اما اذا انضم اليه لا كجاءني زيد لا بل عمرو فيفيد عدم مجيء زيد قطعا وافرد بل عن لكن في هذا الحكم لانها عند البصريين لا تقع بعدها مفرد في الاثبات فاذا قلت قام زيد لم تجئ بلكن كانت للابتداء وجيء بالجملة نحو ما قام زيد لكن عمرو لم يقم واجاز الكوفيون اتاني زيد لكن عمرو وحكاه في الارتشاف وظاهر كلامه ان بل تكون للعطف بعد الايجاب وهو مذهب البصريين ومنع ذلك الكوفيون بعد غير النفي قال هشام مجاز ضرب زيدا لكن اباك قال المص كابي حيان ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم دليل على ما قلته وظاهر كلامه ايضا ان بل تكون للعطف سواء تلاها مفرد كما مر او جملة وشرط في الاوضح للعطف بها افراد معطوفها في المعنى الصحيح فيما اذا تلاها جملة انها حرف ابتداء لا عاطفة لحوام يقولون به جئة بل جاءهم الحق وقد افلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون وفي المغني ايضا ان لكن اذا وليها كلام فهي حرف ابتداء للجزم الاستدراك وليست عاطفة ويجوز ان يستعمل بالواو نحو لكن كانوا هم الظالمين وبدونها كقول زهير انا ابن ورقاء لا تخفى بوادره

وزعم ابن ابي الربيع انها خرجت انها بالواو عاطفة جملة على جملة وانه ظاهر كلام سيبويه انتهى تنبيهان احدهما ذكر
المص وشرح القطران هذه الاحرف الثلاثة لا ولكن وبل بينها اشتراك وافتراق اما اشتراكها من حيث
العطف وانها تفيد رد السامع عن الخطا في الحكم الى الصواب واما افتراقها فمن حيث ان لا انما يعطف بها بعد
الاثبات ولكن بعد النفي وبل يعطف بها بعدهما ومن حيث ان لا تكون لقصر القلب وقصر الافراد وبل ولكن انما
يكونان لقصر القلب فقط تقول جاءني زيد لا عمرو مرة اعلى من اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او انما جاءك هما
وتقول ما جاءني زيد لكن عمرو او بل عمرو مرة اعلى من اعتقد العكس وتقرر ما ذكره من ان لكن لا يقال لنفي الشركة فلا يقال
ما جاءني زيد لكن عمرو الا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو ولا لمن اعتقد انهما جاءاك وهو ما في المفتاح للسكاكي وقال
المولى سعد الدين وكلام النحاة ان لكن فما جاءني زيد لكن عمرو لرفع توهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد بنا على ملابسته بمثله
وملازمته لانه للاستدراك ولو رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم رفعا شيئا بالاستهام وهذا اصرح من انه يقال ما جاءني
زيد لكن عمرو ولمن اعتقد ان الجي منتف عنهما جميعا وهذا اصرح من انه يقال ما جاءني زيد لكن عمرو ولمن اعتقد ان الجي منتف
عنهما جميعا الا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو على ما وقع في المفتاح قال واما انه يقال لمن اعتقد مجيئهما على ان لا
يكون قصر الراد فلم يقل به احد انتهى المانى دل كلام المص حيث اشار الى انحصار العواطف فيما ذكر على ان غيرها لا
يكون للعطف كاما المسبوقة بمثلها نحو تزوج اما هندا واما اختها وقد ذكر ابن عصفور اتفاق النحاة على انها ليست من
حروف العطف لا الاولى ولا الثانية وقال الرماني ان الثانية عاطفة وقد عدها سيبويه من حروف العطف وتابعه بعضهم
وقيل الواو عطف اما على اما واما الثانية عطفت الاسم على الاسم وكلا فذهب الجمهور الى ان لا تكون للعطف
وذهب الاخفش والفراء الى انه يكون للعطف وجعل الاخفش لبلا يكون للناس على الله حجة الا الذين ظلموا منهم واجازه
الفراء في قوله تعالى خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك وكليس والعطف بها خطا عند البصريين
وحكى ابن النحاس وابن باشاذ العطف بها عن الكوفيين وابن عصفور والمص في الاوضح عن البغداديين وعليه
قوله اين المفر والالة الطالب والا شرم المغلوب ليس الغالب وهو موول كما قاله المبرد بن مالك وكان
بالفتح في نحو كتبت عليه ان افعل والارجح انها حرف تفسير كما سياتي في الادوات وذهب الكوفيون والكاكي
وابو جعفر بن صابر الى انها عاطفة وكهلا ذهب الكوفيون الى انها من ادوات العطف قالوا لتقول الرجل
جاءني فهلا عمرو وضربت زيدا وهلا عمرا والصحيح ان الرفع والنصب على اضمار الفعل بدليل الجر في مررت بزيد
فهلا عمرو وكيف ذهب هشام الى انها حرف تشبه ولا يشبه بها الا بعد نفي واجاز ما مررت بزيد
فكيف عمرو ونسب ذلك ابن عصفور الى الكوفيين ونقله المص عن عيسى بن توهب في كتاب العلل وكيف
حكى ثعلب عن الكسائي انه اجاز مررت بزيد فكيف عمرو بالجر وتبعه الفراء البصريين وكاين ذهب
الكوفيون الى انها من ادوات العطف وقالوا قالت العرب هذا زيد فاين عمرو ولقيت زيدا فاين عمرا حكى ذلك كله
في الارتشاف فائدة اذا صلح للمتعاطفين مذكور بعدها طابقتهما بعد الواو نحو زيد وعمرو مسلمان
او مسلمة بها قال ابن عصفور ولا يرد الخبر الاحيث سمع ولو على الحذف فمن الاول نحو والله ورسوله احق ان يرضوه
وجيء كالواو ويطابق احدهما بعد اما وكلا ولكن وبل الثاني نحو هند بل عمرو وذاهب وما هند لكن عمرو ذاهب

الكسوة مع

ونقل الاخفش عن العرب كونه مع او للاول او للثاني نحو زيد او هند منطلق او منطلقة ويجوز المطابقة
ومراده احدهما بعد العام ثم نحو زيد قمر ومنطلقان او منطلق ومررت بهما او به وكذلك ثم والافراد
معهما احسن **فصل** في احكام تتعلق بالعطف **وتجب اعادة الجار مع المعطوف بحتى** على
نح المعطوف
وجوب وفرقا بينها وبين الجار كاعتكفت في الشهر حتى في اواخره الا ان تجيئ للعطف كجيت للقوم حتى نبيهم
وقوله خذوا مسال فاص في الحلق حتى يابس دان تالاسآة منا فلا يجب وفاقا لابن مالك وخلافا للان
الجبان حيث اطلق وجوب الاعادة واستحسن المص ما قاله ابن مالك فتبعه عليه قال ورده ابو حيان وقال
في المثال هي جارة اذ لا يشترط في تالي الجارة ان يكون بعضا او كبعض بخلاف العاطفة ولهذا سموا المجيئ الجار
حتى ولدها قال وهو من البيت محتملة انتهى واقول ان شرط الجارة التالية ما يعم الجمع ان يكون مجموعها بعضا
او كبعض وقد ذكر ابن مالك في باب حروف الجر وتبعه عليه ابو حيان ولا يلزم من امتناع مجيئ الجارية حتى ابنها
امتناع مجيئ من القوم حتى بعضهم لان اسم القوم يشمل ابناءهم واسم الجارية لا يشمل ولدها والذي يظهر
لي ان الذي لحظه ابن مالك ان الموضع الذي يصلح ان يحل في الى محل حتى العاطفة فهي فيه محتملة للجارة فيحتاج
حينئذ الى اعادة الجار عند قصد العطف كالمثال الاول بخلاف المثال الثاني والبيت وزعم ابن عصفور ان
اعادة الجار مع حتى احسن ولم يجعلها واجبة انتهى **وجب ذكره** اي الجار **وتقديره** شذ وذا المار من انه لا
يحذف قياسا الا في مواضع مر ذكرها ليس ما سياتي منها وذلك **في العطف** بغير حتى **على معمولي** فاعلين احدهما
جار **تقدم على الاخر** والفصل المعطوف بالعاطف كما في **نحو في الدار زيد والحجرة عمرو** اي وفي الحجرة عمرو
وقوله اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا اي وكل نار فان المراد بالجار اعم من ان يكون حرفا او
اسما وانما وجب ذلك **ليلا يعطف على عاملين** اي لادائه الى ان يعطف بحرف واحد معمولين مختلفين
في الاعراب على معمولي عاملين وهو ممتنع لان حرف العطف كالعامل ولا يقوى ان يكون حرف واحد
كالعاملين فالمراد بالعطف على العاملين ان يعطف بحرف واحد معمولين مختلفين في الايجاب كالمثال
او متفقين نحو ان زيدا ضرب عمرا وبكرا خالدا على معمول عاملين مختلفين فعلم بذلك انه لا يعطف المعمولان
على عاملين بل على معمولهما فقولهم العطف على عاملين كاعربه المص مجاز على حذف مضاف اي معمولي عاملين
وهذا هو الصواب في العبارة كما قاله المص وامتناع ذلك هو مذهب سيبويه وعليه جرى في التسهيل وقد
امتنع في المص شرح هذه المسئلة فقال في المغني ما ملخصه انهم اجمعوا على جواز العطف على معمول عامل
واحد نحو ان زيدا ذاهب وعمرا جالس وعلى معمولات عامل نحو علم زيد عمرا بكرا جالسا وابو بكر بعيدا
خالدا مطلقا وعلى منع العطف على معمول اكثر من عاملين نحو ان زيدا ضارب ابوه لعمرو واخاك علا
بكر واما معمولا عاملين نحو فان لم يكن احدهما جارا فقال ابن مالك هو ممتنع اجماعا نحو ما كان اكلا
طعامك بكرا وتمرك عمرو وليس كذلك وقد نقل الفارسي الجواز مطلقا عن جماعة وقيل بهم الاخفش
وان كان احدهما جارا فان كان الجار وحرف نحو زيد في الدار والحجرة عمرو او عمرو الحجرة فنقل الهدلي
انه ممتنع اجماعا نحو ما كان اكلا طعامك بكرا وتمرك عمرو وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكرنا

الرغيف ثلثه اتريد بعض الرغيف ثم بينت ذلك فقلت ثلثه واذا قلت اعجبني الجارية فالاعجاب انما
هو لصفة من صفاتها فحذف المضاف لم يثبت ذلك المحذوف فقلت حسنها واثبت بعضهم بدل الكل من البعض
نحو زيد لعينه عذوق يوم الجمعة وجعل منه قول امرئ القيس كان ذرى رأس المخيس يوم تحملوا والجمهور على نفيه وقد
من الامثلة التي ذكرها المص وغيرها انه لا يشترط توافق البدل والمبدل منه من التعريف والتنكير كقوله تعالى يسالونك
عن الشهر الحرام قتال فيه بخلاف عطف البيان وانه لا يشترط في ابدال النكرة من المعرفة وعكسه اتحاد لفظ ولا وحدة
صفة ونقل اشتراط الاول في النوعين عن الكوفيين نحو بالناصية ناصية كاذبة وعنهم وعن البغداديين اشتراط
وصف النكرة المبدلة من المعرفة كالاية وتابعهم في التسهيل وعن بعضهم في ابدال النكرة من النكرة اشتراط وصف
المبدل والبصريون على عدم اشتراط شيء من ذلك ولهذا لم يذكر المص وبدل عليه قوله تعالى حدائق بدلا من مفازا
وقوله فالتقمه قنا عاد ونه الشمس وانتقت باحسن موصولين كيف وعصم وقوله فلا وابيك خير منك اني
ليوديني التحم والصهيل ويوافق بدل الكل في التذكير والتانيث والافراد وضديه كوقف
ابنيك المحمدين واصحابك الزيدين سالم يقصد التفصيل كما سياتي ولم يطابق ايضا مع المصدر نحو مفازا
حدائق واما بدل البعض والاشتمال فلا يلزم فيهما الموافقة في ذلك لانه قد يكون مفردا من جمع او مثنى او مؤنثا
من كل مذكر وكذا عكسه كما نبه عليه الجوجري فصل ولا يبدل مضمر مطلقا اي من ظاهر ولا مضمر فهو
كعطف البيان فانه لا يكون مضمرا كما مر وهذا ما ذهب اليه ابن مالك وتبعه المص هنا وفي التوضيح ويجوز رايت زيدا
اياه قال ابن مالك لم يسمع في كلام العرب نثره ونظمه ونحو قمت انت ومررت بك انت توكيدا اتفاقا وكذلك
نحو رايتك اياك عند الكوفيين وابن مالك كما مر وجرى عليه المص هنا كما ترى وقال في المغني اجاز النحويون ان يكون البدل
مضمرا تابعا لمضمر كرايته اياه او لظاهر كرايت زيدا اياه وخالفهم ابن مالك فقال ان الثاني لم يسمع وان الصواب في الاول
قول الكوفيين انه توكيد كما في مت انت انتهى ولا يبدل ظاهر من مضمر حاضر متكلم او مخاطب بدل كل ان لم يفد احاطة
فلا يجوز رايتك زيدا ورايتني عمرا عند البصريين واجازه الاخفش وخلف الاحمر والزجاج والكوفيون
واحتجوا بقوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيامة لاريب فيه الذين خسروا انفسهم وبقوله حميد اياسيف العشيرة فاعرفوني
حميدا قد تذرى السناما فالذين بدل من ضمير المخاطب في ليجمعنكم وحميد بدل من ياء قال ابن الملق وحكى سيبويه
عن عيسى بن عمر ادخلوا الاول فالاول برفع الاول على البدل من ضمير المخاطبين المامورين كانه قال ليدخل الاول فالاول فحمله على
المعنى وافهم التقييد بقوله ان لم يفد احاطة جواز ابدال الظاهر نحو جيئتم صغيركم وكبيركم قال تعالى تكونون لنا عيدا لاولنا
واخرنا وبصيغة الحاضر جواز ابدال الظاهر كالمضمر الغائب نحو واسروا النجوى الذين ظلموا في احد الاوجه
كما سياتي ومنه قوله على حالة لو ان في القوم حاتما على جوده ما جاد بالمال حاتم فحاتم بدل من الهاء في جوده وحكى
سيبويه عن الخليل رزنه المسكين وافهم التقييد ببدل الكل جواز ابدال الظاهر من المضمر الحاضر بدل البعض كاعجبني
وجهك وقال وهم ضربوك ذات الرمثين متى بدت ام الدعاع من العظام وقال الله تعالى لقد كان لكم في رسول الله
اسوة حسنة لمن كان يرجو الله وبدل الاشتمال كاعجبني كلامك ومنه كما قال ابن الملق وما انسانيه الا الشيطان ان
اذكره وقول الناظم المجيدين بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا وانا لنرجو فوق ذلك مظهرا ومن تحتها العينة بطريق

الاولى نحو زيد مجبت منه حسنه والقوم ضربت وجوههما اولها ولكون البدل يتبع المبدل منه بالتفاق فارق عطف البيان فانه لايكون تابعا للمضمر وان اتفقا في كونهما لايكونان ضميرين كما قال الم فاما ما اجازه الزمخشري في ان اعبدوا الله بدل ايكون بيانا من الهاء في قوله الا اما ارتضى به فمردود بان عطف البيان في الجوامد كالنعت في المشتقات فكما ان الضمير لايتبع كذلك لايعطف عليه عطف بيان نص على ذلك ابن السيد وابن مالك والقياس معهما وذلك بخلاف البدل في نحو وبرته ما يقول ما انسانيه الا الشيطان ان اذكره **ويبدل** الاسم من الاسم كما مر **والفعل والجملة من مثلهما** اي من الفعل والجملة **وتبدل الجملة من المفرد** فابدال الفعل من الفعل نحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف واتفقوا عليه كما في البسيط في بدل الشيء من الشيء واما الاشتمال فقيل يمتنع اذ الفعل لايشتمل على الفعل وقيل جائز ومنه الاية وبدل الغلط اجازه سيبويه وجماعة والعباس يقتضيه وبدله البعض يمتنع اذا الفعل لايتبعض **وابدال الجملة من المفرد نحو** اتبعوا المرسلين اتبعوا من لايسالكم اجرا امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين **والجملة من المفرد نحو** قوله الى الله اشكو بالمدينة حاجة وبالشام اخرى كيف يلتقيا ابدل كيف يلتقيان من حاجة واخرى اي الى الله اشكو هاتين الحاجتين بعد ما التقاوهما وتظير في ابدال جملة فيها كيف من اسم مفرد قوله تعالى افلا ينظرون الى الابل كيف خلقت فلا يكون كيف بدلا من الابل لان دخول الجار على كيف شاذ ولان الى متعلقة بما قبلها فيلزم ان يعمل في الاستفهام فعل معدم عليه ولان الجملة التي بعدها تصير حينئذ غير مرتبطة وانما هي منصوبة بما بعدها على الحال وقيل النظر معلق لها وهي وما بعدها بدل اشتمال من الابل والمعنى الى الابل كيفية خلقها ومنه قوله تعالى الم تر الى ربك كيف مد الظل ومثال ابدال الجملة الحالية من كيف من المفرد على بعض الاقوال **واسروا النجوى الذين ظلموا** الجملة هل هذا الا بشر مثلكم في محل نصب بدلا من النجوى اي اسروا هذا القول ومن هنا يستفاد جواز وقوع الجملة الانشائية بدلا وقيل الجملة المفسرة فلا محل لها حكاه المص في قوله الاعراب وجرى عليه في المغني وباب المفسرة لمحل الاية من وقوع الانشائية مفسرة وقيل جملة الاستفهام مقولة لقول محذوف اي يقولون هل هذا وفي الاية احد عشر وجها ذكرها في المغني ان يكون الذين ظلموا بدلا من الواو في واسروا او مبتدا خبره اما اسروا والقول المحذوف العامل في جملة الاستفهام او تكون جر المحذوف اي هم الذين اي فاعلا باسروا على لغة اكلوني البراغيث او يقول محذوفا او بدلا من واو واستعموه ويكون منصوبا على البدل او مفعول تابعهم او على اضمار اذم او اعني او يكون مجرورا على البدل من الناس واقترب للناس حسابهم او من الهاء والميم في لاهية قلوبهم قاله وشرح الشذور واحسن الوجوه اعراب الذين ظلموا مبتدا واسروا النجوى خبره انتهى ومر ابدال الجملة من المفرد على اصح الاقوال كما قال المص نحو عرفت زيدا ابو من هو فالجملة بدل من زيدا ي عرفت ابوته وفي البسيط منع ابدال الجملة من المفرد وفي المثال المذكور قولان احدهما الحالية والمفعولية تقتضي عرفت معنى علمت المتعدية لاثنين بعيدة لجواز كون المبدل جملة وتابعا للجملة وفعلا تابعا للفعل فارق عطف البيان في الامور الثلاثة اذ لايكون كذلك وفارقه ايضا كما مر في نية احلال محل الاول ولذلك امتنع البدل حيث لايحل محل الاول في المسائل التي مرت وفي انه لايشترط موافقته لمتبوعه في التعريف والتنكير وفي انه يتبع الضمير بخلاف عطف البيان فهذه ستة اوجه من الفروق تستفاد من كلام المص في البابين زاد في المغني سابعا ان البيان لايكون بلفظ متبوعه بنا

على ما مر عن ابن الطراوة وابن مالك ويجوز ذلك في البدل بشرط ان يكون مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب
وترى كل امة جاثية كل امة تدعى الى كتابها بنصب كل امة قال ابن جني ابدل الامة من الاولى لان في الامة ذكر
سبب الخروج وتابعه ابن البدل في نية تكرار العامل قال في شرح اللمحة هذا قول اكثر النحويين وحجتهم ان الوجه قد تذكر
العامل في بعض المواضع واختلف هو اهل يصح به العرب مطلقا او يشترط ان يكون جارا على المذهبين احدهما
انهم يصرحون به مطلقا ولكن يكثر ذلك حتى يكون جار الكوفة لقا قال الملا الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا
لمن آمن منهم لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم كلما اراد وا ان يخرجوا منها من غم ولقد نجيناهم من عذاب
المخيم ويزفون وقليلا اذا كان غير جار وامن الالباس مثل يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسالكم
اجرا والثاني انه انما تذكر اذا كان جارا واجابوا عن الاية بانه من باب التاكيد لا البدل المذهب الثاني
ان العامل فيه هو العامل في الاول واختلف هو اهل عمل فيه على انه عوض من عامل محذوف على مذهبين
احدهما انه عامل فيه لا على انه عوض وهو اختيار المبرد وظاهر كلام سيبويه الثاني انه عامل فيه على سبيل العوض
وانهم لما حذفوا عامله جعلوا المذكور خلفا عنه في العمل كما انهم حذفوا عامل الظرف الواقع خبرا ابلوه في
العمل فعالوا زيدا في الدار ابوه فرفعوا به الفاعل ونزلوه في الدار رجالا فنصبوا به الحال وهذا اختيار ابن عصفور
انتهى واذا كان البدل في نية تكرار العامل فهو من جملة اخرى في التقدير بخلاف البيان ولهذا امتنع البدل
وتعين البيان في نحو ضربت عمرا اخاها كما مر فهذه ثمانية فروق ذكرها كلها في المغني ويتبين ما البدل منه
اسم استفهام او اسم شرط بالهمزة اي همزة الاستفهام في البدل من الاول وان الشرطية في البدل من
الاول نحو كم مالك اعشرون ام ثلاثون ومن رايت زيدا ام عمرا والثاني نحو من يقم ان زيدا وان عمرا اقم معه وما
يصنع ان خيرا وان شرا اجزبه ومتى تسافر ان غدا وان بعد غد اسافر معك فان حت بهل او بان فعلت هل جاء
احد جل امراة او ان تضرب احدا رجلا او امراة اضربه لم يدخل الاداة على البدل كما في الارتشاف خلافا لما
يقتضيه اطلاق التسهيل ويجوز قطع البدل ولو في غير التفصيل نحو مررت بزيد لخوك بضم على انه مبتدا
والاخفش وهو ضعيف عند بعضهم ان لم يطل الكلام كما يفهم من قوله ويحسن اي القطع مع التفصيل نحو قوله تعالى قل
افانبئكم بشر من ذلكم النار وقال في الارتشاف الاحسن ان لا يفصل بين البدل والمبدل منه وقد يفصل
بالظرف والصفة ويجوز الفصل بحوالكلة الرغيف في اليوم ثلثه ويوم الظريف فيه وقال تحم الليل الا قليلا نصفه
انتهى ويجب القطع ان تبع البدل متعددا كاسم عدد وجمع او مثنى ويسمى به التفصيل ويمتنع فيه الاتباع
اذا لم يف البدل به اي بالمبدل منه المتعدد بان لا يطلق عليه اسم المنفصل نحو الحديث اتقوا الموبقات
الشرك والسحر اي منهن وكذا فيه امات بينات مقام ابراهيم ومن دخله كان آمنا ولله على الناس حج البيت من
منهم ويمتنع الاتباع لانه لو اتبع لكان بدل بعض من غير ضمير فان جاء تبعه ما ليس وافيا ترك الجمع على انه مجوز
فيه واقع على الاثنين او اعتقد محذوف ثني به وبالمذكور الاطلاق على الجمع نحو ما في الخبر المذكور من رواية
اجتنبوا الموبقات الشرك والسحر بالنصب على تقدير واجتنوا الثالث في الخبر ان الموبقات سبع واقتصر على
اثنتين هنا تنبيها على انهما احق بالاجتناب وانهم قوله ولم يف به انه لا يجب القطع ان وفى بالمتعدد كمررت بثلاثة

قرشي وتيمي واسدي قال وكنت كذي رجلين رجل رجي فيها الرمان قلت والمراد بالواو ما يصح اطلاقه على
المذكور وجاز القطع في هذا كما جاز في الواحد نحو مررت بزيد خوك **واخاصح ابتداؤه** لتخصصه اصح ان يكون العبد
مبتدا وما بعده خبر **رجح** الابتداء على البدلية **نحو** قوله **فاكان قيس هلكه هلك واحد** ولكنه ثقتان
قوم تهدما قال سيبويه والرفع بالابتداء قيس ومنه وجوههم مسودة بالرفع في قراءة السبعة تكملة قال ابن
مالك قد يستغنى عن الصلة بلفظ البدل عن المبدل منه كقولك احسن الي الذي وصفت زيدا بالنصب على البدل
في الها المقدرة وبالجر بدلا من الموصول وبالرفع خبر مبتدا محذوف وخالف في جواز ذلك السيرافي وفي المغرب ولا
تقول ما تصف الستكم الكذب لا يحسن ان يكون الكذب بدلا عن الضمير المحذوف في تصف لان الشيء لا
يحذف ويبدل منه لان حذفه اختصار والبدل اسهاب وقد اجازه الاخفش وقد قيل في لا اله الا الله ان الاسم الشريف
بدل من ضمير الخبر المحذوف **باب العدد** وهو عرض من باب الكم كما قرر في الحكمة والكلام المقصود هنا
اسماؤه وهي الالفاظ الموضوعة لكمية الشيء بحسب فكمية الشيء وهو ما يجاب به عن السؤال بكم هو العدد المعين احترازا
عن الجمع فانه وضع لعدد غير معين وقولنا بحسب احترازا عن نحو رجل ورجلان فانهما وان وضعا لكمية الشيء لكنهما
موضوعان لماهية الشيء وليسا موضوعين لكمية الشيء بحسب ويدخل في ذلك الواحد والاثنان والاختلاف عند النحاة
في انهما من اسماء الواحد وان كان الواحد عند الحساب ليس من العدد لان العدد عندهم ما ساوى نصف مجموع
احاسيسه وكذا الاثنان عند بعضهم لان الفرد الاول ليس بعدد فيتعين ان يكون الزوج الاول كذلك واصول
اسماء العدد اثنا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف وما بعدها وان كانت غير متناهية فيتفرع عنها
اما بتثنية كما يتان والفان واما بجمع كعشرين واخواته الجارية مجرى الجمع واما بعطف كلاثة وعشرين
وكاحد ومائة وكمائة والف وكذا احد عشر واخواته لان اصلها العطف واما باضافة كثلثمائة وثلاثة
آلاف ويدخل على جميع هذه الاقسام سوى المعطوف نحو ثلثمائة وثلاثة الاف واذا سردت اسماء العدد من
غير عامل قلت واحد اثنان ثلاثة اربعة بالسكون واجاز سيبويه ان يشم دال الواحد الضم ومنعه الاخفش
واجاز سيبويه طرح همزة اربعة والقاءحركتها على الهاء من ثلاثة وهذا الباب معقود من مصانف القوم
لامرين احدهما بيان حال الفاظ العدد من التذكير والتانيث ولهذا عدوه من توابع ابوابه ولواحقها والثاني
حكم ممزها واشار الى الاول بقوله **ان اريد بالثلاثة والعشرة وما بينهما** من الاربعة والخمسة والستة
والسبعة والثمانية والتسعة **العدد** اي مجردا من المعدود لا كالثلاثة مثلا من نحو ثلاثة رجال فانها بمعنى المعدود
انثت بالتاء لان كل جمع انما يصير مؤنثا في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين فاذا صار المذكر من رجال
مؤنثا بسبب عروض هذا العرض فاولى ان يتانث العرض لنفسه اولى **وصغ الصرف كثلاثة نصف ستة**
ومائة ضعف خمسين غير مصروفين كما نص عليه ابن معزى في سر الصناعة للتانيث والعلمية ووجهه ابن الحاجب بانها
في ذلك مبتدا فلو لم تكن معرفة لكنت مبتدا بالنكرة من غير شرط ولان المراد به كل ثلاثة ولو لا انه علم لكنت مستعملا
مؤديا الى الايجاب للعموم ثم ضعفه بانه يودي الى ان يكون اسما الاجناس كلها اعلاما اذ ما من نكرة الا ويصح
استعمالها كذلك نحو رجل خير من امراة لما فيه من معنى العموم اي كل رجل وذلك جائز في كل نكرة قامت قرينة على ان

الحكم غير مختص بجنسها حين جاز ذلك في غير المبتدا لقوله تعالى علمت نفس ما احضرت كل نفس ما احضرت كما مر او اريد بها المعدود وهو الاغلب فيها انثت مع المذكر اي مع ما وجد المعدود منه مذكر كما سياتي ان الاعتبار بالمفرد نحو قوله تعالى ان لابثتم الا ثلاثة ايام وبلاثة طلحات ولانظر الى تانيث لفظ مفرد وهو طلحة لما استعرفه الا ان حذف المعدود فيجوز المذكر نحو قوله تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام حسوما اي سبع ليال وثمانية ايام وفي الحديث الصحيح بني الاسلام على خمس اي خمس اصول او اركان ومن صام رمضان واتبعه بست من شوال وحكى الكسائي عن ابي الجراح صمنا في الشهر خمسا وادعى بعضهم ان ما حكاه الكسائي عن ابن الجراح لا يصح عن فصيح ويقابله قول الزمخشري يقال صمت شهرا ولو ذكرته حرجت عن كلامهم وقيل لما استقر في التاريخ الاستغنا بالليالي عن الايام التزم في غيره شرط امن اللبس كالاية واشار بقوله يجوز الى ان الافصح هو التانيث فيقال صمت خمسة اي خمسة ايام وذكرت مع المونث اي مع ما واحده مونث حقيقة نحو ثلاث فتيان او مجازا نحو قوله تعالى ثلاث ليال ولا فرق في هذا الحكم كما اقتضاه اطلاقه في غير العشرة من البلاثة والتسعة وما بينهما ان يكون مفرده كما ذكرا او مركبة مع العشرة كقولك خمسة عشر عبدا وخمس عشرة امراة او معطوفا عليه العقد نحو ثلاثة وعشرون رجلا وبلاث وعشرون امراة وكان حق هذه الاسيا ان تستعمل بالتا مطلقا لان مسماها وهو البلاث وهو البلاث اسما جماعات كزمرة وامة وفرقة والاصل ان يكون بالتا ليوافق الاسما التي بمعناها ولكن ارادوا التفرقة بين المذكر والمونث فجاوا بعود المذكر لكونه اصلا بالتا على القياس وبعدد المونث بغيرتا على غير قياس عكس ما يتوهم المبتدئ فاستفده الا بلاثة الفاظ من المونث جاءت على القياس الذوات والاعين والانفس جمع ذات وعين ونفس كلها موضوعة للمونث فانثت بالتاويل بالاشخاص ثلاثة انفس وثلاث ذود لقد جار الزمان على عيالي وجا تذكيرها فقالوا البلاث اعين وبلاث ذوات وقضية كلامه ان تاويل المونث بالمذكر فيونث لا يجوز فيما عدا هذه البلاثة المستثناة كما انه لا يجوز عكسه ايضا وهو تاويل المذكر بالمونث فتذكر الا في الضرورة كقول عمر بن ابي ربيعة وكان مجن ودن ما كنت اتقي بلاث شخوص كاعبان ومعصر وقوله وان كلابا هذه عشر ابطن وانت بري من قبائلها العشر تاويل الشخوص بالجواري والابطن بالقبايل فاسقط التا كما اول الانفس في الاول بالاشخاص فانثتها وهذا الذي اقتضاه كلامه في النوعين هو مذهب ابن عصفور فانه قال ما عدا ذلك لا يحمل على المعنى الا في الضرورة قال في التسهيل ربما اول مذكر بمونث ومونث بمذكر فجي بالعدد على حسب التاويل انتهى وهو يقتضي اطراده في غير الضرورة والمعتبر في اللبث والتذكير في المعدود اذا كان جمعا حال المفرد فيما يستحق صيغه لاحال الجمع فتقول ثلاثة دنينيرات وبلاثة سخلات وبلاث بنات عرس واربعة بنات آوى بالتا في الجميع لان مفردها ودينار وسخلة وابن عرس وابن اوى مذكر ولا يقال ثلاث سخلات خلافا للاصمعي بعزاد فانهم يقولون ثلاث حمامات فيعبرون لفظ الجمع وقال الكسائي تقول رب ثلاث حمامات ورات ثلاث سخلات بغيرتا وان كان الواحد مذكرا وقاس عليه ما كان مثله

ولم يقل به الفراء والجرمي على قوله سيبويه انه بالتاء ذكر في الارتشاف ثم ليس المراد بحال المفرد حال اللفظ حين يقال ثلاث طلحات بترك التاء لا حال معناه حين يقال ثلاث اشخص بتركها ايضا يريد نسوة بل نظر الى ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره فيعكس حكمه في العدد فكما تقول طلحة حضر وهند شخص جميل بالتذكير فيهما فتقول ثلاثة طلحات وثلاثة اشخص بالتاء فيهما فاما قوله وان كلايا هن عشر ابطن وانت بريء من قبائلها العشر وهو لعمر بن ابي ربيعة فكان يحيى يوقف من كنت اتقي ثلاث شخوص كاعبان ومعصر فانما فصل اللفظ ما يقصد المعنى ومع ذلك فليس بقياس خلافا لابن مالك كما مر وغير الجمع اي الجمع والجنس يعتبر حاله لا حال مفرده فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرها فتقول ثلاثة من الغنم بالتاء لانك تقول غنم كثير بالتذكير وثلاث من البط بترك التاء لانك تقول بط كثرة بالتاء وثلاثة من البقر او ثلاث لان البقر تذكر وتؤنث قال تعالى ان البقر تشابه علينا وقرئ تشابهت ومثله النخل وما لا تعلم نخل خاوية ونخل منقعر وتقول في اسم الجمع عندي ثلاث من الابل وبنو تميم يذكرون اسم الجنس والحجازيون يؤنثونه الا الفاظا سمع تذكيرها فقط والموز والعنب والسدر والرطب والكلم والنبح والفاظ سمع تانيثها فقط قال المبرد لعطاء لانا نقول البط والنخل واسم الجمع ما كان منه لعاقل فهو مذكر ما عدا نسوة وما كان لغيره فهو يؤنث كما قاله الصفي في حواشي التسهيل والمعتبر في التذكير والتانيث في المعدود اذا كان صفة حال الموصوف المنوي لا حال الصفة فمعدود ثلاثة ربعات بالتاء حال كونك قاصد ذكور اي رجال ربعات وبتركها ان قدرت نسوة ولهذا تقول ثلاثة دواب اذا قصدت ذكور الان الدابة صفة في الاصل وكانهم قالوا ثلاثة احمرة وسمع ثلاث دواب ذكور بترك التاء لانهم اجروا الدابة مجرى الجامد فلا يحرونها على موصوف وقال تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها اي عشر حسنات امثالها ولولا ذلك لقيل عشر لان المثل مذكر والواحد واثنان واسم الفاعل الموضوع من اثنين وعشرة وما بينهما كثنان وعاشر وبالث ورابع الى عاشر معرفا كان او مركبا يجري على القياس في التذكير والتانيث فيذكر مع المذكر كواحد واسان وبالث وثالث عشر ويؤنث مع المؤنث كواحدة واسان وثانية وعاشرة وبالثة عشر كما في ضارب وضاربة وانما قال كثنان تنبيها على ان ما دونه وضع من اول الامر على صيغة فاعل فقيل واحد وواحدة وكذا اي كالواحد والاثنين في الجريان على القياس في التذكير والتانيث العشرة اذا ركبت مع الميز وبيان قصد التعيين واحد واثنان وثلاثة وواحدة واحدى واسان وبلاث الى تسع في التذكير وتسع في التانيث وان لم يقصد التعيين فيها فهو بضع وبضعة نحو بضعة عشر رجلا وبضع عشرة امراة وهما مترددان بين الى ثلاثة لانها يطلقان في اللغة على ثلاثة الى تسعة فقد روي ان ابا بكر رضي الله عنه اجاب عن النبي صلى الله عليه وسلم حين نزلت سورة الروم فقال كم البضع فقال ابو بكر من الثلاث الى التسع ويقال في شيء هذه بضع الاربعين عشرة او عشرون او بعض احوالها فاذا ركبت مع العشرة جرت على القياس نحو احدى عشر رجلا وبضع عشرة امراة ولم يجعلوا في ذلك بين علامتي تانيث حينئذ فان اوقعت جرت كما مر وكذا لو اظهر العاطف لزوال التركيب واعراب الجزئين فان قيل احدى عشرة فيه علامتا تانيث قيل قال ابن مالك

تسعة وتاسعة وبها هو

يعتبروها ككون الاسم مصغرا او منسوبا وغير ذلك مما لا يحصى قال الرضي وذلك اختيار منهم بلا علة
تخصصه ثم قسّم المص امثلة الموانع المذكورة على ترتيبها في السنن الذي اورده مثلا لكل نوع منها
بما هو موجود فيه من الاسماء مع شرطه المعتبر في تاثيره لمجامعة العلمية المشروطة لبعض الموانع والوصفية
المشروطية لبعض آخر فمن ثم لم يحتج لتوهمه والوصف لتكررها في امثلة البقية الى تمثيل لها على
الانفراد بل اشار الى بقية التسعة على ترتيبها فاشار بكاف التمثيل اولا الى مثال الجمع المشار اليه
بقوله في اول البيت اجمع وهو قسمان احدهما ما اوله مفتوح وثالثه الف بعدها حرفان كمساجد
ودراهم والثاني ما اوله مفتوح وثالثه الف بعده احرف ثلاثة احرف اوسطها ساكن كدنانير
ومصابيح ويعبر عنهما بموازنة مفاعل ومفاعيل ومايلي الالف فيهما مكسور لفظا كما ذكرا وتقديرا
كما اذا كان احد الحرفين مدغما كدواب ومنه يعلم ان مرادهم بمايوازن مفاعل ومفاعيل الموازنة
في الحركات والسكنات لا في الحروف وانه لا يشترط ان يكون مبدوا بالميم كما ذكر بل قد يكون غير مبدو
بها كما ذكرناه واليه اشار باعادة كاف التمثيل ثانيا الى وزن الفعل وتاثيره في منع الصرف تارة
يكون مع العلمية كاحمد وتارة يكون مع الوصف نحو اخمر فلذلك اورد مثالين وبيانه ان المراد
بوزن الفعل مايعم من صيغة الفعل وغيرها كضرب لا كما يوهمه كلامه من خصوص افعل واشار باعادة الكاف
ثالثا الى العدل وهو كما قال الرضي اخراج اللفظ عما الاصل ان يكون فيه من الصيغة او استلزام كلمة
اخرى ليشمل جميع ما قيل انه معدول كما سيذكره وتاثيره تارة مع الوصف واخرى مع التعريف
وقد مثل المص لكل من النوعين فالاول كاخر جمع اخرى مؤنث آخر بفتح الخاء واخر افعل تفضيل
الشهادة للصرف نحو اخران واخرون واواخر واخري واخريات واخر مثل افضل والافضلان
الى اخرها لمعنى جاءني زيد ورجل اخر رجل ليس باخر من زيد في معنى من المعاني ثم نقل عن التفضيل
الى ما هو من جنس المذكور اولا ولا يقال جاءني زيد وحمار آخر ولا امراة اخرى فلما خرج اخر
وسائر نظائره عن معنى التفضيل استعملت مجردة عن لوازم افعل التفضيل اعني من والاضافة
واللام وطريق التجرد عن اللام والاضافة ما مثله كرجلان اخران ورجال اخرون وامراة اخرى
وامراتان اخريان ونسوة اخر بخلاف التفضيل فانه اذا استعمل مجردا عن اللام والاضافة لزم الافراد
والتذكير كما مر فهو محدود عما كان حقه ولازمه في الاصل اعني احد الاشياء السلامة مطلقا ليعبر به عن
المنفصل المستلزم لاحدهما لضرورة بمعنى غير كما ذكر ولا يدعى انه معدول عن احد لوازم افعل التفضيل
على التعيين هكذا افاده المحقق الرضي وقد استدل على احدها عينا وهو العدل عما اصله الالف
واللام وهو صريح كلام المص في شرح النظر بانه انما يثنى ويجمع عند عدم الاضافة اذا كان بال اي محلى
فلما عومل معاملة ما فيه من التثنية والجمع ولم يعامل معاملة المجرد في الافراد دل على انه عدل به
من الاخر بالالف واللام لمنع الصرف للصفة والعدل قال الله تعالى فعدة من ايام اخر وردّه ابن
الحاجب بانه يلزم عليه كون اخر معرفة لان كل معدول عن معرفة يقصد به قصد تلك المعرفة واما اخر

جمع اخري بمعني اخر مؤنث اخر بكسر الخاء وهو مصروف لانه غير معدول قال في الاوضح وانما خص التعويض اخر بالذكر لانه في آخر وزن الفعل وفي اخري الف التانيث وهو اوضح من العدل واخران واخرون معربة بالحركات فلا مدخل لها في هذا الباب واما اخر فلا عدل فيه وانما العدل في فروعه وانما امتنع من الصرف للصفة والعدل وكاحد وموحد وموازناتها اوموازنات فعال ومفعل واحد وموحد الي رباع وربع وما بينهما مثنى ومثنى وثلاث ومثلث فانها معدولة عن واحد واحد واثنين اثنين وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة وقد تقدم تقسيم الوزن اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المسوم عليه من غير لفظ العدد مكرر باطراد في كلامهم نحو قرات الكتاب جزأ جزأ وجاءني القوم رجلا رجلا وكان القياس كذلك في باب العدد فلما وجد احاد وثلاث ونحوها غير مكرر لفظا بان اصله مكرر ولم يجي لفظ مكرر بمعنى ثلاث مثلا الا لاثلاثة ثلاثة فلم بان اصله ومجي فعال ومفعل في باب العدد من واحد الي اربعة كما ذكر المص متفق عليه ونص البخاري في صحيحه على انه لا يتجاوز ذلك ومذهب المصريين عدم القياس في اللفظين ومذهب الكوفيين القياس عليهما وفصل بعضهم فقاس على المسموع في فعال واقتصر على المسموع في مفعل والاصح كما قال ابوحيان والمص ثبوت السماع في غير ذلك كما اشار اليه بقوله وندر محمر وعشار ومعشر ذكر هذه الثلاثة ابن مالك في شرح الكافية قال ولم يرد غير ذلك وظاهر كلام المص وقال ابوحيان الصحيح ان البنائين مسموعان من واحد الي عشرة فقد حكي ابوعمرو الشيباني موحد الي معشر وابوحاتم وابن السكيت احاد الي عشار وانشد خلف الاحمر قل لعمرو يا ابن هند لورايت اليوم سنا لرات عيناك منهم كلما كنت تمنا ومشي القوم الي القوم احادي واثانا وثلاثا ورباعا وحماسا فاطعنا وسداسا وسباعا وثمانا فاجتلدنا وتساعا وعشارا فاصبنا واصبنا ماتري الاكمينا غابرا منهم ومنا قال الرضي ويستعمل على فعال من واحد الي عشرة مع يا النسب نحو الخماسي والسباعي وكون الجامع للعدل في هذه الالفاظ وهو الوصف كما اشرنا اليه هو مذهب سيبويه والخليل وقال الفراء منعت للعدل والتعريف بنية ال فما منعناها من الاضافة صارت كانها بال لان فيها تاويل الاضافة وان لم تضف ورد بجريانها صفة على النكرات قال تعالي اولي اجنحة مثني وثلاث ورباع وقد تبين اضافتها قال امرؤ القيس عسر المريعاب وبالحري وفي الاوضح انها لا تسمع الا نعوتا كما في الاية الشريفة او احوالا نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثني وثلاث ورباع او اخبارا نحو الحديث صلاة الليل مثني مثني وانما كرر لقصد التوكيد للتكرير وقد اجاز الفراء حذف هذه الالفاظ مذهوبا بها مذهب الاسماء قال تقول الوب ادخل ثلاث ثلاث وثلاثا ثلاثا والوجه ان لا يجري انتهي ومع ذلك عينه كما نقله ابن عقيل والمانع من العدل مع التعريف اما بالعلمية نحو عمر وزفر علما ان عدلا عن عامر وزافر وانما جعلا معدولين لان العلمية لا تستقل بالمنع فاضطر الي تقدير العدل فيهما لان صيغة فعل قد كثر فيها العدل

من شيء ولا خصوصية للالف الالحاق لذلك بل كل الف زائدة في اخر الاسم العلم سواء كانت للالحاق كما ذكر او للتكثير كصحراء فانه يحمل على الف الملحق المقصورة كما ذكره الرضي فينصرف علما وينصرف نكرة كما افاده بقوله معها وقد بين بما ذكرناه ان اقسام ما لا ينصرف اثنا عشر قسما خمسة منه لا تنصرف معرفة ولا نكرة وسبعة تنصرف نكرة ولا تنصرف معرفة **ويحمل توئيف اجمع واخواته** من الفاظ التوكيد ما عدا جمعا استغناء عن اعتبار التعريف لاستقلال الالف بالمنع كما مر فاطلاقه محمول على ما عداها بقرينة ذكرها او **على توئيفها** اي على تعريف العلمية فيمتنع صرفه للوزن وشبه العلمية عند المصنف تعالا بني عصفور ومالك ووجه الشبه جمع يذكرها بالواو والنون وان تعرفها بغير اداة لفظية بل عند الاضافة كما مر وقيل تعرفها بالعلمية فلا يحتاج الى القول بانها محمولة على العلمي ورد بانها جمع والجمع لا يكون علما ومن هنا تبين ان المراد بالتعريف قال المصنف لا ان غيرها من المعارف كالمضمرات والموصولات والاشارات لا سبيل الى دخولها في هذا الباب لانها مبنية وهذا باب اعراب واما ذو والاداة اخرا بالكسرة كما مر فاستحال اقتضاء وهما منع الصرف الذي مناط الكسر فلم يبق الا تعريف العلمية او ما حمل عليها كما ذكر قال الرضي وانما اعتبر الخليل في اجمع واخواته توئيف الاضافة في منع الصرف لسقوط المضاف اليه منها وتعرض المضاف لدخول التنوين فظهر اثر منع الصرف **ويحمل نحو خمس** كطمس ويئس مما الف من حروف مرحوف الهجا وكان موازنا للمضارعات كهابيل وقابيل وسميه كما اذا جعلناها اسما للسور او لغيرها ووقعت في التركيب نحو يئس بالفتح في قراءة بعضهم كما سيأتي اما اذا سردت على نظم التعداد فلا تكون معربة كما مر في باب المعرب والمبني فلا يدخل في هذا الباب فان هذا باب اعراب **ويحمل حمدون** مما في آخره نون وواو ويضمه **على الاعجمي وفاقا لسيبويه في الاول** وهو بوزن فاعيل من المولد من حرفين فانه نص على اعرابه اعراب ما لا ينصرف قال سواء جعلته اسما للسورة او اضفته اليها للعلمية وشبه العجمة لان مثل هذا الوزن لا يوجد في لسان العرب بل يوزن الاول العجمية حكى عن الفراء ان بعضهم قرا ياسين بالفتح فخرج كما في الارتشاف وعينه على انه منصوب بفعل مضمر اي اذكر يئس وحذف التنوين لمنع الصرف قال في الارتشاف لانه علم اعجمي وعلى ان يئس مبني على الفتح وقال سيبويه وليس بتاركب انتهى ويحتمل ان الحركة جر كما ذكره الامام في التفسير الكبير فقال ولكان تقديرها مجرورة باضمار الباء القسمية فحذفا منهم آه لا فعلن غيرانها فتحت في موضع الجر لانها غير منصرفة وتاكد هذا بما روي بعضهم ان الله اقسم بهذه الحروف انتهى فان قلت اذا كان الغرض الموازنة للاسما الاعجمية اسما للسور وقدرنا منع الصرف فلاجتماع السببين من العلمية والتانيث كما صرح به الامام وغيره فلا حاجة الى اعتبار شبه العجمة في ذلك كما اشار اليه المصنف قلت اعتبار شبه العجمة شيا اخر مع العلمية فاسبق به من نحو حمدون اعم من ان ينضم معه اليها سبب كالتانيث او التركيب ونحوهما اولا وان كان وجه اعتباره حيث لا يوجد مع العلمية غيره اظهر منه حيث يوجد معه الا ان فرق واضح في اعتباره كما اذا اجتمع في الاسم ثلاث علل او اكثر كما مر فاعتبار علتين منها في منع الصرف لا ينافي وجود غيرهما معهما وذلك ظاهر قال الرضي اذا سميت بحروف المعجم غير السور اسما انسانا او غيره فالاعراب واجب لم يمتنع الصرف ان انضم مع العلمية سبب اخر كالتانيث في الف اذا

كان اسم امراة والتركيب في نحو حم والف وال انتهى وما اشار اليه من اعراب نحو حم مسمى به اعراب ما
لا ينصرف غير متعين بل يجوز فيه الحكاية كما تحكى الكلمة المبنية اذا جعلت اسما للفظ كقولك من الاستفهامية
حالها كذا وضرب فعل ماض وليت حرف تمنى كقولك تنصب ويرفع قال ليت شعري وابن مني ليت ان لو
اوان لساعنا وفي الارتشاف اذا كان السورة سميت باسم على اكثر من حرف واحد فان وازن الاسماء
الاعجمية واضيفت اليها سورة لفظا نحو يس وحم قال ابن عصفور فالحكاية وقال الاستاذ ابو علي على
الحكاية واعرابه اعراب ما لا ينصرف ولا يجوز التركيب او على حرف واحد كص وق ون واضيفت اليه
سورة لفظا او تقديرا اولم يضف اليه فالحكاية والاعراب كقراءة سورة ص فيحكي او سورة ص فيمنع الصرف
على اعتبار البناء في الحرف او يصرف على اعتبار المذكر فان في حروف التهجا المذكر والمؤنث وقرئ ق
والقرآن المجيد وص بالفتح وخرج على انه منصوب بفعل محذوف فيمنع الصرف او على انه لما كانا علمين
للسورة لم يمكنا بنيا على الفتح قال هذا الوجه سيبويه انتهى ويمكن ان تكون الحركة في ذلك جرا على اضمار
القسم كما تقدم في يس قال او على اكثر من حرف واحد ولم يوازن الاسماء الاعجمية وامكن فيه التركيب نحو
طسم واضيفت اليه سورة لفظا او تقديرا قال ابن عصفور فالحكاية وقال الاستاذ الحكاية واعرابه
اعراب وحي حضرموت فيجعل الاعراب في الميم ويمنع النون او يضاف فيكون الاعراب في النون وحم
مصروفة ان اعتقد فيها التذكير وغير مصروفة اذا اعتقد فيها التانيث وان لم يضف اليه فالحكاية والسا
كخمسة عشر واعراب ما لا ينصرف وان لم يمكن التركيب فالوقف ليس الا اذا اضيفت اليه سورة او لا نحو
كهيعص وحم عسق واجاز يونس كهيعصاد بفتح اربعها وجعل الاعراب في الصاد اعراب ما
لا ينصرف او باسم ليس من حروف الهجا وفيه ال انصراف نحو الانعام والاعراف اولم يكن فيه ولم يضف
اليه سورة لا لفظا ولا تقديرا امتنع الصرف نحو هذه هود وقرات هود وتركت هود وان اضيف
وفيه ما يوجب المنع كقراءة سورة يونس منع والا صرف كقرات سورة هود وسورة نوح انتهى معناه
ووفاقا للفارسي في الثاني اي في نحو حمدون بنا على ان زيادة نون وواو وضمة في اخر الاسم
ليس من وضع العرب قال ابن مالك في شرح التسهيل وهذا قريب من قول سيبويه ان حم لو سمي به لم
ينصرف للعلمية والعجمة لان فاعيلا ليس من اوزان العربية واعتبار سيبويه اقوى لان
فاعلا لم يوجد في لسان العرب نكرة ولا معرفة بخلاف المزيد آخره واو مضموم ما قبلها فانه موجود
في النوعين فالنكرة كعوبون وزرجون والمعرفة كحمدون وسعدون انتهى ويشترط لتاثير كل من
العلتين الباقية عن اخواتها في الشرط المشترك بينهما ولو مما معه علة اخرى معينة او لا شرط خاص
فيشترط لتاثيرها الوزن اي وزن الفعل شروط اربعة احدها احد الامرين اما اختصاصه بالفعل
بان لا يوجد ذلك الوزن في الاسم الا عجميا او منقولا من الفعل او افتراقهما اي في ذلك الوزن بزيادة هي
اي تلك الزيادة به اي بالفعل اولى منها بالاسم اما لكونها لا ترادف في الاسم الا لمعنى وترادف في الاسم لمعنى
ولغير كالهمزة المفتوحة فانها مزيدة لمعنى في احمر وافضل ونحوهما ولغير معنى في افكل وابدع

قد يقال يضعف قول المنع او يسقط وانطلق سكون اللام مخفف انطلق قل ينصرف للتغيير
وقيل يمتنع والكب بالضم جمع كب اذا سمي انصرف لانه خرج عن طريقة الفعل نحو الادغام قال ابو
الحسن ويمنع عند سيبويه للعلمية فوزنه افعل ومعناه من اللب وهو العقل وقياسه الب قال ابو طالب
قلبي اليك مشوق اللب وما قيل من عدم الفك في الفعل لمزدوج بوجوه في تواردوه ومحت عينه
اي لصقت من الرمض وكالا يوثر تصحيح استحوذ اتفاقا لا يوثر فك اللب والتغيير بابدال الهمزة
هاء من افعل لا يوثر نحو هراق مع ان ابقاء المنع الصرف للعلمية والوزن كافي الارتشاف والرضي ويحتمل
الوزن بالتصغير ان لم يكن اوله زيادة كخصصم ودحيرج وخضم ودحرج فان كان في اوله زيادة
كزيادته فان التصغير لا يزيله تقول في تصغير احمد ونرجس ويشكر احيمد ونريجس ويشيكر
لانه على وزن مضارع فعل كسظ بوسط فاقدة العلمية حيث كانت في الكلمة عربية لصونها
عن النقصان لمن تم لزمت تا التانيث التي اصلها العروض بسبب العلمية فلا يحذف الا في الترخيم كما يحذف
الحرف الاصلي وذلك لان التسمية باللفظ وضع له وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا تنفك عنها فتوزن
ماسه مثلا في الجنس ليس موضوعا مع البا فاذا سميت به فقد وضعته وضعا ثانيا فصارت البا
كلام الكلام واما اذا كانت الكلمة غير عربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتعتبر الحركة وقلب الحرف
كما في جبريل واسطا ليس فقالوا اجبريل وجبرال وجبران وجبرين واسطا واسطو لعدم مبالاتهم
بما ليس من اوضاعهم وكذا قالوا اعجمي فالحقت به ما ليست ذكره الرضي ولاجل اشتراط عدم قبول التاء
صرف ما يقبلها نحو ارملا اي فتية عند الجمهور ويعمل وهو الجمل السريع وابائر للرجل الذي يقطع رحمه
وادابر وهو الرجل الذي لا يقبل نصحا لعدم قبول ارملة ويعملة وبائرة وادابرة بالتا في الجميع وقال الاخفش
لا تصرف ارمل كاحمر واما حكاه الاخفش وغيره اسوده وانكره ابن درستويه بتقدير تسوية فالتا
فيه عارضة بعد عروض الاسمية فلا يقدح في تحتم المنع ويشترط للتركيب اي لتاثيره ان لا يكون اضافيا
وملوكل اسمين نزل ثانيهما مما قبله ولا اسناديا وهو المنقول من جملة ولا مزجيا وهو كل اسمين نزل ثانيهما
منزلة التا التانيث مما قبلها بتقدير اشاراليه بقوله مختوما بويه بان يكون مزجيا غير مختوم بويه كبعلبك
فيمتنع الصرف جزء الاخير ويفتح الاول الا ان كان يا فيسكن كمعدي كرب وقالي قلا واعرابه اعراب ما
لا ينصرف هو الافصح ويجوز فيه بنا كل من صدره وجزء على الفتح واضافة صدره الى عجزه والعجز
حال الاضافة حاله مزدا من الصرف وعدده لموت مزحضرموت مصروف وهدمر من رام هدمر
ممنوع فان كانا اي ان كان المركب اضافيا كعبد الله او اسناديا كتابط شرا او مزجيا مختوما بويه
كسيبويه فالصرف في المركب الاضافي بان يجري الجزء الاول منه بحسب العوامل والثاني بحر الا
والحكاية في المركب الاسنادي قال تبين اخوالي بني تريد ظلما علينا لهم فريد فالحكاية مانعة من
اعتبار الجملة اسما واحدا حتى يحكم عليها بالانصراف وعدده كما ذكره السيد وكذا عن الاعراب والبنا كما يدل
عليه كلام ابن هشام ايضا وذكر ابن مالك ان الوزن من يقول جابرق نحو فيضيف وفيه بما اذا كان العجز ظاهرا قال المرادي

وهو يدل على انه يقاس عنده ومتعين ان لا يقاس عليه واحترز به عن نحو خرجت وبرقت مسمى بهما فلا يجوز فيهما الا الحكاية واجاز بعضهم اعراب نحو قفت فتقول هذا قفت ورايت قفا ومررت بقفا انتهى

والبنا في المركب المزجي المختوم بويه فيما كلام المصنف وشذ وبنت ولم يحتج الى اشتراط ان لا يكون المركب عددا ايضا كما في خمسة عشر لانه قد مر في كلامه انه يبنى على الفتح كل من جزئيه يعلم ان كلامه هنا فيما عداه من انواع المركب وقد اشتمل كلامه هنا مع ما مر منه في المركب العددي على اقسام المركبات المشهورة واحكامها في الاعراب والبنا ومن المركبات انواع اخر كالمركب من حرفين كاما ومن اسم وحرف نحو يا زيد او حرف وفعل نحو قد قام اذا سميت بها يحكى ولا يعرب ذكره ابو حيان **ويشترط للعجمة** والمراد بها غير العربية فارسية كانت او غيرها فيشترط لبنائها امران **علمية في اللغة العجمية** بان يكون قبل استعمال المعرب له علما في لغة العجم بخلاف ما نقل عن لسانهم نكرة فلا اثر للعجمة فيها لانها عجمية جنسية فالحق بالاسئلة العربية وذلك كلجام وفرند ودياج ونحوها من اسما الاجناس وكذا ما كان نكرة في لسانهم ثم نقل في اول احواله علما كما اذا سميت بلجام لحدوث علميته فان كان فيه مع العلمية سبب آخر غير العجمة منع الصرف كنرجس ويلمع وما ذكر من اشتراط ما ذكر تبع فيه ابن الرباح وابن الحاجب وابن مالك والاكثرون على انه يكفي في المنع كون المعرب اولا استعملته لم تستعمله الا علما فكلام سيبويه محتمل للامرين وفي الارتشاف انه ظاهر في الاول وعليها يخرج نحو قالون فانه اسم جنس بمعنى الجيد بلسان الروم سمي به المقرئ راوي نافع فبني في الاول يصرف وعلى الثاني يمنع **والثاني زيادة** الاسم **على اللاثة** كاسماعيل وابراهيم والمعتبر الزيادة على اللاثة بغير تا التصغير فعزير منصرف قال ابن عقيل هكذا قيل وفيه بحث بخلاف اللاتي فانه منصرف لان العجمة مبنى ضعف فلا يؤثر في اللاتي بخلاف الماتة كمياتي **قيل او تحرك الوسط** نحو سقر اسم حصن وكعل اسم رجل تنزيلا لتحركه منزلة الحرف الرابع كما فعل باللاتي المؤنثة كمياتي والاكثر على الصرف كساكن الوسط كنوح ولوط لما مر من ضعف العجمة فلا يؤثر في اللاتي قال في شرح الكافية قولا واحدا في لغة جميع العرب ولا التفات الى من جعله او جمهين مع السكون ومنع المنع مع الحركة قال ومن صرح بالغائه اللاتي مطلقا السيرافي وابن برهان وابن خروف ولا اعلم للمعدد من مخالفا قال المرادي قد نقل عن عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبة والجرجاني جواز المنع والصرف في الساكن الوسط ويحتمل في اللاتي ثلاثة اقوال احدها المنع مطلقا الثاني تحتم المنع في محرك الوسط كلمك اسم ابي نوح عليه السلام والوجهان في ساكنه الثالث منع صرف المحرك ومنع الساكن وبه جزم ابن الحاجب والية اشار المصنف بقوله قيل والصحيح ما جرى عليه المصنف كابن مالك في المنع مطلقا قال الرضي وانما تحرك الوسط في المؤنث كسقر لمقيامه مقام الساكن سد علامة التانيث بخلاف العجمة فلا علامة لها حتى تسد مسدها بل الاعجمي بمجرد كونه ثلاثيا سكن وسطه او تحرك يشابه كلام العرب ويصير كانه خارج من وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم على الطول لانهم لا يراعون الاوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب فاقيد قال

في الادراك فتوقف العجمة بنقل الآية وبخروجه عن اوزان الاسماء وبتبعية الزائد في اول الكلمة كزحلق وقد يتبع في الاخر نحو برومد بر ومدبر وباتباع الزاي للدال نحو مهندز وباجتماع الصاد والجيم كصولجان والجيم والقاف فج والحق فانه حجز بينهما حرف فكن مزالا عجمي كالفج وكونه خماسيا عاريا عن ف
الذلاقة وتجمعها من بنعل او رباعيا فان كان فيه السين فقد يكون عربيا كمسجد وهو قليل ولا يقال في العجمي انه اشتق من مادة عربية كما قال ادريس من الدرس ويعقوب من العقب وقد زاد ابو علي على الغلط في قوله ان ابليس من ابلس و يشترط للصفة اي لمايؤيدها والمراد بها هنا كما قال السيد كون الاسم دالا على ذات مبهمة باعتبار معنى كاحمر وسكران لا النعت والشرط لمايؤيدها سواكانت على افعل او فعلا ن
او ان احدهما اصالتها بمعنى كونها من اول الامر دالة على الوصف ولا يضر طرو الاسمية بعد ذلك ولو قال كونها موضوعة لافادها وصفة ما زال نطر والاسمية فحسن ثم اي من اجل اشتراط اصالتها صرف ما قد فيه ذلك وهو ما وضع في الاصل اسما وطرأت عليه وطرأت عليه الوصفية نحو صفوان وارنب اذا كان الاول بمعنى قاس والثاني بمعنى ذليل فلم يلتفت فيهما الى الوصفية لانهما موضوعان في الاصل للحجر الاملس والحيوان المعروف وكذا نحو اربع في نحو مررت بنسوة اربع لانه وضع اسما فلم يلتفت الى ما طرأ من الوصفية قال الرضي ولم يتم عندي دليل على ان الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف واما اربع فيجوز ان يكون الصرف لعدم شرط الوصف لاجل كون الشرط موالاة الصفة فلا تضطرف الاسمية بعد ذلك ومنع صرف نحو ادهم اسما للقيد الذي فيه سواد غير الماخوذ من الحديد لان الحديد للقيد مطلقا كما ينسب اليه السيد واسود اسما للحية المتصفة بالسواد ولا للجنس مطلقا فباعتبار ذات القيد والحية في مفهوم الادهم والاسود خرج عن الوصفية لكن لم يخرج عنها بالكلية اذ قد اعتبر في مفهومه الاتصاف بالدهمة والسواد وكذا حال ارقم فانه اسم للحية التي فيها سواد وبياض للحية مطلقا قال السيد لمنعت الصرف باعتبار الوصفية الاصلية ودليل طرو الاسمية عليها انها لا تستعمل لغير المذكورات ولا يقع توابع لا يقال قيد ادهم ولا حية اسود وكذا باب ابطح واعرج وابرق ونحوها من الصفات التي استعملت استعمال الاسماء لانها وضعت صفات فلا التفات الى ما طرأ عليها من الاسمية قال ابو علي في كتاب الشعر ابطح وابرق وان استعملا استعمال الاسماء وكسرا انكسارها لم يخلع عنهما معنى الوصفية بدلالة انهم لم يصرفوها ولا نحوها في النكرة فعلم ان معنى الوصف مقرر فيها فيتعلق الحال والظرف بهما انتهى وربما الغيت اصالتها فصرفت نظرا الى الاسمية الطارية والوجه هو الاول ومما منع صرف اجدل اسما للصقر واخيل اسم نوع من الطير وافيق اسم نوع من الحيات لتوهم معناها وهي الشدة والتلون والايذاء فاجدل في معنى شديد واخيل من الخيلان وافيق من فوق السهم اي شدته قال كان العقلتين يوم لقيتهم • فراخ القطا اذ يتبعون جدل ماريا • وقال درسي وعلي بالامور ويتمي • فما طاري لوما عليك باخيلا •

وهي كصفات حذفت موصوفاتها ودلت العوامل كالاسما واشاريا التعليليه الى ان اكثر الوجه
على صرفها لانها اسما في الحال والاصل اذ لم يتحقق كونها اوصافا في اصل الوضع ولا يثبت ايضا في الاستعمال
فلم يثبت ما فيه هو محقق والمانع **عدم قبول التآ** لما مر بان الصفة لا مونث لها كما مر لكبير راس
النكر وآدرين بخصيته نفخ ولجيان لكبير اللحية او يكون مونثها على فعلى بفتح اوله كاحمر حمرا وسكران
سكرى او فعلى بضم اوله كافضل فضلى **فمن ثم** اي لاجل هذا الشرط **صرف** ما يخلف عنه هذا الشرط لمجئ
مونثه باليا فعلان مضموم الفا **غوغريان** لان مونثه فعلانه كغريانه وورد في الشعر غير مصروف تشبيها له
بباب سكران قال كم دون سلمى من حروف ومن علم لا مع غريان مسلوب **وكبعض** امثلة فعلان بفتح
الفا نحو **سيفان** لقولهم سيفانه وجميع ابنية فعلان مونثها بالفعلى الا اربعة عشر لفظة جاءت على
فعلانه احداها سيفان وقد جمع ابن مالك منها اثنى عشر في قوله اجز فعلى لفعلانا اذا استثنيت جيلانا
ودخانا وسخانا وسيفانا وصحيانا وعلانا وقسوانا ومصانا وموتانا وندمانا والتهمن بضم
وذيل عليه المرادي بالباقيتين فقال وزد فيهن خمصانا على لغة واليانا وجلانا بالمهملة والموحدة
للكبير البطن ودخانا بالمهملة ثم المعجمة والنون اليوم المظلم والصحوان البعير اياس الظهر وعلان
الكثير النسيان وقيل الرجل الخفيف وسخانا بالمهملة ثم المعجمة والنون اليوم الحار وسيفانا بالمهملة
والتحتيه والفا الرجل الطويل الضامر البطن وصحيانا بالمهملتين والتحتيه اليوم الذي لا غيم فيه وقسوانا
بالقاف والسين دقيق الساقين ومصانا بالمهملة المشددة اللئيم وموتانا للميت القلب وندمانا للذي
ونصرانا واحد النصارى ومنه قولهم نصرانة قد ولدت نصرانا وخمصانا بالفتح المعجمة والمهملة الضامر البطن
ولولغة في خمصان بضم الخا وهذا قال على لغة واليان الكبير الالية فهذه كلها مصروفة ومنه يتبين ان
منع الصرف في سكران للصفة وشبه الالف والنون بالف الما نيث لعدم دخولها التا فلذا لما دخلته
الصرف كغريان وسيفان وكذا افعلان فعلى مصروف عند بني اسد لانهم يقولون في كل فعلان جاء صفة
منه فعلان فعلانه وهذا دليل على ان المعتبر في تانيث الالف والنون عدم فعلانه لا وجود فعلى فلذلك
منع صرف رحمن لانتفا رحمانه ولم يقل بصرفه لانتفا فعلى وكبعض امثلة افعل كارمل لقولهم ارملة
ولم يذكر له سبقه في الوزن **ويشترط لوجوب تاثير التانيث المعنوي** والمراد به كما قال الرضي حيث ما
كان التا فيه مقدرا سواكان مونثا حقيقيا كهند او لا كحمر ويسمى مونثا بالتعليق واراد بالوجوب تحتم
المنع والشرط له احد اربعة امور اما **الزيادة على الثلاثة كسعاد** وزينب لان الزايد فيه بمنزلة التا
او حل الوسط لفظا كسقر وقدم لامرأة لتنزل حركة الوسط منزلة الحرف الرابع خلافا لابن الانباري في كونه
ذا وجهين كهند فلم يعبا بحركة الوسط وقال الثلاثي خفيف فتقاوم حركة احدى العلتين على ان البسيط ان قدم
ممنوع الصرف ما فاق **او المعجمة كبلخ** وحمص لبلدين وماه اسم بلد ايضا لمقاومة المعجمة حركة الوزن لسكون الى
في وان لم تصلح سببا في الثلاثي الساكن الوسط كما مر لكنها مقوية للتانيث فتاثيرها باعتبار الشرطية وفرق بين
تاثيرالشيء وتاثيره سببا وقيل هو كهند فيترجح فيه المنع وتجوز الصرف ولم يجعل المعجمة اثر **او النقل من المذكر**

اي تقدر انه من يدخل الكنيسة فمن مبتدا خبرها الشرط او الجواب على الخلاف والجملة جزاء ولم يعمل في لفظة من لاشتباع
عمل ما قبلها فيها لتصدرها **وحروف الجواب نعم بفتح العين وكسرها التصديق** مخبر كسرعينها لغة كنانة وبها
قرا الكسائي وبعضهم يبدل عينها حاء مهملة وبها قرا ابن مسعود وبعضهم بكسر النون اتباعا لكسرة العين وتاتي
بعد الخبر كقام زيد او ما قام زيد لتصديق المخبر **او** تاتي بعد الاستفهام تفيد **اعلام مستخبر** نحو هل جاءك زيد ونحو
هل وجدتم ما وعدربكم حقا ان لنا لاجرا ان كنا نحن الغالبين وقول صاحب المغرب انها بعد الاستفهام للوعد غير
مطرد **او** تفيد **وعد طالب** وذلك بعد نحو هل تفعل كذا او لا تفعل كذا وما في معناها نحو هلا تفعل او هلا لم
تفعل وقد تاتي له بعد الاستفهام نحو هل يعطيني لكنه غير مطرد كما مر **واي** بالكسر والسكون **بمعناها** اي بمعنى
نعم فتكون لتصديق المخبر ولاعلام المستخبر ولوعد بوعد **ولكنها تختص بالقسم** نحو اي وربي انه لحق وقولك
للقائل اقام زيد اي والله قد قام زيد **و** بمعنى نعم **جير بكسر الراء وفتحها** فتكون للمعاني الثلاثة واما قوله
وقائلة سئبت فقلت جير فخرج على ان الاصل جير ان بتاكيد جير بان التي بمعنى نعم ثم حذفت همزة ان
وخففت **و** بمعنى **اجل** بسكون اللام فتقع للمعاني الثلاثة وقيد المالقي الخبر فيها بالمثبت والطلب بغير النهي
وقال المخزومي اجل مختصة بالخبر وعليه ابن مالك وجماعة وقال ابن عصفور اكثر ما يكون بعده **و** تاتي بمعنى نعم
ان لتصديق الخبر فتكون حرف جواب خلافا لابي حيان كقوله ويقلن شيب قد علاك فقلت انه اي نعم
وتاتي للايجاب فتكون مناقضا لنعم وتحذف الجملة بعدها كثيرا نحو قولك اجاءك زيد فيقال لا والاصل لا
لم يجئ **وتاتي بلى للايجاب النفي** وهي مختصة بايجابه وابطاله سواء كان **مجردا** عن الاستفهام نحو زعم الذين كفروا
ان لن يبعثوا قل بلى وربي لتبعثن **او** كان **مقرونا باستفهام** حقيقيا كان الاستفهام نحو اليس زيد
بقائم فتقول بلى او توبيخا نحو اليحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى او تقديريا نحو الست بربكم قالوا بلى
اجروا النفي مع التقدير مجرى النفي المجرد في رده ببلى ولذلك قال ابن عباس رضي الله عنهما لو قالوا نعم كفروا
ووجهه ان نعم لتصديق المخبر بنفي او ايجاب فعليه لو قالوا نعم لكان معناه لست بربنا ولذلك قال جماعة
من النحاة لو قال ليس لي عليك الف فقال بلى لزمه ولو قال نعم لم يلزمه وقال آخرون يلزمه فيهما وجروا
في ذلك على مقتضى الوضع لا اللغة والمراد بالتقرير في الاية انه يقرن بما بعد النفي **وحرف الردع والزجر**
كلا هي مركبة عن كاف التشبيه ولا النافية وضمنت لانها لتقوية المعنى ولدفع توهم بقاء الكلمتين وهي
عند غيره بسيطة وعند سيبويه والخليل واكثر البصريين حرف معناه الردع والزجر لا معنى له سوى ذلك حتى
انهم ابدا يجيزون الوقف عليها والابتداء بما بعدها وذكر في القرآن في بضعة وثلاثين موضعا كلها في النصف الاخير
وراي الكسائي وموافقوه علم استمرار الردع والزجر فيها فزاد واعليه معنى ما لا يصح عليه ان يوقف دونها ويبدا
بها واختلفوا في تعيينه فقال الكسائي معناه حقا وابو حاتم معناه الا الاستفتاحية والنضر والفراء حرف
جواب كنعم واي وحملوا عليه كلا والزمخشري لعلم وقول ابي حاتم اولى لانه اكثر اطرادا واذا صلح الموضع للردع وغيره
جاز الوقف عليها والابتداء بها على اختلاف التقديرين والارجح حملها على الردع لانه الغالب فيها نحو اطلع الغيب
ام اتخذ عند الرحمن عهدا كلا ونحو ليكونوا لهم اعزا كلا وقد تتعين للردع او الاستفتاح نحو ربي ارجعون كلا

نعم مح

انها لانها لو كانت بمعنى حقا لما كسرت ان بعدها ولو كانت بمعنى نعم لكانت للردع بالرجوع لانها بعد طلب والرجوع محال
وقد يمتنع كونها للزجر نحو وما هي الا ذكرى للبشر كلا والقرآن ليس فيها ما يصح رده فآية قرئ كلا سيكفرون بالنون
على انه مصدر كلا اذا لاغى اي كلوا في دعواهم او من الكل ولو من الثقل اي جملوا الكلا اي ثقلا وتاتي كلا بمعنى حقا
عند الكسائي نحو كلا ان الانسان ليطغى قال الحلبي في القواعد الصواب انها في هذا بمعنى ألا الاستفتاحية لكسر ان
بعدها ويحتمل الوجهين وكلا لا تطعه الاية اي حقا لا تطعه او الا تطعه وتاتي بمعنى اي بالكسر والسكون نحو كلا
والقمر وكون حرف جواب كنعم كما قال الفراء والنصر وحملوا عليه الاية المذكورة كما مر وتاتي قد مع الماضي لتقريبه من
الحال قد مختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد عن حارم وناصب وحرف تنفيس وهي معه كالجزء فلا
يفصل منه بشيء الا بالقسم كقوله اخالد قد واسيته اوطاب عيشه وما قاربل المعروف مما يعنف وقد يحذف
الفعل بعدها لدليل كقوله لما تزل برحالنا وكان قد اي كان قد زالت فقولك قام زيد مثلا يحتمل المضي القريب
والبعيد فاذا قلت قد قام تخصص بالقريب فمن ثم اي من حيث انها تقربه من الحال حسنت حالية معها اي حسن
كون الماضي حالا مع قد كرابية وقد عزم علي الخروج وتاتي ايضا للتوقع مع المضارع نحو قد يقدم الغائب
اذا توقعت قدومه قال الحلبي يظهر لي انها لا تفيد التوقع اصلا لان قولك قد يقدم الغائب يفيد التوقع اصلا لان
قولك يقدم الغائب بدون قد اذا نظم من حال المخبر عن مستقبل انه يتوقعه وعبارة ابن مالك وقد تدخل على ماض متوقع
ولم يقل انها تفيده ولم يتعرض للداخل على المضارع البتة قال الحلبي والحق وتاتي قد للاعلام بتوقعه اي للاعلام
بان الماضي كان متوقعا كلما النافية مع المضارع فان منفيها متوقع ثبوته كما مضى في الجوازم بل ما يفيد توقعا عند
وما يدخل الايمان في قلوبكم وسئل الاعلام بتوقع الماضي مع قد نحو قولهم قد قامت الصلوة فان اقامتها كانت
متوقعة قبل الاخبار لا انها متوقعة الآن وتاتي قد مع المضارع للتقليل وهو ضربان تقليل وقوع الفعل
نحو قد يصدق الكذوب وقد يجود البخيل وتقليل متعلقه نحو قوله تعالى قد نعلم ما انتم عليه اي انما انتم عليه اقل
معلوماته او تاتي مع المضارع للتكثير قاله سيبويه في قول الهذلي قد اترك القرن مصفرا انامله كان اثوابه مجت
بفرصاد وقال الزمخشري في قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك في السماء كربما مع الماضي اذا ورد ما يعرب كثيرها
من العمل غالبا وهيا انها للدخول على الفعلية الماضي لفظا ومعنى او معنى لا لفظا وعلى الاسمية وعلى
المعمل المستقبل نحو ربما تود الذين كفروا لو كانوا مسلمين وقيل هي موول بالماضي وهو في الآية للتكثير والكف نحو
على الماضي للتكثير كقوله ربما اوفيت في علم يرفعن ثوبي شمالات وتاتي قد معها اي مع الماضي والمضارع للتحقيق
نحو قد افلح المومنون قد علم ما انتم عليه عند بعضهم وزعم ابن العلج في قد يصدق الكذوب وقد يجود البخيل
والكذوب يصدق فانه ان لم يحمل ان صدور ذلك من البخيل والكذوب قليل كان متناقضا لاخر الكلام برفع اوله
وحروف الزيادة سميت بذلك لانها تقع زوائد وتسمى ايضا حروف الصلة لكونها موصولا بها الى التصحيح وزين
او سجع او تاكيد وهي ثلاثة احدها ان بعد ما النافية بكثرة نحو ما ان زيد قائم وقوله بني غدانة ما ان انتم ذهب
وما ان يقوم زيد واكثر ما تاتي بعدها اذا دخلت على فعلية او اسمية وترد بعد غيرها بقلة اي ترد بعد
ما النافية قليلا كالموصولة كقوله يرجي المرء ما ان لا يراه وتعرض دون ادناه الخطوب وكالمصدرية نحو

ويقل كونه مضارعا وقد اجمعا في قول ابي ذؤيب والنفس راغبة اذا رغبتها واذا ترد الى قليل تقنع وقد يجزم بها في الضرورة كقوله واذا تصبك خصاصة فتجمل وقد يتخلفن اي فلا يكون ظرفا وتكون للماضي وعارية عن معنى الشرط فالاول نحو قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها اني لاعلم اذا كنت عني راضية فاذا معمول عند ابن مالك والجمهور على انها لا تخرج عن الظرفية وقدروا اني لاعلم حالك اذا كنت عني راضية ومثالها للماضي نحو اذا جاء نصر الله والفتح ومثله ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم ومثال مجيئها عارية عن معنى الشرط قوله تعالى والنهار اذا تجلى والليل اذا يغشى فهي للحال بعد القسم ومن العارية كما ذكروا اذا عضبوا هم يغفرون والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون فاذا ايما ظرف لخبر المبتدا بعدها اذا كانت شرطية لا قتران الجواب بالفا حينئذ واذ تكون للفجاءة نص على ذلك سيبويه وهي الواقعة بعد بينما او بينا وهي حرف عند ابن مالك نحو قوله فبينما العسر اذ دارت مياسير وليت للمكان وقال ابو حيان هي ظرف زمان ومثله بينما انا واقف اذ جاء زيد اي فاذ المفاجئة وقول او لمكانه او زمانه على الخلاف وقيل هي حرف مؤكد اي زائد وعلم مما ذكرناه انه يدخل على المعلم فهي تاتي للمفاجاة كما مر والتعليل نحو ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم وليت احما اي لا ينفعكم لاجل ظلمكم اشراكهم في العذاب وهل هي حرف بمنزلة لام العلة او ظرف بمعنى وقت والتعليل مستفاد من قوة الكلام قولان صرح المصنف بالثاني منهما فتعينت عنده حرفيتها فولكد ضربت العبد اذا سآ اي المعنى لاسآته او وقت اسآته وظاهر ان الضرب وقت الاساءة لاجلها او تكون لغير ما اي لغير المفاجاة والتعليل والغالب مضيها وظرفيتها اي كونها اسما للزمن الماضي نحو حسبك اذ تطلع الشمس اي وقت طلوعها ان لا تضروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا وقد جا من غير العالم فسوف يعلمون اذ الاغلال فهي في الاية للاستقبال وقيل ليست فيها للمستقبل واستعمالها فيه في هذه الاية لتحقق وقوعه كالماضي ومن غير الغالب ايضا واذكروا اذ انتم قليل اي اذكروا حالتكم هذه فهي في الاية مفعولة وهذا الاستعمال غالب في اوائل القصص في القران بتقدير اذكر ونحو واذ قال ربك للملائكة ومن غير الغالب ايضا ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا فاضيف اليها اسم زمان صالح للاستقبال عنه كيومئذ وحينئذ وقد يقع ايضا بدلا من المفعول نحو واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت فاذ بدل اشتمال من مريم ويلزم اذ الاضافة الى جملة اما اسمية او فعلية فعلها ماض فمثال اسمية نحو واذكروا اذ انتم قليل واذ ابتلى ابراهيم ربه واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت وقد اجتمعا في قوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن وقد يحذف احد شرطي الجملة فيظن اضافتها الى المفرد كقوله هل يرجعن لنا ما قد مضين لنا او العيش نغلب اذ ذاك اقنانا والتقدير اذ ذاك كذلك وتقل وقوع اذ واذا بعد بينا وبينما حتى قيل في نحو بينا انا واقف اذ جاء زيد انها زائدة للاستغنا عنها كما تركها في كثير من الوجوه وكذلك بينما انا واقف فاذا زيد جالس وهل الفا فيها زائدة لازمة او عاطفة قولان ولا يليان يعني اذ واذا الا قليلا فالا بي عبيدة استدل ابو عبيدة على زيادة اذ بقوله اذ قال ربك للملائكة اني وقال حيث وقعت اول الكلام وعلى زيادة اذا بقوله حتى اذا سلكوا هي فيها سلكا سلب الحالة السرقا ورده ابن الحاج وقال هذا اقدام منه على القرآن وتاول البيت على حذف الجواب لاذا ودليل ابي عبيدة على زيادتها موضع الجواب تكميل فطنا تاتي على بابها وجه ظرف زمان لاستغراق ما مضى وهو بفتح الفاء وتشديد الطاء مضمومة

جاة
ل

على افصح اللغات وتختص بالنفي نحو ما فعلته قط وقول العامة لا افعله قط لحن واسقاط من قطط اي ما فعلته فيما انقطع من عمري وتاتي بمعنى حسب بفتح القاف وسكون الطاء مبنية فيقال قطني وقطك وقطه درهم كما تقال كذلك في حسب وتاتي اسم فعل بمعنى يكفي فيقال فيها قطني بنون الوقاية كما يقال يكفني وعوض مثلث الضاد مبني ظرف لاستغراق المستقبل مثل ابدا الا انه مختص بالنفي وان اضيف اعرب كلا افعله عوض العالمين وبني ان لم ان يضف فاعلم في ناصب اذا مذهبان احدهما انه شرطها ومعمول المحصل فيكون بمنزلة متى وحيثما وايان وهي عند هؤلاء غير مضافة فلا يرد بان المضاف اليه لا يعمل في المضاف والثاني انه ما في جوابها من فعل او شبهه ومعمول الاكثرين وهي عندهم مضافة الى شرطها منصوبة بجوابها والله اعلم واحكم باب لا يمكن الابتداء بالساكن فلذلك اي لتعذر الابتداء به اوجبوا تحريك الصدر اي صدر الكلمة وهو اول حرف منها لكن اختاروا تسكين اول هو وهي بعد الواو والفاء ولام الابتداء كثيرا نحو وهو الله في السموات والارض وما انعم من شيء وهو خلقه وان الله لهو خير الرازقين واحيارا تسكينه بعد ثم قليلا نحو ثم هو يوم القيمة من المحضرين وبعد الهمزة والكاف نادرا كقوله الهي ربع ام عادلي حكم وقوله وقد علموا ما هي كي وكيف لي سلوا والفك صار حتما واختاروا تسكين لام الطلب بعد الفاء والواو وثم كما مضى ذكره في جوازم المضارع نحو فليعبدوا لي وليوفوا لي ثم ليقضوا تفثهم ووضعوا اوائل كلمات ساكنة فاجتلبوا لها في الابتداء همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن وهي همزة سابقة ومجودة في الابتداء مفقودة في الدرج ولا تكون في مضارع مطلقا ولا حرف غير ال واختلف في تسميتها همزة الوصل مع انها تسقط في الوصل فقيل اضيفت الى الوصل اتساعا وقيل لانها تسقط في الدرج فصل ما قبلها الى ما بعدها بخلاف همزة القطع وقيل لانها يتوصل بها الى النطق بالساكن فلا يجوز اثباتها في الدرج الا في ضرورة الشعر كقوله اذا جاوز الاثنين سر فان وهي اي الكلمات التي وضعوا اوليها ساكنة اسم فتفارقها ان همزة الوصل لا تكون في المضارع مطلقا ولا في حرف غير ال ولا في حرف غير ال ولا تكون ايضا في ماض ثلاثي كامر واحد ورباعي كاكرم واعطى وتكون في الخماسي والسداسي كما سياتي وفي امرهما وامر الثلاثي ولا في اسم للا في مصادر الخماسي والسداسي كما ياتي فالواو في عشرة اسماء محفوظة وهي اسم الى اخر العشرة وافتراح هذه الاسماء همزة الوصل غير مقيس وانما طريقه السماع وذلك لان الفعل لاصالته في التصرف استاثر بامور منها بناء بعض امثلته على السكون فاذا التقى الابتداء بها زادوا همزة الوصل للامكان ثم حملت مصادر تلك الافعال على افعالها في سكون اوائلها واجتلاب الهمزة وهذه الاسماء ليست جارية على افعال فكان مقتضى القياس ان تبنى اوائلها على الحركة ويستغنى فيها عن همزة الوصل واسم اصله سمو كقولهم هذا قال سيبويه وموسق في السمو عند البصريين ومن الوسم عند الكوفيين واست واصله سته بفتحتين ويقال فيه سه وست وابن اصله بنو وابنم اصله ابن زيدت فيه الميم للمبالغة وابنة وامرؤ وامراة وتثنيتهن بحذف الثاني وامران وامرانان واثنان اصله ثنتان لانه من ثنيت واما امرؤ فاسم تام لم يحذف منه شيء واثنتان والتا في ابنة وابنتان للتانيث وايمن اسم المختص بالقسم وهو مشتق من اليمن لا جمع يمين فهمزته همزة وصل بخلاف من يقول هو جمع يمين وهو الكوفيون فهمزته همزة قطع بلا خلاف ورد عندهم بسلامة اوجه ذكرها ابن قاسم فهذه الاسماء كلها همزتها همزة وصل وينبغي ان يزيدوا اللام في لغة ايمن فان قالوا هي ايمن حذفت لامه قلنا وابنم هو ابن فزيدت لامه وما اجتلب له في الابتداء همزة الوصل بعض امثلة المضي المتجاوز اربعة

كاقتدر واستخرج مثل باقتدر للمخاسبي وباستخرج للسداسيي وامر ومصدره اي امر المتجاوز اربعة
كانطلق وامدد وسبح والامدار والاستخراج وامر الفعل الملاقي الساكن ثاني فضارعه كاقتل
واضرب واعلم ولام التعريف كالغلام والرجل ولو عبر بال كعبارة الالفية لشمل الموصولة والموصوفة والزا
ئدة وفتحها اي الهمزة مع اللام لازم فلا يجوز عين وفتحها اي الهمزة مع ايمن راجح على الكسر لكثرة ورود
الفتحة وقلة ورود الكسرة وضمها اي همزة الوصل في امر ضم ثالثه لزوما لازم اي يلزم ضم همزة
الوصل في فعل الامر اذا ضم ثالث حروفه كما قتل ومثل اقتل اغزي اذ اصله اغزو بضم ثالثه استثقلت الكسرة
على الواو فنقلت الى الزاي ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين الا ان هذا ونحوه يجوز فيه الكسر ايضا مرجوحا
ولا يجتمع ضم همزة كتمها في اقتل ونحوه وضم الهمزة في اسم مرجوح من الكسر اي كسر همزة راجح وضمها مرجوح
وكسرها اي الهمزة في البواقي وهي الافعال الخاسبة والسداسية ومصادرها وبقية الاسماء المذكورة اول
الباب لازم الا ماذكر انه يجوز فيه غير الكسر ولمواسم وايمن والهمزة المفتوحة الواقعة بعد الف
الاستفهام نحو الذكرين ايمن الله يمينك تبدل او تسهل مع القصر اي لا تحذف همزة الوصل
المفتوحة الا اذا دخلت عليها همزة الاستفهام كما حذفت المكسورة في الحذاهم سيخبأ المغفرت لهم
والمضمومة في اضطر للاستغناء عنها فيهما ولا تحذف المفتوحة لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر لاتحاد
حركتها وحركة همزة الاستفهام ولا تحقق بل الوجه ان تبدل الفا او تسهل مع القصر كقول الحسن
عندك والايمن الله بالمد راجحا وبالتسهيل بين الهمزة والالف مرجوحا ومنه قوله الحق ان دار الرباب
تباعدت او ابدت هبل ان قلبك طائر باب الوقف لما تكلم المصنف في الباب الذي
قبل هذا بما يتعلق بالوصل احب ان يتكلم بعده بما يتعلق بالوقف الكلم وفخم الميم للكتابة مناسبة
الوقف مناسبة حسنة لان الوقف محل انتهاء الكلام والوقف لموقطع النطق عند اخراج الكلمة
وتكون للاستراحة وللترنم وللاستبثاث وللانكار وللتمام المقصود وهذا هو المراد هنا
فالموقوف عليه اما ان يكون اخره هاء التانيث اولا فالثاني لك في الوقف عليه ضعة اوجه اشار الى
المصنف بقوله يوقف على المحرك غير هاء التانيث بالاسكان وهو الاصل ويجوز بالروم وبالاشمام
كما سيذكره فان كان هاء التانيث وجب الوقف عليها بالسكون فقط نحو هذه فاطمة وثمرة وشجرة
هذا هو الغالب وقد يوقف عليها بالتاء كما سياتي وسواء كان الحركة اعرابية ام بنائية كهؤلاء
وحيث امس ومن قبل ومن بعد وكهذا زيد ومررت بزيد ورايت الرجل او يوقف على المحرك
المذكور بالروم وهو اخفى صوت الحركة ويجوز في الحركات كلها خلافا للفراء في منعه اياه
في الفتحة وهذا هو الوجه الثاني والثالث ان يوقف عليه بالاشمام وهو اطباق الشفتين
بعد اسكان المضموم الاشمام يختص بالمضموم وهو الاشارة بالشفتين من غير صوت الى
حركة الرفع بعد اسكان الحرف المضموم اخر الكلمة وانما يدركه البصير دون الاعمى نحو هذا خالص
او نقل الحركة بساكن صحيح اي يوقف عليه بنقل حركة الاخير الى حرف ساكن قبله صحيح
كقراءة بعضهم ويقاصوا بالصاد وهذا له شروط احدها كون ما قبل الاخير ساكنا وكونه صحيحا
لا معتلا لا يمكن تحريكه والثالث ان تكون الحركة فيه غير فتحة والرابع ان يكون بحيث لم
يلزم عدم النطق اي بان لا يودي النقل الى ما لا نظير له فلا يجوز النقل في هذا جعفر بتحرك
ما قبل الاخر ولا في نحو انسان وسيد لان الالف والمدغم لا يقبل الحركة ولا في نحو سمعت العلم

والانطلاق

بيد

معها اي ضم

لان حركة الاخر فتحة واجاز ذلك الكوفيون والاخفش ولا في نحو هذا علم لانه ليس في العربية فعل بكسر
اوله وضم ثانيه ولا يشترطان اي كون الحركة غير فتحة ولا ان يلزم عدم النظير في المهموز فيجوز النقل في
نحو الله الذي يخرج الخب فيجوز الجابفتح الباء مع ان حركة الاخر فتحة نحو هذا رد وان ادى النقل الى
صيغة فعل والنقل هو الوجه الرابع والخامس لموقوله او التضعيف في غير مهموز ولا معتل ولا
ساكن ما قبله نحو قولك هذا خالد وهو لجعل بتضعيف الحرف المرفوع عليه ويشترط كونه غير مهموز لخطا
اونسا وهو معتل كالقاضي وكيد عو وبخشى ويغزال لسكون كزيد وعمرو ولم يوثر الوقف بالتضعيف
عن احد من القرا الا عاصم في كل صغير وكبير مستطر ووقف على نحو قاض وهو كل منقوص منون رفعا
وجرا بالحذف اي بحذف احد في حالتي رفعه وجره كهذا قاض ومررت بقاض وينبغي التنوين اذ لا
يثبت في مثل ذلك وعليه قراة الجماعة ولكل قوم هاد ومالهم من دونه من وال وهو افصح من الوقف
باثبات الياء كما ياتي ويوقف على نحو القاضي يعني المنقوص غير المنون فيهما اي في حالتي رفعه وجره
بالاثبات اي باثبات الياء نحو هذا القاضي ومررت بالقاضي باثبات الياء فيهما وهو الافصح من
الوقف عليه بحذفها كما ياتي في قوله وقد يحكس الا ترى المنقوص المنون وغير المنون فيوقف على المنون رفعا
وجرا باثبات الياء وعلى غيره رفعا وجرا بحذفها نحو هذا قاضٍ ومررت بقاضٍ وهذا القاضي ومررت بالقاضي
والاولى فيهما افصح كما ذكرنا ومن المرجوح وقف الجماعة غير ابن كثير في قوله تعالى وهو الكبير المتعال ليبذر يوم
التلاق وليس في نحو قاض والقاضي نصبا اي في حال النصب الا الاثبات اي اثبات الياء نحو رايت اننا
سمعنا منادياً كلا اذ ابلغت التراقي ويوقف على اذا الجوابية ونحو لنسفعا بالنون الخفيفة
بعد فتحة وعلى المنون المنصوب نحو رايت زيدا بالالف يعني بقلب النون في الاولين والتنوين في الثالث
الفا والذي ذكره في اذا هو قول الجمهور وشبهوها بالمنون المنصوب فاعطوها حكمه واختار ابن
عصفور الوقف عليها بالنون ورد باجماع القراء على خلافه في قوله تعالى ولن تفلحوا اذا ابدا وكذلك
شبهوا نون التوكيد الخفيفة بالمنون المنصوب فابدلوها الفا ومنه قول الشاعر فلا تعدن المطي
واسه فاعبدا وقول الاخر يا ابا مواك صرت ام لم تصرا اما ما ذكره في المنصوب المنون
فمتفق عليه عند جميع الرب الاربعة فانهم يتفقون عليه بحذف تنوينه كما تحذف تنوين المرفوع
والمجرور فيقولون رايت زيد بغير الف قال شاعرهم الاحذ اعم وحسن جديها لقد تركت قلبي
لها هائما دنف فالثلاثة المذكورة يوقف عليها بالالف كما يكتبن بها اي بالالف اذ الاصل في كل
كلمة ان تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتدا بها والوقف عليها وقيل يكتب ذا بالنون فرقا
بينها وبين الظرفية وظاهر اطلاق المصنف يفهم ان نون التوكيد الخفيفة المقلوبة الفا
في الوقف تكتب الفا مطلقا وليس كذلك فقد فصلوا في كتابتها فقالوا تكتب بالالف ان
لم تلبس نحو لنسفعا وبالنون ان التبست نحو اضربن ولا تضربن اذ لو كتبت بالالف في
مثل هذا التبست بالالف الاثنين ويوقف على تنوين مرفوع ومجرور بحذف النون المذكورة
فاذا قلت مثلا اضربون واضربين وحذفت الواو والياء لالتقا الساكنين صار اضربْ